

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ يَعْقُوبُ النَّبَانِي

الحاشية لمولانا محمد يعقوب النباني

١٣٠٨

المشهور بمولوى الحسامي

مكتبة رشيدية

مسرى ورفدكم سنة ١٣٠٨

هُوَ إِلَٰهَكُمْ غَيْرُ الْمَوْلَٰئِ غَيْرُ النَّصِيرِ

يُنِيقُ اللَّهُ لِعَبْدِكَ بِإِتْمَاعِ الْفَاوِمْ نَظَامَ بِلِجَامِ الْمَعْرِفَةِ
بِتَوَالُفِ الْأَنْوَعِ وَالْجُفُورِ بِالْأَلْفِ الْأَسَاغِي هَذَا الْكَلَامُ الْفَائِزُ وَالْعَامُ الْمَوْسُومُ بِأَمْرِ

الحاشية
المولانا محمد يعقوب النابا

المشهور بالمولوي الحيا

العالم المفضل المستوفى والتائب الامير الميرزا محمد باقر صاحب السيف والشمس
بأمر من الميرزا محمد باقر صاحب السيف والشمس

مکتبہ رشیدیہ

سیرکی روڈ کوٹہ ۸۴۳۲۶۴ فون

[illegible]

صحيح بانه مستنبط من هذه الاصول الثلاثة ويمكن ان يقال حصر اصول
الشرع في الثلاثة وتخرج القياس منها لان الشرح اعم من القواعد لتناول
العلل والاسباب والشروط والاحكام والقياس لا يدخل فيه ما سوي
الاحكام فقولنا والاصل الرابع ليس اصلية بالنسبة الى مجموع الشرع
بل بالنسبة الى ما هو فرع وكونه في القياس لا ينافي كون القياس في
اصلا رابعا لا يقتضي ان يكون اصل للشرع كالاصول الثلاثة وقوله
المستنبط اشارة الى عدم صلاحيته لذلك لعدم صلاحية الراجح
الذي هو مبني الاستنباط له ثم المراد بالاجماع الامة اجماع المجتهدين
فانهم المرادون بمطلق الامة وانما لم يقل بالاجماع للتيقن على ان الاجماع
انما يقتصر حجة اذا كان من هذه الامة بعد وفات النبي صلى الله عليه
اذ لا فائدة في اعتباره في زمانه ووجه الضبط ان الدليل الشرعي
اما وحى او غيره والوحى ان كان متلو او يتعلق بنظمه الاعجاز وهو
الصلوة وخبر متعلق بالقرأة على الجنب والكتاب والافاسنة والظاهر
ان شرطه عصمة من صدر عنه عن الخطأ فهو الاجماع والا
فالقياص اما الكتاب في اللغة بمعنى المكتوب مطلقا ثم غلب في الشرع
على كتاب الله تعالى المنزل على رسولنا فالقرآن مصدر بمعنى القرأة ثم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

و ان كان البصير جارا لك
 من الاشبوه في النيران
 من الغفلة بكرة فدا
 و ان كان البصير جارا لك
 من الاشبوه في النيران
 من الغفلة بكرة فدا

[illegible]

قوله وان كان الواضع
 وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية
 وان كان الواضع قد وضع
 اللفظ فيكون له الحق في
 التسمية وان كان الواضع
 قد وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية

وان دل على معان فان ترجح البعض على البعض الباقي هو المألو
 والافهوا المشترك الخاص هو كل لفظ ذكر كلمة كل في التعريف
 وان كان لا يناسب مقام التعريف ليعلم منه طر التعريف
 صوما هو استلزام الحد للمحد فكما هم قالوا الخاص لفظ الخ و
 قالوا كلما صدق اللفظ الموضوع بما وصف تصدق عليه الخاص
 فالتعريف انما هو الحقيقة وذكر كلمة كل لا حاطة الافراد و
 انما ذكر اللفظ ههنا مع انه علم مما سبق ان هذه الوجوه و
 اللفظ والمعنى للتنبيه على ان الخصوص من صفات اللفاظ
 حقيقة وضع خرجية المهمات لمعنى اي مجلس المعنى فبتنا و

فان كان الواضع قد وضع
 اللفظ فيكون له الحق في
 التسمية وان كان الواضع
 قد وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية



فان كان الواضع قد وضع
 اللفظ فيكون له الحق في
 التسمية وان كان الواضع
 قد وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية

فان كان الواضع قد وضع
 اللفظ فيكون له الحق في
 التسمية وان كان الواضع
 قد وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية

فان كان الواضع قد وضع
 اللفظ فيكون له الحق في
 التسمية وان كان الواضع
 قد وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية

فان كان الواضع قد وضع
 اللفظ فيكون له الحق في
 التسمية وان كان الواضع
 قد وضع اللفظ فيكون له
 الحق في التسمية وان كان
 مع اننا المخلوقين من الله
 سموت على ما كان في
 اللفظ لم يدرى ان كان
 يكون بغيره كما ان
 من سلك هذا الطريق
 يكون له الحق في التسمية

لكن نحول

فان قيل

ان يقيس الاسم

المعنى

فان قيل

ان يقيس الاسم

[illegible]

فقد وقع الخلاف في
تعريفه من حيث هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

وتفسيره الشامل للقسمين ماد كره ابو سيرج الخاص ما يتناول
فردا كالرجل والمرء والغرض من تحديد القسمين كل قسم على
هو الاشارة الى ان الخصوص يجري في المعاني والمسميات بخلاف
العموم فانه لا يجري الا في المسميات ولهذا ذكر في تعريف المشترك
هو ما اشترك فيه معان او اسام لا على سبيل الانتظام ليكون
اشارة الى ان الاشتراك يجري في القسمين كالخصوص واعتبر
عليه بانه لا شك ان قولنا كل علم كذا عام وانما في العموم عن
المعنى الذي هو باء اللفظ لانه من صفات الالفاظ كالخصوص كما
اشار اليه المصنف لانه قال المحقق في شرح المختصر ان العموم
من عوارض الالفاظ فاذا قيل هذا اللفظ عام صدق على سبيل
الحقيقة واما في المعنى فاذا قيل انه عام هل هو حقيقة ام لا

والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

فقد وقع الخلاف في
تعريفه من حيث هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
 قوله جمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
 داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريف العاتبة لما عليه
 اكثر علماً ما وراء النهر وجيء في ذلك في الجمع المنكر فاحصر الاقسام
 في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
 عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الخص
 البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
 يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
 البعض مستغرق كثره خير من جوازة وعند البعض غير مستغرق
 كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
 كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
 الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسير للانتظام فالاول ما يدل
 بصيغته على الشمول كصنيع الجموع والثاني ما يكون الشمول فيه
 باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فالحاعا

الجمع المنكر فاحصر الاقسام
 في الاربعة وصاحب التوضيح
 ذكر الجمع المنكر مقام الماويل
 واسقطه عن البيان وفائدة
 الخلاف على ما ذكره الشارح
 فظهر في هذا الخص البعض
 فعندهم لا يجوز التمسك
 بعمومه لانه لم يبق عاماً
 وعند غيرهم يجوز لبقاء
 معنى العموم باعتبار بقاء
 معنى الجمعية ثم ان الجمع
 المنكر عند البعض مستغرق
 كثره خير من جوازة وعند
 البعض غير مستغرق كما هو
 الظاهر مع كونه عاماً وعند
 من اشترط الاستغراق في العلم
 كما هو مختار المحققين يكون
 الجمع الغير المستغرق واسطه
 بين الخاص والعام وقوله
 لفظاً او معنى تفسير للانتظام
 فالاول ما يدل بصيغته على
 الشمول كصنيع الجموع والثاني
 ما يكون الشمول فيه باعتبار
 المعنى دون الصيغة كمن وما
 والقوم والرهط فالحاعا

المعاني لان العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
 قوله جمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
 داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريف العاتبة لما عليه
 اكثر علماً ما وراء النهر وجيء في ذلك في الجمع المنكر فاحصر الاقسام
 في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
 عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الخص
 البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
 يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
 البعض مستغرق كثره خير من جوازة وعند البعض غير مستغرق
 كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
 كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
 الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسير للانتظام فالاول ما يدل
 بصيغته على الشمول كصنيع الجموع والثاني ما يكون الشمول فيه
 باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فالحاعا

الرجال فاحصر الاقسام
 في الاربعة وصاحب التوضيح
 ذكر الجمع المنكر مقام الماويل
 واسقطه عن البيان وفائدة
 الخلاف على ما ذكره الشارح
 فظهر في هذا الخص البعض
 فعندهم لا يجوز التمسك
 بعمومه لانه لم يبق عاماً
 وعند غيرهم يجوز لبقاء
 معنى العموم باعتبار بقاء
 معنى الجمعية ثم ان الجمع
 المنكر عند البعض مستغرق
 كثره خير من جوازة وعند
 البعض غير مستغرق كما هو
 الظاهر مع كونه عاماً وعند
 من اشترط الاستغراق في العلم
 كما هو مختار المحققين يكون
 الجمع الغير المستغرق واسطه
 بين الخاص والعام وقوله
 لفظاً او معنى تفسير للانتظام
 فالاول ما يدل بصيغته على
 الشمول كصنيع الجموع والثاني
 ما يكون الشمول فيه باعتبار
 المعنى دون الصيغة كمن وما
 والقوم والرهط فالحاعا

من حيث المعنى لتناولها جميعا من المسميات وان كانت صغرها صبيغ
الخصوص وحكمه اى لا اثر الثابت به انه اى العام يوجب الحكم الظاهري
ان المراد به الحكم الشرعي وقد فهم من التوضيح ان المراد به اسناد
الى آخر فيما يتناولها قطعاً وبقيناً اى على وجه ينقطع به ارادة
وارادة التخصيص عنه بمعنى انه لا يحتمله احتمالاً لانها عن دليل
وهو المراد من كلام الشارح واليقين هو العلم وزوال الشك ان
الشك يوجب تساوي الطرفين كالحاص فيما يتناولها وهو اى
الحكم بقطع المذهب المختار عندنا خلافاً للشافعي فان اعتمد
يوجب الحكم بطريق الظن الا اذا حقه خصوص معلوم اى كالمستقل
مخصص مقرون معلوم المراد او مجهول المراد واختلفوا في العلم
خص عنه البعض عند الكرخي لا يقع حجة اصله سواء كان المخصص معلوماً
او مجهولاً الا انه يجب به اخص المخصص اذا كان معلوماً وقيل اذا
كان معلوماً يقع حجة في التام موجباً قطعاً كما كان قبل التخصيص
ان كان مجهولاً لا يسقط دليل المخصص بيقى العا في الكل موجباً قطعاً

فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان
لكن في بعض المخصصات لا يوجب الحكم في كل ما كان
فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان
فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان

من حيث المعنى لتناولها جميعا من المسميات وان كانت صغرها صبيغ
الخصوص وحكمه اى لا اثر الثابت به انه اى العام يوجب الحكم الظاهري
ان المراد به الحكم الشرعي وقد فهم من التوضيح ان المراد به اسناد
الى آخر فيما يتناولها قطعاً وبقيناً اى على وجه ينقطع به ارادة
وارادة التخصيص عنه بمعنى انه لا يحتمله احتمالاً لانها عن دليل
وهو المراد من كلام الشارح واليقين هو العلم وزوال الشك ان
الشك يوجب تساوي الطرفين كالحاص فيما يتناولها وهو اى
الحكم بقطع المذهب المختار عندنا خلافاً للشافعي فان اعتمد
يوجب الحكم بطريق الظن الا اذا حقه خصوص معلوم اى كالمستقل
مخصص مقرون معلوم المراد او مجهول المراد واختلفوا في العلم
خص عنه البعض عند الكرخي لا يقع حجة اصله سواء كان المخصص معلوماً
او مجهولاً الا انه يجب به اخص المخصص اذا كان معلوماً وقيل اذا
كان معلوماً يقع حجة في التام موجباً قطعاً كما كان قبل التخصيص
ان كان مجهولاً لا يسقط دليل المخصص بيقى العا في الكل موجباً قطعاً

فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان
لكن في بعض المخصصات لا يوجب الحكم في كل ما كان
فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان
فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان

من حيث المعنى لتناولها جميعا من المسميات وان كانت صغرها صبيغ
الخصوص وحكمه اى لا اثر الثابت به انه اى العام يوجب الحكم الظاهري
ان المراد به الحكم الشرعي وقد فهم من التوضيح ان المراد به اسناد
الى آخر فيما يتناولها قطعاً وبقيناً اى على وجه ينقطع به ارادة
وارادة التخصيص عنه بمعنى انه لا يحتمله احتمالاً لانها عن دليل
وهو المراد من كلام الشارح واليقين هو العلم وزوال الشك ان
الشك يوجب تساوي الطرفين كالحاص فيما يتناولها وهو اى
الحكم بقطع المذهب المختار عندنا خلافاً للشافعي فان اعتمد
يوجب الحكم بطريق الظن الا اذا حقه خصوص معلوم اى كالمستقل
مخصص مقرون معلوم المراد او مجهول المراد واختلفوا في العلم
خص عنه البعض عند الكرخي لا يقع حجة اصله سواء كان المخصص معلوماً
او مجهولاً الا انه يجب به اخص المخصص اذا كان معلوماً وقيل اذا
كان معلوماً يقع حجة في التام موجباً قطعاً كما كان قبل التخصيص
ان كان مجهولاً لا يسقط دليل المخصص بيقى العا في الكل موجباً قطعاً

فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان
لكن في بعض المخصصات لا يوجب الحكم في كل ما كان
فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان
فانما يصح القول بان المخصص لا يوجب الحكم في كل ما كان

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

فقد اختلف العلماء فيما هو المراد من ثلثة قروء فحملها الشافعي ومن معه على الطهر وحمله ابو حنيفة ومن تبعه على الحيض وجو التزجيم بين الفريقين مذكورة في المطول والله اعلم لي ان الحمل على الحيض يستلزم العمل بالعدة اذا كانت بالاظهار بخلاف ما اذا حملت القروء على الاظهار فانه لا يستلزم العمل بالعدة بالحيض فالعمل بالعدة بالحيض عمل بما هو المقطوع به بخلاف العمل بالعدة بالحيض فانه مشكوك فيه وحكمه اى حكم الماويل وجوب العمل به اى بالماويل على احتمال الغلط لان التأويل لا يكون الا بما هو ظن وهو يستلزم احتمال الغلط والقسم الثاني من الاقسام المذكورة في وجوه البيان اى في طرق اظهار المعنى ومراتبه بذلك النظم والقسم الاول كان في تقسيم النظم بنفسه بحسب خد المعنى وتكرره وهذا القسم ونقسيه بعد التركيب بحسب ظهور المعنى للسامع ودرجاته لان المراد بالبيان ههنا اظهار المتكلم المعنى للسامع وذلك انما يكون بعد التركيب وانما قدم هذا القسم على القسم الثاني جعله ثالثا مع ان ظهور المعنى وحفائه فرع الاستعمال الذي باعتباره القسم

الثالث لان ملحوظ المتكلم الذي هو في مقام الافادة اظهار المعنى للسامع او ويرتب عليه الاستعمال فلذا قدم هذا القسم على ما ياتي وبعض العلماء اقدم الله جعله ثالثا على الثاني نظر الى ان الظهور والخفاء للسامع فرع الاستعمال

وهو صواب في توضيح اعتبارهما في الخرج وفيه بعد الاستعمال

فقد اختلف العلماء فيما هو المراد من ثلثة قروء فحملها الشافعي ومن معه على الطهر وحمله ابو حنيفة ومن تبعه على الحيض وجو التزجيم بين الفريقين مذكورة في المطول والله اعلم لي ان الحمل على الحيض يستلزم العمل بالعدة اذا كانت بالاظهار بخلاف ما اذا حملت القروء على الاظهار فانه لا يستلزم العمل بالعدة بالحيض فالعمل بالعدة بالحيض عمل بما هو المقطوع به بخلاف العمل بالعدة بالحيض فانه مشكوك فيه وحكمه اى حكم الماويل وجوب العمل به اى بالماويل على احتمال الغلط لان التأويل لا يكون الا بما هو ظن وهو يستلزم احتمال الغلط والقسم الثاني من الاقسام المذكورة في وجوه البيان اى في طرق اظهار المعنى ومراتبه بذلك النظم والقسم الاول كان في تقسيم النظم بنفسه بحسب خد المعنى وتكرره وهذا القسم ونقسيه بعد التركيب بحسب ظهور المعنى للسامع ودرجاته لان المراد بالبيان ههنا اظهار المتكلم المعنى للسامع وذلك انما يكون بعد التركيب وانما قدم هذا القسم على القسم الثاني جعله ثالثا مع ان ظهور المعنى وحفائه فرع الاستعمال الذي باعتباره القسم الثالث لان ملحوظ المتكلم الذي هو في مقام الافادة اظهار المعنى للسامع او ويرتب عليه الاستعمال فلذا قدم هذا القسم على ما ياتي وبعض العلماء اقدم الله جعله ثالثا على الثاني نظر الى ان الظهور والخفاء للسامع فرع الاستعمال وهو صواب في توضيح اعتبارهما في الخرج وفيه بعد الاستعمال

١٢٠

اي وجوه البيان اربعة لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل لتاويل اولافان
 احتمال لتاويل فان كان ظهور معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والافان
 العلم يحتمل لتاويل فان قبل النسخ هو المفسر ان لم يقبل فهو الحكم الظاهر وهو
 ما ظهر المراد منه اي لفظ وضح المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة
 اي سامعها اذا كان عالما باللغة وهو احراز عن الخفاء والشك والجمل
 والمتشابه والنص ما خوذ من قولهم نصت الدابة اذا جعلها على السور
 المعنى بالتكليف في بيعة مجلس العرس نصا لزيادة ظهوره على مجالس
 مكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحا
 على الظاهر اي ازداد وضوحه على وضوح الظاهر معني في المتكلم اي ليس له
 صيغة في الكلام تدل عليه وضعا بل يفهم بالقرينة التي اقترنت بالكلام
 انه هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من النساء
 الاية فانه ظاهر في الاطلاق اي في باحة علاج ما طاب لكم من النساء لانه يفهم
 بمجرد سماع الصيغة وفيه اشار الى ان الاصل في التلخيص الخطر لان التلخيص
 رقيق وكوهلحة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق
 الكلام لاحظه اي اجل بيان العدد فان الله تعالى ذكر اول العدد ثم زاد عليه
 ما يليه ثم ما يليه ثم عقب ببيان ما ليس بعد وعلقه بخوف حقوق الجوارح

المراد من قوله فان كان ظهور معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والافان العلم يحتمل لتاويل فان قبل النسخ هو المفسر ان لم يقبل فهو الحكم الظاهر وهو ما ظهر المراد منه اي لفظ وضح المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة اي سامعها اذا كان عالما باللغة وهو احراز عن الخفاء والشك والجمل والمتشابه والنص ما خوذ من قولهم نصت الدابة اذا جعلها على السور المعنى بالتكليف في بيعة مجلس العرس نصا لزيادة ظهوره على مجالس مكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحا على الظاهر اي ازداد وضوحه على وضوح الظاهر معني في المتكلم اي ليس له صيغة في الكلام تدل عليه وضعا بل يفهم بالقرينة التي اقترنت بالكلام انه هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من النساء الاية فانه ظاهر في الاطلاق اي في باحة علاج ما طاب لكم من النساء لانه يفهم بمجرد سماع الصيغة وفيه اشار الى ان الاصل في التلخيص الخطر لان التلخيص رقيق وكوهلحة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق الكلام لاحظه اي اجل بيان العدد فان الله تعالى ذكر اول العدد ثم زاد عليه ما يليه ثم ما يليه ثم عقب ببيان ما ليس بعد وعلقه بخوف حقوق الجوارح

المراد من قوله فان كان ظهور معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والافان العلم يحتمل لتاويل فان قبل النسخ هو المفسر ان لم يقبل فهو الحكم الظاهر وهو ما ظهر المراد منه اي لفظ وضح المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة اي سامعها اذا كان عالما باللغة وهو احراز عن الخفاء والشك والجمل والمتشابه والنص ما خوذ من قولهم نصت الدابة اذا جعلها على السور المعنى بالتكليف في بيعة مجلس العرس نصا لزيادة ظهوره على مجالس مكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحا على الظاهر اي ازداد وضوحه على وضوح الظاهر معني في المتكلم اي ليس له صيغة في الكلام تدل عليه وضعا بل يفهم بالقرينة التي اقترنت بالكلام انه هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من النساء الاية فانه ظاهر في الاطلاق اي في باحة علاج ما طاب لكم من النساء لانه يفهم بمجرد سماع الصيغة وفيه اشار الى ان الاصل في التلخيص الخطر لان التلخيص رقيق وكوهلحة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق الكلام لاحظه اي اجل بيان العدد فان الله تعالى ذكر اول العدد ثم زاد عليه ما يليه ثم ما يليه ثم عقب ببيان ما ليس بعد وعلقه بخوف حقوق الجوارح

احتمل التخصيص في قوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار ايضا لازديا

وضوحه على الظاهر لكنه محتمل التأويل والرجاء على التوبة وفقهنا احسن

[illegible]

سے ملتا ہے جو کہانیاں بھی پڑھیں اور ان کے لیے بھی لکھیں۔

بقوله وفيه نظر اذ لو كان الامر كذلك لكان الثاني حلا لا تأكيداً وها

ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق الدال على الاجتماع لا باعتبار

الإعراب على هذا يكون اجمعون ناكدا مع تاسيسه باعتبار كونه

منها احصا الوضوح وان الدوحة

النسبة النزل

حج و بیعت کا تصور الہی کے ملازمین علی المعنی مفید الحکم و رحمہ الہی

المفسر الإيجاب أي ثبات الحكم قطعاً بلا احتمال يخصص ولا تأويل كما دفع المفسر ومن أن حكمه لنفسه أيضاً وثبات الحكم قطعاً ليس

علمت الا انه يحتمل النسخ اي نسخ المعنى في نفس العروان كان هذا المثال

لا یجمله معارض کونه خبر افازا الاختیار لا یجمله فافا ازاد ای المضم

٥٩

قوله اما قال في هذا قوله وم يعل سوا كما ان الله في من سوا
الانسان في كل واحد من سوا

الى ما لا يحتملها لغرض لا فلاح له لزيادة الوضوح عليه وما يريد القوة بها
 اقل مرتبة " أي لخاصة الآخر " ان كانت خاصة " والاضحى الغير "

[illegible]

جواب سوال دوم بر آنست که لفظ الله در موصوفه فیه خبر از آنست که خداوند

1

سنة ١٢٥٥ هـ

باب في بيان

اذا امتنع فالحكم منع عن التخصيص والتاويل والتبديل والنسخ اي نسخ
المعنى والافتنس اللفظي فتمثل فيه ايضا في زمان الشيء وانما يظهر التفاوة
في موجب على صيغة المجهول هذه الاسامي عند التعارض حتى يتوجه
النص على الظاهر والمفسر على النص للحكم على الكل لان العمل الاوضح الاقوى
اولى واخرى اما الكل اي كل واحد من هذه الاقسام فيوجب ثبوت انتظمه
يقينا هذا في المفسر والحكم بلا خلا واما في الظاهر والنص ففيه خلا بعض
المشايخ ما يرى المفسر كالشيخ ابو منصور ونابيه وبالجمله فمخار المصنف
ثبوت ما انتظمه يقينا وعدم اعتبار احتمال يدل عليه قسمة وان
كان ثمة احتمال فمن هذا الوجه لا تفاوت في هذه الاقسام وانما يظهر
التفاوت عند التعارض كما قال ومثاله قوله تعالى ولعل لكم ما وراء ذلكم طار
في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات وقوله تعاضت وتلك ورباع نص في
وجوب الاقتصار في الاربع فيعمل به وقوله المستحاضة تنوضا لكل صلوة نص
في مدلوله يحتمل التاويل على اللام على انها للتوقيت وقوله المستحاضة
تنوضا لوقت كل صلوة مفسر فيعمل به وهذه الاسامي اضداد تعاضا لها
ان الاقسام المذكورة متفاوتة في مراتب ظهور بعد تحقق اصل الظهور كذلك هذا
متفاوت في مراتب الخفاء بعد ثبوت اصل الخفاء في الكل وخص القسم
الثاني ببيان المقابل لان الاقسام الاخر متباينة بعضها ببعض

هذا اذا امتنع عن التخصيص والتاويل والتبديل والنسخ اي نسخ
المعنى والافتنس اللفظي فتمثل فيه ايضا في زمان الشيء وانما يظهر التفاوة
في موجب على صيغة المجهول هذه الاسامي عند التعارض حتى يتوجه
النص على الظاهر والمفسر على النص للحكم على الكل لان العمل الاوضح الاقوى
اولى واخرى اما الكل اي كل واحد من هذه الاقسام فيوجب ثبوت انتظمه
يقينا هذا في المفسر والحكم بلا خلا واما في الظاهر والنص ففيه خلا بعض
المشايخ ما يرى المفسر كالشيخ ابو منصور ونابيه وبالجمله فمخار المصنف
ثبوت ما انتظمه يقينا وعدم اعتبار احتمال يدل عليه قسمة وان
كان ثمة احتمال فمن هذا الوجه لا تفاوت في هذه الاقسام وانما يظهر
التفاوت عند التعارض كما قال ومثاله قوله تعالى ولعل لكم ما وراء ذلكم طار
في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات وقوله تعاضت وتلك ورباع نص في
وجوب الاقتصار في الاربع فيعمل به وقوله المستحاضة تنوضا لكل صلوة نص
في مدلوله يحتمل التاويل على اللام على انها للتوقيت وقوله المستحاضة
تنوضا لوقت كل صلوة مفسر فيعمل به وهذه الاسامي اضداد تعاضا لها
ان الاقسام المذكورة متفاوتة في مراتب ظهور بعد تحقق اصل الظهور كذلك هذا
متفاوت في مراتب الخفاء بعد ثبوت اصل الخفاء في الكل وخص القسم
الثاني ببيان المقابل لان الاقسام الاخر متباينة بعضها ببعض

هذا اذا امتنع عن التخصيص والتاويل والتبديل والنسخ اي نسخ
المعنى والافتنس اللفظي فتمثل فيه ايضا في زمان الشيء وانما يظهر التفاوة
في موجب على صيغة المجهول هذه الاسامي عند التعارض حتى يتوجه
النص على الظاهر والمفسر على النص للحكم على الكل لان العمل الاوضح الاقوى
اولى واخرى اما الكل اي كل واحد من هذه الاقسام فيوجب ثبوت انتظمه
يقينا هذا في المفسر والحكم بلا خلا واما في الظاهر والنص ففيه خلا بعض
المشايخ ما يرى المفسر كالشيخ ابو منصور ونابيه وبالجمله فمخار المصنف
ثبوت ما انتظمه يقينا وعدم اعتبار احتمال يدل عليه قسمة وان
كان ثمة احتمال فمن هذا الوجه لا تفاوت في هذه الاقسام وانما يظهر
التفاوت عند التعارض كما قال ومثاله قوله تعالى ولعل لكم ما وراء ذلكم طار
في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات وقوله تعاضت وتلك ورباع نص في
وجوب الاقتصار في الاربع فيعمل به وقوله المستحاضة تنوضا لكل صلوة نص
في مدلوله يحتمل التاويل على اللام على انها للتوقيت وقوله المستحاضة
تنوضا لوقت كل صلوة مفسر فيعمل به وهذه الاسامي اضداد تعاضا لها
ان الاقسام المذكورة متفاوتة في مراتب ظهور بعد تحقق اصل الظهور كذلك هذا
متفاوت في مراتب الخفاء بعد ثبوت اصل الخفاء في الكل وخص القسم
الثاني ببيان المقابل لان الاقسام الاخر متباينة بعضها ببعض

2

2

[illegible]

بِقَامِ الْخَلَاءِ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ وَالْأَقْلَامِ
فِي تَرْكِهَا وَتَحْقِيقِهَا وَتَعْلِيلِهَا وَتَفْهِيمِهَا

قوله لا تأخذوا حجابكم هو الذي في الآية الأولى من سورة النور
والآية الأولى من سورة النور هي قوله لا تأخذوا حجابكم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۵
 جواب بوالین الدل والنفاذ غیر معلوم
 میباشد و التوفیق میسر می شود و آنرا
 ماضی نمی توانیم بگوئیم و آنرا
 مستقبل می گوئیم و آنرا
 محال می گوئیم و آنرا
 مستبعد می گوئیم و آنرا
 مستلزم می گوئیم و آنرا
 مستلزم می گوئیم و آنرا
 مستلزم می گوئیم و آنرا

فرضي على
توبخ الجواب عن الاول ان
بالفاظها والمراد لغة وعن الثاني ان المراد
اللفظ وبالأول الاصطلاح فلا يلزم توقف مغزها
على نفس "او الثاني يسي خفي فان قلت كان ينبغي ان
يكون الصيغة اى اللفظ لا يقال
انك اذا كان في

۱۰۰
 بگویند الحق باطنی مراده بعبیر
 کیون الحق باطنی الصیغه قلت
 الظاهر و هو ما ظهر مراده
 زاید از کان شکلا و مجلا و کم
 الخفا که این الظاهر بنی ناول مراتب
 و الخفا و فامر کمین متعالی
 ان کی

٣٣

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الاباها من الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفة لآذ الداخل في الاشكال كثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفى مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفى فيه فان الخفة بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميزه عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خذلا
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حزبكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم يعرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى حزنكم
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاء زائد على
خفاء الخفة كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اهل عليهم الامراى انهم وانما جعل ضدا له لان

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الاباها من الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفة لآذ الداخل في الاشكال كثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفى مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفى فيه فان الخفة بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميزه عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خذلا
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حزبكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم يعرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى حزنكم
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاء زائد على
خفاء الخفة كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اهل عليهم الامراى انهم وانما جعل ضدا له لان

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الاباها من الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفة لآذ الداخل في الاشكال كثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفى مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفى فيه فان الخفة بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميزه عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خذلا
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حزبكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم يعرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى حزنكم
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاء زائد على
خفاء الخفة كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اهل عليهم الامراى انهم وانما جعل ضدا له لان

37

الاول من كتاب التوراة
 في الاصحاح الاول
 في الاصحاح الثاني
 في الاصحاح الثالث
 في الاصحاح الرابع
 في الاصحاح الخامس
 في الاصحاح السادس
 في الاصحاح السابع
 في الاصحاح الثامن
 في الاصحاح التاسع
 في الاصحاح العاشر
 في الاصحاح الحادي عشر
 في الاصحاح الثاني عشر
 في الاصحاح الثالث عشر
 في الاصحاح الرابع عشر
 في الاصحاح الخامس عشر
 في الاصحاح السادس عشر
 في الاصحاح السابع عشر
 في الاصحاح الثامن عشر
 في الاصحاح التاسع عشر
 في الاصحاح العشرون
 في الاصحاح الحادي والعشرون
 في الاصحاح الثاني والعشرون
 في الاصحاح الثالث والعشرون
 في الاصحاح الرابع والعشرون
 في الاصحاح الخامس والعشرون
 في الاصحاح السادس والعشرون
 في الاصحاح السابع والعشرون
 في الاصحاح الثامن والعشرون
 في الاصحاح التاسع والعشرون
 في الاصحاح الثلاثين

لم يبق فيه إلا احتمال البان في جانب الخفاء كما لم يبق في المفسر إلا احتمال
النسبة في جانب الظهور وهو أي الجمل ما أي لفظ ازدحمت فيه الجمل أراد في
بازدحامها وتواردها على اللفظ من غير حرج ولا حرجا سواء كانت المعاني
للسامع إلا أنها لتعددها لا يعلم تعيين واحد منها كما في المشترك ولا تكون
معلومة له إلا أنه لما علم أنه قد لا يد من هذا اللفظ معنى وهو غير معلوم
على طريق الاحتمال كالحلوع أو يكون المعنى معلوماً إلا أنه يعلم أن العلوم غير مراد
فحينئذ يبقى المراد محتملاً فتواردت المعاني لا تعلم معنى توارد المعاني
فيما لا يعلم معناه أصلاً أو علم أنه غير مراد والكراد بالمعاني
جنسها بالبطلان الجمعية باللام وتحقق الجنس الواحد والكثير
لكن الازدحام يمنع تحققه في الواحد فيتناول للمعاني الاثنين وما فوقه
فاندرج ما أورده الشارح المحقق من أن المعاني ليس بشرط الصيرورة مجعلاً
لأن المشترك بين المعنيين قد يصير مجعلاً إذا السند فيه باب الترجيح وال
بالمعاني مفهوم اللفظ وإذا ازدحمت المعاني فاشتبه المراد به أي بذلك
السبب ذلك الازدحام اشتباهاً لا يدرك المراد من اللفظ إلا ببيان
من جهة الجمل على صيغة الفاعل كآية الروا في البيع فإن لي قوله تعالى
وَحَرَّمَ الرِّبَا جَمْعُ الرِّبَا لأن الروا في اللغة هو الفضل وليس كل فضل حراماً

[illegible]

يعلم ان اى فضل مراد فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى
المحل في حق العمل على كلمة علم بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به اى
بالمحل الى ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد
شافيا يصير به المحل مفر الكيان الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كيانا
الربو ايا الحد يث الورد في الاشياء الستة فان الربو امع لجمال اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق جميع انواعه والنبى هم بين الحكم والاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيها وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربو الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالنامل في
هذا البيان ليس مشكلا ولا محلا ولا يدرى بالانامل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فيجب العمل به بغالب الظن وصدد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غا الظهور
بحيث احكم المراد به عن التبدل كان التشابه لذلك هو في غاية الحفا بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مع الاطريق لذلك كما اصلا ان موجب العقل
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فلو تشابه المراد تشابه الا
التوقف عليه اصلا حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابتداء في الدنيا والا في الاخرة يتوقف على

من كان متعلقا بالتوقف فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى
المحل في حق العمل على كلمة علم بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به اى
بالمحل الى ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد
شافيا يصير به المحل مفر الكيان الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كيانا
الربو ايا الحد يث الورد في الاشياء الستة فان الربو امع لجمال اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق جميع انواعه والنبى هم بين الحكم والاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيها وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربو الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالنامل في
هذا البيان ليس مشكلا ولا محلا ولا يدرى بالانامل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فيجب العمل به بغالب الظن وصدد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غا الظهور
بحيث احكم المراد به عن التبدل كان التشابه لذلك هو في غاية الحفا بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مع الاطريق لذلك كما اصلا ان موجب العقل
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فلو تشابه المراد تشابه الا
التوقف عليه اصلا حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابتداء في الدنيا والا في الاخرة يتوقف على

ان كان متعلقا بالتوقف فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى
المحل في حق العمل على كلمة علم بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به اى
بالمحل الى ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد
شافيا يصير به المحل مفر الكيان الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كيانا
الربو ايا الحد يث الورد في الاشياء الستة فان الربو امع لجمال اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق جميع انواعه والنبى هم بين الحكم والاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيها وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربو الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالنامل في
هذا البيان ليس مشكلا ولا محلا ولا يدرى بالانامل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فيجب العمل به بغالب الظن وصدد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غا الظهور
بحيث احكم المراد به عن التبدل كان التشابه لذلك هو في غاية الحفا بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مع الاطريق لذلك كما اصلا ان موجب العقل
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فلو تشابه المراد تشابه الا
التوقف عليه اصلا حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابتداء في الدنيا والا في الاخرة يتوقف على

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
والثبوت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
والثبوت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد

من حقت الشيء احقه اذا اثبتته فيكون معناها الثابتة او المثبتة ٢
موضوعها الاصل والتاء للثاني على الاول ولشبهه وهو نقل اللفظ الى المعنى
الاسمية لان النقل ثان كما ان الثاني ثان على الثاني ولكون لفظ الحقيقة
والمجاز في الاصل وصفين مع تحقق علامة الوصفية اعني التاء في الحقيقة وهو
يوهم كون لفظ الحقيقة ههنا صفة فكذا المجاز او يلفظ الاسم في تعريفها
الى انها فيما نحن فيه اسمان فقال اسم لكل لفظ اريد به ما وضع له من حيث
انه موضوع له وذكر اللفظ للاشارة الى ان الحقيقة والمجاز من عوارض اللفظ
دون المعنى حقيقة وان كان قد يطلق على المعنى وعلى استعمال اللفظ في المعنى
ووضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه بلا قرينة وهذا المعنى موجود
في المشترك ايضا فان كان ذلك التبعين من جهة واضع اللفظ فوضع لغو ولا
فان كان من الشارع فغيره في الافان كان من قوم خاص كاهل الصلوات من العلماء
وغيرهم فمرف خاص وليس اصطلاحا ولا يعرف عام وقد غلبت العروضة والاطلاق
على العرف العام فالمعنى في الحقيقة هو الوضع بشئ من الاوضاع المذكورة و٢
المجاز من الوضع في الجملة ولا يشترط في الحقيقة ان يكون موضوعا لذلك المعنى
في جميع الاوضاع الاربعة ولا في المجاز ان لا يكون موضوعا للمعنى في شئ من الاوضاع
فان اتفق في الحقيقة ان تكون موضوعا لجميع الاوضاع الاربعة فهي الحقيقة

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
والثبوت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد

فقد انثبت نقل اللفظ الى المعنى
والثبوت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد
نقل اللفظ الى المعنى لان اللفظ لا يتغير
لان اول الوجود والاعتقاد والاعتقاد

٣٨

على الإطلاق والافنى الحقيقة مقيدة بالجهة التي لها كان الوضع وان كان مجازا
بجهة اخرى وكذا المجاز قد يكون مطلقا بان كان مستعملا فيها هو غير الموضوع له
بجميع الاوضاع وقد يكون مجازا مقيدا بالجهة التي لها كان غير الموضوع له فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا لكن من حيثين بل من
جهة واحدة ايضا لكن باعتبارين كذا في التلوين والمجاز في الاصل مفعول بمعنى فاعل
من الجواز بمعنى العبور والتعبد اصله تجوز قلبت الواو المفتوحة الفا واللفظ
اذ استعمل في غير موضوعه فقد تعدى عن موضعه وهو هنا اسم لما
اي للفظ اريد به غير ما وضع له من حيث هو غير الموضوع له ولا حاشا
الى ذكر هذا القيد لان قيد الحشية مراد في التعريفات واعلم انه لا يجوز
استعمال اللفظ في المعنى الابغلافة وهي اما الوضع له واما الاتصال بينه
وبين الموضوع له والاول قدم والثاني قد اشار اليه بقوله الاتصال بينهما
اي بين الموضوع له وبين غيره والقوم حصرا وانواع العلاقة في خمسة
وعشرين احلاق اسم السبب على السبب والكل على الجزء والملزوم على اللازم
والمطلق على المقيد والعام على الخاص والحمل على الحال وحذف الضاف
واقامة المضاهية مقامه وعكوس هذه السبعة واطلاق احد المتشابهين
على الآخر واسم الشيء على يد له كاطلاق الدم على الدية واسم الله الشيء عليه

في العادة تسمى المجازات على المعنى العام الذي لا يفرق
بين حقيقة وداهية استعمال بعض الالفاظ في خصوصية
بعض الالفاظ في معانها كقولهم في الحقيقة
في الحقيقة تسمى المجازات على المعنى العام الذي لا يفرق
بين حقيقة وداهية استعمال بعض الالفاظ في خصوصية
بعض الالفاظ في معانها كقولهم في الحقيقة
في الحقيقة تسمى المجازات على المعنى العام الذي لا يفرق
بين حقيقة وداهية استعمال بعض الالفاظ في خصوصية
بعض الالفاظ في معانها كقولهم في الحقيقة

الافنى الحقيقة مقيدة بالجهة التي لها كان الوضع وان كان مجازا
بجهة اخرى وكذا المجاز قد يكون مطلقا بان كان مستعملا فيها هو غير الموضوع له
بجميع الاوضاع وقد يكون مجازا مقيدا بالجهة التي لها كان غير الموضوع له فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا لكن من حيثين بل من
جهة واحدة ايضا لكن باعتبارين كذا في التلوين والمجاز في الاصل مفعول بمعنى فاعل
من الجواز بمعنى العبور والتعبد اصله تجوز قلبت الواو المفتوحة الفا واللفظ
اذ استعمل في غير موضوعه فقد تعدى عن موضعه وهو هنا اسم لما
اي للفظ اريد به غير ما وضع له من حيث هو غير الموضوع له ولا حاشا
الى ذكر هذا القيد لان قيد الحشية مراد في التعريفات واعلم انه لا يجوز
استعمال اللفظ في المعنى الابغلافة وهي اما الوضع له واما الاتصال بينه
وبين الموضوع له والاول قدم والثاني قد اشار اليه بقوله الاتصال بينهما
اي بين الموضوع له وبين غيره والقوم حصرا وانواع العلاقة في خمسة
وعشرين احلاق اسم السبب على السبب والكل على الجزء والملزوم على اللازم
والمطلق على المقيد والعام على الخاص والحمل على الحال وحذف الضاف
واقامة المضاهية مقامه وعكوس هذه السبعة واطلاق احد المتشابهين
على الآخر واسم الشيء على يد له كاطلاق الدم على الدية واسم الله الشيء عليه

على الإطلاق والافنى الحقيقة مقيدة بالجهة التي لها كان الوضع وان كان مجازا
بجهة اخرى وكذا المجاز قد يكون مطلقا بان كان مستعملا فيها هو غير الموضوع له
بجميع الاوضاع وقد يكون مجازا مقيدا بالجهة التي لها كان غير الموضوع له فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا لكن من حيثين بل من
جهة واحدة ايضا لكن باعتبارين كذا في التلوين والمجاز في الاصل مفعول بمعنى فاعل
من الجواز بمعنى العبور والتعبد اصله تجوز قلبت الواو المفتوحة الفا واللفظ
اذ استعمل في غير موضوعه فقد تعدى عن موضعه وهو هنا اسم لما
اي للفظ اريد به غير ما وضع له من حيث هو غير الموضوع له ولا حاشا
الى ذكر هذا القيد لان قيد الحشية مراد في التعريفات واعلم انه لا يجوز
استعمال اللفظ في المعنى الابغلافة وهي اما الوضع له واما الاتصال بينه
وبين الموضوع له والاول قدم والثاني قد اشار اليه بقوله الاتصال بينهما
اي بين الموضوع له وبين غيره والقوم حصرا وانواع العلاقة في خمسة
وعشرين احلاق اسم السبب على السبب والكل على الجزء والملزوم على اللازم
والمطلق على المقيد والعام على الخاص والحمل على الحال وحذف الضاف
واقامة المضاهية مقامه وعكوس هذه السبعة واطلاق احد المتشابهين
على الآخر واسم الشيء على يد له كاطلاق الدم على الدية واسم الله الشيء عليه

الذي هو الحكم بالشراء الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
 يوجب الاستعارة من الطرفين يريدان بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
 مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لان الشطر في صحة
 الاستعارة ان يكون المستعارة متصلا بالمستعار منه ليس فيه منزلة لا من
 من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لان من المجاز على ما عرفت
 على الانتقال فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال والبلد
 فرع وتبع تابع من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال لشيئين بحيث
 يكون كل واحد منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
 والاجاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
 من القبيل الاول لان العلة متشعبة الالاجل حكمها والحكم لا يثبت له
 بالعلة فاصالة العلة من جهة احتياج الحكم اليها والحكم لكونه مقصودا
 بالذات لان الاحتياج بالذات إنما هو الى الاحكام فكان علته غائبة
 متقدمة ذهنا على علمتها ولهذا قالوا الاحكام على مالية والاسباب
 على آلياته واذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
 والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد الاستعارة
 يستعمل في الاصول مراد فاللحظ المطلق ولهذا الى عموم الاستعارة من الجانبين

الذي هو الحكم بالشراء الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
 يوجب الاستعارة من الطرفين يريدان بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
 مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لان الشطر في صحة
 الاستعارة ان يكون المستعارة متصلا بالمستعار منه ليس فيه منزلة لا من
 من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لان من المجاز على ما عرفت
 على الانتقال فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال والبلد
 فرع وتبع تابع من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال لشيئين بحيث
 يكون كل واحد منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
 والاجاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
 من القبيل الاول لان العلة متشعبة الالاجل حكمها والحكم لا يثبت له
 بالعلة فاصالة العلة من جهة احتياج الحكم اليها والحكم لكونه مقصودا
 بالذات لان الاحتياج بالذات إنما هو الى الاحكام فكان علته غائبة
 متقدمة ذهنا على علمتها ولهذا قالوا الاحكام على مالية والاسباب
 على آلياته واذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
 والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد الاستعارة
 يستعمل في الاصول مراد فاللحظ المطلق ولهذا الى عموم الاستعارة من الجانبين

الذي هو الحكم بالشراء الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
 يوجب الاستعارة من الطرفين يريدان بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
 مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لان الشطر في صحة
 الاستعارة ان يكون المستعارة متصلا بالمستعار منه ليس فيه منزلة لا من
 من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لان من المجاز على ما عرفت
 على الانتقال فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال والبلد
 فرع وتبع تابع من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال لشيئين بحيث
 يكون كل واحد منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
 والاجاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
 من القبيل الاول لان العلة متشعبة الالاجل حكمها والحكم لا يثبت له
 بالعلة فاصالة العلة من جهة احتياج الحكم اليها والحكم لكونه مقصودا
 بالذات لان الاحتياج بالذات إنما هو الى الاحكام فكان علته غائبة
 متقدمة ذهنا على علمتها ولهذا قالوا الاحكام على مالية والاسباب
 على آلياته واذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
 والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد الاستعارة
 يستعمل في الاصول مراد فاللحظ المطلق ولهذا الى عموم الاستعارة من الجانبين

قوله في حق من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبد ويقيم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باع مرة اخرى
اشترى من ذلك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبد منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فضل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة بما لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال وذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في عرف ما ملكك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك ولا ملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبد فاشتراه بوكالة الغنيحت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني واردة للملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق النصف الاخر لا يصدق
القائل في القضا خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استغنى المفتري بحبيبه على
وفق ما تولى لورفع الى القاضيه عليه بموجب منه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

قوله في حق من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبد ويقيم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باع مرة اخرى
اشترى من ذلك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبد منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فضل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة بما لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال وذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في عرف ما ملكك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك ولا ملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبد فاشتراه بوكالة الغنيحت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني واردة للملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق النصف الاخر لا يصدق
القائل في القضا خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استغنى المفتري بحبيبه على
وفق ما تولى لورفع الى القاضيه عليه بموجب منه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

قوله في حق من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبد ويقيم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باع مرة اخرى
اشترى من ذلك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبد منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فضل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة بما لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال وذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في عرف ما ملكك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك ولا ملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبد فاشتراه بوكالة الغنيحت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني واردة للملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق النصف الاخر لا يصدق
القائل في القضا خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استغنى المفتري بحبيبه على
وفق ما تولى لورفع الى القاضيه عليه بموجب منه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

التمية لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
 التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما اى بالسبب الذي
 هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفيض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
 كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
 مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
 بسببه وليس بلان من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
 كان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالمحض بینه بانه ليس بعلته
 وضعت له اى الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
 كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
 لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقتك اراد به الطلاق فان الاعتنا
 وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
 يقام الغرض من المعنى الحقيقية مقادير يجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
 الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
 الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اى تابعاً لزوال ملك الرقبة
 واتى اى اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

التمية لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
 التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما اى بالسبب الذي
 هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفيض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
 كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
 مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
 بسببه وليس بلان من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
 كان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالمحض بینه بانه ليس بعلته
 وضعت له اى الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
 كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
 لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقتك اراد به الطلاق فان الاعتنا
 وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
 يقام الغرض من المعنى الحقيقية مقادير يجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
 الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
 الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اى تابعاً لزوال ملك الرقبة
 واتى اى اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

التمية لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
 التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما اى بالسبب الذي
 هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفيض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
 كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
 مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
 بسببه وليس بلان من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
 كان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالمحض بینه بانه ليس بعلته
 وضعت له اى الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
 كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
 لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقتك اراد به الطلاق فان الاعتنا
 وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
 يقام الغرض من المعنى الحقيقية مقادير يجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
 الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
 الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اى تابعاً لزوال ملك الرقبة
 واتى اى اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

ان کھل علی اللع السابق فاجاب بقوله وانما من ملني هو الای علی اللع انما فی الناحیه ملاخویش

[illegible]

على الناس والضرورة مندفع بارادة بعض الافراد فلا يثبت الكل كما يقتضيه
 ومبنى هذا على ان المجاز ينصرف فيما اذا لم يكن للمعنى لفظ يدل عليه حقيقة
 وأعلم ان حيا للتوضيح قد نسب هذا المذهب الى بعض اصحابنا وقال صاحب
 التلويح القول بعدم عموم المجاز ما لم يجد في كنه الشائفة وهذا اى القول
 المدكور باطل لان المجاز موجود في كتاب الله تعالى والله اعاد اسم الله تعالى
 للتبرك والتلذذ تعالى جملة معترضه للبحر يتعالى عن المجز والضرورة
 فلو كان المجاز ضروريا بالمعنى الذي اراده الخصم لم يصح وروده في كلام الله
 وفيه نظر لان هذه الضرورة لا يستلزم العجز التام لا لاهوية فان ذلك لقصور
 في المقدر لانه غير قابل للصورة الاخرى بالمعنى المجاز ليس له حقيقة فلا يتصور
 اداءه الا بالمجاز بل الجواب انه يجوز المتكلم ادعى المعنى بالمجاز كما يجوز اداءه بال
 حيث يتحقق ولا ينصرف المجاز الى الحقيقة فيه كما زعم الخصم فلو انه ليس
 بصور بالمعنى الذي اراده ويمكن ان يوجه كلام المتن بان المص حمل كلامه على
 على انه اراد ان المجاز ضروري بمعنى انه لا يتأتى المتكلم بالمجاز الا اذا لم يجد
 الحقيقة سبيلا وان كان الحقيقة متحققة فدفعه بما ذكره وانما حمله على
 هذا دون ما ذكره سابقا لغاية بعده عما هو الواقع ومن حكم الحقيقة والمجاز
 استعمال اجتماعهما اى معنى الحقيقة والمجاز لا كون اللفظ حقيقة ومجازا فلو

[illegible]

محال اذا مجاز مشروط بقربة مانعة عن ارادة الموضوع له ولو لم يشترط ذلك فهو ايضا يكون مجازا اذا استعماله في المعنيين استعمال في غير ما وضع له بل اللفظ عند ارادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد من بلفظ تفسير لقوله فهو ايضا يكون مجازا

واحد احتريزه عما اذا كانا داخلين في المراد بان يستعمل اللفظ الموضوع للمعنى فيما يعهده وغيره كاستعمال لفظ الدابة فيما يدب على وجه الارض عرفا كما ان يكون الثوب الواحد بكما له على اللباس اى على اللبس يلبسه سواء كان اللباس واحدا او متعددا والاخير هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فان المعنى والمجازي بمنزلة لابسين واللفظ بمنزلة الثوب الحقيقة بمنزلة الملك والمجاز بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك الاولى ان يقال للفظ بمنزلة الثوب الخ من حيث هو بمنزلة اللبس استعمال اللفظ فيه بمنزلة لبسة اللباس واتصاف استعمال اللفظ بالحقيقة والمجاز بمنزلة اتصاف لبس الثوب بالملك والعارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد اللبس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ الذي هو بمنزلة اللبس فاذا كان اللفظ متحدا ينبغي ان يكون المعنى كذلك كما اذا اتحد الثوب ينبغي ان يكون اللباس كذلك ولا يلزم اجتماع وصفين متنافيين بقى ان الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو شمل بالجملة هذا

[illegible][illegible]

توضيح للمطلوب بعد ما ثبت عدم ورود اللغة به ولهذا اى لاستحالة

اجتماعها قال محمد بن الجايع الكبير لو ان عبيدا اولاء عليه احتزبه عن اهل الكتاب من العرب فان تقريرهم على الكفر بالجربة واسترقاقهم جازان

بجلا مشركهم فان فيهم امثا الاسلام والسيف وب الاسترقاق وانما وضع المسئلة فيه ليصح الوصية اذ لو كان لم يوصى بموالي اعتقوه وموالي اعتقهم بطل

الوصية الا ان يبين في جوبته لان لفظ المولى مشترك بينهما الوصي بملك ماله لمواليه قيد به ليصح الوصية بلا توقف على اجازة الورثة قوله اى

للعرى معق على صيغة المفعول واحد فاستحق النصف من الثلث لانه للامنين في الوصايا حكم الجا وكا النصف الباقي من الثلث مردود الى الورثة

ولا يكون لموالي مولا شي من الوصية لان الحقيقة وهو معتق الوصي اريد بهذا اللفظ فبطل الجواز وهو معتق للمعتق فان لمعتق الحقيقة

زيد مثلا هو انك اعتقه زيد بلا واسطة وما لك اعتقه معتق زيد فليس هو معتقه حقيقة وانما علم اى مولى للمولى ابناء الابن الامان

فيما اى في الاستيمان اذا استامنتواى المفلأ ومرجح الضمير يعلم من على ابناهم ومواليهم لان امهم الابناء والموالي ظاهر يتناول الفروع

فان بنى الابن ينسبون الى الجد بالبنوة مجازا يقال بنوهاشم وكذا معتق

والا يعطى لهم شأن الامتنان في احوالهم لانهم لو لم يكونوا لكانت الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

الامانة على من يملك الامانة لان الامانة على من يملك الامانة على من يملك

بلا واسطة كوضع الدرهم والكيس فاذا دخل الدار حافيا صح ان يقال ان
وضع القدم في الدار بخلاف ما اذا دخل ركبا او متنعلا وهذا اذا لم يكن لهية
فلو توخى حلف لا يضع القدم فيها ما شيا فدخل ركبا لم يحث ويصدق
ديانة وقضائه انه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة غير
مهمولة كذا في المبسوط ولا وضع القدم بدون الدخول وضع قدسية وبها
الجسد خارج الدار فانه حقيقة مهمولة حتى لو وضع القدم بلا دخول
لم يحث وكذلك قال ابو حنيفة ونحوه اي قالوا لا مثل قول المذكور
في حق الجمع بين الحقيقة والنجاة فانها قال في حق من قال الله على ان اصوم
وقع في عبارة فخر الاسلام غير ممنون العلمية والعبد عن الرجل ان لا
يعينه اي الذي ياتي عقيب اليمين واما اذا ذكر منونا فالواجب صور من عمر
غير معين ولا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة الا في الوصية لان القول لا يتحقق
فيه الابالموت فيلزم الوصية عند المتو بالغة والكفا ونوى به اي لهذا
اليمين انه اي القول المذكور كان نذرا او مينا هذا مقولة قولها وفيه اي فيما
ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والحجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة
اوجه لان القايل ما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يذنه
او ينوي اليمين مع نفي النذر او يذنه او ينوي النذر واليمين جميعا فالثلثة

[illegible]

[illegible]

21

والمشي المحفوف في عموم السكنى الملك الاغارة والاجارة وهو اي اعتبار

العموم هم، ما نظير اعتبارهم فيما لو قال عباده حرم يوم يقدم فلان ولم ينو شيئا

فقدّم ليلاً أولها راعق عبده لأن هذا مستلزم للجمع بين الحقيقة والخيال
مغلان سوار كان قد وضعه أنا في

ظاهر الان حقيقة اليوم انها واطلاقا على الليل مجازا لان ليس مجمع بينهما

حقيقة بل هو من قيل عوم الجازلان اليوم متى قرن بفعل لا يمتد حمل على

مطلق الوقت ثم مطلق الوقت يدخل فيه الليل والنهار والمعبر في الامتداد

وَعَدَهُ الْفَعْلُ الَّذِي تَعْلُقُ بِهِ الْيَوْمَ كَحُزْمَتِكَ يَوْمَ يَقْدُمُ فَلَا لَا الْفَعْلُ الَّذِي

اضف اليه اليوم كقدم فلا لان اليوم حقيقة في الدنيا فلا بعد عندنا

أصيف فيه اليوم هدم قد لان يوم حبيبة في لها من عيد سية
علاقت انه مذك القدر الكا ال فعل المعلقة به اليوم غير ممتد لا الفعل

عند عدله وذلك فيما اذا كان الفعل ان يعطى به يومه من عند
النسب الظاهري انما هو بواسطة تقديمه في دون ذكره يقتضيه كون الظاهر

المسئوب في طرف الإيمان بواسطة الهدى في دون ذكره في بعض النسخ

معيار له غير يك عليه مثل صمت الشرفانه يك على صوم جميع ايامه

بجلاف صمت في شهر رواد امتد الفعل امتد النظر ليكون

لَمْ يَصِحْ حَمَلُ الْيَوْمِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَهُوَ بَيَاضُ النِّهَالِ وَأَذَلَمَ يَمْتَدُّ الْفِعْلُ لَمْ يَمْتَدَّ

لا المتمد لا يكون معيارا للغير المتمد فحينئذ يجب ان يكون مجازا عن جزء

الزمان لا يعتري في العرف ممتدا سواء كان الليل والنهار أو ما مشا

الذنر عبر بمسئلة الذنر عما فهم مما سبق من ان من قال لله على ازا صوم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

عن الرخف حرام ايضا لان اولها رايه عن علي (الان جزا من ان اليوم وهو جزا من اليوم خليف يكون مطلقا

لا بد من العلم بالحقائق
والتي هي من جملة ما لا يخفى على العقول السليمة
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس

فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس

رجبا ونوى به اليمين كان نذرا ويمينا فليس ذلك القول المعبر عنه
بالمسئلة بجمع اى جامع للحقيقة والمجاز ايضا كما لم يكن الجمع بينهما في
نظائره لان المنتجع اجتماع حقيقة ولم يوجد ذلك مما بل هو اى
المنكوب نذر بصيغته لا غير لانه موضوع لذلك يمين بواسطة
موجبه اى حكمه وهو اى موجب النذر اى معنى المقصر بصيغة النذر
الايجاب اى ايجاب المنذر والذ كان جائز الترك والفعل لان نذر الواجب
في نفسه لا يصح لان ايجاب المباح يصلح يمينا اى ايجاب المباح الذي هو
موجبه لما كان مستلزما لتحريم ضد الذ هو اليمين فان تحريم المباح
يمين كان صالحا لان يجعل هو اى يمينا بذكر كالا اعتبارا اى باعتبار استلزام
لما هو يمين وهو تحريم ضد المباح كتحريم المباح فانه لا شك في كونه يمينا
والكاصل ان دلالة اللفظ على لازم معناه لا يكون بطريق المجاز
فيه ولم يرد اللازم به مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لان
الحقيقة ايضا يدل على جزء المعنى ولازمه بطريق التضمن والالزام ولا
يصير بذلك اللفظ مجازا فان فهم ما قد يكون من حيث انها نفس المراد
خ يكون مجازا وقد يكون من حيث انها جزء المراد ولازمه باللفظ
يكون حقيقة ومهما لم يرد باللفظ الامعنا الموضوع له فقط وهذا

فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس

فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس
فان العلم بالحقائق هو العلم بالامور التي هي
موجبة لاجابها او العكس

فالعلاقة هي الثاني وان كانت عبادة عن مجموع الجوانب الانكار فالعلاقة هي الاولى
وهي المتكاملة بالخصوص تعرف المطلق

وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة أي حقيقة الحق أو حقيقة كلام المولى الدال عليها

مأجورة شرعا لان التوكيل شرعا انما يصح بائمه الموكلة الموكل بنفسه وبما ملكه هو

الجواب المطلق لا الإنكار بمقتضى ما فيه فإنه إذا عرف أن الدعوى حق لا يمكن الإنكار شرعا و

توكيله بالاياملكه لايحوز شرعا والحقيقة ^{٥٤} الممطرة شرعا بمنزلة الحقيقة المجردة

عادة لان الظاهر من حال المسلم الامتناع منه لدينه ثم ان صحة انكاره هنا

من جهة دخوله في عموم المجا والمجى شرعا هو الانكار على التعيين فلا يردانه

يُنْبَغِي أَنْ لَا يَفِيحَ الْإِنْكَارَ صِلَا الْإِتْرَى أَنْ مَنْ حَلَفَ بِالْكَلامِ هَذَا الصِّدْقَ يَتَقَدَّرُ

الاذن ^{الذنين} صعه
 بزمان صاه حتى لو كلمه بعد ما كره حنت والاصا فيه ان اليهن متى عقلت

عاشي بوصف فإن صل دعاها إلى المهر. تنقده منك إذا كان أومع واحتاج

م. الإلغاء كما إذا حلف لا يأكل طعاماً من هذا الطبق شقراً، باله صفة خلوها كاله

أي من القاد الوصف لأن الوصف الداعي إلى اليقين مقصود

[illegible]

وان لم يحج ذميا في يمين فان كان محمدا عليه منكر ايعيد به ايصاله
 ابي مينا في التكملة

جیسند یقیناً مقصود بالامین لایعہ العرف محمول علیہ ولورل اعتبارہ بطلت

فوجب اعتبار ضرورة الخلف لا ياكل لحم جمل فاكل لحم البقر لم يجت وان
 كرهوا لحم ما ذر با شد ۱۲

الحق عليه معرنا بالإشارة لا بتقيد اليمين بالوصف كما إذا حلف يا كل محمد

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فيقتضى ان يكون ابتداء شربه من الفرات لان الحقيقة مستعملة فيها
اذا المخطئة عينها ما كولة عادة فانها تغلظ ثقله وقد توكل نياحاً حاً وكذا
الكوع واذا كان كذلك كان اللفظ محمولاً على الحقيقة وعندهما العمل بعموم
المجاز اولى فيبحث بكل ما يتخذ من المخطئة كما يجوز كما يبحث بكل عينها و
بالانحراف من الفرات كما يبحث بالكوع وهذا وما سياتي صريح في المجاز
نما يترجم عندهما العموم وشموله الحقيقة وهو الموافق للام في الاسماء
ويوافقه ايضا كلام المنار وشرحه وكذا كلام غيره وكلام كثير من المتأخرين
يدل على ان المجاز المتعار اولى سواء كان عاماً متداولاً للحقيقة اولا وساتك مزيد
لهذا وهذا في الاختلاف المذكور يرجع الى اصل اخر يختلف فيه وهو ان المجاز
خلف عن الحقيقة اى فرع لها في التكلم عند الحقيقة لا خلاف في ان المجاز
فرع الحقيقة بمعنى انها الاصل الراجح المقدم في الاعتبار وانما الخلاف في جهة الفرع
فمنه في التكلم حتى يكفى صحة اللفظ من حيث العربية سواء صح معناه او لا
اى التكلم بلفظ الحقيقة اذا اريد به الموضوع له اصل التكلم لهذا اللفظ
اذا اريد به المجاز خلف لانها من اوصاف اللفظ فاعتبار الخلفية والاصالة
في التكلم اولى ليصير خلفا فيما هو ووصف له لا في غيره وعندهما في الحكم
اى حكم الحقيقة اصل حكم المجاز خلف عنه فان تعدد حكم الحقيقة بعروض

[illegible][illegible]

[illegible]

فيصير المجاز لا ثبات حكمه حال كونه فرعاً من حكم الحقيقة خلفاً عنه حتى
يشترط إمكان المعنى الحقيقي لهذا اللفظ لأنه لا يتصور الرفع حيث لا يتصور
الأصل فإذا لم يكن حكم الحقيقة ممكناً يلغو الكلام بالكلية لأن حكم الحقيقة محال
بالفرض وحكم المجاز فرعيتان عن حكم الحقيقة يقتضيه إمكانه فحاصل الخلاصة
أما المعنى الحقيقي عندهما وعدم اشتراطه عنده فقول القائل هذا ابني لعبد
أصغر سنامنه مجاز اتفاقاً وأن كان أكبر سنامنه فعنده مجاز ثبتت به
العتق لصحة اللفظ وعندهما لغو لاستحالة المعنى الحقيقي وهو أن يكون الأكبر
مخلوقاً من ماء الأصغر وبالحيلة أن في كل موضع انقضاء الكلام لا يجاب الحكم الأصل
وامتنع وجوده عارضاً فيعتقد لا يجاب الحكم الخلف وفي كل موضع لم ينعقد الحكم
الأصل لا ينعقد الحكم الخلف فقول هذا ابني لأب أكبر سنامنه لم ينعقد الحكم الأصل
وهو النبوة لاستحالة فلا يجعل مجازاً عن حكمه كالغوس لم ينعقد الحكم الأصل
وهو البر لم ينعقد الحكم الخلف وهو الكفارة حتى لو كانت الحقيقة متصورة
بأن كانت العبد أصغر سنامنه بصار إلى المجاز لا مكان الحقيقة وإن كان
العبد معروفاً بالنسب من غيره لا مكان أن يشتهر بنسب له من غيره إلا أنه امتنع
أعماله للحكم لثبوت نسبه من الغير كما في الخلف على من السلف فانه ينعقد
الخلف وهو الكفارة لانقضاءه في حق الأصل وهو البراذن من السما متصورة

[illegible][illegible]

11

己

[illegible][illegible]

وعندهما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي الحكم المجاز رجحان لا شتما له إلى الجاز
على حكم الحقيقة فضا المجاز بهذا الاعتبار أولى هذا وبناء الخلا لا على هذا
فإنه إنما يترج المجاز عندهما لتناول حكم الحقيقة قال في التلويح بعد ما ذكر من
تخير كلام التوضيح وهذا مشعر بترج المجاز المتعارف عندهما سواء كان عاملا
للحقيقة أو لا وفي كلام فخر الإسلام وغيره ما يدل على أنه إنما يترج عندهما إذا ثبت
الحقيقة لغومه كما في مسألة الحنطة حيث قالوا إن هذا الاختلاف من على اختلاف
في جهة خلفية المجاز فعندهما لما كانت الخلفية في الحكم كان حكم المجاز لغو حكم الحقيقة
أولى وعندهما لما كان في التكلم كجعل الكلام عاملا في معناه الحقيقة أولى إن لم يكن
ويعلم منه أن هذا الدليل موافق لما هو المدعى فأن دفع ما ذكره الشارح محقق
من أن هذا يصح دليلهما إذا ثبت العموم في كل مجاز متعارف وأما إذا لم يثبت ذلك
وانقسم المجاز للتعارف إلى عام وعموم وما ليس له ذلك فلا يتم هذا الدليل لكونه أغنى
المدعى ذلك أن المراد من رجحان المجاز المتعارف عندهما رجحانه إذا كان عاما كما في
المستلتمين المذكورين وأما إذا لم يكن عاما فليس له على قولهما في ترجيحهم رجحان
على الحقيقة نعم يمكن أن يقال إن الحكم بوجهان المجاز المتعارف مطلقا على الحقيقة
المستعملة عندهما أولى من الحكم بوجهان قسمه كما مال إليه صاحب التوضيح
لكنه كلام آخر والدليل على هذه الأولوية ما ذكره الشارح المحقق بقوله والدليل

[illegible][illegible]

استغنى عن الناس
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

الامور
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

المعنى

الامور
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

الامور
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

الامور
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

مهمزة حتى لا يثبت بها فانه لو اضطلع ووضع القدمين في الدار بحيث يكون
بأق الجسد خارجا عنها لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار وقد ترك
الحقيقة بدلالة محل الكلام فان المحل الممهل قبل حكم الحقيقة تعيين المجاز للتعذر كما
قوله لا ياكل من هذه الخلة فان اليمين وقعت على التماحي لولا كل عين الخلة لا
وقد ترك الحقيقة بدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما اي كالمعنى الذي هو في يمين
الفور والاصل مصدر من فارتو القدر اذا غلبت واشتدت ثم استعمل في الشدة
ثم سميت به الحالة التي لا يثبت فيها فقبل رجوع فلان من فوره اي من ساعة ومن
قبل ان يسكن ويسمى هذا اليمين به لان فيها سرعة البرتحقق الاجتناب عن
الامر المخصوص الذي يقيت به اليمين كما اذا قال اماراته القاصد للخروج
ان خرجت فانك طالق فانه يتقيد بتلك الخرجة حتى لو رجعت ثم خرجت
بعد ذلك تطلق فحقيقة الكلام هو مطلق الخروج مهمزة بدلالة
المتكلم فان تعليقه في هذه الحالة يد عرفا على انه اراد بالخروج تلك الخبر
فتقيد بها وهذا النوع من اليمين سبق به ابو حنيفة وكانوا يقولون
قبله اليمين مؤبد او موقته فخرج ابو حنيفة قسما ثالثا وهو المؤبد
لفظا والموقت معنى واخذ هذا من حديث جابر بن عبد الله حيث دعينا
الى نصرة ابننا فحلف ان لا يصراه ثم نصراه بعد ذلك لم يحنثا وقد ترك

الامور
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

وقد ناقش الشارح في هذا المثال منع كون اللحم ما خوذ مما ذكره والحال
المثال بما يكفي فيه مجرد الاحتمال ولا نسلم كونه شاهدا للمدعى هذا هو
لاكثر الكتب قد تمسك عامة العلماء في هذه المسئلة بالعرف ولا منافاة به و
اذ احلف لاياكل فأكهة ولا نيته فاكل العنب لم يجث عندا يجنيه
لقصور في المعنى المطلوب من اللحم وهو القوة في المثال الاول وزيادة اي
زيادة المعنى المطلوب في المثال الثاني وبيانه ان الفاكهة مشتقة من التفكه
وهو التعمر وهو امر اذ على ما يقع به اصل القوام اي الغذاء والعنب اولى
والرطب يتعلق بها القوام والغذائية فكان في هذه الاشياء وصف زائد
هو الغذائية وقوام البدن فهذا لا يتناولها مطلق الاسم المذكور وضع للزائد
التابع المذكور ليس فيه جهة الاصاله فان قلت ليست هذه الزيادة في المعنى
المطلوب لان الفاكهة اسم التابع وعند الاطلاق يتناول ما يكون تابعا من كل وجه
اذ هو الفرد الكامله ولذلك فيه اصاله من وجه فهو قاصر في التبعية من ذلك
الوجه فكيف يصح قوله وزيادة في الثاني قلت لزيادة في المعنى على نوعين
احدهما مكمل للمعنى المطلوب كالضرب والشم المكملان لمعنى الايلام في قوله
ولا تقل لهما آيت والثاني مغير لعماء ومهما كان ذلك فان الزيادة مغيرة لمعنى
التبعية اذ الاصاله تنافي التبعية ولذلك لا يدخل الاشياء المذكورة تحت اسم

بنت زصة اعتدى ثم راجعها وذلك حين دخل عليها وهي تملك على من قبل
 اقرارها يوم بدر ترثهم باشعار اهل مكة فكره النبي ثم منها فقال لها اعتدي
 فعدت على ذلك فاستشفعت الى النبي ثم ووهبت نوبتها الى عائشة وقالت
 اكنفي بان ابعث من ازواجكم القيمة وكذلك اى مثل قولها عندك انت
 واحدة مرفوعة او منصوبة او موقوفة وهو الصحيح وعليه عام مشائخنا
 وعن بعضهم انه اذا دفع الواحدة لا تطلق وان نوى لانها لا تصلح نعتا
 للطلقة فيكون خبر مبتدئ وان نصبها تطلق من غير نية لانها لا تصلح الا
 نعتا للطلقة فان اسكن لها في يحتاج الى النية والمحتاج ان حكم الكل واحد في
 الاحتياج الى النية لان العولم لا يميزون بين وجود الاعراب ان ذلك القول
 على تقدير الرفع يحتمل ان يكون نعتا للطلقة بطريق حذف الموضوع واقامة الصفة
 مقامه اى انت تطلقة واحدة وبه يقع الطلاق لانها بنفسها لا يكون تطلقة
 ولكن تكون طالقا فيصير تطلقة قائمة مقام طالق فنعتت به كما نعتت بطالق
 او بطريق حذف المضاف والمضاف اليه واقامة صفة المضاف اليه مقام المضاف انت
 طلقة واحدة ويحتمل ان يكون صفة للمرة فانت امرأة واحدة عند قومك او
 منفردة عندك او واحدة نساء البلد في الحال وقس عليه حالة الوقف والنصب
 فاذا زال الابهام بالنية كان قولك انت واحدة دلالا على الصريح

والا فلو كان العولم لا يميزون بين وجود الاعراب ان ذلك القول
 على تقدير الرفع يحتمل ان يكون نعتا للطلقة بطريق حذف الموضوع واقامة الصفة
 مقامه اى انت تطلقة واحدة وبه يقع الطلاق لانها بنفسها لا يكون تطلقة
 ولكن تكون طالقا فيصير تطلقة قائمة مقام طالق فنعتت به كما نعتت بطالق
 او بطريق حذف المضاف والمضاف اليه واقامة صفة المضاف اليه مقام المضاف انت
 طلقة واحدة ويحتمل ان يكون صفة للمرة فانت امرأة واحدة عند قومك او
 منفردة عندك او واحدة نساء البلد في الحال وقس عليه حالة الوقف والنصب
 فاذا زال الابهام بالنية كان قولك انت واحدة دلالا على الصريح

قوله وبيع الملاق بفتح الميم
 من ان يبيع ان يبيع الملاق بفتح الميم
 بل ينفوخه الكلام لان ترشلا كلام متروك على
 الكلام وانه الكلام يبيع اذا يبيع على امره
 ان من قول واحد كونه يبيع من حيث على ذلك
 يبيع لانها ذات فادام يبيع كونه يبيع
 شين انك اعلم

قوله وبيع الملاق بفتح الميم
 من ان يبيع ان يبيع الملاق بفتح الميم
 بل ينفوخه الكلام لان ترشلا كلام متروك على
 الكلام وانه الكلام يبيع اذا يبيع على امره
 ان من قول واحد كونه يبيع من حيث على ذلك
 يبيع لانها ذات فادام يبيع كونه يبيع
 شين انك اعلم

قوله وبيع الملاق بفتح الميم
 من ان يبيع ان يبيع الملاق بفتح الميم
 بل ينفوخه الكلام لان ترشلا كلام متروك على
 الكلام وانه الكلام يبيع اذا يبيع على امره
 ان من قول واحد كونه يبيع من حيث على ذلك
 يبيع لانها ذات فادام يبيع كونه يبيع
 شين انك اعلم

قوله وبيع الملاق بفتح الميم
 من ان يبيع ان يبيع الملاق بفتح الميم
 بل ينفوخه الكلام لان ترشلا كلام متروك على
 الكلام وانه الكلام يبيع اذا يبيع على امره
 ان من قول واحد كونه يبيع من حيث على ذلك
 يبيع لانها ذات فادام يبيع كونه يبيع
 شين انك اعلم

القسم الرابع في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها
 القسم الخامس في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها
 القسم السادس في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها
 القسم السابع في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها
 القسم الثامن في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها
 القسم التاسع في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها
 القسم العاشر في قوله "والوقوف على معانيها" أي في معانيها

للتنبه على انها لا تفيد بدون المعرفة والوقوف على معانيها اويقا هذه
 الوجوه لما كانت لما به الوقوف فكانت وجوها واقساما للنظم اذ الوقوف
 انما هو بالنظم والاقسام المذكورة هي هنا اما كلها اقسام للمعنى النظم او
 الاخيران له والاولان للنظم كما اختلف فيه ويؤمى كلام فخر الاسلام
 الى هذا تارة والى ذلك اخري بل الى انها اقسام الاستدلال مع انها ليست
 من اقسامه ويؤمى الى ما يؤمى عبارة فخر الاسلام عبارة المتن فلو ترك
 لفظ المعرفة صار الجميع اقساما للنظم ولو ذكر لفظ للمعنى يكون الكل اقساما
 للنظم فلو ورد لفظ المعرفة ليدل على ان اقسامها هي معرفة هذه الاقسام واما
 التخصيص بانها اقسام النظم او المعنى فهو في اول مرة مشكوك فيه والتحقيق ان
 هذه الاقسام اقسام النظم الدال على المعنى لكن لما كان المنطوق في هذا القسم هو
 استدلال السامع للمعنى ودلالة النظم على المعنى وثبوت المعنى من النظم جعلت الاقسام
 تارة للاستدلال مرة للمعنى وقد يفرق فجعل بعضها للنظم وبعضها للمعنى لا العرف
 من اقسام المنطوق والاشارة بمنزلة صوابها يرجع الى المعنى وهي الوقوف
 اربعة لان الاستدلال ان استدلال بمنطوقه فان كان مسوقا لعبارة ولا
 فاشارة وان لم يستدل بمنطوقه فان استدلال بمعناه للوقوف دالة والا فان
 استدلالا يقتضي اليه النظر عقلا او شرعا فاقضاء والا فمقتضى القاء

قوله "وانما التخصيص هو بالاول" يعني ان
 التخصيص انما هو بالاول لان التخصيص هو بالاول

قوله "فانما التخصيص هو بالاول" يعني ان
 التخصيص انما هو بالاول لان التخصيص هو بالاول

قوله "فانما التخصيص هو بالاول" يعني ان
 التخصيص انما هو بالاول لان التخصيص هو بالاول



قوله "فانما التخصيص هو بالاول" يعني ان
 التخصيص انما هو بالاول لان التخصيص هو بالاول

2

[illegible]

الاول سوق واختم الاخر سوق
السوق من وجوه الامم

في تاريخه السبعين سنة من الهجرة النبوية في السنة الثامنة عشر من الهجرة النبوية

[illegible][illegible]

في قولنا حقيقة الامور انما هي في الحقيقة
 لا وقت الاضمار والحقيقة انما هي في الحقيقة
 متعين في قولنا حقيقة الامور انما هي في الحقيقة
 فان كانت عارية كانت لشيء مجازي لا وقت الاضمار
 وان كانت عارية كانت لشيء مجازي لا وقت الاضمار
 عن خروج دلالة ان العار والامر والامر والامر
 لمع وقت الاضمار وان لم تكن ملكة وقت الاضمار
 عن الاضمار فلا مجازي في قولنا اصل الامر
 قوله ويرى عليه احوال الدنيا اجاب بقوله
 من ليس في نفسه احوال الدنيا اجاب بقوله
 صاحب قول وهو ما دلل ان شروا مع الخلف تعدد
 الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل
 الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل
 الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل
 الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل تعدد الاصل

لَكُمْ بِذَلِكَ نَبَأٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ وَلِيْلَكُمْ عَلِيًّا آه١٣١ عِبْدُ الْقَادِرِ

[illegible]

على صيغة اسم الفاعل والمزيد هو المقتضى على صيغة اسم المفعول ودلالة الشرع

على ان هذا الكلام لا يصح الا بالزيادة او طلب هذا الكلام للزيادة هو الاقتضاء

فزيادة أي مزيد على النص أي الذي مر معناه ثبت الزيادة شرعا لا لغة شرطاً

لعمدة المنصوص عليه وجه الشارح المحقق تذكير الضمير بتأويل الزيادة بالمزيد وهو

نفس شرطاً علم انه مفعول له لما كسبت عن المنصوص عليه عنه اي عن المزيد

فوجب تقديمه الى المزيد لاجل تصحيح المنصوص عليه هذه الجملة بحوار عن قوله

لما يستغن عنه وهو مع جواب مستأنف فقد اقتضاه اي المزيد النصيحة

كان من شروطه والشروط مقدم على الشروط فعمل ان هذه لتعلل الحجة السابقة

والفاء كما تدخل على المفعول تدخل على العلة لأنها للنتيجة وقد عرفت ذلك

الملاحظة وقد يعتد في الوجود والمعامل وان كان مرتعا على العلة في الوجود لكن

بمقدار يكون مقدما في الاعتبار وعلم من هذا التعليل وجه تسميته بالمقدرة

فصار تفریع علی ما قبله المقتضی علی الفظ اسم المفعول بحکمه اعتبار بحکم

النص: (فَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ فَقَدْ كَذَّبَ بِآيَاتِنَا فَذُرْنَاهُ لِيُذَمَّرَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا دُونَكَ)

لَسَّ بِهِنَّ كَيْدُكَ يَا كَاذِبُ

فرض الله من قوله تعالى وقم الليل من كل صلاة ثوابا عظيما

وہی ہے جو کہ اس کے لئے ہے اور وہی ہے جو کہ اس کے لئے ہے

على صيغة اسم الفاعل والمزيد هو المقتضى على صيغة اسم المفعول ودلالة الشرع
 على ان هذا الكلام لا يصح الا بالزيادة او طلب هذا الكلام الزيادة هو الاقتصار
 فزيادة اي مزيد على النص اي الذي مر معناه ثبتت الزيادة شرعا لالفة شرطا
 لصحة النصوص عليه وجه الشارح المحقق تذكير الضمير بتأويل الزيادة بالمزيد وهو
 نصب شرطا على انه مفعول له لما يستغن النصوص عليه عنه اي عن المزيد
 فوجب تقديمه اي المزيد لاجل تصحيح النصوص عليه هذه الجملة جواب عن قوله
 لما لم يستغن عنه وهو مع جوابه مستأنف فقد اقتضاه اي المزيد النص لصحة
 مكان من شرطه والشرط مقدم على المشروط فعلم ان هذا لتعليل الجملة السابقة
 والفاء كما تدخل على المعلوم تدخل على العلة لانها للترتيب فقد يعتبر الترتيب في
 الملاحظة وقد يعتبر في الوجود والمعلوم وان كان مرتبا على العلة في الوجود لكن
 يجوز ان يكون مقدما في الاعتبار وعلم من هذا التعليل وجه تسميته بالمقتضى
 فصارت تفرع على ما قبله المقتضى على لفظ اسم المفعول بحكمه اي باعتبار حكمه حكما
 للنص وانما قال بحكمه حكما للنص ولم يكتف على قوله حكما للنص لان نفس المقتضى
 ليس بحكم له وقال الشارح المحقق فصلا المقتضى بحكمه اي مع حكمه حكما للنص
 ومضامين اله لان حكم المقتضى تابع له اي للمقتضى وهو اي المقتضى تابع
 فيكون المقتضى مضافا اليه بالذات وحكمة بواسطة كسر الفاء فانه نحو

سبحون حسرو خاور علم بر سر میهاران زرد بجز بد بخت مرخصند یارب و را امیدواران زرد بیا غلام خوار تو نسوی

72

[illegible]

اوصل رجل من رجل الى رجل انه قال لك قولان احدهما اعتق عنى بالفرقة
 من مائتين رجل

وَتَايَنِّهَانَتْ خَائِفًا فَلَا تُشْتَرِي شِرَاكَ لَعَلَّ يَنْبَغِي أَنْ يَصِيرَ مَعْرُوفًا وَلَوْ اعْتَقَ

العبد يقع عن المأمول عن الأمر لان القول الثاني يدل على عزلة عن شراء القليل و

الكثير يقربه أنت خائن ومدلول كان في شراءك النعل لكن يفرم منه

لغة انه عزله عن شراء الكثير بطريق الاولى وقد يشك على السامع الفصل من

المقضي والمحدون لان كلامهما غرم كور زاد على الكلام لصحته وهو

ای الحمد و ثابت لغه لانه عباره عن شی اسقط عن الكلام اختصارا

لدلالة الباب عليه فكان ثابت اللغة والمقتضى ثابت شرعا للغة وهذا من

المتأخرين فانهم لما راوا ان العموم متحقق في بعض ما ترى انه من قبيل

الإقتضاء وهو المحذور مع عدم العموم في المقضي جعله سما حروص

المتقدمون الى المحذوف من قبيل المقتضى مع حاتمهم بانفساء

في المقتضى وعرفوه انه جعل من المصنوع مصنوعا - مصنوعا

علا وألعه فإنه يسعمل الجميع وبها مام أمام البوريين

وما ليه الشارح المحقق واياه دلب على عدمه فمستن

والمحدوف ان ما انقصه غير اى غير مقتضى الى

وَقَدْ عُدَّ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ إِلَى سَنَةِ ١٢٠٠

[illegible]

والله اعلم
بما في
القلوب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت
فلا بد من العلم بالامر على ما هو عليه
والامر على ما هو عليه

والله اعلم بالصواب

[illegible]

الآن يا ربنا
والله اعلم
بما كنا نعمل

[illegible]

ووجه بالفتح بكسر الهمزة
بالمقتضى بالفتح بكسر الهمزة
بالجذوف يقطع بالفتح بكسر الهمزة
زما معنى قوله واذا كان وقع الما بين ان
عند وجوده وقع الما بين
لان الحق على عين
القضا

استاندارد برای ادا قضا لا یصلح
فلا یصلح فی العبادۃ و فی عبادة عن كون الفعل مستطاعاً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

وإذا كان ما يحتاج إليه المنطوق محذوفاً فقدم من كوراي فاعتبر
المحذوف من كوراي انقطع ما تعلق بالمدكور عن المدكور كما في قوله
وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ فإِنْ السَّوَالُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ وَاقِعاً عَلَى الْقَرْيَةِ لَكِنْ عِنْدَ
التَّصْرِيحِ بِالْمَحْذُوفِ يَتَحَوَّلُ السَّوَالُ عَنِ الْقَرْيَةِ إِلَى الْمَحْذُوفِ وَهُوَ الْأَهْلُ
فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِهِ أَيُّ بِالْأَهْلِ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ يَتَحَوَّلُ ثُمَّ أَنَّ
الاشْتِبَاهَ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ بَعْدَ ثَبُوتِ الِامْتِيازِ بَيْنَ مَفْهُومَيِ الْمَحْذُوفِ
وَالْمُقْتَضَى وَبَيْنَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ لَا يَصْرِفُ فِي الْمَطْلُوبِ هَوَانُ
الْمَحْذُوفِ يَغَاثِرُ الْمُقْتَضَى إِنَّ لَهُ حُكْمَ الْعِبَارَةِ فَكُلَّمَا كَانَ الزِّيَادَةُ لِأَجْلِ حُكْمٍ
شَرْعِيٍّ لَا لِقَوِيٍّ كَانَ قَبِيلُ الْأَقْتِضَاءِ وَكُلَّمَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ كَانَ مِنْ قَبِيلِ
الْمَحْذُوفِ وَكُلَّمَا تَصَحَّحَ ارْتِدَاءُ الْعُمُومِ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمَحْذُوفِ وَكُلَّمَا لَاقِيَ كَانَ
مِنْ قَبِيلِ الْمُقْتَضَى فَبِهَذِهِ الْأَعْتِبَارَاتِ إِنَّمَا تَحْقُقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ التَّغَاثُرِ
بَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَغَاثُرٌ لَمْ يَصْلُحْ تِلْكَ الْأَعْتِبَارَاتُ فَعَلِمَ أَنَّ التَّغَاثُرَ
بَيْنَهُمَا أَرَجُّ ثَمَرَاتِ الثَّابِتِ بِمُقْتَضَى النِّصْلِ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ لِأَنَّ التَّخْصِصَ
يَعْقِبُ التَّعْيِيمَ فَحَيْثُ لَا يُوْجَدُ التَّعْيِيمُ لَا يُوْجَدُ التَّخْصِصُ حَتَّى إِنْ مِنْ حَلْفٍ
لَا يَشْرَبُ وَيَنْوِي شُرَاباً وَنَ شُرَابٌ لَا تَعْمَلُ نَيْتُهُ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى عَلَى صِغَةِ
الْمَفْعُولِ لِعُمُومِهِ عِنْدَنَا فَلَا تَخْصِصَ لَهُ أَيْضَ وَحَيْثُ اعْتِبَارُ شُرَابٍ وَ

قوله وإذا كان ما يحتاج إليه المنطوق محذوفاً فقدم من كوراي فاعتبر
المحذوف من كوراي انقطع ما تعلق بالمدكور عن المدكور كما في قوله
وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ فإِنْ السَّوَالُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ وَاقِعاً عَلَى الْقَرْيَةِ لَكِنْ عِنْدَ
التَّصْرِيحِ بِالْمَحْذُوفِ يَتَحَوَّلُ السَّوَالُ عَنِ الْقَرْيَةِ إِلَى الْمَحْذُوفِ وَهُوَ الْأَهْلُ
فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِهِ أَيُّ بِالْأَهْلِ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ يَتَحَوَّلُ ثُمَّ أَنَّ
الاشْتِبَاهَ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ بَعْدَ ثَبُوتِ الِامْتِيازِ بَيْنَ مَفْهُومَيِ الْمَحْذُوفِ
وَالْمُقْتَضَى وَبَيْنَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ لَا يَصْرِفُ فِي الْمَطْلُوبِ هَوَانُ
الْمَحْذُوفِ يَغَاثِرُ الْمُقْتَضَى إِنَّ لَهُ حُكْمَ الْعِبَارَةِ فَكُلَّمَا كَانَ الزِّيَادَةُ لِأَجْلِ حُكْمٍ
شَرْعِيٍّ لَا لِقَوِيٍّ كَانَ قَبِيلُ الْأَقْتِضَاءِ وَكُلَّمَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ كَانَ مِنْ قَبِيلِ
الْمَحْذُوفِ وَكُلَّمَا تَصَحَّحَ ارْتِدَاءُ الْعُمُومِ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمَحْذُوفِ وَكُلَّمَا لَاقِيَ كَانَ
مِنْ قَبِيلِ الْمُقْتَضَى فَبِهَذِهِ الْأَعْتِبَارَاتِ إِنَّمَا تَحْقُقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ التَّغَاثُرِ
بَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَغَاثُرٌ لَمْ يَصْلُحْ تِلْكَ الْأَعْتِبَارَاتُ فَعَلِمَ أَنَّ التَّغَاثُرَ
بَيْنَهُمَا أَرَجُّ ثَمَرَاتِ الثَّابِتِ بِمُقْتَضَى النِّصْلِ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ لِأَنَّ التَّخْصِصَ
يَعْقِبُ التَّعْيِيمَ فَحَيْثُ لَا يُوْجَدُ التَّعْيِيمُ لَا يُوْجَدُ التَّخْصِصُ حَتَّى إِنْ مِنْ حَلْفٍ
لَا يَشْرَبُ وَيَنْوِي شُرَاباً وَنَ شُرَابٌ لَا تَعْمَلُ نَيْتُهُ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى عَلَى صِغَةِ
الْمَفْعُولِ لِعُمُومِهِ عِنْدَنَا فَلَا تَخْصِصَ لَهُ أَيْضَ وَحَيْثُ اعْتِبَارُ شُرَابٍ وَ

٦٦
 قوله اذا كان في الكلام
 انما يكون لو كان عاما
 لا يقتضي التخصيص
 بل يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم

شراب انما يكون لو كان عاما فخصص بالنية واما كون هذه العبارة من قبل
 الاقتضاء باعتبار ان لشرب يقتضي المشرب فيكون المشرب مراد بالاقضاء
 فلا يجوزنية التخصيص فيه بان يراد مشربا دون مشروب لعدم العموم
 عندنا فيكون حاشا لشرب كل مشروب لخصوخلو عليه خلافا للشافعي فان
 المقتضى عنده بمنزلة النص يقبل العموم والتخصيص انما يكون فيما يحتمل العموم
 هذه مقدمة اخرى للدليل المذكور انما هو سابق للربط وكذلك اي مثل
 الثابت بمقتضى النص الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص هذه الجملة
 لبيان وجه التشبيه لان معنى النص ثابت كونه علة لغة كما امر بما ثبت به
 تناوله لغة وحيث ثبت به تناوله لغة لا يحتمل ان يكون معنى النص غير
 متناول وغير علة لان المعنى شيء واحد فلو قلنا بالتخصيص لا يكون علة
 لهذا الحكم في بعض المواد فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له وهو محال واما التنا
 باشارة النص فيحتمل ان يكون عاما يحض منه لانه اي ثابت باشارة النص
 ثابت بصيغة الكلام مثل الثابت بالعبارة والعموم باعتبار الصيغة فكما ان
 صيغة العبارة تفيد العموم ثم يجوز تخصيصه كذلك الاشارة تفيد العموم
 يجوز تخصيصها هذه الجملة ما ذكره شمس الانبياء في غيره وقال الامام
 ابو زيد ومن يحد فخذ انه لا يحتمل التخصيص واعلم ان اصحابنا

ص ٦٦
 قوله اذا كان في الكلام
 انما يكون لو كان عاما
 لا يقتضي التخصيص
 بل يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم
 قوله اذا كان في الكلام
 انما يكون لو كان عاما
 لا يقتضي التخصيص
 بل يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم

قوله اذا كان في الكلام
 انما يكون لو كان عاما
 لا يقتضي التخصيص
 بل يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم
 لان مقتضى التخصيص
 ان يكون له ما يقتضي
 التخصيص من غير ان
 يقتضي العموم

ثم واد إلى المنطوق ومفهوم وقالوا دلالة المنطوق ما دل عليه اللفظ
أي مدلول اللفظ والأفلاحيح تفهم الدلالة إلى المنطوق والمفهوم والمحلل إلى الدلالة ليس منطوق ومفهوم
في محل النطق وجعلوا ما سمي به عبارة وإشارة واقتضاء من هذا القبيل وقالوا
بله أصحاب الرش فوه

دلالة المفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ثم قسموا هذا المفهوم إلى ^{المعنى} ^{اللفظي} وهو أن يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للمنطوق ^{الشروط} وبمعناه مخفى الخطأ ^{المعنى} ^{اللفظي} ونحن الخطاب بغير وهذا هو السمع بدلالة النص عندنا وإلى مفهوم مخالفة وهو ^{أي معنى الخطاب} الذي يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم وبمعناه دليل الخطأ

وهو المعبر عنه بتخصيص الشيء بالذكر وسنين ذلك **فصل في المعجزة**
ومما تضمن عمل في النصوص اى استدلالها بوجوه اخرى غير ما ذكرنا وهي اى

تلك الوجوه فاشدة عند فاعليها أي من تلك الوجوه القامات قال بعضهم أن
التخصيص على الشيء باسمه العلم أي بالاسم الذي ليس بصفة سواء كان اسماً

جئناكم بالماء في حديث الغسل من قوله الماء من الماء والآشياء الستة فمن
 الزبوا واسماء علميا يوجب التخصيص أي تخصيص الحكم بالنصوص عليه وفي
 بيب انزال المعنى

الحكم عما عداه اى عدا المنصوص عليه وهذا من قبيل عطف التفسير ويسمى هذا
مفهوم اللقب وهذا فاسد لان النص لم يتناول له اى المحل الذى اوجب الحكم

فيه بالمفهوم فكيف يوجب النص الحكم فيه اى في ذلك محل نفي اى من حيث النفي او اثباتاى من حيث الاثبات فان النفي والاثبات من اوصاف

[illegible]

[illegible]

التناول فحيث لم يوجد تناول كان عدم وجود صفة أولى وقبائده
 التحصيل عندنا ان يتأمل المستنبطون في علة الحكم فيثبتون الحكم بها
 في غير المنصوص عليه لينا لادرجة المجتهدين وثوابهم وهذا لا يحصل
 اذا ورد النص بما امتنا ولا للجنس ^{علم} ان القائلين بالمفهوم قد ذكروا
 شروطا منها ان لا يظهر اولوية السكوت عنه من المنطوق بالحكم الثابت
 للمنطوق ولا مساواة له ولا يخرج مخرجه العادة ولا يكون المنطوق سوا
 او حادثة ولا يعلم المتكلم بان السامع يجهل بهذا الحكم الخاص قال في
 التلويح وقالوا في اخذ ذكر الشرائط او غير ذلك مما يقتضي تخصيص المنطوق
 بالذکر فعلم ان شرط المفهوم المخالف ان لا يظهر تخصيص المنطوق بالذکر
 فائدة غير نفى الحكم عن السكوت عنه ومنها اي من تلك الوجوه ما
 في نسخة الى ان يكون سواها

أي وجه قال الشافعي وغيره به من أن الحكم متى علق بشرط أو أصيف
في حكم الوصف إلا العلة فتنزل كالأشياء بذكرها الوجوه ١٢
إلى صفة بوصف خاص وأوجب لك أي كل واحد من التعليق والإضافة
أي ذات موصوف بصفة ١٣

نفى الحكم عند عدم الشرط أو الوصف فيكون عدم الحكم المعلق بالشرط
والمقيّد بالوصف في غيرهما ثابتا عنده بالتعليق والتقييد ويكون الحكم
المعتمد عنده حكما شرعيا حتى يصح تعديته وعندنا هو معدوم بالعقد
الاصلي الذي كان قبل التعليق والتقييد فلا يكون حكما شرعيا حتى يصح

[illegible][illegible]

عدم الطول ولا نكاح الامة الكتابية وان لم يوجد الطول لغوات الوصف الك
قيد به الحكم وهو الايمان في قوله تعالى من فتياكم المؤمنين فيصير
هذه الآية مخصصا عنه لقوله تعالى واجل لكم ما وراة ذلكم وعندنا لما
لم يدل على فني الجواز لا يصلح مخصصا على ما هو من هبه من ان المخصص لا
يجب ان يكون موصولا بالعام ولا ناسخا له على ما هو من هبه ان نسخ لا
تخصيص لان النسخ يجب ان يكون حكما شرعيا لا اعد ما اصلها والفتي
والفتات الشاب والشابة وسمى العبد والامة لهما وان كانا كبيرين لهما
لا يوقرن توفير الكبار لرقصها وحاصله اي حاصل ما قال الشافعي انه اي
الشافعي الحق الوصف اي الذي قيد به الاسم بالشرط فيكون موجبا لعدم
الحكم عند عدم لانه لو لم يكن الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا
الشرط ثبت الحكم في الحال واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع انعقاد الحكم
الى زمان وجود الشرط دون انعقاد السبب فكان السبب وجودا موجبا للحكم
في الحال لكن التعليق منع وجوده الى زمان تحقق الشرط فكان عدمه مضافا
الى عدمه فكان حكما شرعيا يصح تعديته وعندنا التعليق يمنع السبب
الانعقاد فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ولذا ذكرنا على لاجران
التعليق يؤثر في منع الحكم دون السبب ابطال اي الشافعي تعليق الطلاق و

ما جازاه جرح
على ان يكون مخصصا عنه لقوله تعالى واجل لكم ما وراة ذلكم وعندنا لما
لم يدل على فني الجواز لا يصلح مخصصا على ما هو من هبه من ان المخصص لا
يجب ان يكون موصولا بالعام ولا ناسخا له على ما هو من هبه ان نسخ لا
تخصيص لان النسخ يجب ان يكون حكما شرعيا لا اعد ما اصلها والفتي
والفتات الشاب والشابة وسمى العبد والامة لهما وان كانا كبيرين لهما
لا يوقرن توفير الكبار لرقصها وحاصله اي حاصل ما قال الشافعي انه اي
الشافعي الحق الوصف اي الذي قيد به الاسم بالشرط فيكون موجبا لعدم
الحكم عند عدم لانه لو لم يكن الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا
الشرط ثبت الحكم في الحال واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع انعقاد الحكم
الى زمان وجود الشرط دون انعقاد السبب فكان السبب وجودا موجبا للحكم
في الحال لكن التعليق منع وجوده الى زمان تحقق الشرط فكان عدمه مضافا
الى عدمه فكان حكما شرعيا يصح تعديته وعندنا التعليق يمنع السبب
الانعقاد فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ولذا ذكرنا على لاجران
التعليق يؤثر في منع الحكم دون السبب ابطال اي الشافعي تعليق الطلاق و

في النسخ من ان يكون مخصصا عنه لقوله تعالى واجل لكم ما وراة ذلكم وعندنا لما
لم يدل على فني الجواز لا يصلح مخصصا على ما هو من هبه من ان المخصص لا
يجب ان يكون موصولا بالعام ولا ناسخا له على ما هو من هبه ان نسخ لا
تخصيص لان النسخ يجب ان يكون حكما شرعيا لا اعد ما اصلها والفتي
والفتات الشاب والشابة وسمى العبد والامة لهما وان كانا كبيرين لهما
لا يوقرن توفير الكبار لرقصها وحاصله اي حاصل ما قال الشافعي انه اي
الشافعي الحق الوصف اي الذي قيد به الاسم بالشرط فيكون موجبا لعدم
الحكم عند عدم لانه لو لم يكن الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا
الشرط ثبت الحكم في الحال واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع انعقاد الحكم
الى زمان وجود الشرط دون انعقاد السبب فكان السبب وجودا موجبا للحكم
في الحال لكن التعليق منع وجوده الى زمان تحقق الشرط فكان عدمه مضافا
الى عدمه فكان حكما شرعيا يصح تعديته وعندنا التعليق يمنع السبب
الانعقاد فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ولذا ذكرنا على لاجران
التعليق يؤثر في منع الحكم دون السبب ابطال اي الشافعي تعليق الطلاق و

في النسخ من ان يكون مخصصا عنه لقوله تعالى واجل لكم ما وراة ذلكم وعندنا لما
لم يدل على فني الجواز لا يصلح مخصصا على ما هو من هبه من ان المخصص لا
يجب ان يكون موصولا بالعام ولا ناسخا له على ما هو من هبه ان نسخ لا
تخصيص لان النسخ يجب ان يكون حكما شرعيا لا اعد ما اصلها والفتي
والفتات الشاب والشابة وسمى العبد والامة لهما وان كانا كبيرين لهما
لا يوقرن توفير الكبار لرقصها وحاصله اي حاصل ما قال الشافعي انه اي
الشافعي الحق الوصف اي الذي قيد به الاسم بالشرط فيكون موجبا لعدم
الحكم عند عدم لانه لو لم يكن الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا
الشرط ثبت الحكم في الحال واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع انعقاد الحكم
الى زمان وجود الشرط دون انعقاد السبب فكان السبب وجودا موجبا للحكم
في الحال لكن التعليق منع وجوده الى زمان تحقق الشرط فكان عدمه مضافا
الى عدمه فكان حكما شرعيا يصح تعديته وعندنا التعليق يمنع السبب
الانعقاد فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ولذا ذكرنا على لاجران
التعليق يؤثر في منع الحكم دون السبب ابطال اي الشافعي تعليق الطلاق و

[illegible]

بالمالك بان قال لا جنبيه ان تزوجت بك فانت طالق لان السبب لما كان
موجودا عند التعليق لا بد لا نقاده من وجود الملك في المحل لا ينقصد
بدون الملك فيشترط الملك في المحل لقوله السبب ثم يتاخر الحكم الزمان
وجود الشرط بالتعليق فاذا اخل المحل عن الملك نفى وكذلك جواز الشافعي

[illegible]

التكفير بالمال قبل الحنث لان الوجوب اى وجوب الكفارة حاصل بالسبب
اصله اى اصل الشافعي ووجوب الاداء متراخ عنه اى عن السبب بالشرط
اى بسبب التعليق بالشرط وهذا كتجمل الدين الموجه انه لما قيد وجوب
بالمال اراد ان يبين وجهه فقال والمالى اى الواجب المالى يحتمل الفصل اى
الفرق بين وجوبه ووجوب الاداء فان من اشترى شيئا الى شهر ثبت الوجوب
بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء الى حلول الاجل فعدم وجوب الاداء لا يلد
على عدم نفس الوجوب واما الواجب البدني فلا يحتمل الفصل اى لفرق بين وجوب
الاداء ونفس الوجوب بل ليس الوجوب الاوجوب ادائه لان الصلوة مثلا ليست
افعالا معلومة فوجوبها ليس الاوجوب ادائها وهكذا حكم الصوم فعدم وجوب
الاداء فيه يوجب عدم اصل الوجوب ضرورة فلما تاخر وجوب الاداء الى وجوب الشرط
بالاجماع لم يبق اصل الوجوب واذا انتفى اصل الوجوب قبله لا يجوز الاداء قبل
الوجوب ولهذا لا يجوز التكفير بالصوم قبل الحنث والسري ذلك ان المال يفتقر

[illegible]

[illegible]

ان تزوجك فانت طالق وان اشتريت عبدا فهو حر وذلك لان التعليق قبل
وجود الشرط عين ومحل الالتزام باليمين الذمة وهي موجودة فلما الملك
المحل فانما يشترط لايجاب الطلاق والعناق وهذا الكلام ليس بايجاب لما ذكرنا فلا
يشترط الملك في الحال بطل التكفير بالمال قبل الحنث لان اليمين سبب الوجوب
بشرط الحنث لا في نفسها لانها موجبة للبر لكن هو ضد الحنث الموجب للكفارة
والتقديرات حنث فعمل كفارة تلك اليمين فيمنع التعليق بالحنث اليمين عن
صيرورها سببا للكفارة في الحال لكنها بعرضية ان تميز سببا فصحت الاضا
ة اليها فقبل ان تميز سببا بالحنث لا يتصور الاداء كما لا يتصور قبل اليمين وفوقه
اي فرق الشافعي بين الواجب للمالي والبدني بان يفصل نفس الوجوب عن
وجوب الاداء في المالي فينقضي السبب وان لم يجب الاداء بخلاف البدني ساقط
اي باطل لان حق الله تعالى الواجب على العبد في المالي هو العيادة وهو الراد
بقوله فعل الاداء مؤخر اى الفعل لكن هو الاداء وبما شر العبد هذا الفعل بخلاف
هو النفس ابتغاء لمرضاة الله تعالى والمال لا يكون مقصودا في ذلك بل هو لذة
التي يتادى بها الواجب فتصير الحق للمالية كالمبدنية في ان المقصود بالوجوب
هو فعل الاداء وان تعليق وجوب الاداء بالشرط يمنع تمام السببية فيها جميعا
وان وجود الاداء يفاقر نفس الوجوب في البدني ايضا لان نفس الوجوب عبدا

[illegible][illegible]

[illegible]

وجوب المقيد بوجوب عدم أجزاء غيره وبالعلم الأصل والمطلق بوجوب أجزاءه
فيكون بينهما تاف **بقي** أن هذا إنما هو بخصوصية حكم الوجوب اذ لو
الحكم هو الجواز لما تحقق المنقأ بما ذكرنا من اليان ويكون فائدة التقيد
بيان استحبابه كما قالوا في السبب فان قلت يجوز ان يكون الواجب امور
مطلقا ومقيد اعل التحيز قلت هذا نسخ لوجوب المقيد من حيث هو مقيد
فان التحيز يرفع حرمة ترك المقيد قال ابو حنيفة ومحمد هذا تأييد بما
استنبطوا من فروعهما من ان المطلق لا يحمل على المقيد اذ ورد في حكمين
فانهما قالوا فيمن قرب المرأة التي ظاهرها في خلال الصوم ليلامع
او ناسيا او بهارا ناسيا لا عامدا اذ لو جامعها في النهار عامدا فسد صومه
ووجب عليه الاستئذان بالاتفاق لا لقطع التتابع انه يستأنف مقولة
قال وقال ابو يوسف والشافعي لا يستأنف لان تقديم الكل وان كان فائتا
الا انه لو اتم وقع البعض قبل المسيس ولو استأنف وقع الكل بعده فكا الاثما
اقرب الى الامثال وجوابها ان المأمور به تقديم الكل لا البعض قد فات ولو
قربها في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرط الاخلاء اي الشرط المذكور هو اخلاء
الصوم والاعتنا عن المسيس مثبت لفرومة شرط اخر وهو التقديم على
المسيس اي قربان وبما انه ان الاخلاء عن المسيس شرط للصوم بمقتضى قوله

[illegible][illegible]

٩٩
لماذا لا نصوره فكان الاغلة
فما ضرورة كما المنطق فضا
فصايم شهرين

والاخذ بالوجوب على شيئين التخيير
وقدر على الاخر وهو الاخذ

اللامر ان جميعها في قوله لم يستأنف اتفاقا
او دفع لما يقرب من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فانه يدل حصر مجامع ان
التقديم شرط فيه وذلك يقتضي اخلاء الصيام عن المسبب لا يتصور التقديم
بدون الاخلاء وذلك اى شرط التقديم منصوص عليه في الاعناق وهو قوله
ثم فحذر بقرينة من قبل ان يتماسا والصيام كما علمت دون الاطعام قال الله
فاطعام سبتين مسكينا فانه لا يدل على التقديم فلا يثبت ما يثبت في ضمنه
من الاخلاء ولم يجز اشراط التقديم فيه حملا له على اخويه لانها حكمها مختلفا
فعلم انها لم تجوز اهل المطلق على المقيد في حكمين مختلفين وعلم ايضا وجه ما ذ
اليه من وجوب الاستيناف فانه لما وجب الاخلاء بالاقتضاء فقد وجب امران
التقديم والاخلاء وقد عجز عن الاول وقدر على الثاني فيجب عليه ما قدر عليه
وذلك بالاستيناف ولا يدل عدم جواز الجامعة قبل التكفير في الاطعام على
اشراط التقديم لان ذلك لامر آخر وهو اجمال قبحه على الصيام او الاعتنا
قبل الاطعام فيجوز ينقل الكفارة منه اليه وكذلك اى مثل دخول الاطلاق
والتقييد في الحكم دخولها في السبب في عدم الحمل فانه اذا دخل الاطلاق والتقييد
في السبب يجري كلا واحد منهما اى من المطلق والمقيد على سببه اى طريقة و
تكون فائدة التقييد ما مر من البيان وهو اولوية المقيد في السببية كما قلنا
في صدقة الفطرة يجب دأها عن العبد الكافر بالنص المطلق الواقع باسم العبد

[illegible][illegible]

قوله وبذلك المعلق لا ينعقد
بالفائدة المقتضية ان المعلق لا ينعقد
انما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق

قوله وبذلك المعلق لا ينعقد
بالفائدة المقتضية ان المعلق لا ينعقد
انما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق

مطلقا ويجب ايضا عن العبد المسلم بذلك انطلق وبالنسبة للمقيد بالاسم
لانه الضمير للشان لا مزاحمة في الاسباب فوجب الجمع بينهما ولما كان للتوهم ان
يتوهم انه كيف يصح ان يكون لشيء واحدا سباب وقد اشنع تواردها على السبب
لانه يمتنع ان يتحقق الملك مثلا بالبيع والهبة جميعا اشار الى دفعه بان التزام
في الاسباب انما هو عند تحقق السبب فاما قبل تحققه فيحتمل ان يتحقق بهذا
او بذلك فقال وهو اي عدم حمل المطلق على المقيد في السبب نظير ما سبق من
ان التعليق بالشرط لا يوجب النفي عند عدمه اي في الحكم عند عدم الشرط
حتى لو كان عدمه بالشرط كان حكما شرعيا فلا يجوز ثبوته بشي آخر للزوم التناقض
فانه لما كان ذلك الشيء غير الشرط وفرض وجوده بوجوده وقد اوجب الشرط
عدمه عند عدمه لزم التناقض صريحا فاما اذا لم يكن حكما شرعيا بل عدا اصليا
يجوز تعليقه بذلك الشرط وغيره فصار الحكم الواحد قبل وجوده بعد التعليق
ومرسلا لان الارسال والتعليق يتناقضان وجودا اي من حيث وجود الحكم فامتنع
ان يوجد بالارسال والتعليق جميعا كالملك يمتنع ان يثبت بالبيع والهبة فاما
قبل وجوده اي الحكم فيجوز فيه الامران الارسال والتعليق فهو اي الحكم معلق
بالشرط اي معدوم متعلق بوجوده بالشرط تنصيص على المراد للتوضيح ومرسل عن
الشرط اي محتمل للوجود قبله اي قبل الشرط بسبب آخر كالطلاق الثلاث المعلق

قوله وبذلك المعلق لا ينعقد
بالفائدة المقتضية ان المعلق لا ينعقد
انما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق

قوله وبذلك المعلق لا ينعقد
بالفائدة المقتضية ان المعلق لا ينعقد
انما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق
ولكن ذلك انما هو في المعلق لا في
الذي هو المعلق عليه لان المعلق لا ينعقد
الا في وجهه فلو كان المعلق لا ينعقد
فانما هو وجوبه عند انقضاء المعلق

١٠٢

في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي

في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي

والحوادث الخاصة من غير قصر علمها كاية الظاهر نزلت في خولة امرأة اوس بن
صامة واية اللعان في هلال بن امية ونحوها وما قالوا من انه لو كان ما
للسبب غيره لجاز تخصيص السبب عنه بالاجتهاد لان نسبة العالم الى جميع الافراد
على السواء ولما طبق الجواب السؤال فدفعه بانه يجوز ان يعلم دخول بعض افراد
تحت الارادة قطعا بحيث لا يحتمل التخصيص بدليل يدل عليه ومعنى الطابقة
هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وقد يحصل مع زيادة وجوب الطابقة بمعنى
المساواة عموما وخصوصا ممنوع ثم اعلم ان ورود اللفظ بعد السؤال والحادثة
اذا كان له تعلق بهما على اربعة اقسام لانه اما ان لا يكون مستقلا او يكون وا
كان مستقلا فاما ان يخرج من خرج الجواب قطعا ولا يبل ظاهر مع احتمال كونها مبتدأ
الكلام او بالعكس ففي الثلاثة الاول يحمل على الجواب وفي الرابع على الابتداء والى
هذا اشار بقوله وعندنا انما يختص بسببه اذا لم يكن مستقلا بنفسه اي لا يكون
كلاما مفيدا بدون اعتبار السؤال والحادثة كقولهم نعم فانه يقر ما سبق من كلام
موجب او منفي استفهاما او خبرا وقد يقام في العرف كل منهما مقام الآخر وهذا
مثال للقسم الاول او خرج العام يخرج الجزاء فان الكلام لما جعل جزاء لما تقدم كان
المتقدم سببا لوجوبه فيتعلق به الحكم لان الحكم يتعلق بعللة ضرورة كقول الرازي
سمى رسول الله عم فبعد فانه لما خرج يخرج الجزاء للمسهوب بدلالة الفاعل يتعلق

في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي

في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي
في قول الفاء التي على سببها في علمه حاشيته شمله كوهي

قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و

به وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد كالمسحوق ولا الكلمة الفاعلة
 فكان معناه سمي فيجوز للمسموع وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم هنا
 لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج من خارج الجزء اعم من ان يكون
 عاما وغيره او خرج من خارج الجواب كالمدة والى الغداء بان يقول له الداعي تعالى تغدو
 معي فيقول المدعو والله لا اتغدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الداعي
 جملة على الغداء المدعو اليه فهو قرينة مانعة من اجراء العام على عمومهم وحينئذ
 لا يتغدى معه بعد ذلك لا يثبت وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
 على قدر الجواب وهو لا اتغدى بان قال والله لا اتغدى اليوم بزيادة لفظ اليوم على
 قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير اي ذلك
 زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
 فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يثبت بالتعلق وذلك
 اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او يدونه ولو غنى به الجواب صدق
 ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
 تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها اي من الوجوه
 الفاسدة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من اسلف له على ما في التحقيق

قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و

قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و

قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و
 قوله وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقوله نعم السارق و

ان القرآن يجمع في النظم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم مثل قول بعضهم في قوله تعالى
 اقتبوا الصلوة واقولوا الزكوة ان القرآن في النظم يوجب ان لا يجب الزكوة على الصبي كعدمه
 وجوب الصلوة عليه تحقيقا للساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم وجوب الزكوة
 على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمسك بما تمسكوا به قالوا اي ذلك البعض
 لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان
 العطف بين الجملتين التامتين او لا اما الثاني فظاهر مع عليه اما الاول فاعلمنا
 قال واعتبروا اي فاسوا العطف بين الكلامين التامين بالجملة الناقصة اذا
 عطف على الكاملة وبيننا نحن العطف امر مشترك بين عطف جملة على اخرى
 مثلها وبين عطف جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب شركة و
 التسوية ولهذا اذا كان المعطوف منويعا عن الخبر فانه يشارك الاول في
 خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قولهم
 فاسد لان الشركة انما وجب في الجملة الناقصة لا افتقارها الى ما يتم الكلام به
 فاذا تم الكلام بنفسه لم تجب لشركة لاستغنائه وحاصل الرد ان اثبات الشركة
 في المقيس عليه للضرورة ولا ضرورة هي الا بالاصل في كل كلام الاستقلال وعدم
 تبعيته للكلام اخرج الحكم بخلاف الناقصة الا فيما اى في مرفق الكلام اليه
 اى الى ذلك الامر اى اتم الكلام بنفسه لا تثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار
 الى امر وهذا اى ثبوت الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرته اذ دخلت

ان القرآن يجمع في النظم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم مثل قول بعضهم في قوله تعالى
 اقتبوا الصلوة واقولوا الزكوة ان القرآن في النظم يوجب ان لا يجب الزكوة على الصبي كعدمه
 وجوب الصلوة عليه تحقيقا للساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم وجوب الزكوة
 على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمسك بما تمسكوا به قالوا اي ذلك البعض
 لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان
 العطف بين الجملتين التامتين او لا اما الثاني فظاهر مع عليه اما الاول فاعلمنا
 قال واعتبروا اي فاسوا العطف بين الكلامين التامين بالجملة الناقصة اذا
 عطف على الكاملة وبيننا نحن العطف امر مشترك بين عطف جملة على اخرى
 مثلها وبين عطف جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب شركة و
 التسوية ولهذا اذا كان المعطوف منويعا عن الخبر فانه يشارك الاول في
 خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قولهم
 فاسد لان الشركة انما وجب في الجملة الناقصة لا افتقارها الى ما يتم الكلام به
 فاذا تم الكلام بنفسه لم تجب لشركة لاستغنائه وحاصل الرد ان اثبات الشركة
 في المقيس عليه للضرورة ولا ضرورة هي الا بالاصل في كل كلام الاستقلال وعدم
 تبعيته للكلام اخرج الحكم بخلاف الناقصة الا فيما اى في مرفق الكلام اليه
 اى الى ذلك الامر اى اتم الكلام بنفسه لا تثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار
 الى امر وهذا اى ثبوت الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرته اذ دخلت

ان القرآن يجمع في النظم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم مثل قول بعضهم في قوله تعالى
 اقتبوا الصلوة واقولوا الزكوة ان القرآن في النظم يوجب ان لا يجب الزكوة على الصبي كعدمه
 وجوب الصلوة عليه تحقيقا للساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم وجوب الزكوة
 على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمسك بما تمسكوا به قالوا اي ذلك البعض
 لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان
 العطف بين الجملتين التامتين او لا اما الثاني فظاهر مع عليه اما الاول فاعلمنا
 قال واعتبروا اي فاسوا العطف بين الكلامين التامين بالجملة الناقصة اذا
 عطف على الكاملة وبيننا نحن العطف امر مشترك بين عطف جملة على اخرى
 مثلها وبين عطف جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب شركة و
 التسوية ولهذا اذا كان المعطوف منويعا عن الخبر فانه يشارك الاول في
 خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قولهم
 فاسد لان الشركة انما وجب في الجملة الناقصة لا افتقارها الى ما يتم الكلام به
 فاذا تم الكلام بنفسه لم تجب لشركة لاستغنائه وحاصل الرد ان اثبات الشركة
 في المقيس عليه للضرورة ولا ضرورة هي الا بالاصل في كل كلام الاستقلال وعدم
 تبعيته للكلام اخرج الحكم بخلاف الناقصة الا فيما اى في مرفق الكلام اليه
 اى الى ذلك الامر اى اتم الكلام بنفسه لا تثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار
 الى امر وهذا اى ثبوت الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرته اذ دخلت

[illegible]

فقط وفيها معا وقال عامة المعزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الايجاز للندب التاديب كقولهم كل مما يليك والارشاد كقولهم فاستمعوا
والاباحة والتهميد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها
سلاسلهم امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونا فريدة
والاهانة نحو ذق ذلك انت العزيز الكريم والسوية والدعوة والتعجيز نحو
الاياها الليل الطويل الخجلي نحو تكونون نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انتم معلقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاص والاحقار
للعامة ايضاً والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب

الاخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الا بدليل اما استثناء من الاختلاف
ضمنا وعن الالزام والدليل يجهل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
في الامر المطلق بعد الخطر وقبله سواء فمن قال ان موجه الوجوب قبل الخطر
فصامتهم على انه الموجب بعده ومن قال ان موجه التوقف والندب
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعده وذهب طائفة من اصحاب الشافعية الى
موجه قبل الخطر الوجوب بعده الاباحة ولا موجب له اي للامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى ذلك

فقط وفيها معا وقال عامة المعزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الايجاز للندب التاديب كقولهم كل مما يليك والارشاد كقولهم فاستمعوا
والاباحة والتهميد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها
سلاسلهم امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونا فريدة
والاهانة نحو ذق ذلك انت العزيز الكريم والسوية والدعوة والتعجيز نحو
الاياها الليل الطويل الخجلي نحو تكونون نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انتم معلقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاص والاحقار
للعامة ايضاً والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب

فقط وفيها معا وقال عامة المعزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الايجاز للندب التاديب كقولهم كل مما يليك والارشاد كقولهم فاستمعوا
والاباحة والتهميد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها
سلاسلهم امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونا فريدة
والاهانة نحو ذق ذلك انت العزيز الكريم والسوية والدعوة والتعجيز نحو
الاياها الليل الطويل الخجلي نحو تكونون نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انتم معلقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاص والاحقار
للعامة ايضاً والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب

فقط وفيها معا وقال عامة المعزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الايجاز للندب التاديب كقولهم كل مما يليك والارشاد كقولهم فاستمعوا
والاباحة والتهميد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو ادخلوها
سلاسلهم امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونا فريدة
والاهانة نحو ذق ذلك انت العزيز الكريم والسوية والدعوة والتعجيز نحو
الاياها الليل الطويل الخجلي نحو تكونون نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انتم معلقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاص والاحقار
للعامة ايضاً والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب

من العائد الى الله وحصل الربح فيها وذا لم يكن جائز الاول ذلك باسم المفعول وهذا هو اللفظ المقبول المعقول - كذا الزاخر عبد القادر

١٠٨

لا

لا

لا

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر متكرره وهو قول بعض الشافعية وقال المرغيناني واختاره
ابو اسحاق الاسفرائي وغيرهما انه بوجوب التكرار المستوعف لجميع العمومات
بعض اصحاب الشافعية انه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ويرى هذا من الشافعية
والفرق بين الموحى والمحتمل ان الموجب يثبت من غير قرينة والمحتمل لا يثبت
بدونها واعلم ان الاحتمال النفي هو الاحتمال الذي هو بمنزلة احتمال
المشترك لعنبيه وهذا عندنا وهو ثابت عند بعض اصحاب الشافعية اما اللاحقة
التي هو بمنزلة احتمال المجاز فثبت عندنا ايضا والحاصل ان لفظ المشترك
كما انه من حيث هو محتمل كذلك لفظ الامر في التكرار عندهم وكما ان الكلمة
من حيث هي محتملة للحمل على المعنى المجاز كذلك لفظ الامر في التكرار عندنا وان
صح حملها عليه بحسب القرينة الخارجية والقرينة في المشترك انما هو للتعين في
انجاز للصر عن الحقيقة لان لفظ الامر صيغة اختصت تلك الصيغة لاجل معناها
من طلب الفعل متعلق بقولها اختصت اى الامر مختص من طلب منك الفعل ومحتمل
ان يكون بيا للصفة ولما كان هذا القدر من البيان قد ذكره القائلون بان الامر
للتكرار بانضمام مقدمة وهي انه يدل على مصدر متكرر كما علمت من انه مختص

بأن يقع انفعال متماثلة في اوقات متعددة ولا يحتمل اى التكرار وهذا هو
المذهب الصحيح عندنا وذهب بعض اصحابنا الى ان المعلق بالشرط والمقيد
بالوصف يتكرر متكرره وهو قول بعض الشافعية وقال المرغيناني واختاره
ابو اسحاق الاسفرائي وغيرهما انه بوجوب التكرار المستوعف لجميع العمومات
بعض اصحاب الشافعية انه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله ويرى هذا من الشافعية
والفرق بين الموحى والمحتمل ان الموجب يثبت من غير قرينة والمحتمل لا يثبت
بدونها واعلم ان الاحتمال النفي هو الاحتمال الذي هو بمنزلة احتمال
المشترك لعنبيه وهذا عندنا وهو ثابت عند بعض اصحاب الشافعية اما اللاحقة
التي هو بمنزلة احتمال المجاز فثبت عندنا ايضا والحاصل ان لفظ المشترك
كما انه من حيث هو محتمل كذلك لفظ الامر في التكرار عندهم وكما ان الكلمة
من حيث هي محتملة للحمل على المعنى المجاز كذلك لفظ الامر في التكرار عندنا وان
صح حملها عليه بحسب القرينة الخارجية والقرينة في المشترك انما هو للتعين في
انجاز للصر عن الحقيقة لان لفظ الامر صيغة اختصت تلك الصيغة لاجل معناها
من طلب الفعل متعلق بقولها اختصت اى الامر مختص من طلب منك الفعل ومحتمل
ان يكون بيا للصفة ولما كان هذا القدر من البيان قد ذكره القائلون بان الامر
للتكرار بانضمام مقدمة وهي انه يدل على مصدر متكرر كما علمت من انه مختص

من العائد الى الله وحصل الربح فيها وذا لم يكن جائز الاول ذلك باسم المفعول وهذا هو اللفظ المقبول المعقول - كذا الزاخر عبد القادر

المعنى

العدد من حيث هو عدد وهذا قلناه لو نوى الثلث في طلاق الحرة يقع
لان الثلث كل جنس طلقها فهذا دفع لما يكاد يتوهم انكم قلتم بان الامر يدل على
التكرار والعطف هذا المثال ثم اقم ان الامر المطلق عن الوقت اي انك يتعلق
ايتان الفعل فيه بوقت معين بقوت الاداء بقواته كالامر بالزكوة وصلى الفطر
والعشر والكفارات وقضاء رمضان والندم المطلق دون النذر المقيد لا يجب
بالاداء على الفور في الصحيح من مذهب الصحابة واكثر اصحاب الشافعي ومائة المعترلة
فهو لا يقولون بجواز اتيانه على الفور ويجوز تأخيره ان ان يغلب على ظنه بامان
انه لو اخره لفات للمأمر به وذهب الكرخي وبعض الشافعية الى انه للفور
يجب ايتان الفعل في اول اوقات الامكان ومجتمعا مقبولة مما سبق وهو ان
الامر لا يدل الا على طلب الفعل من غير تقييد بشئ من زمان قريب او بعيد
كما لا يدل الا على زمان قريب بعيد والامر المقيد بالوقت اي انك يتعلق
اداء الفعل فيه بوقت معين بقوت الاداء بقواته انواع ثلثة كانه اما ان
يعرف قوسه او يعرف مساواته او لا يعرف احد منهما واما تضييق الوقت عن
الواجب فتعرف لانه تكلف بما لا يطاق نوع جعل الوقت كالتقييد به طرفا
للمؤدى اي زمان يحيط به ويفضل عنه والمؤكد هو الفعل الحاصل من الاداء
اي لايجاد بعد العدم كالحية الحاصلة للمصل من الاركان الخمسة وخوبها

فان قيل ان الامر المطلق لا يدل على التكرار والعطف هذا المثال ثم اقم ان الامر المطلق عن الوقت اي انك يتعلق
ايتان الفعل فيه بوقت معين بقوت الاداء بقواته كالامر بالزكوة وصلى الفطر والعشر والكفارات وقضاء رمضان والندم المطلق دون النذر المقيد لا يجب
بالاداء على الفور في الصحيح من مذهب الصحابة واكثر اصحاب الشافعي ومائة المعترلة فهو لا يقولون بجواز اتيانه على الفور ويجوز تأخيره ان ان يغلب على ظنه بامان
انه لو اخره لفات للمأمر به وذهب الكرخي وبعض الشافعية الى انه للفور يجب ايتان الفعل في اول اوقات الامكان ومجتمعا مقبولة مما سبق وهو ان
الامر لا يدل الا على طلب الفعل من غير تقييد بشئ من زمان قريب او بعيد كما لا يدل الا على زمان قريب بعيد والامر المقيد بالوقت اي انك يتعلق
اداء الفعل فيه بوقت معين بقوت الاداء بقواته انواع ثلثة كانه اما ان يعرف قوسه او يعرف مساواته او لا يعرف احد منهما واما تضييق الوقت عن
الواجب فتعرف لانه تكلف بما لا يطاق نوع جعل الوقت كالتقييد به طرفا للمؤدى اي زمان يحيط به ويفضل عنه والمؤكد هو الفعل الحاصل من الاداء
اي لايجاد بعد العدم كالحية الحاصلة للمصل من الاركان الخمسة وخوبها

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

صفة الوقت فان الاداء في الوقت الصحيح كامل وفي الناقص ناقص هذا
علامة السببية كالمالك يتغير بتغير سببه وهو البع حتى يسرى صحته
البيع ونساده فيه والاصل في اختلاف الحكم ان يكون باختلاف السبب وان
جازا ان يكون باختلاف الظرف والشرط فان قيل الكلام في كون الوقت سببا
للعجب والله انبثته هو انه سبب للمؤد اجيب عنه بان تغير المؤد
بتغير الوقت علامة لكونه سببا لوجوبه ويفسد التعجيل اي تعجيل الاداء
قبله اي قبل الوقت فكان الوقت سببا وهذا علامة اخرى لكونه سببا
وقد يقال ان احتمال الشرطية قائم الا ان الدليل السابق يرجح جانب السببية
كالمشرك يصلح دليلا على احد مدلوليه بمعونة القرينة ولما كان بين ظرفية
كل الوقت وسببته منافاة لان مقتضى الظرفية الاحاطة ومقتضى السببية
النقطة اشارة الى دفعه بقوله والاصل في هذا النوع اي في وقت الصلوة انه
الصغير للشان لما جعل الوقت ظرا للمؤد وسببا للوجوب لم يستعمل ان يكون كل
الوقت سببا لان ذلك اي كون كل الوقت سببا يوجب قوالت الظرفية او السببية
فانه اما ان يراد معنى السببية فلزم تاخير الاداء عن الوقت لانه لا اعتبار للسبب
قبل تمامه فلا يتحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت فلا يصح الاداء قبله وهو
باطل لا يطل له معنى الظرفية واما ان يراد معنى الظرفية واديت الصلوة في الوقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت
الوقت في كل وقت

[illegible]

وليس بعد الجملة جزء مقدراى معلوم القدر كالربع والخميس فوجب
الاقتصار على الادنى وهو الجزء الذى لا يخرج اذ هو متيقن والزايد
منه مشكوك والجزء المتصل اقل من غيره اذا اصل اقصا المسبب

بالسبب ولم يحز تقريره ^{في} معنى السببية على ما سبق قبيل الأداء
 أي على جميع الأجزاء المتقدمة على الأداء ^{منه} حتى لا يلزم انتقال السببية من

جزء الى اخرى ولا اقتصا على البعض الذي اقصر به مسببه لان ذلك

تقريره السببية على الاجزاء المتقدمة على الاداء يؤدى الى الخطي

التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل الى الكثير بلا دليل واعلم ان الظن

[illegible][illegible]

[illegible]

فيه الاداء المفروض عند زفره والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتم بالتاخير الى اخر الجزء لانه
 يفوت شرط الاداء وهو الوقت تعين السببية فيه اي في اخر الوقت
 لما اي الجزء الذي يلي اي اتصل بذلك الجزء الشروع في الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اي جزء يحتمل انتقال السببية اليه اي
 وذلك الجزء فيعتبر حاله اي حال الشخص في الاسلام والبلوغ والعقل
 والمجنون والسفر والاقامة والحيض والظهر عند ذلك الجزء فان كان
 مسلما بالغاعا قلا طاهر عن الحيض والنفسا في ذلك الجزء وجبت
 الصلوة عليه وان فات واحد من هذه الاوصاف فيه لم يجب

٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

بخدمته ربه في جميع ^سالاقوات لاسيما في اوقات الصلوة فجعل
 الشرع ما يتصل به ^سبالوقت من الفساد بيان لما ^سبالبناء اي ^سبشيء
 بناؤه على الغزمية بازيائه بالعبادة في كل الوقت ويستوعب بها
 عفو الازل احتراز عن ^سشيء من الفساد مع الاقبال على الصلوة على وجه
 الغزمية متعذرا محال والتكليف به ساقط واما اذا دخل الوقت عن

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a continuation of a narrative or a list of items. The script is cursive and fills most of the page.

[illegible]

الاداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
الى الاضافة الى الجزء وهي اجتماع الظرفية مع السببية فهذا الوقت
مع تنافي لوازمهما لا يتقال السببية عن الكل الى الجزء اي اذا زالت الضرورة
الناقلة للاضافة عن الكل الى الجزء فوجب العمل بالاصل وسببية كل
الوقت ولا فساد فيه فوجب الواجب بصفة الكمال على قوسيه
الذي هو كل الوقت فلا تادي ذلك الواجب بصفة نقصان بل
يقضية الاوقات الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء
والغروب بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في تلك
الاوقات فاقلت السبب وهو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العبادة فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فانما يضاف الى الواجب بصفة الكمال على قوسيه
الذي هو كل الوقت فلا تادي ذلك الواجب بصفة نقصان بل
يقضية الاوقات الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء
والغروب بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في تلك
الاوقات فاقلت السبب وهو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العبادة فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فانما يضاف الى الواجب بصفة الكمال على قوسيه
الذي هو كل الوقت فلا تادي ذلك الواجب بصفة نقصان بل
يقضية الاوقات الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء
والغروب بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في تلك
الاوقات فاقلت السبب وهو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العبادة فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

[illegible][illegible]

ان يجعل كل سببا فان قلت ان اعتبر وجود السبب في كل الوقت على الوجه المذكور يلزم منه ان يكون وقوع المؤدى متأخرا عنه لما ذكرنا فلا شك لا باق بحاله وان لم يعتبر وجوده فيه فلا يخلص لا بالقول بالتسامح وانقطاع الاعتبار المذكور قلت تأخير المؤدى عن السبب انما هو في السبب الحقيقي وهو الجزء الاول في السبب الاعتباري الذي هو بمنزلة السبب الحقيقي فان قلت فهذا ايضا يفيد ان الذي ذكره تسامح قلت نعم ولكن فرق بين التسامح الذي ذكر سابقا وبين هذا فان السابق باعتبار اعطاء الكل حكمه الجزئ وهذا باعتبار وجود السبب في الكل كوجوده في الجزء وبينهما فرق فان قلت الجزء الاول اذا اتصل به الاداء لم يكن متقدما على المؤدى فيه فيلزم ان لا يكون السبب مقدما على السبب قلت اتصال الجزء من اجزاء المؤدى بالجزء الذي هو سبب يوجب تأخير باقي اجزاء المؤدى عنه وكذا

تأخير ادائه منه وبه يحصل المقصود

وله فان قلت ان اعتبر وجود السبب في كل الوقت على الوجه المذكور يلزم منه ان يكون وقوع المؤدى متأخرا عنه لما ذكرنا فلا شك لا باق بحاله وان لم يعتبر وجوده فيه فلا يخلص لا بالقول بالتسامح وانقطاع الاعتبار المذكور قلت تأخير المؤدى عن السبب انما هو في السبب الحقيقي وهو الجزء الاول في السبب الاعتباري الذي هو بمنزلة السبب الحقيقي فان قلت فهذا ايضا يفيد ان الذي ذكره تسامح قلت نعم ولكن فرق بين التسامح الذي ذكر سابقا وبين هذا فان السابق باعتبار اعطاء الكل حكمه الجزئ وهذا باعتبار وجود السبب في الكل كوجوده في الجزء وبينهما فرق فان قلت الجزء الاول اذا اتصل به الاداء لم يكن متقدما على المؤدى فيه فيلزم ان لا يكون السبب مقدما على السبب قلت اتصال الجزء من اجزاء المؤدى بالجزء الذي هو سبب يوجب تأخير باقي اجزاء المؤدى عنه وكذا

تأخير ادائه منه وبه يحصل المقصود

وهو تقدم السبب المسبب مع ان مثلهذا لدقروندرتة يمكن
 ان يجعل مستثنى عن الحكم بجعله منزلة العدم ومن حكمه اي حكم هذا
 النوع ان لا يبقى غيره اي غير الوقت مشروعا في اي الوقت لانه
 معيار له لا يزيد عليه فلا يسمع غيره فيه فتعين الوقت له وتعين
 انتقاء غيره فيصاب الواجب اي يتأدى الواجب بطلان الاسم اي
 من غير تعرض لجهة الفرضية ويصاب مع الخطاء في الوصف اي في
 وصف الواجب بان ينوي صوم القضاء والنذر والكفارة والنقل
 خلافا للشافعية فاعنده لا يتأدى الابنية الفرض لا الوصف كالاصلا

عبادة فلا بد من النية لتحصيله
 زيادة التوابع ليس في زيادة النية تحصيلها بل في زيادة الوصف
 في زيادة التوابع ليس في زيادة النية تحصيلها بل في زيادة الوصف
 في زيادة التوابع ليس في زيادة النية تحصيلها بل في زيادة الوصف

النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة
 النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة
 النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة

وهو تقدم السبب المسبب مع ان مثلهذا لدقروندرتة يمكن
 ان يجعل مستثنى عن الحكم بجعله منزلة العدم ومن حكمه اي حكم هذا
 النوع ان لا يبقى غيره اي غير الوقت مشروعا في اي الوقت لانه
 معيار له لا يزيد عليه فلا يسمع غيره فيه فتعين الوقت له وتعين
 انتقاء غيره فيصاب الواجب اي يتأدى الواجب بطلان الاسم اي
 من غير تعرض لجهة الفرضية ويصاب مع الخطاء في الوصف اي في
 وصف الواجب بان ينوي صوم القضاء والنذر والكفارة والنقل
 خلافا للشافعية فاعنده لا يتأدى الابنية الفرض لا الوصف كالاصلا

النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة
 النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة
 النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة

النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة
 النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة
 النية هي التي تدفع اليها العمل في العبادة

انتم كما كان متعينا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 فيتأدى بمطلق الاسم وهذا كدناء زيد مثلاً في المكان الخالي عن
 غيره بيا انسان فانه كدناءه بيا زيد فنية الوصف لتعينه انتفا
 غير محاصلة الا في المسافر اي حكمه الاصابته مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع الا في المسافر يؤول اي حال كونه فاوليا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند لاه
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالح دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الجميع الا في المسافر يؤول اي حال كونه فاوليا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند لاه
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالح دينه وهو قضاء دينه

انتم كما كان متعينا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 فيتأدى بمطلق الاسم وهذا كدناء زيد مثلاً في المكان الخالي عن
 غيره بيا انسان فانه كدناءه بيا زيد فنية الوصف لتعينه انتفا
 غير محاصلة الا في المسافر اي حكمه الاصابته مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع الا في المسافر يؤول اي حال كونه فاوليا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند لاه
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالح دينه وهو قضاء دينه

انتم كما كان متعينا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 فيتأدى بمطلق الاسم وهذا كدناء زيد مثلاً في المكان الخالي عن
 غيره بيا انسان فانه كدناءه بيا زيد فنية الوصف لتعينه انتفا
 غير محاصلة الا في المسافر اي حكمه الاصابته مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع الا في المسافر يؤول اي حال كونه فاوليا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك الواجب عند لاه
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالح دينه وهو قضاء دينه

[illegible]

في الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 في الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 في الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال

بقوله مقدري قدرا العجز لقيام سببه وهو السفر فانه مفضل الى
 المشقة غالباً والغالب حكمه المحقق شرعاً فادى بالحكم معه فلا يظهر
 بنفس الصوم فواء شرط الرخصة وهو العجز التقديري فلا يبطل الترخص
 المطلق فيتعدى الى الترخص ثم ايجز لم يبطل ولاية ترخصه
 بظهور قدرته على الصوم بطريق التنبيه اى بطريق الدلالة الحاجة
 الدينية يعنى جواز الترخص بالافطار للحاجة الدينية يبدل على
 جواز الترخص باداء الصوم لحاجة الدينية وهى فعل العذاب فترقا
 فان قلت المرخص هو العجز الذى يزداد بالصوم لا المرض الذى لا يقدر
 به على الصوم فلا نسلم ثم انه اذا ضام ظهر فواء شرط الرخصة قلت
 الكلام فى المريض الذى لا يطبق الصوم ويتعلق الرخصة بحقيقة
 العجز واما المريض الذى يخاف ازدياد المرض فهو كالمسافر ولا خلاف
 على ما يشعر به كلام شمس الامنة فى المبسوط من ان قوله الكرخ بعد

١٣٠
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال

فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال

فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال
 فى الصوم من حيث هو الصوم فانه لا يفسد الصوم من غير ان يشترط فيه ما يشترط في غيره من الاعمال

الفرق بين المسافر والمريض هو اتمول بالمريض الذي يطبق الصوم
ويخاف منه ازيد بالمرض ومن هذا الجنس اي من جنس
صادق جبال الوقت كشم رمضان الصوم اي وقت الصوم المندو
فوقه بعينه لكن سبب الوجوب ههنا هو النذر والوقت ولذا
افرده بالذكر مثلاً ان يقول لله على ان صور جبال ابيوم
الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثلاً ان يقول نذرت ان صوم
ايوما وشهر الا نزل ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه
الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلا الجملة الشرعية
وليل على ما قبله لا مای صوم الوقت واحد

والصوم من وجوبه
الاشارة على ان وقت الصوم
من وقت الفجر الى وقت الغروب
والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب
والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب

والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب
والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب
والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب

والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب
والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب
والوقت الذي فيه الصوم واجب
هو وقت الفجر الى وقت الغروب

الامساك المطلق عن النية في ذلك الوقت توقف على صوم الوقت
حتى جاز النية من النهار كصوم النفل وصوم رمضان وهو اى صوم الوقت
المندور لكنه اى الناذر اذا صام اى صوم الوقت عن كفارة او عن
قضاء عليه يقيم عما نوى اذ انواه من الليل اما اذ انواه من النهار فانه يقيم
عن صوم الوقت لان التعيين اى تعيين الناذر الوقت للصوم حصرا بولائه
الناذر وولائه اى العاقد لا تعدوه اى لا يتجاوز عنه المغيرة فصم
التعيين الذى هو تصرف في مشرع الوقت فيما يرجع له حقه وهو ان لا
يبقى النفل الذى شرع حقا للعبد لا كتساب الخيرات مشروعا في ذلك
الوقت واما فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت
محتلا لحقه فلا يقيم عن صوم الوقت اذ نوى النفل وعن القضاء و
الكفارة اذ نوى عن الليل لانها حق صاحب الشرع ولا تصرف للناذر في
حقه وتصرف للناذر

ايه من اجل ان النية في ذلك الوقت توقف على صوم الوقت
حتى جاز النية من النهار كصوم النفل وصوم رمضان وهو اى صوم الوقت
المندور لكنه اى الناذر اذا صام اى صوم الوقت عن كفارة او عن
قضاء عليه يقيم عما نوى اذ انواه من الليل اما اذ انواه من النهار فانه يقيم
عن صوم الوقت لان التعيين اى تعيين الناذر الوقت للصوم حصرا بولائه
الناذر وولائه اى العاقد لا تعدوه اى لا يتجاوز عنه المغيرة فصم
التعيين الذى هو تصرف في مشرع الوقت فيما يرجع له حقه وهو ان لا
يبقى النفل الذى شرع حقا للعبد لا كتساب الخيرات مشروعا في ذلك
الوقت واما فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت
محتلا لحقه فلا يقيم عن صوم الوقت اذ نوى النفل وعن القضاء و
الكفارة اذ نوى عن الليل لانها حق صاحب الشرع ولا تصرف للناذر في
حقه وتصرف للناذر

ايه من اجل ان النية في ذلك الوقت توقف على صوم الوقت
حتى جاز النية من النهار كصوم النفل وصوم رمضان وهو اى صوم الوقت
المندور لكنه اى الناذر اذا صام اى صوم الوقت عن كفارة او عن
قضاء عليه يقيم عما نوى اذ انواه من الليل اما اذ انواه من النهار فانه يقيم
عن صوم الوقت لان التعيين اى تعيين الناذر الوقت للصوم حصرا بولائه
الناذر وولائه اى العاقد لا تعدوه اى لا يتجاوز عنه المغيرة فصم
التعيين الذى هو تصرف في مشرع الوقت فيما يرجع له حقه وهو ان لا
يبقى النفل الذى شرع حقا للعبد لا كتساب الخيرات مشروعا في ذلك
الوقت واما فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت
محتلا لحقه فلا يقيم عن صوم الوقت اذ نوى النفل وعن القضاء و
الكفارة اذ نوى عن الليل لانها حق صاحب الشرع ولا تصرف للناذر في
حقه وتصرف للناذر

والا لا يطلق الا كانه يشترط
ان لا يكون الا في وقت من وقت
المصروف كمن جاز النية في ذلك الوقت
توقف على صوم الوقت حتى جاز النية من النهار
كصوم النفل وصوم رمضان وهو اى صوم الوقت
المندور لكنه اى الناذر اذا صام اى صوم الوقت
عن كفارة او عن قضاء عليه يقيم عما نوى
اذ انواه من الليل اما اذ انواه من النهار
فانه يقيم عن صوم الوقت لان التعيين
اى تعيين الناذر الوقت للصوم حصرا بولائه
الناذر وولائه اى العاقد لا تعدوه اى لا يتجاوز
عنه المغيرة فصم التعيين الذى هو تصرف في
مشرع الوقت فيما يرجع له حقه وهو ان لا
يبقى النفل الذى شرع حقا للعبد لا كتساب
الخيرات مشروعا في ذلك الوقت واما فيما
يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى
الوقت محتلا لحقه فلا يقيم عن صوم الوقت
اذ نوى النفل وعن القضاء والكفارة اذ نوى
عن الليل لانها حق صاحب الشرع ولا تصرف
لله ناظر في حقه وتصرف للناظر

[illegible]

٩٠

كما سياتي وهو لما لم يسمع الاحكام واحدا شبه المعيار ولوعند محمد ^{عنه} ^{بيان به يوم ينفق المثل} ^{في شهر ربات عيار} يجوز تأخير بشرط عدم الفوات ^{عنه} ^{من تحقيق الزكرك} العمر فصار كوقت الصلوة وان مات تعينت الا شهر من العام الاول ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} كالنهار للصوم وتوضيحه ان حكمه بالتوسع نظر الظاهر كالحال في بقاء الانسان لا لانقطاع التضيؤ ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} بالكلية فلم هذا يأتى بالتأخير لو مات في العام الثاني فظهر ان وقتا يشبه ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} الظرف والمعايير معا عندهما الا ان الاظهر الراجح في الاعتبار هو ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} المعيارية عند ابي يوسف والظرفية عند محمد ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} وما ذكرنا اشار المصنف ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} فقال فانه اي الحج فرض العمر فيكون العروة متهمة وهو وقت فاضل عن ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} اداء الواجب لكن ليس جميع ازمة الحياة وقتا لادائه بل بعض اوقاته ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} المخصوصة كما قال وقتي اي وقت الحج اي وقت ادائه شهر الحج وكانه قال ^{عنه} ^{في شهر ربات عيار} هو فرض العمر ولكن لا يجوز ادائه الا في وقت معين منه وهو الاشهر

وہذا الوقت

۲۰

135

[illegible]

[illegible]

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد بن يسير الكاثير لا يظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوت اي الحج في عمره وعند يبيوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة المعيارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد المتعين بقوله احتياطاً
احتراراً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العمر وقتاً للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك الخلاف في قولنا لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتر عند يبيوسف
لكن يرتفع الاثم اذا داه وعند محمد لا ياتر اصلاً اذا داه حتى يقع
النفل مشروطاً بوجه من النفل وعليه حجة الاسلام برفع عن النفل
لا في هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد بن يسير الكاثير لا يظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوت اي الحج في عمره وعند يبيوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة المعيارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد المتعين بقوله احتياطاً
احتراراً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العمر وقتاً للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك الخلاف في قولنا لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتر عند يبيوسف
لكن يرتفع الاثم اذا داه وعند محمد لا ياتر اصلاً اذا داه حتى يقع
النفل مشروطاً بوجه من النفل وعليه حجة الاسلام برفع عن النفل
لا في هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد بن يسير الكاثير لا يظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوت اي الحج في عمره وعند يبيوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة المعيارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد المتعين بقوله احتياطاً
احتراراً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العمر وقتاً للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك الخلاف في قولنا لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتر عند يبيوسف
لكن يرتفع الاثم اذا داه وعند محمد لا ياتر اصلاً اذا داه حتى يقع
النفل مشروطاً بوجه من النفل وعليه حجة الاسلام برفع عن النفل
لا في هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع ان عند
محمد بن يسير الكاثير لا يظهر في الاعتبار عند جهة الظرفية لكن بشرط
ان لا يفوت اي الحج في عمره وعند يبيوسف يتعين عليه الاداء في
اشهر الحج من العام الاول لان الاظهر عند في الاعتبار جهة المعيارية
واذا كان يشبه الظرف عند ايضاً ولهذا قيد المتعين بقوله احتياطاً
احتراراً عن الفواة لانه ليس عند اشهر الحج من السنين الباقية
من العمر وقتاً للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك الخلاف في قولنا لا
غير وذلك لانه لو اخر الاداء العام الثاني ياتر عند يبيوسف
لكن يرتفع الاثم اذا داه وعند محمد لا ياتر اصلاً اذا داه حتى يقع
النفل مشروطاً بوجه من النفل وعليه حجة الاسلام برفع عن النفل
لا في هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعي

[illegible]

القضاء الذي يشبه الاداء والاو يقسم القضاء بمثل معقول وله
قضاء بمثل غير معقول والمثل المعقول يقسم الى الكامل والقاصر
الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام يوجد حقوق الله تعالى وفي
حقوق العباد فكانت اربعة عشر وفي المتن يشير الى كل منها اداء وهو
تسليم غير الواجب بسبب متعلق بالوجوب والى التسليمية الى
مستحقة يتعلق بالتسليم وقضاء وهو اسقاط الواجب بمثل متعلق
بالاسقاط اي اسقاط الواجب بتسليم مثلكا من عند المكلف

قضاء هو الذي يشبه الاداء والاو يقسم القضاء بمثل معقول وله
قضاء بمثل غير معقول والمثل المعقول يقسم الى الكامل والقاصر
الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام يوجد حقوق الله تعالى وفي
حقوق العباد فكانت اربعة عشر وفي المتن يشير الى كل منها اداء وهو
تسليم غير الواجب بسبب متعلق بالوجوب والى التسليمية الى
مستحقة يتعلق بالتسليم وقضاء وهو اسقاط الواجب بمثل متعلق
بالاسقاط اي اسقاط الواجب بتسليم مثلكا من عند المكلف

القضاء الذي يشبه الاداء والاو يقسم القضاء بمثل معقول وله
قضاء بمثل غير معقول والمثل المعقول يقسم الى الكامل والقاصر
الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام يوجد حقوق الله تعالى وفي
حقوق العباد فكانت اربعة عشر وفي المتن يشير الى كل منها اداء وهو
تسليم غير الواجب بسبب متعلق بالوجوب والى التسليمية الى
مستحقة يتعلق بالتسليم وقضاء وهو اسقاط الواجب بمثل متعلق
بالاسقاط اي اسقاط الواجب بتسليم مثلكا من عند المكلف

القضاء الذي يشبه الاداء والاو يقسم القضاء بمثل معقول وله
قضاء بمثل غير معقول والمثل المعقول يقسم الى الكامل والقاصر
الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام يوجد حقوق الله تعالى وفي
حقوق العباد فكانت اربعة عشر وفي المتن يشير الى كل منها اداء وهو
تسليم غير الواجب بسبب متعلق بالوجوب والى التسليمية الى
مستحقة يتعلق بالتسليم وقضاء وهو اسقاط الواجب بمثل متعلق
بالاسقاط اي اسقاط الواجب بتسليم مثلكا من عند المكلف

[illegible]

انما هو تعريف للقسم اذ هو شأنا للنفل ايضا ولهذا قيل في تعريف الاداء
 تسليم عن الثابت بالامر وقيل في تعريف لقضاء تسليم مثل التوا
 به والمراد بالثابت ما علم بثبوته بالامر كما علم وجوبه به اذ الوجوب
 انما هو السبب وحق يصير تسليم عن الثابت مع الزاواجب صنف في
 الذي لا يمكن الممتنع تسليم عن واجب الذي لا تسليم عين ما علم بثبوته
 بالامر كفعل الصلوة في وقتها والتحقيق ان هذا قسمه للامور فان
 جعل لفظ الامر اسم للطلب الجازم كما هو رأي البعض اختص الاداء
 بالواجب وان جعل اسم للطلب جازما كما زورا حجا ومساويا كما هو
 رأي بعض اخر دخل فيه المندوب والباسم والواجب فيكون الاتيان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

نصائح بزيادة

تكملة القدره لغزوات وصفه هو
اللبس

رحمة الله عليه

١٢

قلنا نعم اذا كانت الصفة مقصودة والوقت ليس كذلك انما المقصود
تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وهذا يختلف باختلاف الاوقات في
المقصود عينه قضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر معقولا حاصل
هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها
فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيهما

هذا هو الوجه في وجوب القضاء في الصوم والصلوة
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى

والوقت ليس كذلك انما المقصود
تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وهذا يختلف باختلاف الاوقات في
المقصود عينه قضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر معقولا حاصل
هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها
فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيهما

هذا هو الوجه في وجوب القضاء في الصوم والصلوة
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى

هذا هو الوجه في وجوب القضاء في الصوم والصلوة
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى
فانما وجب القضاء في الصوم والصلوة لانهما من الاعمال التي
يجب فيها التعبد لله تعالى والالتزام بامره تعالى

في وقت نذرناه وجازان يكون
 جواب اشكال آخر من ان نذرنا اذا
 نذرنا بوجوب نذرنا وجوب
 لا يخلو ان نذرنا بوجوب
 على النذر ان نذرنا بوجوب
 القضاء ما وجب الاداء به
 بالنذر لانه ان نذرنا بوجوب
 كون الصوم بوجوب الاداء
 الاداء بوجوب القضاء
 انما هو بوجوب الاداء
 بوجوب القضاء بوجوب
 بوجوب القضاء بوجوب

الى دفع ما يقال انه لو كان القضاء واجبا بالسبب الاول لما وجب
 القضاء في هذه الصورة لانه لا اثر للسبب الموجب اعني النذر في
 ايجاب صومه لانه لم يوجب صوما مخصوصا بالنذر ولا يمكن
 القضاء بلا صوم لانه لا اعتكاف لا بصوم فوجب ان يسل كمارك
 عن ابي يوسف ولما لم يطل ووجب بصوم مقم علم انه وجب بنصر
 اخر فاشار الى دفعه بقوله انما وجب القضاء اي قضاء الاعتكاف
 بصوم مقم لانه الضمير للشان لما انفصل الاعتكاف عن صوم
 الوقت بان صام ولم يعتكف بقي الاعتكاف في ذمته واجبا بذلك
 السبب الاول وذلك السبب ان موجب للصوم لانه شرط لصحة الاعتكاف
 وشرط الشيء يجب بوجوبه الا انه امتنع ايجاب الصوم به ههنا
 بعارض شرف الوقت ويحصل المقصود بصوم الشهر اذ الشرط يعتبر
 وجوده لا وجوده قصدا فلما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت

في وقت نذرناه وجازان يكون
 جواب اشكال آخر من ان نذرنا اذا
 نذرنا بوجوب نذرنا وجوب
 لا يخلو ان نذرنا بوجوب
 على النذر ان نذرنا بوجوب
 القضاء ما وجب الاداء به
 بالنذر لانه ان نذرنا بوجوب
 كون الصوم بوجوب الاداء
 الاداء بوجوب القضاء
 انما هو بوجوب الاداء
 بوجوب القضاء بوجوب
 بوجوب القضاء بوجوب

في وقت نذرناه وجازان يكون
 جواب اشكال آخر من ان نذرنا اذا
 نذرنا بوجوب نذرنا وجوب
 لا يخلو ان نذرنا بوجوب
 على النذر ان نذرنا بوجوب
 القضاء ما وجب الاداء به
 بالنذر لانه ان نذرنا بوجوب
 كون الصوم بوجوب الاداء
 الاداء بوجوب القضاء
 انما هو بوجوب الاداء
 بوجوب القضاء بوجوب
 بوجوب القضاء بوجوب

في وقت نذرناه وجازان يكون
 جواب اشكال آخر من ان نذرنا اذا
 نذرنا بوجوب نذرنا وجوب
 لا يخلو ان نذرنا بوجوب
 على النذر ان نذرنا بوجوب
 القضاء ما وجب الاداء به
 بالنذر لانه ان نذرنا بوجوب
 كون الصوم بوجوب الاداء
 الاداء بوجوب القضاء
 انما هو بوجوب الاداء
 بوجوب القضاء بوجوب
 بوجوب القضاء بوجوب

في وقت نذرناه وجازان يكون
 جواب اشكال آخر من ان نذرنا اذا
 نذرنا بوجوب نذرنا وجوب
 لا يخلو ان نذرنا بوجوب
 على النذر ان نذرنا بوجوب
 القضاء ما وجب الاداء به
 بالنذر لانه ان نذرنا بوجوب
 كون الصوم بوجوب الاداء
 الاداء بوجوب القضاء
 انما هو بوجوب الاداء
 بوجوب القضاء بوجوب
 بوجوب القضاء بوجوب

[illegible]

[illegible]

ساقط عن المنفرد والجهر فيما يجهر صفة كما حيث يلزم بترك سجدة
 السهو وفعل اللاحق وهو الذي ادرك الصلوة مع الامام ثم فاته البا
 بان فام خلف الامام ثم انبته بعد فراغ الامام اداء خبر لقوله فعل اللا
 يشبه بالقضاء فان اداء باعتبار بقاء الوقت وقضاء باعتبار فوات
 ما التزم من الاداء مع الامام كما يشير اليه المتن فلما كان فعله اداء
 باعتبار اصل الفعل وقضاء باعتبار وصفه جعل فعله اداء شبيهه بالقضاء
 دوز العكس فبا اعتبار الاداء قلنا اذا حاذت المرأة الرجل لاحقين
 في حال اداء ما فاته ما فسدت صلوة الرجل لا زال اللاحق في حكم خلف
 الامام حتى لا يلزم القراءة باعتبار ان اداء اللاحق التزم الاداء مع الامام
 حين يحرم معه اى مع الامام وفاته ذلك اى فاته اللاحق الاداء حقيقة
 وان كان هو خلف الامام حكما فهذا بيان لكون فعل اللاحق شبيهه
 بالقضاء ولم يتعرض لوجه كونه اداء لظهوره ولهذا اى لاجل ان فعل
 اللاحق شبيهه بالقضاء لا يتغير فرضه اى فرض اللاحق للمسافر بنيت
 الاقامة في موضع الاقامة مع ان الوقت باق فهذا الحالة اى في حال
 اداء ما فاته بعد فراغ الامام بخلاف ما اذا وجد المغير قبل فراغ الامام

[illegible]

[illegible]

كون المثل معقولا وغير معقول ويدخل فيه القضاء الذي فيه معنى
 الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء
 بمثل معقوله كما ذكرنا اي يدرك بالعقل مماثلته بالقائت كقضاء الصوم
 بالصوم وقضاء بمثل غير معقول اي لا يدرك بالعقل مماثلته ولا يقربها
 كالقدية الفدية والقضاء البديل الذي يتخلص به عن مكرهه في باب الصوم
 فاز الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشبهة الفاني مثلا عند العجز
 المستدام واجابا الغير بما له بالكسر عطف على الفدية والاجابا
 جائز لكن في الحج الفرض شروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت
 عن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان حج
 فعليه الحج والمؤدى تطوع بما له والتطوع غير مشروط بالعجز
منه

في حكمه فلهذا لا يوجب الحج للميت ولا للمريض الذي لا يستطيع الحج
 فان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء
 وان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء
 وان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء
 وان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء

انما هو في حكمه فلهذا لا يوجب الحج للميت ولا للمريض الذي لا يستطيع الحج
 فان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء
 وان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء
 وان كان الميت او المريض قد حج او فدى فليس عليه شيء

جواب سوال من سأل عن القضاء الذي فيه معنى الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء بمثل معقوله كما ذكرنا اي يدرك بالعقل مماثلته بالقائت كقضاء الصوم بالصوم وقضاء بمثل غير معقول اي لا يدرك بالعقل مماثلته ولا يقربها كالقدية الفدية والقضاء البديل الذي يتخلص به عن مكرهه في باب الصوم فاز الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشبهة الفاني مثلا عند العجز المستدام واجابا الغير بما له بالكسر عطف على الفدية والاجابا جائز لكن في الحج الفرض شروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت عن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان حج فعليه الحج والمؤدى تطوع بما له والتطوع غير مشروط بالعجز منه

جواب سوال من سأل عن القضاء الذي فيه معنى الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء بمثل معقوله كما ذكرنا اي يدرك بالعقل مماثلته بالقائت كقضاء الصوم بالصوم وقضاء بمثل غير معقول اي لا يدرك بالعقل مماثلته ولا يقربها كالقدية الفدية والقضاء البديل الذي يتخلص به عن مكرهه في باب الصوم فاز الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشبهة الفاني مثلا عند العجز المستدام واجابا الغير بما له بالكسر عطف على الفدية والاجابا جائز لكن في الحج الفرض شروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت عن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان حج فعليه الحج والمؤدى تطوع بما له والتطوع غير مشروط بالعجز منه

جواب سوال من سأل عن القضاء الذي فيه معنى الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء بمثل معقوله كما ذكرنا اي يدرك بالعقل مماثلته بالقائت كقضاء الصوم بالصوم وقضاء بمثل غير معقول اي لا يدرك بالعقل مماثلته ولا يقربها كالقدية الفدية والقضاء البديل الذي يتخلص به عن مكرهه في باب الصوم فاز الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشبهة الفاني مثلا عند العجز المستدام واجابا الغير بما له بالكسر عطف على الفدية والاجابا جائز لكن في الحج الفرض شروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت عن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان حج فعليه الحج والمؤدى تطوع بما له والتطوع غير مشروط بالعجز منه

۱۵۶۷: قیامت برپا شو

٢٥
 اوجب يقولون الزمره اما الادوار
 فانت انتصية عن ايامنا منى ان
 تسقط عن الزمره ليعود فان لا
 ايام عنده لا عقلا ولا شعرا لا
 زمره توت معين فاننا نخت من
 الوت كيف يجعل المات من احوال
 الورد: حاجب النفس آه قريبا
 اشكال موان زمره النفس
 عزت توت النفس على غلات
 لا تغيب الجيوت فلا يكون
 لسنوس مكان الاصل فيها
 الا بجنبه النفس ابشاه
 اذ القدر قد
 انشور في
 زمره
 زمره

[illegible]

١٥٦
 واما شريعت في القضاة وكل
 ما فيه فان قيل اليوم ان القضاة يشترط
 في القضاة ان يكونوا من اهل البيت المنفق والمعتقون ببيت
 بالاصل فما اكثر الوجوه يكون من غير ذلك وتذهب بالقبائس و
 في حكمه ان لم يكن كذلك يكون من غير ذلك وتذهب بالقبائس و
 المستولية وشروطه فيكون في فعله كما لا يمكن من غير ذلك
 وبشيء ذلك فاستدار ان كان المستولى في فعله كما لا يمكن من غير ذلك
 في قولنا اصل الامر ان القضاة يشترط في القضاة ان يكونوا من اهل البيت المنفق والمعتقون ببيت
 في قولنا انما يشترط في القضاة ان يكونوا من اهل البيت المنفق والمعتقون ببيت
 في قولنا انما يشترط في القضاة ان يكونوا من اهل البيت المنفق والمعتقون ببيت

[illegible]

انسان استوار النفس الامريه في كل حال
الانسان استوار النفس الامريه في كل حال
الانسان استوار النفس الامريه في كل حال

[illegible]

في الركوع احتياطا وهذه الاقسام السبعة كلها يتحقق في حقها العباد

کما یحقّق فی حقوق اللہ فتسلیم عیز العبد المذنب علی الوصف الذی

ورد عليه الغضب اداء كامل ورده اى المصنوب لاعلم ذلك الوصف

بِأَمْرِ غَوْلٍ بِالَّذِينَ بَارَأَهُمُ الْكَافِرُ الْمَغْضُوبُ فِي الْمَغَاصِبِ وَالْإِنْسَانِ

فتعلمه الضار بركته أو مشغولا بالحنانة بأزحمته في يد وحنانة

ست. ما قتاوط في فقهه لسد كان في السد في

[illegible][illegible]

الى متى تجتازة وقبل البيع في الدين بر العاصب لوجود اصل الاداء

ولو دفعه او قتل بذلك لسبب أو بيعه ذلك الدين رجع المالك على الغاصب

للقصور فيه فكان الرد لم يوجد واذا امهر الزوج عبد الغيرة ثم اشتراه

[illegible]

تو زلم بوجوه الذي غصصه
الى العلكه

قوله ان كان رافدا الا ان النصف
منها لم يرد على النصف

[illegible]

عنايته

وہو

من الغيب

عن علي بن ابي طالب عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اصاب من اصابته من هذه الايام لم يدر ما اصابه من هذه الايام

فمنها القنوة وقارة عبد البصير قد تفرغ في سبيل الله
شيجان الركيك اميركا الفتوى من ان
القنوة الاولى شيجان الركيك اميركا

وَجَاءَ عَائِشَةُ فَكَانَ الْخَبْرُ مِنْ رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ

بسم الله الرحمن الرحيم

عن كونا المراد بالافق

حقوق العباد و...
...بما لا يضر...
...السلامة العامة...

نور العبد المذنب نور علي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الذي هو الكتاب العظيم
الذي هو الكتاب العظيم
الذي هو الكتاب العظيم

[illegible]

باعتبار الوصف

١٩٠
عبدالمجيد بن عبدالمطلب
عبدالمطلب بن عبدالمطلب

الزم لمحمد بن يوسف
بن يحيى بن عيسى بن يوسف
بن يحيى بن عيسى بن يوسف
بن يحيى بن عيسى بن يوسف

لأنه سلم إلى صاحبها «المراد بالدين الدين»

کلام و العسر ان
منه نفع نوم ان
و نحوه و حلا کیکو
لان لا انا و فاطمه
الذی یس

والغرض بالا و
المنصوب بالا و
حق السؤل فلامیکو
الوالدین وصال
الذی وجب بال

علاء الدین شریف نے فرما دیا کہ میں نے ابھی تک اس کی خبر نہیں سنی ہے۔

لاطلاع الدين في المعبد
ص ١٢١
عائنة في زواياها
الصفحات

بمطلق لان
بني يتركه خلاص
الفاصل و غضب
بم بجدى من
فاصل كونه

المغصون
اروض حوثانی
نالماعن ذکاب
غصیب و اعمالک
و غیر علی قصص
فقط

عبدالله بن عبدالمطلب

[illegible]

٩١

اے اشتری الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعوله اداء لان سلم اليها عزميا وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقا
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لانه كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار بمعنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل مفعوله لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل مرعته وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنى كما في المثليات

١٦١

اشترى الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعوله اداء لان سلم اليها عزميا وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقا
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لانه كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار بمعنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل مفعوله لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل مرعته وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنى كما في المثليات

اشترى الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعوله اداء لان سلم اليها عزميا وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقا
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لانه كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار بمعنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل مفعوله لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل مرعته وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنى كما في المثليات

[illegible]

أو قاصر وهو المثل بمعنى كالقيمة في ذوات القيم والمماثلة بيز الفائت
وبين كل واحد منهما مكررة بالعقل والأول سابقا على الثاني حتى لو
عجز عن المثل الكامل يجبر المالك على قبو القاصر للضرورة وضمان
النفس والإطراف بالمال في حالة الخطأ قضاء بمثل غير معقول إذا
مماثلة بيز الفائت والمال صورة وهو ظاهر ولا معنى لآزاله في مال
ولمال مملوك وإذا تزوج امرأة على عبد بغير عينة صحت التسمية
عندنا خلافا للشافعي وجب الوسيط فإن اتاهها بالعين جبرت على
القبول وإن اتاهها بالقيمة كان تسليم القيمة قضاء وهو في حكم الأداء
حتى تجبر المرأة على القبول ولو لم يكن في حكم الإداء لم تجبر وإنما كان قضاء
لأن تسليم قيمة الشيء قضاء له ولكن العبد لما كان مجهولا باعتبار الوصف
لا يمكن تسليم قبل التعيين ولا تعين إلا بالتقويم فصارت القيمة أصلا
بهذا الاعتبار فكان تسليمها أداء لا قضاء فالقيمة أصل في الإيفاء
اعتبارا والعبد أصل تسمية فكانه وجب بالعقد أحد الشيئين فيخير
الزوج وتجب المرأة على قبول القيمة كما لو اتاهها أي الزوج الزوجة
بالعبد المسمى وهو العبد الوسيط ههنا بخلاف العبد المعين لأن المسمى

[illegible]

اسلامی تنظیمات اور ادارہ ۱۲۳۳ھ

94

[illegible]

معلوم جنسا ووصفا فكانت قيمته قضا مالا فلا يعتبر عند القدر
 على الاصل ثم الشرع فرق بين وجوب الاداء وبين وجوب القضاء و
 تفصيل الفرق ما ذكره بقوله فجعل الشرع القدرة الممكنة قيداً بالممكنة
 احترازاً عن الجبر وتكليف ما ليس في وسعه وهي أدنى ما يتمكن به

العبد من اداء مال زمر من غير حرج غالبا

۱۹۳
 خصال فی بیان الفنون مینما
 شمس و آه جاب سوال بواز زبان
 لاجل قیاد مانع الحق بکون شمس
 لافقه المکنه شمس و سوال
 غنچه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في حق القضاء لا ينفرد فيه لا من قبل من اداه الحج مثلاً بدون الزاد والرحمة
 ناددا وبدون الراحة كثيرا لكن لا يمكن منه بد ونهايا لا يخرج
 عظيم غالباً بشرط الوجوب لاداء اي داء كل واجب فضلاً من الله تعالى
 ذلك وجوب القضاء حق لوقد على الاداء في الوقت ثم زالت القدرة
 بعد خروج الوقت وجب القضاء لان هذه القدرة شرط الوجوب و
 لا يتكرر الوجوب واجب واحد لان القضاء يجب بما يجب الاداء
 كما مر فلا يتكرر شرطه والشرط كونه اي ما ذكر من القدرة متوهم الوجود
 لان حقيقة القدرة التي يتبين التكليف عليها لا تسبق الفعل كما عرف
 في مسألة الاستطاعة وسبق التكليف على الفعل بوجوب نقل الشرطية
 الى قدرة سلاته الالات وصحة الاسباب التي تحدث القدرة الحقيقية
 عند ارادة الفعل معها عادة ثبت ان شرط التكليف توهم القدرة
 لا كونه اي ما ذكر من القدرة متحقق الوجود فان ذلك اي كونه متحقق
 الوجود لا يسبق الاداء وحاصل المقام ان القضاء انما يجب لبقاء
 الواجب بالسبب السابق وهو غير مشروط ببقاء القدرة للمكنة لان
 عبس

في حق القضاء لا ينفرد فيه لا من قبل من اداه الحج مثلاً بدون الزاد والرحمة
 ناددا وبدون الراحة كثيرا لكن لا يمكن منه بد ونهايا لا يخرج
 عظيم غالباً بشرط الوجوب لاداء اي داء كل واجب فضلاً من الله تعالى
 ذلك وجوب القضاء حق لوقد على الاداء في الوقت ثم زالت القدرة
 بعد خروج الوقت وجب القضاء لان هذه القدرة شرط الوجوب و
 لا يتكرر الوجوب واجب واحد لان القضاء يجب بما يجب الاداء
 كما مر فلا يتكرر شرطه والشرط كونه اي ما ذكر من القدرة متوهم الوجود
 لان حقيقة القدرة التي يتبين التكليف عليها لا تسبق الفعل كما عرف
 في مسألة الاستطاعة وسبق التكليف على الفعل بوجوب نقل الشرطية
 الى قدرة سلاته الالات وصحة الاسباب التي تحدث القدرة الحقيقية
 عند ارادة الفعل معها عادة ثبت ان شرط التكليف توهم القدرة
 لا كونه اي ما ذكر من القدرة متحقق الوجود فان ذلك اي كونه متحقق
 الوجود لا يسبق الاداء وحاصل المقام ان القضاء انما يجب لبقاء
 الواجب بالسبب السابق وهو غير مشروط ببقاء القدرة للمكنة لان
 عبس

١٦٢
 لا يتكرر الوجوب واجب واحد لان القضاء يجب بما يجب الاداء
 كما مر فلا يتكرر شرطه والشرط كونه اي ما ذكر من القدرة متوهم الوجود
 لان حقيقة القدرة التي يتبين التكليف عليها لا تسبق الفعل كما عرف
 في مسألة الاستطاعة وسبق التكليف على الفعل بوجوب نقل الشرطية
 الى قدرة سلاته الالات وصحة الاسباب التي تحدث القدرة الحقيقية
 عند ارادة الفعل معها عادة ثبت ان شرط التكليف توهم القدرة
 لا كونه اي ما ذكر من القدرة متحقق الوجود فان ذلك اي كونه متحقق
 الوجود لا يسبق الاداء وحاصل المقام ان القضاء انما يجب لبقاء
 الواجب بالسبب السابق وهو غير مشروط ببقاء القدرة للمكنة لان
 عبس

في حق القضاء لا ينفرد فيه لا من قبل من اداه الحج مثلاً بدون الزاد والرحمة
 ناددا وبدون الراحة كثيرا لكن لا يمكن منه بد ونهايا لا يخرج
 عظيم غالباً بشرط الوجوب لاداء اي داء كل واجب فضلاً من الله تعالى
 ذلك وجوب القضاء حق لوقد على الاداء في الوقت ثم زالت القدرة
 بعد خروج الوقت وجب القضاء لان هذه القدرة شرط الوجوب و
 لا يتكرر الوجوب واجب واحد لان القضاء يجب بما يجب الاداء
 كما مر فلا يتكرر شرطه والشرط كونه اي ما ذكر من القدرة متوهم الوجود
 لان حقيقة القدرة التي يتبين التكليف عليها لا تسبق الفعل كما عرف
 في مسألة الاستطاعة وسبق التكليف على الفعل بوجوب نقل الشرطية
 الى قدرة سلاته الالات وصحة الاسباب التي تحدث القدرة الحقيقية
 عند ارادة الفعل معها عادة ثبت ان شرط التكليف توهم القدرة
 لا كونه اي ما ذكر من القدرة متحقق الوجود فان ذلك اي كونه متحقق
 الوجود لا يسبق الاداء وحاصل المقام ان القضاء انما يجب لبقاء
 الواجب بالسبب السابق وهو غير مشروط ببقاء القدرة للمكنة لان
 عبس

والثاني انما هو
 هي التي تسمى بالثانية
 وسواء كان الاول من الفقدان
 وهو النسخ الاول من الفقدان
 من موجب الادارة
 يكون الاصل من الفقدان
 كان الاصل من الفقدان
 الوجود على تقدير
 الاول من الفقدان
 المقصود من الفقدان
 يكون من الفقدان
 من موجب الادارة
 والثانية الاولى هي التي تسمى

١٤٥

[illegible]

١٦٢
ان يوجد ايضا الاملا في مساجد
والا فان كان الاملا في المرتبة الاولى
وان كان ثانيا في المرتبة الثانية وان كان ثانيا في المرتبة الثانية
ففي المرتبة الثالثة فلما كان القدرة على ثلثة اوضاع فالتوجه
فيكون ان يكون المراد بالقدرة المكنة التي هي كمال شهادتي الحقيقة
يتوهم ان يكون المراد بالقدرة مكنة في الحقيقة
القدرة الحقيقية لا تتبادر مطلقا في الحقيقة
والان وجوب الفعل بدليل القدرة مكنة في الحقيقة
كان المراد بالحقيقة من وجوب الفعل ان لا يتبادر
الاشتمال بوجوب الفعل بدليل القدرة مكنة في الحقيقة
سواء كانت القدرة الحقيقية بدليل القدرة مكنة في الحقيقة
فلا يوجد الفعل بدليل القدرة مكنة في الحقيقة
الحقيقة فلا يوجد

الاول من وجوب الاداء
الثاني من وجوب الاداء
الثالث من وجوب الاداء
الرابع من وجوب الاداء
الخامس من وجوب الاداء
السادس من وجوب الاداء
السابع من وجوب الاداء
الرابع من وجوب الاداء
الخامس من وجوب الاداء
السادس من وجوب الاداء
السابع من وجوب الاداء

[illegible][illegible]

جاءت في سنة
موجب الاداء والافعال في مخرج
القدرة المكتسبة الطالب الوقت لا يكلفه المدة
فان شئ بالنفس قال السدق لا يشق العدة والامانة
وسبها فيسبيلان فشقوا العدة والعين والاداء
لوجوبها فحقا العين والاداء
وتنجز الحارس

[illegible]

الذي هو ان كان لم يمتد من
الوقت الى الوقت ١٢
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة

المفتقر الحقيقة هذه القدة وبقائها هو حقيقة الأداء واما التمكن
من الاداء فيتغنى عن بقائها بل يكفي مجرد امكانها وتوهمها واذ كان
الوجوب باقيا بد وبقاء هذه القدة كان القضاء ثابتا بد ونها
فلا يكون شرطا للقضاء بل للاداء فقط وهذا اي لاجران الشرط هو
التوهم قلنا اذ بلغ الصبي واسلم الكاف في اخر الوقت وهو الجزء الا
منه تلزم الصلوة خلاف الزفر والشافعي لانه ليس بقادر على الفعل
فيه حقيقة لجواز ان يظهر في الوقت متدا بوقف الشمس في وقت
الواجب فيه وهذا دليل لقولنا الامر للتوهم جعل شرطا للوجوب
بعد تحقق بسبب نفس الوجوب وهو وجود جزء من الوقت في
حق الاهد ونفس الوجوب لا يقتدر الى شئ اخر كما كان اي كما وجد
الامتداد في الوقت لسليمان عليه اذ عرض عليه الصافات الجياد
فقاته صلوة العصر فرد الله تعالى الشمس فصار الاصل اي الاداء متروكا
واجبا بهذا الاحتمال ووجب النقل الى وجوب القضاء للعجز فيه
اي في الاصل ظاهر اي من حيث الظاهر كما في الحلف على مس
السما فان من حلف ليمس السما انعقد بيمينه لتوهم البر

الذي هو ان كان لم يمتد من
الوقت الى الوقت ١٢
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة

الذي هو ان كان لم يمتد من
الوقت الى الوقت ١٢
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة

الذي هو ان كان لم يمتد من
الوقت الى الوقت ١٢
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة
فانما هو حقيقة واحدة

١٤٨

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحشا الحجر ظاهرا وهو
السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحشا الحجر ظاهرا وهو

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحشا الحجر ظاهرا وهو

السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحشا الحجر ظاهرا وهو

فان السماء مسوسة قال الله تعالى اجراء عن الجن وانما مسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحشا الحجر ظاهرا وهو

وان كان مستنداً بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

وان اريد بها القدره التي يصير مؤثراً عند انضمام الارادة اليها
فهي توجد قبل الفعل ومعه وبعد فالقدره التي شرط تقديمها على
اداء العبادات هي سلاطة الالات والاسباب لا القدره المستجمعة
لجميع شرائط التأثير ومن الاداء ما لا يجب له بقدره ميسرة للاداء
وهي زائدة على الاولى بل بدجة لا امكن ان يثبت بالاولى وبالميسرة
ثبت الامكان والتيسر جميعاً وهذا شرط في اكثر العبادات المالية
دو البدن نية لان ادائها اشق على النفوس وقرى ما بينهما المبين
القدرتين في الحكم ان بالقدره الثانية تنصرف صفة الواجب من مجرد
الامكان الى صفة التيسر فيصير الواجب مستحاضاً لا فينشرط دوامها
اي القدره الميسرة لبقاء الواجب وليس بشرط بقائها لكونها شرطاً
فان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

فقد استند بالادراك
في اختيار الفعل اليها
فقد استند بالادراك

لا يجوز ان يكون واجباً لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط

وتحقق ذلك ما ذكر في التلويح من ان القدرة الممكنة لما كان شرطاً
 للتمكن من الفعل كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلية فلم يشترط
 دوامها لبقاء الواجب اذ البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم
 ان يكون شرطاً للبقاء كالشهوة للنكاح بخلاف الميسرة فانها شرط
 فيه معنى العلية لانها غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر فاثرت
 فيه القدرة الميسرة وواجبه بصفة اليسر فيشترط دوامها نظراً الى
 معنى العلية لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا
 يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة والواجب لا يبقى بدون صفة
 اليسر لانه لم يشترع الابتكاً لصفته ولذا اشترط بقاء القدرة
 الميسرة دون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضيه ان يكون الامر
 بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدو الامكان ويتصور بدو اليسر
 ولهذا اي ولاجل اشتراط بقاء هذه القدرة لبقاء الواجب قلنا بان

الطلب فلو لم يكن له القدرة على فعله
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط

١٢٢

ان وجب لا يشترط ان يكون له القدرة
 ان وجب لا يشترط ان يكون له القدرة
 ان وجب لا يشترط ان يكون له القدرة
 ان وجب لا يشترط ان يكون له القدرة

ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط

ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط
 ان يكون له شرط لا بد من ان يكون له شرط

الضمير للشان تسقط عنه الزكوة بهلاك النصاب ويسقط العشر

بهلاك الخارج والخارج اذا اصطلم اي استاصل الزرع افتره لان العشر

اوجب الاداء في كل واحد منها بصفة اليسر لا يرى نرى الشارع

خص الزكوة بالمال النامي الجولي اي علق وجوبها بوصف النماء

لئلا يفتقر باصل المال حقيقة وحكما واوجب قليلا من كثير و

خص العشر بالخارج حقيقة يعني وجوب العشر متعلق بالخارج

حقيقة وخص الخارج بالتمكن من الزراعة اي علق وجوبه ايضا بنماء

الارض لا برقبتهما ولم يتعلق بكلمة بل ببعضه لان النماء ههنا اعتبر

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

فقرنا انما سقطت بغيره

الخبر المغيد للسير فالواجب لو كان
مغنيا كان أشق ولا تخبر فقد افطر
مغنى من نصف صاع من برزخين
عندهم ولا ينقل الحكم الى الخبر
الجامع مع توهم القدره فباب خبر
باب خبره قوله لان الخبر آراء
الخبر آراء كان دليل الكسب فخران
السير صدقه الفطر والقدره
السير

[illegible]

فقوله بالمال متعلق بالتكفير فهذا التخيير الكامل دليل اليسر بخلاف التخيير
 لا بالتخيير فإنه لا يفسد ما لا يفسد
 صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمية كما في صدقة الفطر
 من نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
 جرابه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
 انه لا بد من الاداء والنقل اى نقل الحكم عنه اى عن التكفير بالمال الى
 اشدة الى كون الامور من جنس الصاع والبر
 الصوم للعجز في الحال مع توهم القدرة على التكفير بالمال فيما يستقبل
 اى في الاستقبال تيسير للاداء فقوله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
 يجب بقدره ميسرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسير القيامه مقام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript page. The text is dense and covers the entire page, with some lines written in a larger, bolder script (possibly a title or heading) at the top and bottom. The script is cursive and characteristic of the Safavid or Qajar periods.

يكون من الامام على الكلف
 صدور الفطرن قبل الاول للابن الواجب
 او ربا دى فلابد ان يكون من يردونه صلح من غير
 اللان بالملك الاشيا ر غلظة اختلا قاله فيل الثاني
 فيها اقم على الصورة والفتة فبذلك التبرع
 من ديارهم الى بلادهم يصدر منهم واحد منها فالحق
 ناكيد ما وجب على الخابيين والابن عليهم وقولنا ذلك
 حين غضبت عليه الان نقر اليه مع القرآن او قرأ
 الكتاب الطمان اذ انك كذا برنا من العلم ثم نعلم والابن
 لا تنقن عنك فان الغفلة ناكيد ما وجب من السهر
 في القلا اليسير عليه وناهى الابن ذلك من ان
 نقل هذه الاشيا ر غلظة اختلا قاله فيل الثاني
 السهر لا يحاد كذا منها المقصود
 ناكيد ما وجب على الخابيين والابن عليهم وقولنا ذلك

[illegible]

[illegible]

واما في قولهم ان الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين
 فانه لا يهديهم الى الهدى بل يهديهم الى الضلال
 واما في قولهم ان الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين
 فانه لا يهديهم الى الهدى بل يهديهم الى الضلال

لكن الغنى بالنصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته
الغنى الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته

الارادة التي ذكرها الله تعالى في قوله لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته
الغنى الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته

الغنى الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته
الغنى الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته

[illegible]

فصل في صفة الحسن للمأمور به

١٢٩
 لا يستعمل الا ما قل الجواب ان اللواشيا البنية شراب
 وغيره من الغاية ١٢٠ علة الغدة في الغنم من حبوب اللؤلؤ
 في اللؤلؤ ١٢١ علة الغدة في الغنم من حبوب اللؤلؤ
 ويجعل احوال عن الشيايب ايضا ١٢٢ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٣ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٤ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٥ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٦ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٧ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٨ علة الغدة في الغنم
 علة الغدة في الغنم ١٢٩ علة الغدة في الغنم

غايۃ التحقيق
 لان حصوله متفق بالمال الناح
 الزكوة والغار دون ابر
 الدين العبد بعد
 النصاب والاعلان
 النصاب في سخط
 عبد القهار في
 الزكوة

لا بد للامور به من الحسن لان الشارح حكيم لا يأمر بالفحشاء و
الحسن والقيم يطلقان على ثلثة معان الاول كون الشيء ملائما للطبع
ومنافرا ليقال للجلو حسن والترقيم والثاني كونه صفة كمال
وكونه صفة نقصان يقال العلم حسن والجهل قبيح والثالث
كون الشيء متعلق بالمدح والثواب وكونه متعلق بالذم والعقاب
يقال الطاعة حسنة والمعصية قبيحة وكون الفعل متعلق
العقاب لا ينافي العفو هذا في افعال العباد واما افعال الله تعالى
فحسنة بمعنى كونها صفة كمال فالحسن والقيم بالمعنيين الاولين
يثبتان بالعقل اتفاقا واما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه فعند
الاشعرى لا يثبتان بالعقل بل بالشرع وعندنا وعند المعتزلة
بالعقل لكن عند المعتزلة يثبتان بالعقل بمعنى ان العقل حاكم بالحسن
القيم موجب العلم بهما وعندنا يثبتان بمعنى ان الحاكم هو الله تعالى

فيكون ان الحسن والقيم لا يكونان صفتين بل هما صفتان
للمعنى الاول والثاني والثالث فالحسن والقيم بالمعنيين الاولين
يثبتان بالعقل اتفاقا واما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه فعند
الاشعرى لا يثبتان بالعقل بل بالشرع وعندنا وعند المعتزلة
بالعقل لكن عند المعتزلة يثبتان بالعقل بمعنى ان العقل حاكم بالحسن
القيم موجب العلم بهما وعندنا يثبتان بمعنى ان الحاكم هو الله تعالى

فيكون ان الحسن والقيم لا يكونان صفتين بل هما صفتان
للمعنى الاول والثاني والثالث فالحسن والقيم بالمعنيين الاولين
يثبتان بالعقل اتفاقا واما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه فعند
الاشعرى لا يثبتان بالعقل بل بالشرع وعندنا وعند المعتزلة
بالعقل لكن عند المعتزلة يثبتان بالعقل بمعنى ان العقل حاكم بالحسن
القيم موجب العلم بهما وعندنا يثبتان بمعنى ان الحاكم هو الله تعالى

قال ابن جرير
 لان اخلاق العرب قاطبة
 ولا ينسب بها التواضع الا في
 دونه والى الجوارح والى
 النعم آه ثم لما كان الحسن
 سيال اليه من الاطلاقات
 يقول ما من والى القوم
 والاطلاق والاشاغل فخلق فيه
 نقصان فزعم وان اصحاب
 النقصان فيهم ص
 قال ابن جرير
 لان اخلاق العرب قاطبة
 ولا ينسب بها التواضع الا في
 دونه والى الجوارح والى
 النعم آه ثم لما كان الحسن
 سيال اليه من الاطلاقات
 يقول ما من والى القوم
 والاطلاق والاشاغل فخلق فيه
 نقصان فزعم وان اصحاب
 النقصان فيهم ص

حواشی
صفحه

18.

[illegible]

10

[illegible]

والعقل لا العلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل الصحيح
 وليس هذا عين المذهب الاشعري لا عندنا قد يعرفها
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفها بالنبي عليه السلام ككثرة الاحكام الشرعية
 الما موربه نوعان حسن بمعنى في نفسه اي انصف بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن بمعنى في غيره اي انصف بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسب لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الى الواسطة
 اولا فيكون لمعنى في وضعه بل الامر اخرا واولا هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون واولا هو القسم
 الثاني اعني قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول الما موربه الا بفعل قصد اولا
 يكون كذلك بل يتبادر ذلك الامر بفعل الما موربه واولا هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين اخلا في الحسن لذاته واولا والواسطة

الاشعري في نفسه لا يكون عين المذهب الاشعري لا عندنا قد يعرفها
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفها بالنبي عليه السلام ككثرة الاحكام الشرعية
 الما موربه نوعان حسن بمعنى في نفسه اي انصف بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن بمعنى في غيره اي انصف بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسب لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الى الواسطة
 اولا فيكون لمعنى في وضعه بل الامر اخرا واولا هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون واولا هو القسم
 الثاني اعني قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول الما موربه الا بفعل قصد اولا
 يكون كذلك بل يتبادر ذلك الامر بفعل الما موربه واولا هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين اخلا في الحسن لذاته واولا والواسطة

اما

والعقل لا العلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل الصحيح
 وليس هذا عين المذهب الاشعري لا عندنا قد يعرفها
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفها بالنبي عليه السلام ككثرة الاحكام الشرعية
 الما موربه نوعان حسن بمعنى في نفسه اي انصف بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن بمعنى في غيره اي انصف بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسب لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الى الواسطة
 اولا فيكون لمعنى في وضعه بل الامر اخرا واولا هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون واولا هو القسم
 الثاني اعني قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول الما موربه الا بفعل قصد اولا
 يكون كذلك بل يتبادر ذلك الامر بفعل الما موربه واولا هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين اخلا في الحسن لذاته واولا والواسطة

[illegible]

٨
 المنصف عليه جملة لا تفتنه في حمل الامر
 بوجاهة حسن فضا ورا فاعلم ان قبل الحسن الذي جاز
 حسن كل من كل الشئ مستطاع الثواب على جميع ذلك من غير
 المنصف في نفسه كونه مستطاع الثواب في ذاته وهو بالان
 الطاعات ليست بعمل واجب للثواب بل جملة السجدة بفضل
 وكرهه من غير كماله في جملة السجدة بفضل
 افادتها انفس المستحسن كونه من جميع اصنافه
 صفة تاض والباقي على وجه ما تقدم بان
 تفرقة تواتر الاصل في غير

۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

143

[illegible][illegible][illegible]

في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله

هما لما ثبت بلا اختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 تعالى وسقط اعتبارها في حق العبد فصارت هذا القسم حسنا
 خالصا من العبد للرب تعالى بلا واسطة بخلاف لقسم الاول
 منهما لان الواسطة لما كانت باختيار العبد وجب اعتبارها
 فكانت لعبادة حسنة بمعنى غيرها والحاصل ان الواسطة
 المضافة الى غير الله تعالى غير فعل العبادة المحسنة صورة ومعه
 فوجب اعتبارها بخلاف المضافة الى الله تعالى فانها تثبت بصنع
 الله تعالى لا بصنع العبد فسقط اعتبارها وبقيت لعبادة حسنة
 من العبد للرب تعالى وهذه الاقسام اشارة بقوله والنوع الذي
 حسن لمعنى في عينه نوعان احدهما ما كان المعنى الذي اتصف به
 لما موربه بالحسن في وضعه كالصلوة فانها تتادى بافعا معلومة

واقرار وضعه للتعظيم اي تعظيم الله تعالى
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ذكرنا ان الاختيار العبد بل مخلوق الله تعالى كانت مضافة الى الله

الف من قوى الجهاد الا كبره فصار حراما في يوم
 الثاني بالجهاد الا كبره فصار حراما في يوم
 الواسطه ١٥٠ حرم من قوا الله ان يؤيد
 من قوا الله من قوا الله من قوا الله من قوا الله
 البصر والامر في الاموال الجود
 على اجل على الطاعة الله واحد في شرفه
 ١٢

[illegible]

ثم ان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع المسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جمعت حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لمعنى في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا ان لا اعتبارا لحسن ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها كما انه حسن لا بواسطة فاجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعله في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه والجواب ان المراد

فان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع المسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جمعت حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لمعنى في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا ان لا اعتبارا لحسن ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها كما انه حسن لا بواسطة فاجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعله في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه والجواب ان المراد

الغير بسببه والجواب ان المراد
 بان لا يكون حسن لا بواسطة فاجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعله في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه والجواب ان المراد

عن العلامة ان هذا مدعى ان التلويح احراز
 وانه لا يكون حسن لا بواسطة فاجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعله في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه والجواب ان المراد

فان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع المسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جمعت حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لمعنى في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا ان لا اعتبارا لحسن ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها كما انه حسن لا بواسطة فاجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يعتبر وجعله في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه والجواب ان المراد

من غير حسن الغير ان حسن الغير لم يعتبر من حيث ان حسن الغير
بل جعل حسنه بواسطه عدم اعتبار ذلك لغير حسن نفس الشيء الشبيه
فالتفني راجع الى اعتبار نفس الغير حقيقة لا الى حسنه فلذا قال صاحب
التلويح فصار كانه حسن لا بواسطه امر فجعل بهذا الاعتبار من قبل
في نفس وحكم هذين النوعين اي الحسن في نفس والمتحقق بواحد
وهو ان الواجب ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب بان ياتيه واعترا
ما يسقط بعينه اي ما لم يتر في اسقاط نفسه بلا واسطه كالحض بجل
ما وجب لغيره فانه يسقط بسقوط ذلك الغير ويبقى بيقا كالموضوع
والمراد بالواجب ما ثبت على كذا من السبب بالامر وان كان الكلام في بيان
حسن ما ثبت بالامر لان وجوب الاصل الثابت بالامر بعد ثبوته لا يسقط
لكن السبب لما عرف بالامر صحت اضافته ما ثبت به الى الامر بواسطه
والذي حسن لمعنه في غير نوعان احدهما ما يحصل المعنى الذي حسنه به
بعد بفعل مقص كاللوضوء والسعي الى الجمعة فان اللوضوء في نفسه

من غير حسن الغير ان حسن الغير لم يعتبر من حيث ان حسن الغير
بل جعل حسنه بواسطه عدم اعتبار ذلك لغير حسن نفس الشيء الشبيه
فالتفني راجع الى اعتبار نفس الغير حقيقة لا الى حسنه فلذا قال صاحب
التلويح فصار كانه حسن لا بواسطه امر فجعل بهذا الاعتبار من قبل
في نفس وحكم هذين النوعين اي الحسن في نفس والمتحقق بواحد
وهو ان الواجب ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب بان ياتيه واعترا
ما يسقط بعينه اي ما لم يتر في اسقاط نفسه بلا واسطه كالحض بجل
ما وجب لغيره فانه يسقط بسقوط ذلك الغير ويبقى بيقا كالموضوع
والمراد بالواجب ما ثبت على كذا من السبب بالامر وان كان الكلام في بيان
حسن ما ثبت بالامر لان وجوب الاصل الثابت بالامر بعد ثبوته لا يسقط
لكن السبب لما عرف بالامر صحت اضافته ما ثبت به الى الامر بواسطه
والذي حسن لمعنه في غير نوعان احدهما ما يحصل المعنى الذي حسنه به
بعد بفعل مقص كاللوضوء والسعي الى الجمعة فان اللوضوء في نفسه

من غير حسن الغير ان حسن الغير لم يعتبر من حيث ان حسن الغير
بل جعل حسنه بواسطه عدم اعتبار ذلك لغير حسن نفس الشيء الشبيه
فالتفني راجع الى اعتبار نفس الغير حقيقة لا الى حسنه فلذا قال صاحب
التلويح فصار كانه حسن لا بواسطه امر فجعل بهذا الاعتبار من قبل
في نفس وحكم هذين النوعين اي الحسن في نفس والمتحقق بواحد
وهو ان الواجب ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب بان ياتيه واعترا
ما يسقط بعينه اي ما لم يتر في اسقاط نفسه بلا واسطه كالحض بجل
ما وجب لغيره فانه يسقط بسقوط ذلك الغير ويبقى بيقا كالموضوع
والمراد بالواجب ما ثبت على كذا من السبب بالامر وان كان الكلام في بيان
حسن ما ثبت بالامر لان وجوب الاصل الثابت بالامر بعد ثبوته لا يسقط
لكن السبب لما عرف بالامر صحت اضافته ما ثبت به الى الامر بواسطه
والذي حسن لمعنه في غير نوعان احدهما ما يحصل المعنى الذي حسنه به
بعد بفعل مقص كاللوضوء والسعي الى الجمعة فان اللوضوء في نفسه

من غير حسن الغير ان حسن الغير لم يعتبر من حيث ان حسن الغير
بل جعل حسنه بواسطه عدم اعتبار ذلك لغير حسن نفس الشيء الشبيه
فالتفني راجع الى اعتبار نفس الغير حقيقة لا الى حسنه فلذا قال صاحب
التلويح فصار كانه حسن لا بواسطه امر فجعل بهذا الاعتبار من قبل
في نفس وحكم هذين النوعين اي الحسن في نفس والمتحقق بواحد
وهو ان الواجب ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب بان ياتيه واعترا
ما يسقط بعينه اي ما لم يتر في اسقاط نفسه بلا واسطه كالحض بجل
ما وجب لغيره فانه يسقط بسقوط ذلك الغير ويبقى بيقا كالموضوع
والمراد بالواجب ما ثبت على كذا من السبب بالامر وان كان الكلام في بيان
حسن ما ثبت بالامر لان وجوب الاصل الثابت بالامر بعد ثبوته لا يسقط
لكن السبب لما عرف بالامر صحت اضافته ما ثبت به الى الامر بواسطه
والذي حسن لمعنه في غير نوعان احدهما ما يحصل المعنى الذي حسنه به
بعد بفعل مقص كاللوضوء والسعي الى الجمعة فان اللوضوء في نفسه

[illegible]

المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

واقامة الحدود ومن غير توقف على فعل آخر ويمكن ان يقال هي هنا
موافقا لما ذكره في الجهاد ان تعذيب العباد انما يحسن في الحدود وبواسطة
نفس المعاصي فانه لما صار عاصيا بارتكابها شرع زجره وحسن تعذيبه
بقي انه ليس كفر الكافر واسلام الميت مثلا مما يتاخر في نفس الماتون
وقد جلا واسطة اللهم الا ان يقال ان الصلوة على الميت صارت
حسنة بواسطة اسلام الميت باعتبار ان من صلى تلك الصلوة يصير
قاصيا حق الميت الثابت بسبب الاسلام فحسن الصلوة بواسطة
حسن قضاء حق الميت الثابت بواسطة اسلامه وكذا حكم نظيره
فتدبر وتدكر والقسم الاول من هذين القسمين كامل في كون حسنا
لغيره كالقسم الاول من القسمين الاولين كامل في كون حسنا العينة والقسم
الثاني من هذين القسمين في مقابلة القسم الثاني من القسمين الاولين

المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
المراد من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

جواب

[illegible]

ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق كل شيء من غير ان يكون له شريك في الخلق
 ولا ان يكون له منزهة عن الخلق ولا ان يكون له
 منزهة عن الخلق ولا ان يكون له منزهة عن الخلق

وبياز العاقبة نحو قوله تعالى ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون
 والدعاء والياس نحو قوله تعالى لا تقنطروا اليوم ولا تمشوا
 كقولهم عليه السلام لا تتخذوا الدواب كراسي فهي مجاز في غير التحريم
 والكراهة بالالتفاق وهو اي النهي في صفة القبيح ينقسم انقسام الامر
 في صفة الحسن يعني كما يحصل بالامر للمامور به في صفة الحسن اقسام
 اربعة كذلك يحصل بالنهي عن النهي عن في صفة القبح اقسام اربعة

ويمكن ان يرجع الضمير الى المنه عن

ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق كل شيء من غير ان يكون له شريك في الخلق
 ولا ان يكون له منزهة عن الخلق ولا ان يكون له
 منزهة عن الخلق ولا ان يكون له منزهة عن الخلق

ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق كل شيء من غير ان يكون له شريك في الخلق
 ولا ان يكون له منزهة عن الخلق ولا ان يكون له
 منزهة عن الخلق ولا ان يكون له منزهة عن الخلق

ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق كل شيء من غير ان يكون له شريك في الخلق
 ولا ان يكون له منزهة عن الخلق ولا ان يكون له
 منزهة عن الخلق ولا ان يكون له منزهة عن الخلق

والآخر من الاختاروه بالفتح على اعتبار
لأن الجموع عبارة عن فروع البعض
لأن اجتماعها إنما دلل الجموع بالاجتماع
وعمل اللفظ «**ع**»
لهو كما في الفروع لا هو مضمون
في زيادة إلى اللفظ والآخر من البعض
والآخر من الاختاروه بالفتح على اعتبار
لأن الجموع عبارة عن فروع البعض
لأن اجتماعها إنما دلل الجموع بالاجتماع
وعمل اللفظ «**ع**»
لهو كما في الفروع لا هو مضمون
في زيادة إلى اللفظ والآخر من البعض

لمعنه في غيره وهو نوعان احدهما ما جاوره المعنى الموجب للقبح
 جمع لك اجتماعاى من حيث انهما اجتماعا معا من غير ان يصير ذلك
 المعنى وصفاله وداخلا فيه ويتصور الانفكاك بينهما كالبيع وقت
 النداء فان النهى عن البيع فيه للاخلال بالسعى الى الجمعة وهو
 مجاور للبيع قابل للانفكاك عنه كالبيع حالة الذهاب الى الصلوة
 والاخلال بالسعى حين المكث بدون البيع وكذا النهى عن الصلوة
 في الارض المغصوبة متعلق بشغل الارض اذ الشغل يوجد بدون
 الصلوة ففى بدنه وكذا النهى عن الوطى حالة الحيض متعلق
 باستعمال الاذى وهو معناه مجاور الوطى غير متصل به وصفا
 وحكمه اى حكم هذا النوع انه اى النوع يكون صحيحا مشروعا
 بعد النهى بلا خلاف بين الفقهاء حتى انعقد البيع وقت النداء

[illegible][illegible]

موجباً للملك من غير توقف على القبض ويتأدى الصلوة في
 الأرض الغصوبة لأن القبض لما كان مجاً وراغية متصل به وصفه
 يؤثر في إزالة مشروعيته أصلاً ووصفاً فوجب الكراهة دون
 الفساد ولهذا أي ولأن حكم هذا النوع ما ذكرنا قلنا إن وطئها
 أي وطئ الزوج الثاني المطلقة بالثلث في حالة الحيض يحلها له
 يحل وطئها لياها للزوج الأول فإنه يعلم منه أن الوطئ في تلك
 الحالة لا يمنع حدوث الحمل ويثبت به أي بالوطئ في حالة الحيض
 احصاء الوطئ كونه في بعد ذلك كاحد الزوجين دون الجمل
 والنوع الثاني ما يتصل به المعنى الموجب للقبض وصفه أي بحيث
 صار وصفاً ولم يتصور الانفكاك عنه كالباع الفاسد وصوم
 يوم النحر فإن الباع الفاسد كبيع الربوا قد وجد فيه ركن البيع من
 أهله محله فلا يكون قبيحاً باصلاً لكنه اتصل به ما يوجب القبض

وكان في البيع كونه
 فاسداً شرعاً إذا كان
 باعاً فاسداً كونه
 فاسداً شرعاً إذا كان
 باعاً فاسداً كونه
 فاسداً شرعاً إذا كان
 باعاً فاسداً كونه

الزوجة التي لا يملكها زوجها
 لا يملكها زوجها
 لا يملكها زوجها
 لا يملكها زوجها
 لا يملكها زوجها

تؤدى في الصلوة آه زبيب
 التطلعون في الجبال في صلبها
 إلى صوم الغصوبة في الأرض
 عند الإلهاب في الجبال
 عند الإلهاب في الجبال
 عند الإلهاب في الجبال
 عند الإلهاب في الجبال

١٩٥
 وفيها نقصان لانفصال الزوج
 وفيها نقصان لانفصال الزوج
 وفيها نقصان لانفصال الزوج
 وفيها نقصان لانفصال الزوج
 وفيها نقصان لانفصال الزوج

لا

عند حتى لا يترتب عليه الاحكام وعندا بيمينه يصح باصله لكن
لا يفسد بوصفه لعدم الدليل على ان القيم بوضع كذا في التلويم
واعلم ان الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل
مسقطا للقضاء وعند المتكلمين عبارة عن موافقة امر الشارع
وجبا للقضاء ولم يجب فصوله ان من ظن انه مطهر ولم يكن كذلك
صححة عند المتكلمين لموافقة الامر غير صححة عند الفقهاء لكونها
غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كوز العقد
سببا لترتب الثمرات المطلوبة عليه شرعا والبطالان في العبادات
عدم سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات تخلف الاحكام عنها
وخروجها عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام والفساد يرادف
البطالان عند الشافعي وعندنا هو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا
بوصفه وقد يطلق الصحة عندنا على مقابلة الفاسد كما يطلق

دومنه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
اي دونه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
عطف على الصحة في قوله ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
دومنه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
اي دونه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه

لا يفسد بوصفه لعدم الدليل على ان القيم بوضع كذا في التلويم
واعلم ان الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل
مسقطا للقضاء وعند المتكلمين عبارة عن موافقة امر الشارع
وجبا للقضاء ولم يجب فصوله ان من ظن انه مطهر ولم يكن كذلك
صححة عند المتكلمين لموافقة الامر غير صححة عند الفقهاء لكونها
غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كوز العقد
سببا لترتب الثمرات المطلوبة عليه شرعا والبطالان في العبادات
عدم سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات تخلف الاحكام عنها
وخروجها عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام والفساد يرادف
البطالان عند الشافعي وعندنا هو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا
بوصفه وقد يطلق الصحة عندنا على مقابلة الفاسد كما يطلق

بوصفه قد يطلق الصحة عندنا على مقابلة الفاسد كما يطلق
اي دونه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
عطف على الصحة في قوله ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
دومنه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه
اي دونه ما عدا ذلك وهو ما كان مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه

واجب الفعل وعدمه لان مختلف الارادة عن ارادة
 واجب البتة ووجوب الارادة عن ارادة
 واجب الفعل وعدمه لان مختلف الارادة عن ارادة
 واجب البتة ووجوب الارادة عن ارادة

اي كالفعل العمد الموجب للقصاص جزاء وثبوت وصف الخطر لا يخرج
 عن صلاحية لايجاب ولنا على ما قلنا من ان النهي لا يدل على بطلان
 الفعل الشرعي ويدل على صحته ان النهي يراد به عدم الفعل اي يطلب به
 عدم الفعل لان مراد الله تعالى لا يتخلف عن ارادته مضافا الى اختيار
 العباد وكسبهم فيعتد اي فيقتضيه النهي التصور اي يتوقف صحته
 على تصور النهي عنه ليكون العبد مبتلا بين ان كيف عنه اي عن
 النهي عنه باختياره فيثاب عليه اي على كفره عنه وبين ان يفعله
 باختياره فيعاقب عليه وهذا هو الحكم الاصل في النهي اي ما ذكر
 من كونه عدم مضافا الى اختيار العبد او كون النهي عنه متصلا بالوجود

٢٠٢
 بطلت تخلف المطلوب عن
 الطلب بانزاع في بيان الكافر مثلا
 مولى غير السيد
 مولى غير السيد
 مولى غير السيد

لا يكون متبليا بين الزك والافضل اذا كان النهي عنه متصلا بالوجود
 لان النهي عنه متصلا بالوجود لا يكون متبليا بين الزك والافضل
 لان النهي عنه متصلا بالوجود لا يكون متبليا بين الزك والافضل

٢٠٣
 بطلت تخلف المطلوب عن
 الطلب بانزاع في بيان الكافر مثلا
 مولى غير السيد
 مولى غير السيد

بطلت تخلف المطلوب عن
 الطلب بانزاع في بيان الكافر مثلا
 مولى غير السيد
 مولى غير السيد

[illegible]

[illegible]

العمل بالمقتضى وهو القبح بقدر الامكان وهو اى قد الامكان
ان يجعل القبح وصفا للمشروع اى يجعل القبح راجعا الى صفة المشروع
المنهى عنه لا الى انه فيصير المنهى عنه مشروعا باصله اى باعتبار اصله
غير مشروع بوصفه لاتصال القبح به بخلاف النسخ فانه باطل اصلا
ووصفا لانه لبيان ان الفعل لم يبق متصورا للوجود شرعا كالوجه
الربيع المقدس وحل الاخوات ولهذا لا يثبت على الامتناع في
المسوخ ونظيره في الحسيات ان من امتنع عن شرب الخمر مع
القدرة يثاب عليه لان العلم ببناء على امتناعه وكسبه ولو امتنع
عنه لان لا يجد لها الا يثاب لان امتناعه عنه بناء على عدمها ثم ان
المنهى كما يقتضيه تصور المنهى عنه يقتضيه قبحه ايضا فان امكن الجمع
بينهما وجب العمل به والا وجب الترجيح ففي الفعل المحس امكن الجمع
بينهما لان وجوده لا يمتنع بسبب القبح فاما انتصاف الشرع فلا يمكن
الجمع بينهما لانه لا يتحقق مع القبح فوجب الترجيح ثم اما ترجيح
جانب القبح كما هو مذهب الخصم او جانب التصور فقلنا ترجح ج.
التصور اولى هكذا حققه الشارح المحقق فيصير فاسدا لفوات

[illegible][illegible]

قوله لا يمان به جواب سوال
 وهو ايراد البيع وتبيينه بان
 البيع اذا اشترى من البيع وتبينه بان
 لا يمان به جواب سوال
 ايراد البيع وتبيينه بان
 ايراد البيع وتبيينه بان
 ايراد البيع وتبيينه بان
 ايراد البيع وتبيينه بان

من وجه وهو اعتبار كونها مالا دون وجه وهو اعتبار عدم كونها
 متقومة وبهذا الاعتبار لا تصلح كونها مبيعة لان المبيع اصل في البيع
 والتمن تبع ولهذا يضاف العقد الى المبيع والمقصود هو العين والتمن
 وسيلة اليه فكان التمن بمنزلة الوصف لتوقعه على الاصل مثل توقفت
 الوصف على الموصوف فصار بيع العبد بالخمر مشروعا باصله غير
 مشروع بوصفه وهو التمن فصار البيع فاسدا للخلل الحاصل في التمن
 الذي هو بمنزلة الوصف لا باطلا اذ لا فساد في ركن البيع ولا فيما
 هو المقصود من العقد وهو البيع بخلاف بيع الخمر بالدراهم فانه باطل
 لان محل البيع ماله متقوم بماله مقدور والتسليم وليست الخمر كذلك

وان كان الوصف يثبت بدونه فثبت البيع وهو صحيح
 لان الوصف يثبت بدونه فثبت البيع وهو صحيح
 لان الوصف يثبت بدونه فثبت البيع وهو صحيح
 لان الوصف يثبت بدونه فثبت البيع وهو صحيح
 لان الوصف يثبت بدونه فثبت البيع وهو صحيح
 لان الوصف يثبت بدونه فثبت البيع وهو صحيح

حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية

حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية

حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية

٤

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم النحر وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم النحر وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم النحر وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

فلا ينعقد لعقد أصلا وكذلك أي مثل البيع بالجمبيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض لأن ركن البيع وهو مبادأة المال بالمال قد وجد فيه لكن لم يوجد لمبادأة التامة فاصل المبادأة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة أو يقال الفضل أمر زائد والزائد فرع للمزيد عليه فكان كالوصف وكذلك أي مثل بيع الربوا البيع بالشروط الفاسد وهو الشرط الذي لا يقتضيه العقد ويكون لأحد المتعاقدين فيه نفع أو للعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فالشرط الفاسد في معنى الربوا أي الفضل الخالي عن العوض فيكون فاسد التخلله في وصفه لأنه أصله وكذلك أي مثل بيع الربوا صوم يوم النحر وكذلك صوم يوم الفطر وأيام التشريق

لا ان الصوم حصول التقوى
 لا يشترط الا الاشارة شفي
 التقوى منه والا اشارة شفي
 ولا حكم فتنون اياها صدقات
 وفيه خوف قدر النعم ومنه ما عي
 الفقراء من تحمل الازمة الجارية
 على الرواساة البوردة الطاهرة
 الشهوة الخداعية بالسرور
 ودجاج فضف تنوالت الى غير ذلك
 واقتصاد ما طاعة الله عز وجل
 من العنان لا يحسن
 وفيه فني نعم الله عز وجل
 وفيه زفره والتمني بالخير
 تحتمل مع الله عز وجل
 من الله عز وجل
 والله اعلم

عندنا مشروع باصله حتى يصح النذر به وهو اى اصل الصوم
الامساك لله تعالى ويعلم من ان يكون منها عنة لذاته غير مشروع
بوصفه وهو اى الوصف الاعراض عن الضيافة الموضوعات في هذا
الوقت بالصوم والاعراض وصف لازم للصوم غير داخل في مفهوم
الاتر في ان الصوم يقوم بالوقت اى يوجد فيه لكونه معيارا له و
لاخل في اى في الوقت بنفسه لانه وقت كسائر الاوقات فلا
يتعلق نهي صوم يوم النحر باعتبار نفس ذلك الوقت والنهي يتعلق
بوصفه اى بوصف الوقت وهو انه يوم عيد اى يوم ضيافة
والمتمصل بالوقت كالمتمصل بالصوم لانه يقوم به فصار صوم يوم
النحر فاسدا للخلل في الوصف لانه الاصل ولهذا اى لمشرعية
صوم يوم النحر باعتبار اصله يصح النذر به عندنا لانه
هذا النذر نذر بالطاعة من حيث ذاة الصوم لا زكف النفس
عن الشهوة في هذا اليوم قربته بذاته وانما وصف المعصية
متصل بذاته فعلا لا باسمه ذكر الان ذكر الصوم ليس باعراض
عن الضيافة وانما الاعراض بفعل الصوم ولم يوجد من النادر

[illegible]

فمنه التفتت وقته وهو الهمار وقد عرفت ان مثل هذا النشر وعلاجه لا يجوز ان يكون ٣

باقی بر صفحہ ۲۱۱

في الضمائر
 عين الصوم كسر في كونه
 عين الحركه والاعكس فاجاب بقوله
 او اقرض كسر في ثبوت الدائره بين
 نفس وجوده بدون الآخر
 ومما لا يثبت ان يكون دلائل
 اجاب بقوله غير ذلك
 مستخرج بطله غير نعم
 بوجه غير ذلك
 في الوجود والوجود ليس
 حوا

[illegible]

وَلَوْ أَدْرَاكَ مَا كَتَبَ رَبِّي بِكَ الْفِتْنَةَ
لَأَنزَلَ مِنْكَ الْقِطْعَ مَعَ الْهُدَى

ان الصوم يوم واحد من فرائض الاسلام
 وهو ما لا يملك من العبادات من غير
 ان يكون له في نفسه طاعة او معصية
 بل هو من جملة ما لا يملك من العبادات
 وهو ما لا يملك من العبادات من غير
 ان يكون له في نفسه طاعة او معصية

الا ذكر الصوم الذي هو قربة فلا يمنع صحة النذر والحاصل ان
 للصوم جتان جهة طاعة وجهة معصية وانفقاد النذر انما هو باعتبار
 الجهة الاولى حتى قال الوصيه بذكر المنهي عنه بان يقول الله على صوم
 يوم النحر لم يصح نذره في رواية الحسن عزايمن في نسخة بخلاف ما لو قال
 غدا والغديوم النحر وتحقيق ذلك ان النذر ايجاب بالقول ويمكن به
 التمييز بين المشروع والمنهي عنه والشروع ايجاب بالفعل ولا يمكن
 التمييز بين الجهتين ونظيره جواز بيع السمن الذائب الذي ماتت
 الفارة فيها لا مكاز ايراد البيع على دوز النجاسة ولا يجوز اكله
 لاستحالة التمييز بينهما فانه هذا ما يكاد يتوهم من ان لما كان الصوم
 مشروعا باعتبار اصله جائزه باعتبار ذاته وان لم يحز باعتبار
 وصفه ولم يجاز نذره بهذا الاعتبار لا حاجة الى بيان التفريق بين القول
 والفعل باتصال المعصية وعدمه بل فرض اتصالها بالقول كان جواز

ان الصوم يوم واحد من فرائض الاسلام
 وهو ما لا يملك من العبادات من غير
 ان يكون له في نفسه طاعة او معصية
 بل هو من جملة ما لا يملك من العبادات
 وهو ما لا يملك من العبادات من غير
 ان يكون له في نفسه طاعة او معصية

ظاهر الرواية خلافه لا يملك من العبادات
 ظاهر الرواية خلافه لا يملك من العبادات
 ظاهر الرواية خلافه لا يملك من العبادات
 ظاهر الرواية خلافه لا يملك من العبادات
 ظاهر الرواية خلافه لا يملك من العبادات
 ظاهر الرواية خلافه لا يملك من العبادات

مطلقا والفرق بين نذر الصوم
 انما هو في وجه طاعة او معصية
 انما هو في وجه طاعة او معصية
 انما هو في وجه طاعة او معصية
 انما هو في وجه طاعة او معصية
 انما هو في وجه طاعة او معصية

ان الصوم يوم واحد من فرائض الاسلام
 وهو ما لا يملك من العبادات من غير
 ان يكون له في نفسه طاعة او معصية
 بل هو من جملة ما لا يملك من العبادات
 وهو ما لا يملك من العبادات من غير
 ان يكون له في نفسه طاعة او معصية

[illegible]

وقت الزوال أو وقت الغروب
بالدولة الشخص العام أو كل من
يترك في كلام الفضا على علم
بالحقيقة وعلى الثاني يلزم
من الدلوک والجواز في
الحقيقة والجواز في
الاولى ان ارادة الاداء
في الزوال والغروب
او

[illegible][illegible]

۲۱۳
 جواب سوال دومین و نیز به انتہی
 عن البحث لان البحث في المسئلة عندنا باذنا العاصم
 او غير ذلك من فعل المكلف لا غير وقت الطلوع و
 الدوام ليس فيه خلافا عندنا في ايراد هذه الكلام من
 غير اللقاع واصل ان الفاعل فيه موجود و هو بيان
 وجه الفرق بين صوم آء و قيل في وجوبه و هو بيان
 ما ينبغي للاصل ان يراد من اداءه من الوجوه و هو بيان
 صوم يوم النحر فاما ما في ذكر العرفه كما ذكر
 المنية من الوجوه الى ذكر الصلوة في الاصل
 فان الصلوة كما يقتضيه وقتها و هو بيان
 كونها بمنزلة الصلوة كما يقتضيه وقتها و هو بيان

الغروب ياخذ لون الدلوك فيشبهه
ت فقال ولست اعلم

لا يجوز ان يكون منسوب الى الشيطان كما جازت به اي يكون منسوب اليه السنة وهي ان النبي عليه السلام نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال عليه السلام انها تظلم بين قرني الشيطان يزنيها في عين من يعبد هاجت يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهيرة قاربها فاذا مالت فارقتها فاذا كانت الغروب قاربها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات وهذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقرناه ناحيتا راسه ثم ان يمكن ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة الشمس وتجريكم ايها الم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم والحال ان الصلوة في هذه الاوقات مكروهة لا فاسدة اشارة الى وجه الفرق بقوله الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تأثير

وقت طلوعها وودلوها منسوب الى الشيطان كما جازت به اي يكون منسوب اليه السنة وهي ان النبي عليه السلام نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال عليه السلام انها تظلم بين قرني الشيطان يزنيها في عين من يعبد هاجت يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهيرة قاربها فاذا مالت فارقتها فاذا كانت الغروب قاربها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات وهذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقرناه ناحيتا راسه ثم ان يمكن ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة الشمس وتجريكم ايها الم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم والحال ان الصلوة في هذه الاوقات مكروهة لا فاسدة اشارة الى وجه الفرق بقوله الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تأثير

قال في هذا الموضع ما لا يمكن ان يكون منسوب الى الشيطان لانها في الوقت ظرفها ولا تأثير

لا يجوز ان يكون منسوب الى الشيطان كما جازت به اي يكون منسوب اليه السنة وهي ان النبي عليه السلام نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال عليه السلام انها تظلم بين قرني الشيطان يزنيها في عين من يعبد هاجت يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهيرة قاربها فاذا مالت فارقتها فاذا كانت الغروب قاربها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات وهذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقرناه ناحيتا راسه ثم ان يمكن ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة الشمس وتجريكم ايها الم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم والحال ان الصلوة في هذه الاوقات مكروهة لا فاسدة اشارة الى وجه الفرق بقوله الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تأثير

لا يجوز ان يكون منسوب الى الشيطان كما جازت به اي يكون منسوب اليه السنة وهي ان النبي عليه السلام نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال عليه السلام انها تظلم بين قرني الشيطان يزنيها في عين من يعبد هاجت يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهيرة قاربها فاذا مالت فارقتها فاذا كانت الغروب قاربها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات وهذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقرناه ناحيتا راسه ثم ان يمكن ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة الشمس وتجريكم ايها الم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم والحال ان الصلوة في هذه الاوقات مكروهة لا فاسدة اشارة الى وجه الفرق بقوله الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تأثير

[illegible][illegible]

لا اذاعة حاصلون للوقت يشبهون شيئا من الارض
 ويشبه الظرفية فالاولى نقصان الفضا والاشارة
 نقصان الفضا بدون النقصان فالحاصل ان الارض
 ناقصة لا فائدة ولا حاشية
 تقديره ان الصلوة في الوقت لا كان من الارض
 في الارض الخصوة تجاور والوقت في الارض
 الصلوة فيمنع ان ينقص الصلوة في الارض نقصان
 الجوار والارض ليس كذلك فاجاب عن السؤال
 الذي عن الصلوة والوقت بان الارض نقصان
 الصلوة في الارض الخصوة تجاور والوقت في الارض
 الصلوة فيمنع ان ينقص الصلوة في الارض نقصان
 الجوار والارض ليس كذلك فاجاب عن السؤال
 الذي عن الصلوة والوقت بان الارض نقصان

[illegible]

لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 بطريق الكمال ما زاد من ذلك
 لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 الوقت الزيادة فكذا لا يجوز الصوم عن
 ذلك الوقت
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن

لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 بطريق الكمال ما زاد من ذلك
 لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 الوقت الزيادة فكذا لا يجوز الصوم عن
 ذلك الوقت
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن

النفل الذي شرع في هذه الاوقات بالشروع حتى لو شرع فيها ثم
 قطعها وجب عليه القضاء وينبغي ان يقضيها في وقت كامل فان
 قضاها في وقت مكروه اجزاه مع الاساءة والتقريع الاول باعتبار
 تحقق النقصان والثاني باعتبار الصيانة عن البطالة وهذا بخلاف
 الصوم فان الصوم يقوم بالوقت ويعرف بالتشديد اي الصوم به
 اي بالوقت فكان داخل في ماهيته حتى يقال الصوم هو الامساك عن
 المفطرات الثلث نهارا مع النية ويقرب بالتخفيف اي يعرف مقداره
 بالوقت حتى يزيد بزيادته وينقص بنقصانه فازداد الاثر ايا
 فساد الوقت في الصوم فصار اي الصوم فاسدا فلم يضمن بالشروع
 الا ترى ان الصلوة ممكنة الاداء بعد ذلك الشرع بلا كراهية بان يصبر
 ببيض الشمس ولا كذلك الصوم والحاصل ان الاتصال القيم بالمشرع

زيادة المحرمات على ما في الآيات
 لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 بطريق الكمال ما زاد من ذلك
 لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 الوقت الزيادة فكذا لا يجوز الصوم عن
 ذلك الوقت
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن

لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 بطريق الكمال ما زاد من ذلك
 لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 الوقت الزيادة فكذا لا يجوز الصوم عن
 ذلك الوقت
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن

لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 بطريق الكمال ما زاد من ذلك
 لا يجوز الصوم عن صلاة أو غيره
 الوقت الزيادة فكذا لا يجوز الصوم عن
 ذلك الوقت
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن
 الصلاة لا يفاد على الصوم عن

مبين نظر في لمن سمع و الكاتبة ولوالديها
الشيخ اعظم

ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً
 ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً

بالمأمور به وذلك من تحقق رتبة عيباً عن كفارة يمينه لا يجوز لان
 الوصف داخل تحت الامر وان كانت كفارة يجوز وان تمكن فيها نقصان
 بفؤاة الايمان لان وصفه لا يمان لم يدخل تحت الامر فنقصانه لا يمنع
 عن اداء الواجب ثم الوقت في الصلوة داخل تحت الامر بالذات القطعية
 فنقصانه يمنع الجواز كوصف العمى في الرتبة فاما واجباتها فلم تدخل
 تحت الامر فقواتها لا يؤثر في المنع عن الجواز كفؤاة وصف الايمان في
 الرتبة لان المأمور به كامل اصلاً ووصفاً وانما حكمنا بالنقصان عملاً
 بالخبر الاحاديثي لا يزداد بها على الكتاب هو يوجب العمل لا العلم
 ولهذا قلنا ينبغي بالسجود فلا يظهر في حق المأمور به وكذا المكان في
 الصلوة لم يدخل في الامر فلا ينقص المأمور به بنقصانه ولا يلزم
 النكاح بغير شهود اي لا يلزم النكاح على الاصل المذكور وهو بقاء
 المشروعية للمني عنه ووجه اللزوم ان النكاح بغير شهود لم يتصور عا

ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً
 ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً

مع انه منهي عنه لان
 مع انه منهي عنه لان
 مع انه منهي عنه لان

ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً
 ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً

ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً
 ان نقصان المأمور به اصطلاحاً وصفه فانه
 ساقطاً عما في جوابه اذا كان
 راجعاً الى نفس المأمور به اصطلاحاً

[illegible][illegible]

٤٥
 ولا تقربوا الزنا ان كان فاحشة
 فيها لعنة بغية فاحشة
 «الاموال» ١٢
 البقرة ١٨١
 كل من في جميع الصدقات
 الاخرى الذي دفع بقوله ولا
 تراءوا ١٢
 جواب ثان عن
 الدخول في تلك الفاحشة
 و«الاموال»

المصاهرة أصلاً بنفسه بل إنما هو إى الزنا موجب للحمة لأجل أنه سبب
 للماء والماء سبب للولد والولد هو الأصل في استحقاق الحرمان و
 الكرامات وتوضيحه إماء الرجل والمرأة يصير شيئاً واحداً في الرحم
 وذلك الشيء الواحد من حيث أنه واحد جزء لكل واحد منهما إذ هو
 مضاف إليهما بحالهما وهذه البعضية يوجب اختلاط بعض الرجل
 ببعض المرأة كما يوجب البعضية لأصولهما والاستمتاع ببعضهما
 لقوله عليه السلام نكح اليد ملعون إلا أن الحمة تركت في حق الولد و
 الموطوءة للتنايل في حق الإجداد والجدات وفي حق أصول المرأة
 وأصول الرجل لأنه امر حكيم ضعيف فلا يعتبر في حرمانها بعد التحلل
 أن الفعل الحسن من حيث أنه زنا لا يصلح سبباً للكرامة وإنما هو سبب
 من حيث أنه حرث الولد كالوطى الحلال وهو مباهم وليس الزنا من حيث
 أنه زنا محظور من وجه مباهم وجه آخر وأما واجب عليه التحريم الزنا
 من حيث أنه زنا محظور من كل وجه ومن حيث أنه سبب البعضية ليس
 فحقه الكرامة ثم أقيم الوطى الذي هو سبب ظاهر مقام الولد بعد الوقوف
 على العلوق والمراد بالحرمان الأبعد وهي حرمة أمهات المرأة وحرمة

المصاهرة أصلاً بنفسه بل إنما هو إى الزنا موجب للحمة لأجل أنه سبب
 للماء والماء سبب للولد والولد هو الأصل في استحقاق الحرمان و
 الكرامات وتوضيحه إماء الرجل والمرأة يصير شيئاً واحداً في الرحم
 وذلك الشيء الواحد من حيث أنه واحد جزء لكل واحد منهما إذ هو
 مضاف إليهما بحالهما وهذه البعضية يوجب اختلاط بعض الرجل
 ببعض المرأة كما يوجب البعضية لأصولهما والاستمتاع ببعضهما
 لقوله عليه السلام نكح اليد ملعون إلا أن الحمة تركت في حق الولد و
 الموطوءة للتنايل في حق الإجداد والجدات وفي حق أصول المرأة
 وأصول الرجل لأنه امر حكيم ضعيف فلا يعتبر في حرمانها بعد التحلل
 أن الفعل الحسن من حيث أنه زنا لا يصلح سبباً للكرامة وإنما هو سبب
 من حيث أنه حرث الولد كالوطى الحلال وهو مباهم وليس الزنا من حيث
 أنه زنا محظور من وجه مباهم وجه آخر وأما واجب عليه التحريم الزنا
 من حيث أنه زنا محظور من كل وجه ومن حيث أنه سبب البعضية ليس
 فحقه الكرامة ثم أقيم الوطى الذي هو سبب ظاهر مقام الولد بعد الوقوف
 على العلوق والمراد بالحرمان الأبعد وهي حرمة أمهات المرأة وحرمة

٢٢٢
 الرجل والمرأة إذا استحلح
 شياً واحداً في رحم واحد ذلك
 الواحد بمعية الوطء في كل واحد منهما
 على كل واحد منهما كمالاً من البغضية وصف
 عليه بوجوب الاختلاط والاحتكاك بالجزء
 كما يوجب بغضية لا سبباً ولا احتكاكاً
 كما في أحداث مولودى جديد وعنده
 وثبت له كمالاً من البغضية
 ولورثت من كمال البغضية من الرجل والمرأة
 كذا يقال ولذا المرأة
 بين أسوأها من البغضية من الرجل والمرأة
 مع أن البغضية بين أسوأها من البغضية من الرجل والمرأة
 مع أن البغضية بين أسوأها من البغضية من الرجل والمرأة

المصاهرة أصلاً بنفسه بل إنما هو إى الزنا موجب للحمة لأجل أنه سبب
 للماء والماء سبب للولد والولد هو الأصل في استحقاق الحرمان و
 الكرامات وتوضيحه إماء الرجل والمرأة يصير شيئاً واحداً في الرحم
 وذلك الشيء الواحد من حيث أنه واحد جزء لكل واحد منهما إذ هو
 مضاف إليهما بحالهما وهذه البعضية يوجب اختلاط بعض الرجل
 ببعض المرأة كما يوجب البعضية لأصولهما والاستمتاع ببعضهما
 لقوله عليه السلام نكح اليد ملعون إلا أن الحمة تركت في حق الولد و
 الموطوءة للتنايل في حق الإجداد والجدات وفي حق أصول المرأة
 وأصول الرجل لأنه امر حكيم ضعيف فلا يعتبر في حرمانها بعد التحلل
 أن الفعل الحسن من حيث أنه زنا لا يصلح سبباً للكرامة وإنما هو سبب
 من حيث أنه حرث الولد كالوطى الحلال وهو مباهم وليس الزنا من حيث
 أنه زنا محظور من وجه مباهم وجه آخر وأما واجب عليه التحريم الزنا
 من حيث أنه زنا محظور من كل وجه ومن حيث أنه سبب البعضية ليس
 فحقه الكرامة ثم أقيم الوطى الذي هو سبب ظاهر مقام الولد بعد الوقوف
 على العلوق والمراد بالحرمان الأبعد وهي حرمة أمهات المرأة وحرمة

[illegible][illegible][illegible]

يكون الامر به
مبيل انه لا خلاف
في الفاعلين
يرى بظاهر
الامر نفس
الامر كون
الامر من
والجواب
تفصيل
١٢

[illegible]

وقيل يتعين^{له} ثم اختلف القائلون بان الامر بالشئ نهى عن ضده^١
فمنهم من زعم القول في امر الوجوب والتدب فجعلها نهيا عن الضد^٢
تحريما وتنهيا ومنهم من خصص امر الوجوب فجعل نهيا عن^٣
الضد تحريما^٤ والندب ومنهم من خص الحكم بما اذا اتحد^٥
الضد كالحرمة والسكون ومنهم من قال انه عند التعدد يكون^٦
نهيا عن واحد غير معين الى غير ذلك والمختار^٧ له عند المصنف^٨
والقاضي ابى زيد وشمس الائمة وفخر الاسلام وصد الاسلام^٩
ومن تابعهم من المتأخرين ان الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^{١٠}
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^{١١}
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^{١٢}

الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^١
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٢
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٣
الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^٤
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٥
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٦

الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^١
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٢
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٣
الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^٤
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٥
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٦

ان النهى بالامر يقتضيه كراهته ضده^١
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٢
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٣
الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^٤
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٥
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٦
الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^٧
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^٨
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^٩
الامر بالشئ يقتضيه كراهته ضده^{١٠}
اي ان النهى الثابت بالامر ثابت بطريق الضرورة والاقتضاء^{١١}
لا تطلب الوجود بالامر يقتضيه طلب انتفاء ضده والضرورة يندفع^{١٢}

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible]

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون
 ولا يلبسون ثياباً ولا يركبون سرجاً ولا
 يمشون على أعقابهم ولا يمشون على
 أرجلهم ولا يمشون على أيديهم ولا
 يمشون على رءوسهم ولا يمشون على
 آذانهم ولا يمشون على أرجلهم ولا
 يمشون على أيديهم ولا يمشون على
 رءوسهم ولا يمشون على آذانهم

التي يعرف بها المشروقات وثبتت أعلمان عامة اصحابنا والمتكلمين
 وبعض الشافعية ذهبوا الى ان الاحكام الشرعية اسبابا يضاف اليها
 وان كان الموجب الشارع في الحقيقة هو الله تعالى لا غير وذهب البعض
 الى نفيها وانكر الاسباب مطلقا لا زينة الايجاب مختصة به تعالى
 ولا يجوز اضافته الى غيره وذهب الكشاف الى ان العقوبات حقوق
 العباد اسبابا يضاف اليها دوز العبادات لان العبادات واجبة
 لله تعالى على الخصوص فيضاف اليها واما العقوبات فلكونها
 اجزية افعال تصان اليها تعليظا وكذا المعاملة لحصولها بكسب العبد
 والكل ضعيف اما الله اوردته للنكروا فبالمنع اريد بالاختصاص
 عدم جواز الاضافة مطلقا وعدم اثباته لدعواه ان اريد بالاختصاص
 عدم جواز الاضافة على الحقيقة واما الله اوردته الفارقة فلا
 تحكم كما سيظهر لك من قوله اعلم ان اصل الدين وهو الايمان بالله تعالى
 وصفاته وفروعه وهي الاحكام مشروعة ثابتة في الشرع باسباب
 جعلها الشرع اي الشارع وفي اسناد الجعل الى الشرع مع ان السناد اليه
 في الحقيقة هو الشارع ايماء الى هذا الاسناد شافعي زعمه مع انه

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون
 ولا يلبسون ثياباً ولا يركبون سرجاً ولا
 يمشون على أعقابهم ولا يمشون على
 أرجلهم ولا يمشون على أيديهم ولا
 يمشون على رءوسهم ولا يمشون على
 آذانهم ولا يمشون على أرجلهم ولا
 يمشون على أيديهم ولا يمشون على
 رءوسهم ولا يمشون على آذانهم

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون
 ولا يلبسون ثياباً ولا يركبون سرجاً ولا
 يمشون على أعقابهم ولا يمشون على
 أرجلهم ولا يمشون على أيديهم ولا
 يمشون على رءوسهم ولا يمشون على
 آذانهم ولا يمشون على أرجلهم ولا
 يمشون على أيديهم ولا يمشون على
 رءوسهم ولا يمشون على آذانهم

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون
 ولا يلبسون ثياباً ولا يركبون سرجاً ولا
 يمشون على أعقابهم ولا يمشون على
 أرجلهم ولا يمشون على أيديهم ولا
 يمشون على رءوسهم ولا يمشون على
 آذانهم ولا يمشون على أرجلهم ولا
 يمشون على أيديهم ولا يمشون على
 رءوسهم ولا يمشون على آذانهم

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون
 ولا يلبسون ثياباً ولا يركبون سرجاً ولا
 يمشون على أعقابهم ولا يمشون على
 أرجلهم ولا يمشون على أيديهم ولا
 يمشون على رءوسهم ولا يمشون على
 آذانهم ولا يمشون على أرجلهم ولا
 يمشون على أيديهم ولا يمشون على
 رءوسهم ولا يمشون على آذانهم

في قوله تعالى لا يظفر بأظفارهم ولا ينسجون
 ولا يلبسون ثياباً ولا يركبون سرجاً ولا
 يمشون على أعقابهم ولا يمشون على
 أرجلهم ولا يمشون على أيديهم ولا
 يمشون على رءوسهم ولا يمشون على
 آذانهم ولا يمشون على أرجلهم ولا
 يمشون على أيديهم ولا يمشون على
 رءوسهم ولا يمشون على آذانهم

عليه
رحمة الله تعالى
صاحب زادہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في قوله تعالى انما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه

وان كان الزنا وشرب الخمر فحمة الا باحتمار حيث انه يلاقي فعل
 نفسه الله هو محمول كـ وليس بخصوصية الزنا وشرب الخمر دخل في
 الكفارة اذ لو زني ناسيا الصوم لا يجب الكفارة فاعتبر امر حيث
 انما فعلان مفطران وحمل المعاملات مشروعة تتعلق ببقاء
 العالم والنفس والجنس المقدور في المحكوم من الله تعالى تعاطيها
 بمباشرة المعاملات الباء الاولى متعلقة بمشروعة والثانية بالتعلق
 بسبب شرعية المعاملات هو تعلق بقاء العالم والنفس والجنس المحكوم
 من الله تعالى بمباشرة ثمانية اركان البقاء والاقتدار في المعاملات
 واما اركان نفس المعاملات وشرعيةها واول الاخرين سبب
 الاول من الاولين وثاني الاخرين سبب الثاني الاولين فلا اشكال قالوا
 في بيان ذلك ان الله تعالى قد بقى العالم الى القيمة وهو انما يكون ببقاء

في قوله تعالى انما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه

في قوله تعالى انما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه

في قوله تعالى انما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه

في قوله تعالى انما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه
 في قوله تعالى وما حرم الفواحش ما ظهروا منه وما باطنه

فلا يكونان قد يمين لا ثابت قد امتنع عدمه واذا لم يكونا قد يمين
 فمعروضهما الذي لا يخلو عنهما لا يكون قد يما ولا يلزم خلوه عنهما وهو
 خلاف المفروض ووجود الحركات لا بداية لها على ما ذهب اليه الفلاسفة
 يبطل بهما التطبيق على ما بين في الكلام واذا ثبت حد العالم ثبت
 وجود الصانع ولما كان العالم عبادة عن جملة الممكنات كان
 صانعها خارجا عنها فلا محالة يكون واجب الوجود ووجود الوجود
 يستتبع جميع الصفات الكمالية على ما تقرر واليه اشارة عمره البعرة
 تدل على البعير واثار المشي تدل على المسير فهذا الهيكل العلوي و
 المركز السفلي اما بدلان على الصانع العليم الخبير وقال الاعرج البعرة
 تدل على البعير واثار الاقدام على المسير فالسماء ذات ابراج والارض
 ذات فجاج كيف لا يدلان على اللطيف الخبير وانما الامر لا لزوم
 اداء ما وجب علينا سبيرة لما قيل ان سبب الوجوب هو الخطا
 لانه لا يستفاد الامن الامر ولما قيل انه لما ثبت الوجوب بالاسباب
 فما فائدة الامر كالبيع بالتمن الموجه فانه يجب به التمن في ذمة

فلا يكونان قد يمين لا ثابت قد امتنع عدمه واذا لم يكونا قد يمين
 فمعروضهما الذي لا يخلو عنهما لا يكون قد يما ولا يلزم خلوه عنهما وهو
 خلاف المفروض ووجود الحركات لا بداية لها على ما ذهب اليه الفلاسفة
 يبطل بهما التطبيق على ما بين في الكلام واذا ثبت حد العالم ثبت
 وجود الصانع ولما كان العالم عبادة عن جملة الممكنات كان
 صانعها خارجا عنها فلا محالة يكون واجب الوجود ووجود الوجود
 يستتبع جميع الصفات الكمالية على ما تقرر واليه اشارة عمره البعرة
 تدل على البعير واثار المشي تدل على المسير فهذا الهيكل العلوي و
 المركز السفلي اما بدلان على الصانع العليم الخبير وقال الاعرج البعرة
 تدل على البعير واثار الاقدام على المسير فالسماء ذات ابراج والارض
 ذات فجاج كيف لا يدلان على اللطيف الخبير وانما الامر لا لزوم
 اداء ما وجب علينا سبيرة لما قيل ان سبب الوجوب هو الخطا
 لانه لا يستفاد الامن الامر ولما قيل انه لما ثبت الوجوب بالاسباب
 فما فائدة الامر كالبيع بالتمن الموجه فانه يجب به التمن في ذمة

فلا يكونان قد يمين لا ثابت قد امتنع عدمه واذا لم يكونا قد يمين
 فمعروضهما الذي لا يخلو عنهما لا يكون قد يما ولا يلزم خلوه عنهما وهو
 خلاف المفروض ووجود الحركات لا بداية لها على ما ذهب اليه الفلاسفة
 يبطل بهما التطبيق على ما بين في الكلام واذا ثبت حد العالم ثبت
 وجود الصانع ولما كان العالم عبادة عن جملة الممكنات كان
 صانعها خارجا عنها فلا محالة يكون واجب الوجود ووجود الوجود
 يستتبع جميع الصفات الكمالية على ما تقرر واليه اشارة عمره البعرة
 تدل على البعير واثار المشي تدل على المسير فهذا الهيكل العلوي و
 المركز السفلي اما بدلان على الصانع العليم الخبير وقال الاعرج البعرة
 تدل على البعير واثار الاقدام على المسير فالسماء ذات ابراج والارض
 ذات فجاج كيف لا يدلان على اللطيف الخبير وانما الامر لا لزوم
 اداء ما وجب علينا سبيرة لما قيل ان سبب الوجوب هو الخطا
 لانه لا يستفاد الامن الامر ولما قيل انه لما ثبت الوجوب بالاسباب
 فما فائدة الامر كالبيع بالتمن الموجه فانه يجب به التمن في ذمة

فلا يكونان قد يمين لا ثابت قد امتنع عدمه واذا لم يكونا قد يمين
 فمعروضهما الذي لا يخلو عنهما لا يكون قد يما ولا يلزم خلوه عنهما وهو
 خلاف المفروض ووجود الحركات لا بداية لها على ما ذهب اليه الفلاسفة
 يبطل بهما التطبيق على ما بين في الكلام واذا ثبت حد العالم ثبت
 وجود الصانع ولما كان العالم عبادة عن جملة الممكنات كان
 صانعها خارجا عنها فلا محالة يكون واجب الوجود ووجود الوجود
 يستتبع جميع الصفات الكمالية على ما تقرر واليه اشارة عمره البعرة
 تدل على البعير واثار المشي تدل على المسير فهذا الهيكل العلوي و
 المركز السفلي اما بدلان على الصانع العليم الخبير وقال الاعرج البعرة
 تدل على البعير واثار الاقدام على المسير فالسماء ذات ابراج والارض
 ذات فجاج كيف لا يدلان على اللطيف الخبير وانما الامر لا لزوم
 اداء ما وجب علينا سبيرة لما قيل ان سبب الوجوب هو الخطا
 لانه لا يستفاد الامن الامر ولما قيل انه لما ثبت الوجوب بالاسباب
 فما فائدة الامر كالبيع بالتمن الموجه فانه يجب به التمن في ذمة

ان الله قد علم ان لا ينفعكم ايمانكم الا اذا عملتم الصالحات فاعلموا ان الله يفتن من يشاء ولا يعلم ما في القلوب الا الله العليم الغني

[illegible]

[illegible][illegible]

المشتركة ولا يجب عليه ادائه ثم اذا يطالب بالاداء يلزمه الاداء
فلا يجب الصلوة بدخول الوقت ثم يلزمه الاداء بالخطاب وقد مر ما
يتعلق بهذا المقام ودلالة اي دليل هذا الاصل وهو ان الوجوب بالسبب
وجوب الاداء بالامر اجماعهم اي اجماع فقهاءنا على وجوب الصلوة
على من لا يصلح الخطاب مثل النائم والمجنون والمغشي عليه اذا لم يزد
الاغماء والمجنون على يوم وليلة ولهذا يجب القضاء عليهم فثبت ان
الوجوب بالوقت دون الخطاب ثم لما ثبت از الاحكام متعلقة
بالاسباب شرع في بيان اماراتها فقال وانما يعرف السبب اي كونه
سببا لشيء بنسبة الحكم اي اضافة الحكم اليه مثل صلوة الظهر وحد

[illegible]

واما جامعهم كما حاصل ان
 بالاجماع اجماع على ان تحفة الاجماع
 العطار حتى يرد كما عجل البصير
 من الصلح آه اذ ان تاريخ العالم
 ما نوب من ظلم المملوك حصر
 الثلثة كما فعل المملوك غير
 بينه آيات الارب بالثمة
 فليس العتوة ايضا مما شيب
 فلا كرم لكل محاسب
 الارب من الغائب فوفان
 بسبب قبل توجه الخطاب
 العتوة والعقار لا يقال
 لا الاتية ولا فانه خطاب
 نقول يجب رعاية حقوق
 ونحو ذلك ان ذلك من

وَجِبَ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْوَاجِبِ عَلَيْهِ الْعَمَلُ
فَقَالَ تِلْكَ الْأَوْقَاتُ لِزَيْنٍ الْمُسَبِّحِ
وَالْوُجُوبُ بِالْإِذَارَةِ وَالْوُجُوبُ بِالْإِشْرَافِ
فَقَالَ تِلْكَ الْأَوْقَاتُ لِلْعَامِلِينَ
فَقَالَ تِلْكَ الْأَوْقَاتُ لِلْعَامِلِينَ
فَقَالَ تِلْكَ الْأَوْقَاتُ لِلْعَامِلِينَ

سوال : بانیہ کا کان الی
الصدقۃ فیخبر ان لا یجوز
واحد الحال ان الجواب سوال
فیعلم ان الفطر نکاحاً
ان من لم یفسد فیسر فی غیره
بما حاصل ان نکاحاً
تقییداً لکلف وجوباً
حکمياً باعتبار

[illegible]

[illegible]

أي لأجل ذلك الوصف كان الراس سببا وهو المؤنة يتجدد بمض
 الزمان حكما كما أن النماء الذي لأجله كان المال أي النصاب سببا لوجوب
 الزكاة وذلك الوصف وهو النماء يتجدد تقديرا يتجدد الجول وبصر
 السبب الموصوف بذلك الوصف سبب يتجدد الوصف بمنزلة
 المتجدد بنفسه فكما أن النصاب الموصوف بالنماء يعتبر متجددا
 باعتبار تجديد الوصف حتى تكرر الوجوب في نصاب واحد كذلك
 صدقة تكرر وجوبها في راس واحد حقيقة متكررا حكما وعلى
 هذا أي على الأصل الذي ذكرنا من أن السبب يتجدد بتجدد الوصف
 تكرر العشر والخارج مع اتحاد السبب وهي الأرض النامية كما أن
 سبب وجوب الزكاة للمال النامي ويدل على سببية الأرض النامية
 إضافة العشر والخارج إليهما وعلى اعتبار رصفة النماء أن العشر أسد
 لجزء من المال فلا يمكن إيجاده بدون النماء ولهذا اعتبر النماء في العشر
 حقيقة بالخارج والخارج يسقط إذا اضطلم الذي أعافه ولم يبق من
 السنة ما يمكن استغلال الأرض فيه فدل على اعتبار النماء التقديري
 في الخارج دون العشر ثم في الخارج اعتبر النماء التقديري بالتمكن من

[illegible]

آمین ۱۲ ولنا ظریر ولوالدایہ ولوالدایہ اللہم اغفر لکنا بطریق منہوم الخائف غلام من الرسلہ آتہ وندہ الدلالۃ علی عدم البقاء علیہ السلام

۱۰۰
 سوال ہوا کہ اگر کسی نے اپنے مال سے ایک سو روپیہ فقیر کو بخش دیا تو اس کا ثواب کیا ہے؟
 جواب: اگر وہ مال خود کا ہو تو اس کا ثواب ایک سو روپیہ ہے۔ اگر مال کسی اور کا ہو تو اس کا ثواب ایک سو روپیہ ہے۔
 سوال ہوا کہ اگر کسی نے اپنے مال سے ایک سو روپیہ فقیر کو بخش دیا تو اس کا ثواب کیا ہے؟
 جواب: اگر وہ مال خود کا ہو تو اس کا ثواب ایک سو روپیہ ہے۔ اگر مال کسی اور کا ہو تو اس کا ثواب ایک سو روپیہ ہے۔

القسم الثالث واجب غرضه ان لا يكون
 في ذلك ما يوجب تركه لان تركه
 باطل في كل حال لان تركه
 عام في كل حال لان تركه
 في كل حال لان تركه
 في كل حال لان تركه

ان ترك العمل بالواجب على ثلاثة وجوه لا نه انما ان تركه مستخفا باخبار
 الاحاد بان لا يرى العمل بها واجبا او تركه متولا لها ولا هذا ولا ذلك
 ففي الاول يجب تضليله وفي الثاني لا يجب تضليله ولا تفسيقه لا
 سيرة السلف والخلف وفي الثالث يفسد ولا يضل وفي المتن سكوة
 عن القسم الاخير والسنة في اللغة الطريقة مطلقا وفي الشريعة اسم
 الطريقة الحسنة المسلوكة في الدين سواء سلمها النبي عليه السلام
 او غيره ممن هو علم في الدين وحكمها ان يطالب المراءى باقامتها في
 السنة من غير افتراض ولا وجوب لانها اي السنة طريقة امرنا
 باحيائها بقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعتي ولقوله تعالى
 وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا كذا قال المصنف المحقق في حق
 التارك للملا اي الملا في الدنيا وحرما الشفعة في العقب بتركها اي السنة
 ههنا الشكا وهو ان اذا امرنا باحياء السنة كانت السنة واجبة فان صيغة
 خذوه تدل على وجوب اخذ وايضا المذهب المختار ان الشفعة ثابتة لا
 الكبار فكيف يستحق التارك حرمانها وعلى تقدير تسليم حرمانها ثبت به
 الوجوب ويمكن ان يقال الامر ههنا ليس للوجوب او يقال ان السنة مخصوصة

القسم الثالث واجب غرضه ان لا يكون
 في ذلك ما يوجب تركه لان تركه
 باطل في كل حال لان تركه
 عام في كل حال لان تركه
 في كل حال لان تركه
 في كل حال لان تركه

٢٥٠
 جعل الامتناع فيكون الاول
 اقول ان مقتضى في العاقل ان لا يترك
 بان في المتن ان مقتضى في العاقل ان لا يترك
 ان مقتضى في العاقل ان لا يترك
 ان مقتضى في العاقل ان لا يترك
 ان مقتضى في العاقل ان لا يترك

القسم الثالث واجب غرضه ان لا يكون
 في ذلك ما يوجب تركه لان تركه
 باطل في كل حال لان تركه
 عام في كل حال لان تركه
 في كل حال لان تركه
 في كل حال لان تركه

علم
فولاد و قبال ان پسند نہ
تا کان ایچ لپا لک کور
محل اور دوانہ طے کیا
پسند عمل القدر طے کیے
ان خفیہ الامر کو انفرزید
فیجی الوجوب فی یکون
بازار ذوالاجوز طے کیے
غیر الی جواب از رخا
او قبال ان آہ و داس
انا مولنا ان الامر بہ
الوجوب فایچ لاپیل
پسند اذ ان پسند
محل و قبال ان علم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

201

الاثالث فقال اذ ان وجوب
الاخذاء وما من الجواب ان الوجوب
في امر من نفس الماسة في الوجوب
بالماسة على وجه الماسة في الوجوب
يل على وجوب العمل بالماسة في
على وجه الماسة لا على وجوب نفس
الماسة في الوجوب لان العمل بالماسة
على وجه الماسة واجب سواء كان
الماسة واجبا او مستمرا او متناظرا
فرضا في طريق الغرضية وان كان
واجبا في طريق الوجوب وان كان
فرضا في طريق الوجوب وان كان
فرضا في طريق الوجوب وان كان

٢١
 محمد بن علي عليه السلام
 في حق ذلك انك الانها موجود في
 ضايع ١٢ **عليه السلام** اما ان الملائكة عالم متناول
 الملائكة في الاشكال ان الدليل فانك عن الدرع لان الدرع في الاشياء
 دماغ الاشكال ان الدليل على وجوب السنية فان سنية غدا في
 السنية فلا دليل على وجوب ذلك **عليه السلام** من ترك سنية الحديث
 والدرع على وجوب ذلك **عليه السلام** من ترك سنية الحديث
 الحديث الاول في وجوب ذلك **عليه السلام** من ترك سنية الحديث
 عجب القادر **عليه السلام** من ترك سنية الحديث
 من ترك سنية الحديث **عليه السلام** من ترك سنية الحديث
 من ترك سنية الحديث **عليه السلام** من ترك سنية الحديث

[illegible]

والنظر والسمع والوالدية واللبان والعمارة والزهر

تاریخ سنہ ۱۲۵۳

" وليهم ولوالديه كما تبرأ لهم عن علي بن محمد

لا يكون الاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة

يكره وقدا ساء ولا باس به قال محمد كره الاذان في الصلاة
 الاذان في مسجد محلة ويكره ترك استقبال القبلة لمخالفة السنة
 صلى اهل المصر بحاجته اذان واقامة فحدا ساء والترك السنة المشروعة
 ولا باس بان يؤذن رجل ويقيم الاخر لان كل واحد منهما ذكر عليه
 ولا باس بان ياتيه بكل واحد منهما رجل اخر وهذا الاخر علامة السنة الزوا
 وحيث قيل بعد ذلك اي الاعادة او ذلك القول من اجل بيان حكم
 الوجوب فقد قيل لا يؤذن للصلاة قبل الوقت ويعد فيه اي في
 الوقت لان المقصود وهو اعلام الناس بدخول الوقت لم يحصل به فكل
 لم يوجد الاذان السابق على الوقت والنفل في اللغة اسم للزيادة وكذا
 في الشرع فنوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنة

٢٥٢
 الفصل الثاني في اذان واداء الاذان
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة

مشروعة لنا اي لنفعلنا
 بالافهم ان السناد من قول الامام في الاذان في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة

الفصل الثاني في اذان واداء الاذان
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة

الفصل الثاني في اذان واداء الاذان
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة
 والاذان في الاذان سنة على كراهية تركه في الصلاة

۴۱
 شرفیہ نقل آجہ و جہت الی دولہ کن
 ما یسیر علی الشفع لئلا یتباد
 الدن یغیب بان المراد یكون الشغل
 شرفیہ نقل آجہ و جہت الی دولہ کن
 ما یسیر علی الشفع لئلا یتباد
 الدن یغیب بان المراد یكون الشغل

بالتساب الثواب باتيانها الا علينا حتى لم يتعلق بتركها العقاب
 والملائمة فلا تكون من الفرائض والواجبات والسنن وحكمه
 حكم النفل ان يشأ المرء على فعله لا نه عبادة ولا يعاقب على تركه
 لعدم كونه من الفرائض والواجبات ولا يلام عليه لعدم كونه
 من السنن ويضمن المرء بالشروع عندنا في النفل حتى يؤخذ بالاض
 فيه ولو لم يعنى يؤخذ بالقضاء قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
 خلافا للشافعي لان النفل المؤدى صار لله تعالى مسلما اليه لانه لما
 شرع فيه فقد تقرب الى الله تعالى باداء جزئه وصار العمل حقا لله تعالى
 وهو اى الشروع في النفل كالنذر في كون كل واحد منهما صادرا حقا له
 تعالى غير ان النذر صادرة تسمية لا فعلا والشروع صادرة فعلا وما
 وقع فعلا اقوى مما وقع تسمية لانها بمنزلة الوعد ثم وجب مقتضى
 اخرى للدليل الصيانة اى لصيانة اداء في الامرين وهي التسمية ابتداء
 الفعل فاعل القول وجب فلا يجب لصيانة ابتداء الفعل وهو الشروع
 في النفل بقاءه اى بقاء الفعل وهو فاعل القول يجب اولى وتوضيحه
 ان ههنا امرين احدهما التسمية في النذر والاخر شروعه في الفعل

२५५

من النذر و
الفصل ١٢

۱۳

[illegible][illegible]

من الامور التي ينبغي ان لا يتركها المؤمن
 في حياته هي الصلاة والصيام والزكاة
 والحج والعمرة والصدقة والجهاد
 في سبيل الله والسير على نهج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والسير على نهج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والسير على نهج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

٢٥٢
 في الحقيقة والجمادى الأولى
 صاحب جوده **هـ** أي على الرخصة
 والثاني **هـ** كونه حقيقة أو شبه
 كونه حقيقة أو شبه كونه حقا
 يكون الطلاق أو جواب مجازا **هـ**
 مخالف عن الإجمال كونه سؤالهم
 الرخصة والتفصيل كونه سؤالهم
 والأخرى نفسى الجواز **هـ** كونه
 شبه كونه من نفس الرخصة كونه
 يطلق عليه اسم الرخصة **هـ**
 ونوع يطلق عليه اسم الرخصة **هـ**

[illegible]

من الأجرين على قومك كما عليها
بالنظر إلى الحقيقة والواقع
والتوابع والمجازين من عدم
الحال فما يحصل من ذلك
عند رآهم من الاتهام والظن
بعض الشبهة والحقيقة
لفظ الحق لان الحق من الحق
أهنا دأركا لفظ الحق من الحق
كوتة جازا
البرص الموضوع على كان
ارادة غير الموضوع له فيها كان
كوتة بعد من الحقيقة فان الجاز

عليهما مجازا وليس برخصتين حقيقة أحدهما أي أحد نوعي المجاز
الآخر في كونه مجازا من الآخر أما الحق نوعي الحقيقة فما أي ففعل
استبهم أي عومل به معاملة المباح لا أنه يصير مباحا حقيقة مع
قيام المحرم وقيام حكمه جميعا أي حكم المحرم وهو الحرمة فلا يمكن
الجمع بين الحرمة والاباحة مثل رخصة إجراء المكروه بما فيه الجاء
الباء يتعلق بقوله المكروه وذلك بأن الخاف على نفسه عضو وقوله
كلمة الشرك على لسانه يتعلق بقوله إجراء وثمة بقوله على لسانه
إذ الرخصة هو إجراء تلك الكلمة على اللسان مع اطمينان قلبه

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

في الصبر ولا امتناع ثم لما كانت الحرمة وسببها قامين ههنا ومع
 ذلك رخص له الاقدام على الفعل من غير مؤاخذة لعذره كان
 هذا القسم اعلى درجا الرخص لان كمال الرخصة كمال العزيمة وهي
 كاملة ههنا وكافطاره الصائم في رمضان اذا اكره عليه حيث
 رخص له الافطار لان حققة النفس بفوت صلاة وحق الله تعالى يفوت
 له بدل وهو القضاء فله ان يقدم خوف نفسه وان لم يفطر حتى قتل وهو
 صحيح مقيم كما ما جرد الان حق الله تعالى في الوجوب لم يسقط فكان له
 بذل نفسه لا قامة حق الله تعالى وكما تلافه ما لا الغير فانه اذا اكره عليه
 رخص له ذلك فان حق يفوت صورة ومعنى وحق الغير لا
 يفوت معنى لا بخباره بالضمان ولو صرح بقتل كاشميد
 وبجناية على الاحرام

والسائر فيكون
معدرك من خارج واقفا في
ان شاهده من داخل فمعدرك من
فيلزم العلم بالشيء والعلم بالشيء
كلان حكم الشيء من غير العلم
الشيء غير محقق ولكن العلم
بالشيء او بالاشهاد بان من غير العلم
على ادراك غير ذلك بما هو على
ان كنت اقتدارا فلهذا على سائر
وغيره الا انما في نفسه تعالى الى ادراك
وليس في الخارج فلهذا على سائر
لما لا لا ادراك فلهذا على سائر
في مثل ١٢

[illegible][illegible]

من غصن الدر المختار
بيان المعنى اللغوي للاصطلاح
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب

لهم من الجنابة والحديث غير الماء ولم تكن صلواتهم جائزة في غير المسجد
 فيحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم وحرم عليهم الجماع بعد العتمة
 والنوم كالاكل وكانت علامة قبوله قربانهم احراقه بنار يترافض الساء
 وحسناتهم كانت بواحدة ومن ذنب منهم ذنبا في الليل كان يصير
 وهو مكتوب على باب داره فرغت هذه الامور رحمة علينا وتكراما
 للنبي عليه السلام هكذا ذكره الشارح المحقق فاز ذلك له وضع
 الاصل والاعلال يسمى خصته مجازا لا حقيقة لا الاصل غير واجب
 علينا بل غيرنا وهو ساقط لم يبق مشروعا فلم يكن خصته الاجازا
 مزجيت هو نسخ تحض صفة للنسخ تخفيفا فهذا القسم اتم في
 كونه مجازا وابعده من الحقيقة من القسم الثاني كما استطاع عليه و
 اما النوع الثاني منه وهو النوع الرابع بالنسبة المسائر الاقسام
 فما سقط عن العباد باخراج السبب من ان يكون موجبا للحكم

الاجازة من ان يكون
 السقوط من ان يكون
 السقوط من ان يكون
 السقوط من ان يكون

من انواع الرض
 من انواع الرض
 من انواع الرض
 من انواع الرض

قال في المجموع ما بيننا وبين
 قال في المجموع ما بيننا وبين
 قال في المجموع ما بيننا وبين
 قال في المجموع ما بيننا وبين

٢٤٥
 من انواع الرض
 من انواع الرض
 من انواع الرض
 من انواع الرض

السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة

في محل الرخصة مع كونه أي الساقط مشروعا في الجملة فمن حيث سقوط
 في محل الرخصة كانت الرخصة مجازا إذ ليس في مقابلة العزيمة ومن
 حيث بقاء السبب والحكم مشروعا في الجملة صار شيئا بالحقيقة
 فضعف وجه المجاز لكنه غالب على شبه الحقيقة لانه في المجاز بالنظر
 إلى محل الرخصة وشبه الحقيقة بالنظر إلى غيره ويسمى هذا النوع
 رخصة إسقاط على معناه حكم العزيمة ساقط أصلا كالعينية
 تعيين المبيع في البيع المشروط في البيع فانه يسقط شرطها أي العينة
 نوع منه أي من البيع أصلا وهو مشروط فساتر البيعا وهو أي ذلك
 النوع السلم لما روى النبي عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
 الإنسان ورخص في السلم فمن حيث أن العينية سقطت في السلم

حتى كانت العينية في السلم مفسدة
 في السلم ما روى النبي عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
 الإنسان ورخص في السلم فمن حيث أن العينية سقطت في السلم

السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة

السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة

السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 السؤال في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة
 الجواب في كون الرخصة مطلقا أم مشروطة

من التحدوا من الجند بالادوات
 مستعملين لان الاستعمال يكون
 بان من الاستعمال يكون
 فوالى من فضل له من غير
 لعدم محله بالفضل له من غير
 الذى يجوز من فضل له من غير
 وهو العائد الى الفضول
 التحدوا من الجند بالادوات
 الاستعمال من الفضول
 لان

١٦٢
 الاشارة ببار على صفات
 من الغنى والفرز ولا تنضم تلك
 الصفات في حالة الفرز فيقتل كما كانت حرة
 ودفع الفصل للفرز ولا تارة على وقد فصل في
 ١١ غايته **ش** ويؤيده ما نقل من سكون
 وغير من **ش** في قوله تعالى وقد فصل في
 غايته **ش** وهو خوف اهلاك على فرز من
 الجوع والعطش فيصير الفصل بهلاك على فرز من
 سوال وسؤال **ش** في قوله تعالى وقد فصل في
 الاستشارة الا انه لا ينفذ التوسيع في فرز من
 موضع الاستشارة الا على الاية فيقدم عدم التفصيل
 ما فصل **ش** لان الاستشارة من تفصيل
 ان الاستشارة من عدم التفصيل لان الاستشارة من تفصيل
 الحرة فكل من استشار من ابي فانه قد
 استشار حتى بالحكم يكون
 على هذا

بلك
المضطرم

لا بد من ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر

السؤال ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر

فلا يجب غسل الرجل الا ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 اصل السبب موجبا في الجملة كما في حال عدم التخفيف فكانت رخصة
 المسح كرخصة السلم رخصة اسقاط وكذلك اي مثل ما تقدم قصر
 الصلوة في حق المسافر فانه رخصة اسقاط عندنا وعند الشافعي رخصة
 ترفية والغزمية هي الاربع حتى لو فات يقصر اربعاء سواء قضاها في
 السفر والحضر في قوله وفي قوله يقصر في السفر ركعتين وفي الحضر
 اربعاً حتى قلنا ان ظهر للمسافر وفجره سواء لا يحتمل الزيادة عليه لا السبب
 في حقه لم يبق موجبا الاربعين فكانت الركعتان الاخيران نافلت وخطا
 النقل بالفرض قصد الاجل واداء النقل قبل اكمال الفرض مفسد للفرض
 وانما جعلناها اي هذه الرخصة اسقاطا للغزمية محضاً استدلالاً
 بوجوب الرخصة واستدلالاً بمعناها اي الرخصة اما الدليل فاروى عن

لا بد من ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر

عمره انه قال ان قصر الصلوة وتحسن امنون
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر

انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر
 انما هو ان يشترط في كل ركعة ان يكون غسلا من الماء الطاهر

[illegible][illegible]

[illegible]

٢٤٢
 العباد لا يقبل الرضا ان
 يقول لا امرت به فبطل
 منك وتصدت به عليك فتلحق المردة ويمنع
 باردا التصديق الصادق والى ان لا يحتمل الرضا
 التمسك به فيقول العبد انه متفرض الحائقة
 ولا يتوقف على الرضا من التصديق الاستطاعة
 فثبت ان الرضا من التصديق الاستطاعة
 من الغاية مخصوصا
 من الغاية سؤال ديوان فغير الصلوة لما كان
 اساءه جواب سؤال ديوان فغير الصلوة لما كان
 استطاعا كما قال المصنف في الاستطاعة عبارة عن استطاعة
 بغير تسخير بالصدقة ولا استطاعة من الرضا والاطاعة
 منع الشيء بغير دفعه والصدقة لا فائدة فيها
 الى الغير متناهية فلهذا في الاستطاعة عبارة عن استطاعة
 شاقة محصلة عدم التنازل فانه لا فائدة
 ولا فائدة في قوله وان كان
 ولا فائدة في قوله وان كان

[illegible]

١٠
 على خلاصة السؤال باننا انما نعلم
 الفريضة شرقة من جهة العمل
 الموعول لا من جهة العمل
 لبيان ان الفريضة شرقة
 على حال باننا انما نعلم
 على حال باننا انما نعلم

على الرخصة فيه لا يدل على الاسقاط بل جاء بالتأخير لقوله تعالى فعدة
من أيامه ^{بما لا يفرق بالنظر في دليل الرخصة}
الزكاة والدين المؤجل ^{نحو قوله} وذا الصدقة كما في الصلوة ليدل على الاسقاط
وكذا البسر الذي فيه اى في افطار الصوم متعارضا ببسر العزيمة فلا
يدل معنى الرخصة على سقوط العزيمة ايضا فصارت التخيير في بين الصوم
والافطار لطلب الرفق ثم انما فرغ من اثبات دعواه شرعا في جواب
ما اورده الخصم وهو انه لا يلزم اختيار العبد لما ذون ^{في اداء الجمعة}
حيث تمير بين ان يصلي اربعا وهو الظاهر وبين ان يصلي ركعة الجمعة
وهذا التخيير بين القليل والكثير من غير رفق وانما لا يلزم لان الجمعة
غير الظاهر ولهذا اي لو كنهما متغايران لا يجوز بناء احدهما على الآخر
حتى لا يجوز اقتداء مصل واحد بما يصلي الآخر وعند المغيرة لا يتعين
الرفق في الاقل عدد الان على الذوات المختلفة بترتيب آثار مختلفة فيكون
ان يدعوا الواحد دون واحد ما ظهر للسافر والمقيم فواحد وله هذا

والله اعلم بالصواب

[illegible]

صم بناء احدهما على الآخر فبالتخير بين القليل والكثير لا يتحقق
 سنة من معنى الرفق وعلى هذا اي على الجواب المذكور في العبد
 يخرج حكم قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت
 الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير
 بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم
 سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في التخيير
 او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو التخيير بين القليل والكثير

المراد من قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في التخيير او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو التخيير بين القليل والكثير

المراد من قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في التخيير او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو التخيير بين القليل والكثير

المراد من قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في التخيير او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو التخيير بين القليل والكثير

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

2

١٤ بخلاف ما مر في هذه مرتبة
 احوالها من غير ان يرد في هذه
 الذي لا يرد في هذه مرتبة الابراج
 المرسل والقطيع من هذه المرتبة
 الاول شمس من هذه المرتبة
 فيكون في هذه المرتبة من هذه المرتبة
 قول الفقهاء والاصوليين في هذه
 من هذه المرتبة والاصوليين في هذه
 قول الفقهاء والاصوليين في هذه
 من هذه المرتبة والاصوليين في هذه
 قول الفقهاء والاصوليين في هذه
 من هذه المرتبة والاصوليين في هذه

فان ترك الراوى للواسطة بين الراويين مثل ان يقول من لم يعاصر
اباه رية قال ابو هريرة في هذا يسمى مقطعا وان ترك اكثر من واحد
فيسمى معضلا غيبا^١ وتام تفصيله في كتب اصول الحديث والفقهاء
والاصوليون يسمون الجميع مرسلا وبالجملة فالارسال عدم الاسناد
وهو ان يقول الراوى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير ان يذكر الاسناد
والاسناد ان يقول حد ثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو على اربعة اقسام ما ارسله الصحابة وما ارسله القرن الثاني والثالث
وما ارسله العدل في كل عصر بعدهم وما ارسله من وجد دون وجبنا
اسند غيره واسند هو مرة وترك اخرى وهذا غير مذكور في المتن
قاله من الصحيح محمول على السماع مقبول بالاجماع حمل الرواية
على السماع بانفسهم اذ هو الاصل الا اذا امر جوا بالرواية عن الغير

[illegible][illegible]

9

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المؤمنين
والذين آمنوا بالله ورسوله
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المؤمنين
والذين آمنوا بالله ورسوله
كان ذلك من آثاره الطيبة
صاحبها له

[illegible]

2

[illegible]

اشارة الى ان المتواتر هو الذي يثبت به العلم
فلا يثبت به العلم الا بالمتواتر
والمتواتر هو الذي يثبت به العلم
فلا يثبت به العلم الا بالمتواتر
والمتواتر هو الذي يثبت به العلم
فلا يثبت به العلم الا بالمتواتر

الى ان يتصل بك المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لو انقطع عن هذا
الحديث زمان لم يكن متواترا وذلك اي التواتر الذي علم من تعريف
المتواتر بما ذكره من نقل القرآن والصلوات الخمس واعداد الركعات و
مقادير الزكاة وما اشبه ذلك كالبحر وصيام رمضان وانه اي المتواتر
يوجب علم اليقين بمنزلة العيان تأكيد لما قبله وهو مذهب الجمهور وقا
النظام وابو عبد الله البلخي من الفقهاء انه يوجب علم الظمانية اي الذي
تطمئن اليه القلوب هو فوق الظن دون اليقين علما ضروريا فان العلم
به حاصل لمن لا يقدر على الكسب والاستدلال وقال قوم انه يوجب علم
اليقين علما استدلاليا وفيه اشارة الى انه فم ما يقال مشكك انه كيف
يوجب علم اليقين مع جواز كذب كل واحد من احاده الموجب لكذب
لجميع لان هذا تشكيك في الضرور فلا يستحق الجواب ايض حكم الكل
للمجموع قد يغاثر حكم الكل الافرادى فلا استلزام وان خبر المشهور وهو
ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر في القرن الثاني فصار ينقله

وكان من قبل القرآن وانما مشايخنا
وكان من قبل القرآن وانما مشايخنا
وكان من قبل القرآن وانما مشايخنا
وكان من قبل القرآن وانما مشايخنا
وكان من قبل القرآن وانما مشايخنا
وكان من قبل القرآن وانما مشايخنا

الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين

الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين

الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين
الاحاد وكيف يصح تبيين

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

الاول جبريل عليه السلام والآخران

من العشرة ١٢
 من العشرة ١٣
 من العشرة ١٤
 من العشرة ١٥
 من العشرة ١٦
 من العشرة ١٧
 من العشرة ١٨
 من العشرة ١٩
 من العشرة ٢٠
 من العشرة ٢١
 من العشرة ٢٢
 من العشرة ٢٣
 من العشرة ٢٤
 من العشرة ٢٥
 من العشرة ٢٦
 من العشرة ٢٧
 من العشرة ٢٨
 من العشرة ٢٩
 من العشرة ٣٠

[illegible]

لأن هؤلاء ليس لهم ولاية على أنفسهم فليس لهم ولاية إلزام على الغير
أيض فان أراق السامع الماء تم تيمم فهو أفضل لأن احتمال صدقهم باق و
ان تيمم من غير أراقه وصل لا يجوز صلوته وفي المعاملات التي تنفك عن
معنى الإلزام أي ليس فيه إلزام صلاحاً خبزياً عما هو إلزام محض من حقوق
العباد كالحقوق التي تجر فيهما الخصومات فانه يشترط فيه العدة ولفظ
الشهادة والاهلية بالولاية أما العدة فلا زاطمينان للقلب بقوله الثمين
أكثر منه بقوله الواحد وإلا الواحد يعارضه البراءة الأصلية في ترجيح الصدق
بأنضمام شاهد آخر إليه أما لفظ الشهادة فلا ينهاتني عن كمال العلم لأن
المشاهدة هي المعاينة والعلم شرط في الشهادة وأما الولاية فلا ينهاتني
كون المخبر حراً عاقلاً بالغاً يتمكن من تنفيذ القول على الغير والشاهد له
ولاية على المشهود عليه كالقاض له ولاية على المقض عليه كما فر ليس من أهل
الإلزام وكذا الصبي والمعتوه عند عامة المشايخ لا نهال ولاية لهما على نفسها
فكيف على غيرها وأحترز به أيضاً عما فيه إلزام من وجه كعزل الوكيل فانه إلزام

[illegible][illegible][illegible]

من حيث انه يتطل عليه في المستقبل وليس بالزام من حيث ان المؤكّد يقصر
في حق نفسه فيشترط فيه احد شطري الشهادة اما العدة والعدد
عند المجنفه رعاية تشبه الالزام وعدم كالكالات والمضاريات والاذن
في التجارات يعتبر خبر كل مبرز عدا او بالغا كان ولا مسلما كان ولا لعموم
الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط حتى اذا اخبره صبي وكافر
فاسق او فلانا وكله او اذن لم تجوز لما اذنته بفعل بالتصرف بناء على خبر
فان الانسان قلما يجد الشخص المستجمع بتلك الشرائط ليعتبر اليه
وكيله بخبر الوكالات او الى غلامه بخبر الاذن بل المتعار بعث الصبيان و
العبيد لذلك والعدل لا يثبت ضنون دائما للمعاملة الخسيسة فلو
اعتبرت تلك الشرائط لعطلت المصالح وفرد من الجرح لا يخفى ولا
دليل مع السامع يعمل بزي بذلك الدليل سوى هذا الخبر فبين خبر كون
الضرورة لاذنته ههنا بخلاف خبر الفاسق بخاسته الماء لان العمل بالاصل
يمكن ثم فلم تكن الضرورة لاذنته هناك فوجب ضم تحكيم الراي اليه واعلم
ان ذكر فخر الاسلام في موضع كتابه ان اخبار المميز يقبل في مثل الوكالات
والهدايا من غير انضمام التحرر وفي موضع اخر انه اشترط التحرر وهو

٤١
 من حيث انه يتطل عليه في المستقبل وليس بالزام من حيث ان المؤكك يقصر
 في حق نفسه في شئ في احد شطري الشهادة اما العدة والعدد
 عند المجنفه رعاية تشبه الالزام وعدمه كالوكالات والمضاريات والادام
 في التجارات يعتبر خبر كل مبرز عدا او بالغا كان ولا مسلما كان ولا لعموم
 الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط حتى اذا اخبره صبي او كافرا
 فاسق او فلانا وكله او اذن لم يجوز لما ازيت شغل بالتصرف بناء على خبره
 فان الانسان قلما يجد الشخص المستجمع بتلك الشرائط ليعتبر اليه
 كما ان الكائنات الاخلاص من كائنات الآيات في

[illegible][illegible]

المذكور في كلام الامام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة المأوى ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد وله
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للضرورة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

المذكور في كلام الامام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة المأوى ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد وله
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للضرورة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

المذكور في كلام الامام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة المأوى ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد وله
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للضرورة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

المذكور في كلام الامام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة المأوى ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد وله
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للضرورة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

باني زعفران

٢٢
فبذل المخرج ما خارده
المعروف كون العفوة في الحالات لازمة
لعدم وجود دليل آخر يدل على وجوب العفوة في الحالات
فلا يشترط التوبة في تلك الحالات بل يكفي التوبة في غيرها
غير لازمة لأن العمل بالأصل ممكن في تلك الحالات أيضا فان المرجح فيه من عدم
تشترط التوبة في غيرها هو عدم تشترط التوبة في غيرها
كون العفوة لازمة غير موجبة لطلب التوبة في غيرها
صالح ما رآه محمد القادر
الشيخ جليل الصدوق والكاتب بسبب ما وجد في بعض النسخ
على بعض النسخ في البداية
على بعض النسخ في البداية
على بعض النسخ في البداية

[illegible]

۱۰۱۱
 ۱۰۱۲
 ۱۰۱۳
 ۱۰۱۴
 ۱۰۱۵
 ۱۰۱۶
 ۱۰۱۷
 ۱۰۱۸
 ۱۰۱۹
 ۱۰۲۰
 ۱۰۲۱
 ۱۰۲۲
 ۱۰۲۳
 ۱۰۲۴
 ۱۰۲۵
 ۱۰۲۶
 ۱۰۲۷
 ۱۰۲۸
 ۱۰۲۹
 ۱۰۳۰
 ۱۰۳۱
 ۱۰۳۲
 ۱۰۳۳
 ۱۰۳۴
 ۱۰۳۵
 ۱۰۳۶
 ۱۰۳۷
 ۱۰۳۸
 ۱۰۳۹
 ۱۰۴۰
 ۱۰۴۱
 ۱۰۴۲
 ۱۰۴۳
 ۱۰۴۴
 ۱۰۴۵
 ۱۰۴۶
 ۱۰۴۷
 ۱۰۴۸
 ۱۰۴۹
 ۱۰۵۰
 ۱۰۵۱
 ۱۰۵۲
 ۱۰۵۳
 ۱۰۵۴
 ۱۰۵۵
 ۱۰۵۶
 ۱۰۵۷
 ۱۰۵۸
 ۱۰۵۹
 ۱۰۶۰
 ۱۰۶۱
 ۱۰۶۲
 ۱۰۶۳
 ۱۰۶۴
 ۱۰۶۵
 ۱۰۶۶
 ۱۰۶۷
 ۱۰۶۸
 ۱۰۶۹
 ۱۰۷۰
 ۱۰۷۱
 ۱۰۷۲
 ۱۰۷۳
 ۱۰۷۴
 ۱۰۷۵
 ۱۰۷۶
 ۱۰۷۷
 ۱۰۷۸
 ۱۰۷۹
 ۱۰۸۰
 ۱۰۸۱
 ۱۰۸۲
 ۱۰۸۳
 ۱۰۸۴
 ۱۰۸۵
 ۱۰۸۶
 ۱۰۸۷
 ۱۰۸۸
 ۱۰۸۹
 ۱۰۹۰
 ۱۰۹۱
 ۱۰۹۲
 ۱۰۹۳
 ۱۰۹۴
 ۱۰۹۵
 ۱۰۹۶
 ۱۰۹۷
 ۱۰۹۸
 ۱۰۹۹
 ۱۱۰۰
 ۱۱۰۱
 ۱۱۰۲
 ۱۱۰۳
 ۱۱۰۴
 ۱۱۰۵
 ۱۱۰۶
 ۱۱۰۷
 ۱۱۰۸
 ۱۱۰۹
 ۱۱۱۰
 ۱۱۱۱
 ۱۱۱۲
 ۱۱۱۳
 ۱۱۱۴
 ۱۱۱۵
 ۱۱۱۶
 ۱۱۱۷
 ۱۱۱۸
 ۱۱۱۹
 ۱۱۲۰
 ۱۱۲۱
 ۱۱۲۲
 ۱۱۲۳
 ۱۱۲۴
 ۱۱۲۵
 ۱۱۲۶
 ۱۱۲۷
 ۱۱۲۸
 ۱۱۲۹
 ۱۱۳۰
 ۱۱۳۱
 ۱۱۳۲
 ۱۱۳۳
 ۱۱۳۴
 ۱۱۳۵
 ۱۱۳۶
 ۱۱۳۷
 ۱۱۳۸
 ۱۱۳۹
 ۱۱۴۰
 ۱۱۴۱
 ۱۱۴۲
 ۱۱۴۳
 ۱۱۴۴
 ۱۱۴۵
 ۱۱۴۶
 ۱۱۴۷
 ۱۱۴۸
 ۱۱۴۹
 ۱۱۵۰
 ۱۱۵۱
 ۱۱۵۲
 ۱۱۵۳
 ۱۱۵۴
 ۱۱۵۵
 ۱۱۵۶
 ۱۱۵۷
 ۱۱۵۸
 ۱۱۵۹
 ۱۱۶۰
 ۱۱۶۱
 ۱۱۶۲
 ۱۱۶۳
 ۱۱۶۴
 ۱۱۶۵
 ۱۱۶۶
 ۱۱۶۷
 ۱۱۶۸
 ۱۱۶۹
 ۱۱۷۰
 ۱۱۷۱
 ۱۱۷۲
 ۱۱۷۳
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۷
 ۱۱۷۸
 ۱۱۷۹
 ۱۱۸۰
 ۱۱۸۱
 ۱۱۸۲
 ۱۱۸۳
 ۱۱۸۴
 ۱۱۸۵
 ۱۱۸۶
 ۱۱۸۷
 ۱۱۸۸
 ۱۱۸۹
 ۱۱۹۰
 ۱۱۹۱
 ۱۱۹۲
 ۱۱۹۳
 ۱۱۹۴
 ۱۱۹۵
 ۱۱۹۶
 ۱۱۹۷
 ۱۱۹۸
 ۱۱۹۹
 ۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵

[illegible]

او عبد له فان العرب يقولون في عبد عبد وفي زيد زيد وهم عند الفقهاء
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
عبد الله بن زيد ومقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس
والعباد لعبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود
وعن طبري الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري و
عائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني بركب والبالداء
كان حديثهم حجة يتروك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر
الواحد وان كان الراوي معروفا بالعدل والضبط دون الفقير مثل البريرة
وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفته خالف حديثه
القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسداد باب الراي من كل وجه حتى
ان كان مخالف القياس موافقا للاخر لا يترك الحديث وهو عطف تفسير

في حديثه فان العرب يقولون في عبد عبد وفي زيد زيد وهم عند الفقهاء
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
عبد الله بن زيد ومقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس
والعباد لعبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود
وعن طبري الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري و
عائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني بركب والبالداء
كان حديثهم حجة يتروك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر
الواحد وان كان الراوي معروفا بالعدل والضبط دون الفقير مثل البريرة
وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفته خالف حديثه
القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسداد باب الراي من كل وجه حتى
ان كان مخالف القياس موافقا للاخر لا يترك الحديث وهو عطف تفسير

في حديثه فان العرب يقولون في عبد عبد وفي زيد زيد وهم عند الفقهاء
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
عبد الله بن زيد ومقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس
والعباد لعبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود
وعن طبري الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري و
عائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني بركب والبالداء
كان حديثهم حجة يتروك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر
الواحد وان كان الراوي معروفا بالعدل والضبط دون الفقير مثل البريرة
وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفته خالف حديثه
القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسداد باب الراي من كل وجه حتى
ان كان مخالف القياس موافقا للاخر لا يترك الحديث وهو عطف تفسير

[illegible]

وإن كان الراوي مجهولاً ضبط المقام ان يقارن الراوي اما معروف بالرواية او مجهول والمعروف نيكان معروفاً بالفقه يقبل خبره سواء وافق القياس ولا وان لم يكن معروفاً بالفقه فاما ان يوافق قياساً ما فيقبل ولا فيرد واما المجهول فاما ان يظهر حديثه في القرن الثاني او لا فان لم يظهر يجوز العلم به في القرن الثالث لا بعده وان ظهر فاما ان يشهد السلف بصحته فيقبل او يرد فلا يقبل او يسكتون عنه فيقبل ايضاً او يقبل البعض ويرده البعض مع نقل الثقات عنه فان وافق القياس يقبل والا فلا يقبل لا يعرف الا بمحدث رواه او حديثين مثل وابسته بن معبد فانه روى زجلاً صله خلفه الصفوح وحده فامره النبي عليه السلام ان يعيده وسلمه بن الحقيق بكسر الباء فانه روى ان النبي عليه السلام قال فيمن وطئ جارية امرأته فاطوا وعته في يله وعليم مثلها وان استكرهما في حره وعليه مثلها ولم يعمل بهذا الحديث لان القياس الصحيح يرده فان روى عنه السلف وشهدوا بصحته او سكتوا عن الطعن فيه بعد ما بلغتهم روايته صار حديثه مثل

وإن كان الراوي مجهولاً ضبط المقام ان يقارن الراوي اما معروف بالرواية او مجهول والمعروف نيكان معروفاً بالفقه يقبل خبره سواء وافق القياس ولا وان لم يكن معروفاً بالفقه فاما ان يوافق قياساً ما فيقبل ولا فيرد واما المجهول فاما ان يظهر حديثه في القرن الثاني او لا فان لم يظهر يجوز العلم به في القرن الثالث لا بعده وان ظهر فاما ان يشهد السلف بصحته فيقبل او يرد فلا يقبل او يسكتون عنه فيقبل ايضاً او يقبل البعض ويرده البعض مع نقل الثقات عنه فان وافق القياس يقبل والا فلا يقبل لا يعرف الا بمحدث رواه او حديثين مثل وابسته بن معبد فانه روى زجلاً صله خلفه الصفوح وحده فامره النبي عليه السلام ان يعيده وسلمه بن الحقيق بكسر الباء فانه روى ان النبي عليه السلام قال فيمن وطئ جارية امرأته فاطوا وعته في يله وعليم مثلها وان استكرهما في حره وعليه مثلها ولم يعمل بهذا الحديث لان القياس الصحيح يرده فان روى عنه السلف وشهدوا بصحته او سكتوا عن الطعن فيه بعد ما بلغتهم روايته صار حديثه مثل

بعد ما بلغتهم روايته صار حديثه مثل

وإن كان الراوي مجهولاً ضبط المقام ان يقارن الراوي اما معروف بالرواية او مجهول والمعروف نيكان معروفاً بالفقه يقبل خبره سواء وافق القياس ولا وان لم يكن معروفاً بالفقه فاما ان يوافق قياساً ما فيقبل ولا فيرد واما المجهول فاما ان يظهر حديثه في القرن الثاني او لا فان لم يظهر يجوز العلم به في القرن الثالث لا بعده وان ظهر فاما ان يشهد السلف بصحته فيقبل او يرد فلا يقبل او يسكتون عنه فيقبل ايضاً او يقبل البعض ويرده البعض مع نقل الثقات عنه فان وافق القياس يقبل والا فلا يقبل لا يعرف الا بمحدث رواه او حديثين مثل وابسته بن معبد فانه روى زجلاً صله خلفه الصفوح وحده فامره النبي عليه السلام ان يعيده وسلمه بن الحقيق بكسر الباء فانه روى ان النبي عليه السلام قال فيمن وطئ جارية امرأته فاطوا وعته في يله وعليم مثلها وان استكرهما في حره وعليه مثلها ولم يعمل بهذا الحديث لان القياس الصحيح يرده فان روى عنه السلف وشهدوا بصحته او سكتوا عن الطعن فيه بعد ما بلغتهم روايته صار حديثه مثل

وإن كان الراوي مجهولاً ضبط المقام ان يقارن الراوي اما معروف بالرواية او مجهول والمعروف نيكان معروفاً بالفقه يقبل خبره سواء وافق القياس ولا وان لم يكن معروفاً بالفقه فاما ان يوافق قياساً ما فيقبل ولا فيرد واما المجهول فاما ان يظهر حديثه في القرن الثاني او لا فان لم يظهر يجوز العلم به في القرن الثالث لا بعده وان ظهر فاما ان يشهد السلف بصحته فيقبل او يرد فلا يقبل او يسكتون عنه فيقبل ايضاً او يقبل البعض ويرده البعض مع نقل الثقات عنه فان وافق القياس يقبل والا فلا يقبل لا يعرف الا بمحدث رواه او حديثين مثل وابسته بن معبد فانه روى زجلاً صله خلفه الصفوح وحده فامره النبي عليه السلام ان يعيده وسلمه بن الحقيق بكسر الباء فانه روى ان النبي عليه السلام قال فيمن وطئ جارية امرأته فاطوا وعته في يله وعليم مثلها وان استكرهما في حره وعليه مثلها ولم يعمل بهذا الحديث لان القياس الصحيح يرده فان روى عنه السلف وشهدوا بصحته او سكتوا عن الطعن فيه بعد ما بلغتهم روايته صار حديثه مثل

۴۱
قال الشارح يعبى لان الخفا كان
بالنفس خفية وقوى لم يجهوا
يقولون لمحدث حتى يصح خبره
منهم وما خالف القياس وقد ظهر
الراوى في قولهم الا يعلم بعلة هذا
فلان الكثرة في موضعها لا دليل
لان اسكت من الحق شيطان اخر
الاملى وجاروا را بسهم فلان
كوتوم عن دليل المتفق عليه
الاول كعبه وردوه عند اوله
كل شرطت لبه التفسير
انما انا شاعرا
منه

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

نیل شرف و مبارک
والصدق و البر
علیٰ ما اشرار الدنیا
والکذب و الباطل

برود ولا قبول لان خبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستسكان منه
من الخبر الواحد يفيد الظن اي التوهم وان الظن بهذا المعنى لا يغني عن الحق
شيئا والمستتر اي الجموع الذي لم يقابل برود ولا قبول من خبره من الخبر في خبر
الجواز للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفتها
الحديث قولاً بان اتي بخلاف رواية وعلما من الراوي بعد الرواية بانه
عمل بخلافها واضبط الاقسام ان يقال ان الطعن اما من الراوي او من غيره و
الثاني اما ان يكون من الصحابة او من ائمة الحديث والاول اما ان يكون فيما
يحتل الحفاء وفيما لا يحتل الاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا مشرقا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

الاولى ان يكون من ائمة الحديث او من ائمة الحديث والاول اما ان يكون فيما
يحتل الحفاء وفيما لا يحتل الاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا مشرقا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

الاولى ان يكون من ائمة الحديث او من ائمة الحديث والاول اما ان يكون فيما
يحتل الحفاء وفيما لا يحتل الاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا مشرقا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

هذا الخبر لا يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستسكان منه
من الخبر الواحد يفيد الظن اي التوهم وان الظن بهذا المعنى لا يغني عن الحق
شيئا والمستتر اي الجموع الذي لم يقابل برود ولا قبول من خبره من الخبر في خبر
الجواز للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفتها
الحديث قولاً بان اتي بخلاف رواية وعلما من الراوي بعد الرواية بانه
عمل بخلافها واضبط الاقسام ان يقال ان الطعن اما من الراوي او من غيره و
الثاني اما ان يكون من الصحابة او من ائمة الحديث والاول اما ان يكون فيما
يحتل الحفاء وفيما لا يحتل الاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا مشرقا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

فلان ينعقد بعبارةها أولى ومن غيره أي للروى من أئمة الصحابة والحال
أما الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو ما روى عبادة بن الصامت عن النبي
عليه السلام بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فإنه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
فيما إذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
عن موالا شكري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
بعضهم يسقط العرب وهو الاشبه وقد قيل ان هذا في سقوط العمل به
قوله ابي يوسف خلا فالجمل فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

هذا الحديث لا ينعقد بعبارةها أولى ومن غيره أي للروى من أئمة الصحابة والحال
أما الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو ما روى عبادة بن الصامت عن النبي
عليه السلام بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فإنه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
فيما إذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
عن موالا شكري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
بعضهم يسقط العرب وهو الاشبه وقد قيل ان هذا في سقوط العمل به
قوله ابي يوسف خلا فالجمل فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

هذا الحديث لا ينعقد بعبارةها أولى ومن غيره أي للروى من أئمة الصحابة والحال
أما الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو ما روى عبادة بن الصامت عن النبي
عليه السلام بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فإنه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
فيما إذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
عن موالا شكري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
بعضهم يسقط العرب وهو الاشبه وقد قيل ان هذا في سقوط العمل به
قوله ابي يوسف خلا فالجمل فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

هذا الحديث لا ينعقد بعبارةها أولى ومن غيره أي للروى من أئمة الصحابة والحال
أما الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو ما روى عبادة بن الصامت عن النبي
عليه السلام بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فإنه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
فيما إذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
عن موالا شكري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
بعضهم يسقط العرب وهو الاشبه وقد قيل ان هذا في سقوط العمل به
قوله ابي يوسف خلا فالجمل فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل

على الشيء انما هو للعجز عن اقامة حجة غير متعارضة هذا هو علم التعارض فيها
وعجز عن اتيان غير المعارض وان اقامة الحجة للمعارضه للعجز عن العلم
بكونها معارضة للحجة الاخرى التي قامها اولها هذا هو علم التعارض
بينهما تعالى الله عن ذلك العجز ولما يقع التعارض والتناقض بينهما
بين الحجج لجهلنا بالناسخ مما تازع المنسوخ فيكون التعارض بينهما ظاهرا
لا حقيقة وحكم المعارضه بين اليتين المصير السنه اصبحت ان النصير
المتعارضين متساقطان فكانه لم يوجد الحادثه حكمه فالبد من دليل
اخر ليعرف به مثاله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وقوله تعالى اذا
قروا القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانها متعارضان فيصار الى الحديث
وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقرة الامام قرة له وفي حديث اخر
اذا قروا القرآن فانصتوا ولا يعارضها قول عليه السلام لاصلوة الابقا الكتاب

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل
فان العلم بالحق هو العلم
بالذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالذي يتغير ويتبدل

[illegible]

لا أعلم
 ما وقع الا انقول كذا
 من غير ان اذكر في التقديم الخارجي
 من اجل اني قد علمت ان
 الشاغل دون ذلك الاول
 كان المصنف في الدرس
 لا ان اقول ان في الدرس
 الاول ما يرد الى الدرس
 فيقول الصانع ان
 لا اقول ان في الدرس
 الاول ما يرد الى الدرس
 فيقول الصانع ان

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وَعِنْدَ تَعَدُّ الْمَصِيرِ إِلَى أَيْ مَا بَعْدَ هُمَا إِي التَّعَارُضِ بَانَ يَوْجِدُ بَعْدَهُمَا
دَلِيلٌ آخِرٌ يَرْتَبِئُ وَيُوجِدُ التَّعَارُضَ فِي الْجَمِيعِ يَجِبُ تَقَرُّبُ الْأَصُولِ مَعْنَاهُ
بَانَ يَقْرَأُ الْحُكْمَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَرُودِ الدَّلِيلَيْنِ كَمَا فِي سُورَةِ الْحَجَّاءِ فَإِنَّهُمَا
تَعَارَضَتَا لِلدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى بَاحْتَرَامِ حُرْمَةِ فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُرْمَ
لِحُومِ حِمْلِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبَاهُ لِحُومِ حِمْلِ الْأَهْلِيَّةِ وَرَوَى
مِنْهُ لَا شُبُهَاءَ فِي سُورَةِ لَا تَمْتَلِكْ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيَأْخُذُ حُكْمُهُ مِنْهُ وَإِنَّمَا تَعَارَضَتَا
الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ وَبِحَاسْتِهِ فَإِنَّهُ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ
أَنْتَوَضَاءَ بِمَاءِ فَضْلَتِهِ الْعَرَفَةَ فَقَالَتْ لَمْ وَهَذَا نَصٌّ فِي طَهَارَتِهِ وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
نَهَى عَنْ حِمْلِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَاءِ

والم يصح القياس شاهد واحد منها لأن السؤران اعتبر بالعرق كان طاهرا
لأن العرق طاهر وان اعتبر باللبن كان نجسا لأن اللبن نجس في أصح الروايتين
أدق لا يجوز التحاق بسؤر الكلب في النجاسة بعلته حرم اللحم لأن الحمار ربط في
الدور ويشرب من الأولى بخلاف الكلب فإنه يطوف حول الأبواب لا المحاقرة
بسؤر الهرة في الطهارة بعلته الطواف لأن الضرورة في الحمار دونها في الهرة لأنه
لا يدخل المضائق التي يدخلها الهرة فلواتبنا الطهارة أو النجاسة كان أثباتا
لها من غير علمة جامعة بين الأصل والفرع وهو باطل لأن أي القياس يصح
لنصب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارته ونجاسته يلزم ذلك لأنه لم يثبت ذلك
الحكم بنص لا يوجد فيه ولا جامع فبقا أن يكون الحكم باحدهما ابتداء بالبراءة
قيل جواب لقوله ما تعارضت أن الماء الذي كان سؤر الحمار عرف طاهرا في
الأصل فلا ينجس بذلك الماء ما كان طاهرا بيقينا بالتعارض ولم يزل
أي بذلك الماء الحدث إذا توضأ به لأن الحدث كان متحققا يقينا فلا يزو
بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب بذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت
ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم إلى استعمال الماء للتوضؤ
جواب عن الثاني أن ما كان طاهرا بيقينا بالتعارض ولم يزل
أي بذلك الماء الحدث إذا توضأ به لأن الحدث كان متحققا يقينا فلا يزو
بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب بذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت
ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم إلى استعمال الماء للتوضؤ

٢١

اي عمل باحدهما بشرط التحريم لا بالقياس حجة صفة ان يعمل به اي بقياها
او بالجملة باعتبار كونها عبارة عن القياس صابا للجملة الحق ببره
بالقياس وخطا اي ان القياس غيرية واصابة للجملة الحق والخطا سواء
في حق العمل وان لم يستويا في الحقيقة عند الله تعالى فان الحق عند تعالى
احد القياسين على الاصح فكان العمل باحدهما اي باحد القياسين وهي
القياس حجة في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حالية
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دليلا شرعي غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطا فلا بد من ان يحكم فيه بوايه ويعمل بشهادة نور الفراسة

انما هو العمل بالقياس في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حالية
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دليلا شرعي غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطا فلا بد من ان يحكم فيه بوايه ويعمل بشهادة نور الفراسة

الان قوله باحدهما بالقياس لا بالجملة صفة ان يعمل به اي بقياها
او بالجملة باعتبار كونها عبارة عن القياس صابا للجملة الحق ببره
بالقياس وخطا اي ان القياس غيرية واصابة للجملة الحق والخطا سواء
في حق العمل وان لم يستويا في الحقيقة عند الله تعالى فان الحق عند تعالى
احد القياسين على الاصح فكان العمل باحدهما اي باحد القياسين وهي
القياس حجة في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حالية
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دليلا شرعي غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطا فلا بد من ان يحكم فيه بوايه ويعمل بشهادة نور الفراسة

انما هو العمل بالقياس في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حالية
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دليلا شرعي غير جلي
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطا فلا بد من ان يحكم فيه بوايه ويعمل بشهادة نور الفراسة

يكون مقصداً من الحاشية

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلى هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل التجنين
حين عدم ما يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو دخل في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة له واختلف مشايخنا في
أن خالف في أن الذي ينفي الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هل يعارض خبر الإثبات
وهو الذي يتثبت من عارضيه وفيه ما إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علوا بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العاقرة وهي ما إذا اعتقت
المسكوة وزوجها حر ثبت لها خيار العاقرة وهي في نكاحها كما إذا كان
زوجها عبدا خلافا للشافعية وأخذوا بالنافي في مسئلة جواز نكاح المحرم
فقدروا أن براءة اعتقت وزوجها عبدا فخيرها رسول عليه السلام للعق الطاهر

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلى هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل التجنين
حين عدم ما يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو دخل في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة له واختلف مشايخنا في
أن خالف في أن الذي ينفي الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هل يعارض خبر الإثبات
وهو الذي يتثبت من عارضيه وفيه ما إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علوا بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العاقرة وهي ما إذا اعتقت
المسكوة وزوجها حر ثبت لها خيار العاقرة وهي في نكاحها كما إذا كان
زوجها عبدا خلافا للشافعية وأخذوا بالنافي في مسئلة جواز نكاح المحرم
فقدروا أن براءة اعتقت وزوجها عبدا فخيرها رسول عليه السلام للعق الطاهر

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلى هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل التجنين
حين عدم ما يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو دخل في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة له واختلف مشايخنا في
أن خالف في أن الذي ينفي الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هل يعارض خبر الإثبات
وهو الذي يتثبت من عارضيه وفيه ما إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علوا بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العاقرة وهي ما إذا اعتقت
المسكوة وزوجها حر ثبت لها خيار العاقرة وهي في نكاحها كما إذا كان
زوجها عبدا خلافا للشافعية وأخذوا بالنافي في مسئلة جواز نكاح المحرم
فقدروا أن براءة اعتقت وزوجها عبدا فخيرها رسول عليه السلام للعق الطاهر

[illegible]

ولما اختلف علمهم فذلك لم يكن بدا من اصل جامع وهو ان النفي لا يخلو من
ثلاثة اوجه لا يمكن ان يكون مبنيا على دليل يعرف به فهو مثل الاثبات لان
الدليل هو المعتبر لا صورة النفي والاثبات فيقع التعارض بينهما التساوي بما قوة
اولا يكون كذلك وهو اما ان لا يكون مبنيا على الدليل بان يكون مبنيا على
الاستصحاب الذي هو ليس بدليل في التعارض بينهما لعدم التساوي قوة
باز يشتبها ابتداء على الدليل والاستصحاب في وجب لتفحص عن حال الخبر
فايها ثبت حكم بمقتضاه والى هذا اشار بقوله والاصل في ذلك ان النفي متى
كان من جنس ما يعرف بدليل بان يكون مبنيا على الدليل او كان مما يشتبها
حالة يجوز ان يكون مبنيا على الدليل على الاستصحاب لكن عرف ان الراوي
اعتمد على دليل المعرفة كان النفي في كل واحد من القسمين مثل الاثبات فيقع التعارض
بينهما التساوي بما قوة ولا اي وان لم يكن النفي من جنس ما يعرف بدليل او كان
مما يشتبها لم يعرف اعتماد الراوي على دليل المعرفة فلا انه فلا يكون مثل

[illegible][illegible]

مجلس شورای اسلامی ایران - تهران

[illegible]

[illegible][illegible]

९

۱۷۰
فان قبل الغاية اربع بيان الكلام
تفصيل جبهه بيان لغتي الكلام
اللائم قلنا النسب بيان كونه قبا
الحكم والاشي مؤمن جبهه الكلام
مؤدية لجلالت افتاء فانه بيان الله
منه بولكن الكلام من ادم الكلام
حيون امتداد من ادم الكلام
اللائل فلهذا جعل الثاني بيان لغتي
الكلام دون مؤدية لجلالت الحكم
من الكلام ۱۲ قوله من
جواب سوال مؤدية لجلالت الحكم
مؤدية لجلالت الحكم بيان
اللائل فلهذا جعل الثاني بيان لغتي
الكلام دون مؤدية لجلالت الحكم
من الكلام ۱۲ قوله من
جواب سوال مؤدية لجلالت الحكم
مؤدية لجلالت الحكم بيان

والغايرة والاولا ما ان يكون معنى الكلام معلوما لكن البيان اكد بما يقطع
الاحتمال او مجعولا كالاشتراك والمجل الثاني ببيان التفسير والاول بيان التقرير
وبيان التقرير والتفسير يجوز للكتاب بخبر الواحد دون التغير لانه
دونهم فلا يغيره وجه اخر للضبط وهو ان البيان لا يخلو اما ان يكون بما
وضع للبيان او الثاني بيان الضرورة والا فلا يخلو اما ان يكون مغيرا
للحكم المتقدم والا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون دافعا ولا الاول
بيان التبديل والثاني بيان التغير ان لم يكن مغيرا فلا يخلو اما ان يكون
بعد نص يمكن العمل به او بعد نص لا يمكن العمل به والاول بيان التقرير والثاني
بيان التفسير والمصنف جعل النسخ بيان التبديل موافقا لما ذكره فخر الاسلام
نظرا الى ان النسخ بيان لاثبات المداق فيجوز ان يجعل من اقسام البيان و
قال الشمس الا تمتد النسخ غير جدا البيان لان البيان اظهر حكم الحادثة عند
وجودها ابتداء والنسخ دفع لبعث الشبهة بالنسبة اليها فلم يكن بياناً بالنسبة اليها
ولا يخفى انه ان اريد بالبيان محذاه المقتضو فالنسخ بيان ولا غيره من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۳۳۱

[illegible][illegible]

اما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص كما في
قوله فيسجد الملائكة كلهم اجمعون فان اسم الجمع وهو الملائكة شامل لجميع
على احتمال ان يكون المراد بعضهم بقوله كلهم قرر معناه العموم فيه بحيث لا
يحتل الخصوص فيصير بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق لانه مقر
لحكم فيجوز مفصولا كما يجوز موصولا وكذلك اي مثل بيان التقرير بيان
التفسير في انه يجوز موصولا ومفصولا وهو اي بيان التفسير بيان ما فيه
خفاء مثل الحمل والمشاركة كل حق لبيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقيموا
الصلاة فان الصلاة كانت جملة ففسرها بالاركان الخصوصية ولا يجوز تاخير
هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالمال
واما تاخيرها الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التقرير
نحو التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ

ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ

ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ

ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ
ان لا يكون التعليق والامتناع في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ والاعتبار في اللفظ

قال لا فرق بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص
 بل هو واحد في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق
 بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد
 في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان
 في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد
 من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان في كلامه
 كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد من ذلك

سوى ابن عباس واختلفوا في جواز تراخي خصوص العموم فعندنا لا يقع
 التخصيص متراخيا وعند الشافعي يجوز فيه التراخي وهذا الاختلاف بناء
 على من علم ان العموم مثل الخصوص عندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد
 الخصوص لا يبقى القطع بل يصير ظنيا فكان التخصيص تغييرا من القطع الى
 الاحتمال فيتعبد التخصيص بشرط الوصل لان بيان التغيير انما يصح موصولا
 لا مفصولا واما عند الشافعي فوجبه ظني قبل التخصيص فكان تخصيصه
 بيانا محضا تقريرا على اصله من كونه ظنيا فيصير موصولا ومفصولا و

على هذا اي على تعبد الخصوص بالوصل
 قال لا فرق بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص
 بل هو واحد في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق
 بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد
 في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان
 في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد
 من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان في كلامه
 كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد من ذلك

قال لا فرق بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص
 بل هو واحد في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق
 بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد
 في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان
 في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد
 من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان في كلامه
 كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد من ذلك

قال لا فرق بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص
 بل هو واحد في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق
 بين ان كان في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد
 في كل واحد من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان
 في كلامه كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد
 من ذلك لان الكلام لا يفرق بين ان كان في كلامه
 كلام عام او خاص بل هو واحد في كل واحد من ذلك

[illegible]

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن

الخصوص فان العام لما اشتمل الذي خص منه ثم لحقه دليل الخصوص كان ذلك
معارضا له فكذا الاستثناء فعنده في الاستثناء حكمان معارضان وعندها
حكم واحد كما اختلفوا في التعليق بالشروط على ما سبق فان التعليق عند
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن

في قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء اي لا تطعموا مساكنا
عاما في القليل وهو ما لا يدخل تحت الكيل كالحفنة والحفتين والكثير وهو ما
يدخل تحته فلا يجوز بيع الحفنة بالحفتين لدخوله تحت عموم النهي عن بيع الطعام

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند صدور قوله لا ايمان الا بالقرآن والسنن

المستغرق لجميع أفراده لا الاستثناء عارضه أي بيع الطعام المستغرق
لجميع أفراده في المكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه
الذي المذكور عاما فيما لا معارضة فيه فيشتغل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبما
قلنا هذا استثناء حال فيجوز صد الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصد أي صد الكلام
عاما في الأحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فكل ما قيل لا
تبيعوا الطعام بالطعام في جميع الأحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
حالة المساواة وذلك أي صد الكلام لا يصلح لكونه عاما في جميع الأحوال
الا اذا كان في المقابلة وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمكيل وغيره
كما قاله الشافعي فيثبت ان صد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنة فلا يصح
الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرغ الاستثناء لما كان
معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة
معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام عاما
في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضة ان الطعام المكيل
خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

لا يلزم ان يكون المستغرق لجميع أفراده لا الاستثناء عارضه أي بيع الطعام المستغرق
لجميع أفراده في المكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه
الذي المذكور عاما فيما لا معارضة فيه فيشتغل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبما
قلنا هذا استثناء حال فيجوز صد الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصد أي صد الكلام
عاما في الأحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فكل ما قيل لا
تبيعوا الطعام بالطعام في جميع الأحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
حالة المساواة وذلك أي صد الكلام لا يصلح لكونه عاما في جميع الأحوال
الا اذا كان في المقابلة وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمكيل وغيره
كما قاله الشافعي فيثبت ان صد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنة فلا يصح
الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرغ الاستثناء لما كان
معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة
معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام عاما
في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضة ان الطعام المكيل
خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

[illegible]

عالم وذاكر من انفسنا الان في حق
 العبد لا عهد له في الغد لا نوزن
 بان طاعتك ان لا نذكر في الغد لا نوزن
 اليه كمال العبد ان لا نذكر في الغد لا نوزن
 والفاصل بينك وبين العبد لا نوزن
 لا يوصف بغير ما يكون
 لا يوصف بغير ما يكون

ان كان غارنا مودلا
وذا ما آه جواب سوال رسولك لا يكون
قال ان معي باختيارك بل ان الكلام على
مخوفه كذا في اننا وجدنا في الباب
فان المخطون من قولنا ان عليه
عشر دالا فنه شيا يقينه من قولنا
تسبها وانما حكمه في اسمع وذا
ليس الا انك لا جوار الكلام على
منع الخلق من الخط الذي فيه حكمه
مطلق المخطون لا موجودا كما ليس
في ذلك من توقف على ان شئنا
لا يحتاج ان الحكم الواحد انما
فان المخطون من قولنا ان عليه
عشر دالا فنه شيا يقينه من قولنا
تسبها وانما حكمه في اسمع وذا
ليس الا انك لا جوار الكلام على
منع الخلق من الخط الذي فيه حكمه
مطلق المخطون لا موجودا كما ليس
في ذلك من توقف على ان شئنا
لا يحتاج ان الحكم الواحد انما

[illegible]

فانه يشترط ان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء
بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في مقوله ومنفصل ويسمي منقطعاً وهو لا
يصلح استخراج من الاولى المستثناة منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من
فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً
مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله لا صورة مجازاً منصوب على
التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة
والمراد ان استعمال صيغة الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

جواب سوال ما يلزم من قوله ان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في مقوله ومنفصل ويسمي منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الاولى المستثناة منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله لا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغة الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

جواب سوال ما يلزم من قوله ان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في مقوله ومنفصل ويسمي منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الاولى المستثناة منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله لا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغة الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

جواب سوال ما يلزم من قوله ان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في مقوله ومنفصل ويسمي منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الاولى المستثناة منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستثنى المنفصل كلاماً مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله لا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغة الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

١٢
والثاني هو الاول والاوّل اما ان يكون البيان بدلالة المتكلم او لضرورة كثره
الكلام والثاني هو الرابع والاوّل هو الذي جعله نوعاً ثانياً وثالثاً بملاحظة
اعتبار الضرورة وعدمه منه اي من بيان الضرورة ما هو في معنى المنطوق
اي في حكمه نحو قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثالث فازيد الكلام وهو
قوله تعالى وورثه ابواه اوجب الشركة مطلقه حيث اضيف الميراث اليهما من غير
بيان نصيب كل واحد ثم تخصيص الامم بالثلث بقوله فلامه الثالث دل على
الاب يستحق الباقي ضرورة فصار اي تخصيص الامم بياناً للنصيب لـ
بصد الكلام لا يحض السكوة اذ لو بين نصيب كل من غير بيان الشركة لـ
يعرف نصيب الاب بالسكوة فصار البيان بالسكوة مع دلالة لصد الكلام
كانه قيل فلامه الثالث ولايه الباقي ومنه اي من بيان الضرورة ما ثبت
بدلالة حال المتكلم اي بدلالة من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمحدث
وصاحب الحادثة نحو سكوته صاحب الشرع عند اربعين من قوله او فعل
والثاني هو الاول والاوّل اما ان يكون البيان بدلالة المتكلم او لضرورة كثره
الكلام والثاني هو الرابع والاوّل هو الذي جعله نوعاً ثانياً وثالثاً بملاحظة
اعتبار الضرورة وعدمه منه اي من بيان الضرورة ما هو في معنى المنطوق
اي في حكمه نحو قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثالث فازيد الكلام وهو
قوله تعالى وورثه ابواه اوجب الشركة مطلقه حيث اضيف الميراث اليهما من غير
بيان نصيب كل واحد ثم تخصيص الامم بالثلث بقوله فلامه الثالث دل على
الاب يستحق الباقي ضرورة فصار اي تخصيص الامم بياناً للنصيب لـ
بصد الكلام لا يحض السكوة اذ لو بين نصيب كل من غير بيان الشركة لـ
يعرف نصيب الاب بالسكوة فصار البيان بالسكوة مع دلالة لصد الكلام
كانه قيل فلامه الثالث ولايه الباقي ومنه اي من بيان الضرورة ما ثبت
بدلالة حال المتكلم اي بدلالة من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمحدث
وصاحب الحادثة نحو سكوته صاحب الشرع عند اربعين من قوله او فعل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا تكراراً ومستمحناً في العربية في كثير من المواضع وذلك الضرورة فيما ثبت
 وجوبه في الدين في عامة المعاملات كالمكيل والموزون أي أن الموجب للحدف
 كثرة الاستعمال التي هي من أسباب التخفيف وهي إنما تتحقق في المقادير التي
 ثبت ديناً في الدين من حال أو مؤجلاً لا نهائياً ديناً في الدين من كثرة العقود
 ببرد و التياب ونحوه فأنها لا تثبت في الدين من الألبطريق خاص هو السلم
 أو ما في مضاه كبيع بالثياب وإذا التثبت في الدين من عامة المعاملات لم يوجب
 الضرورة الداعية إلى الحذف وقال صاحب التوضيح بعد بيان الفرق فالجاء
 أنه إذا ذكر بعد المائة عدد مضاف نحو مائة وثلاثة أثواب كان الأخير بياناً
 بلا اتفاق فإما كان بعد المائة شيء مما هو من المقدرات كالأهم والد ثلثين
 والقفيز فجعل بياناً للمائة قياساً على العدد والجامع بينهما يكونان مقدرين فإذا
 قال على مائة وودهم قلنا المائة من الداهم قياساً على قوله على مائة وثلاثة
 الأواب أما إذا كان بعد المائة شيء مما هو غير مقدّر كالعيد والثوب كقوله لم
 على مائة وثوب ومائة وعبد فجعل بياناً للمائة وعرضه من ذلك ابتداء
 ما هو الثابت بالعرف في صورة القياس بناء على أن المضمحل جاز القياس في

اللغة فاندفع اعتراض صاحب التلويح بأنه القياس في اللغة وان ردد
القياس الشرعي لم يكن من قبيل البيان **فصل** في بيان التبدل وقعه في
بعض النسخ ههنا لفظ الباب ووجهه انه لما كان هذا النوع اكثر اجماعا
عقده له بابا على حد التنبيه **عظم** شأنه وهو النسخ النسخ واللغة الا اذا
او النقل والتبدل وهو في حق صاحب الشرع بيان لمدة الحكم المطلق
في الظاهر الذي كان معلوما عند الله تعالى انه ليس بطلق بل هو مقيد بهما
والمراد بالحكم الحكم الشرعي ولا يكون ذلك الا ثابتا بدليل شرعي لان رفع
الاياحة الاصلية الثابتة قبل ورود الشرع بدليل شرعي لا يسمى نسخا ويعلم منه
ان بيان تبدل ذلك الحكم الشرعي لا يكون الا شرعا ايم لانه مطلق في حق
غير الشريعة فليس في وسع بيان مقيد في حقه فالذي له البيان وبيان مدة
ذلك الحكم الشرعي بيان في مائة وما كان هذا البيان بيان التبدل كان المبين
مبدل هذا البيان وهذا البيان مبدل له ولما كان البيان بعد المبين كان
هذا البيان متأخرا عن ذلك الحكم فيكون في قوله وهو النسخ في حق آه اشارة
الى ما عرفوا به النسخ من انه عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي

والاعتراض صاحب التلويح بان القياس في اللغة وان ردد
القياس الشرعي لم يكن من قبيل البيان فصل في بيان التبدل وقعه في
بعض النسخ ههنا لفظ الباب ووجهه انه لما كان هذا النوع اكثر اجماعا
عقده له بابا على حد التنبيه عظم شأنه وهو النسخ النسخ واللغة الا اذا
او النقل والتبدل وهو في حق صاحب الشرع بيان لمدة الحكم المطلق
في الظاهر الذي كان معلوما عند الله تعالى انه ليس بطلق بل هو مقيد بهما
والمراد بالحكم الحكم الشرعي ولا يكون ذلك الا ثابتا بدليل شرعي لان رفع
الاياحة الاصلية الثابتة قبل ورود الشرع بدليل شرعي لا يسمى نسخا ويعلم منه
ان بيان تبدل ذلك الحكم الشرعي لا يكون الا شرعا ايم لانه مطلق في حق
غير الشريعة فليس في وسع بيان مقيد في حقه فالذي له البيان وبيان مدة
ذلك الحكم الشرعي بيان في مائة وما كان هذا البيان بيان التبدل كان المبين
مبدل هذا البيان وهذا البيان مبدل له ولما كان البيان بعد المبين كان
هذا البيان متأخرا عن ذلك الحكم فيكون في قوله وهو النسخ في حق آه اشارة
الى ما عرفوا به النسخ من انه عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي

في قوله

ط
 العلم على من يدينون
 غافلون عما هم عليه
 فلا يحرم كونهم غافلون لما
 الذنوب ان يعرفوا انهم على
 غفابة الذنوب فلا تشارف
 الاشارة اليها الاشارة
 في قول النول الاول بيان
 من الجزء الثاني في قول
 التبدل وهو ان النول
 كمنس الارض الى الارض
 الشرعي بل ليس شرعي
 عنه قول النول عليه
 عبارة عنه فلا تشارف
 النول في قول النول
 تاويله

عقودنا على السليبي في استقبلنا لما فرغنا من ذلك السليبي الكفون " ١١
القبيل ومن الجرد الا على القول بالبيان
نسبة بين البيتين والبيان
ذلك يمكن بعد البيتين والبيان
متاخر عن البيتين والبيان
تقديم لما كان متاخر عن البيتين
خطب الاول المتقدمة وبذلك اللفظ مختلفة
عن الخطب المركب فينتهي ان يكون
بالعلم لان بطلان ذلك انما
هو فيما كان الزمان

[illegible]

۱۱۱
 من علی تهاکم الامم
 پس نیستی از شیخ که در میان مملوکان مملو باشد
 اندوخته از نیستی بی وقت که با باغ فغان ۱۱۲
 بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۳
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۴
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۵
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۶
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۷
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۸
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۱۹
 دفعه ای که بانسب الی طبعه که وقت نگذشت کیون مطلقا بان ۱۲۰

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الصيام الى العيل **و** من التقيد بالذابة مثل النحاح
 صحيحا والوصف مثل اكرم الناس الطهارة فان
 فيه الاموال يكون الاقصد فلا يثبت الضم في
 كذا في شرح البديع ١٠ مولوي عبد الله
 المتأخرة لا صلوة والاصوم **ط** كذا في
 بيان ان الصيام الى العيل فان ذلك لا يثبت
 او ما شئت من ان لا يثبت في الصوم
 بذا شئت من ان لا يثبت في الصوم
 عبارة جديدة لا يثبت في الصوم

الاستبانة في دفع الامراض عن الشعب
وقال السلف في البيان والبيان في الامراض
فصل في الامراض

[illegible]

٥٨ اى ظاهر و هو ان هذا الحكم بان
 الاطلاق من الارواصات ٥٨
 الان انزلوا باطلاق الاطلاق عن البيان
 فليت يكون تبديلا فاجاب بما مر من
 الشيخ بياننا معصاني في صوابه
 ص ١٢٥ جواب سوال برآمدن الكائن
 البيان الكدة النهائية
 الشرعى بيان تبديله
 بالانقرض عن قوله بيان كدة ذلك
 محلنا ٥٨

[illegible]

[illegible]

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامنة السرخسي واما
قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظهن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقوت ولهذا لم
يتعرض المصنف لمثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانه يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليه ما رسو
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعيته ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان التقييد بقوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامنة السرخسي واما
قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظهن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقوت ولهذا لم
يتعرض المصنف لمثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانه يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليه ما رسو
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعيته ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان التقييد بقوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامنة السرخسي واما
قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظهن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقوت ولهذا لم
يتعرض المصنف لمثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانه يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليه ما رسو
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعيته ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان التقييد بقوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضي الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامنة السرخسي واما
قوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظهن ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القران
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقوت ولهذا لم
يتعرض المصنف لمثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملك الطويل وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانه يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليه ما رسو
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعيته ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم ما دامت دار التكليف ولهذا كان التقييد بقوله عليه

الجهاد ماض الى يوم القيمة داخل في التوبة وكذا قوله تعالى و
جاءل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا الى يوم القيمة اذ هو وان كان من
قبيل الاخبار الا انه يفهم منه الحكم الشرعي وهو وجوب تقدم المؤمنين على
الكافر في الشرف والكرامة كالشهادة ونحوها ويمكن ان يجعل على هذا التوقيت
قوله عليه السلام الخ لاخرة من بعدى ثلثون سنة فانه يعلم منه نفاذا وامرهم
واحكامهم ووجوب طاعتهم وانقيادهم وحرمة مخالفتهم وعنادهم
والشرط اي شرط جواز النفس التمكن اي تمكن المكلف من عقد القلب على
الحكم وقوله عند نال التمكن من الفعل ومعناه ان يحضر زمان يسمع فيه الفعل
بعد وصول الامر الى المكلف وعدم التمكن منه اعم من ان يكون قبل دخوله وقت
الواجب وقبل انقضاء زمان يسمع فيه وفيه وهذا مذهب اكثر الفقهاء
اصحاب الحديث خلافا للمعتزلة وبعض اصحابنا كالجصاص والامام ابي منصور

وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة

وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة

جاءل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا الى يوم القيمة اذ هو وان كان من
قبيل الاخبار الا انه يفهم منه الحكم الشرعي وهو وجوب تقدم المؤمنين على
الكافر في الشرف والكرامة كالشهادة ونحوها ويمكن ان يجعل على هذا التوقيت
قوله عليه السلام الخ لاخرة من بعدى ثلثون سنة فانه يعلم منه نفاذا وامرهم
واحكامهم ووجوب طاعتهم وانقيادهم وحرمة مخالفتهم وعنادهم
والشرط اي شرط جواز النفس التمكن اي تمكن المكلف من عقد القلب على
الحكم وقوله عند نال التمكن من الفعل ومعناه ان يحضر زمان يسمع فيه الفعل
بعد وصول الامر الى المكلف وعدم التمكن منه اعم من ان يكون قبل دخوله وقت
الواجب وقبل انقضاء زمان يسمع فيه وفيه وهذا مذهب اكثر الفقهاء
اصحاب الحديث خلافا للمعتزلة وبعض اصحابنا كالجصاص والامام ابي منصور
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة
وقوله تعالى من اجل انهم كفروا بما وعدهم الله تعالى فويل لهم من ربهم عذابي لعظيمة

[illegible]

[illegible][illegible]

بقرہ میں نشانی

[illegible][illegible]

وعدم صلاحية كونه ناسخا وانما يكون كذلك لو لم يكن سنده نصا
 ارجح من النص الاول ولا يلزم من ذلك كون النص الراجح ناسخا للاجماع
 لانه يجوز ان لا يعلم تراخ ذلك النص فلا يصح جعله ناسخا بخلاف الاجماع
 المبني عليه فانه لو كونه متراخيا يصح ناسخا ووجه القول الثاني ان النص الذي
 كانه سند الاجماع الاول وان كان مرجوحا في نفسه بالقرينة لكن لما تزايدت
 الراء الدالة على قبوله صار هو راجحا بدلالة انه لو لم يكن راجحا لما اختلف
 اهل الاجماع الاول وهذا يصير بمنزلة الطعن المجل في النص الذي قبله
 راجح ولما ثبت القياس لا يصح ان يكون ناسخا ولا منسوخا وكذا الاجماع
 لم ينق ما يصح لذلك الا الكتاب والسنة فلذا قالوا وانما يجوز التسليم ان نسخ
 الكتاب والسنة بالكتاب والسنة اذا كانت الثانية مثل الاولى واقواها
 ويجوز نسخ احدهما بالآخرى نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والسنة بالكتاب
 عندنا وهو مذاهب جمهور الفقهاء والمنكلمين والمحققين من اصحابنا

وذلك ان كان الاول لا يثبت
 والاولى ان كان الاول لا يثبت
 والاولى ان كان الاول لا يثبت

على كون الاول لا يثبت
 على كون الاول لا يثبت
 على كون الاول لا يثبت

وذلك ان كان الاول لا يثبت
 والاولى ان كان الاول لا يثبت
 والاولى ان كان الاول لا يثبت

وذلك ان كان الاول لا يثبت
 والاولى ان كان الاول لا يثبت
 والاولى ان كان الاول لا يثبت

[illegible][illegible]

اشارة الى دليل النسخ لجواز نسخ
اصح ما ياتى من غير ما ياتى بالكتاب
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
لان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر

وقد ثبت انه عليه السلام كان يتوجه الى الكعبة في الصلوة في مكة ثم يتوجه
في المدينة الى بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم الى الكعبة فان كان التوجه
الاول ثابتا بالكتاب فقد نسخ بالسنة الموجبة للتوجه الى بيت المقدس
لا انه لا يتلى في القرآن وان لم يكن ثابتا به فقد ثبت بعض المطلوب
اذ لا شك ان التوجه الثاني الثابت بالسنة ينسخ بالكتاب واعلم ان
القاضي ابو زيد قال انه لم يوجد كتابا لله تعالى ما ينسخ سنة الا من طريق
الزيادة على النص فعلم هذا يجوز ان يقال معنى قول الشافعي لا يجوز نسخ
الكتاب بالسنة انه لم يوجد النسخ بها فيه والزيادة على النص ليس
عنده واما عندنا فلما كان نسخا جازنا نسخ بها كذا هذا انما مشي الى

فقد ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر
فقد ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر

٣٤٥

فقد ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر
فقد ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر

فقد ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر
فقد ثبت ان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
لان التوجه الاول ثابت بالكتاب
والدليل المذكور في المتن دليل على
تقديمه على كل دليل اخر على
تقديمه على كل دليل اخر

[illegible]

[illegible]

وهو انه ليس بنسخ الثالث نكاح الزيادة ترفع المفهوم المخالف فنسخه
 والا فلا الرابع ان غير الزيادة المزيد عليه بحيث صار وجوده بمنزلة
 العدم شرعا فنسخه والا فلا واليه ذهب القاضي عبد الجبار الخامس ان
 احتجبت الزيادة مع المزيد عليه بحيث يرفع التعدد والا تفصال بينهما فنسخه
 والا فلا السادس ان الزيادة ازيلت حكما شرعيا بعد ثبوتها بدليل شرعي
 فنسخه والا فلا والظن ان قولهم بدليل شرعي لزيادة البيان والتأكيد ثم
 ان المفهوم المخالف غير معتبر عندنا لكن ذكره في البيان مبني على مذهب

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Arabic, covering the entire page. The text is dense and appears to be a continuous narrative or a collection of short pieces. The script is highly stylized and characteristic of the period.

لا يكون نسخا زيادة التفرقة في حد
الزيادة عشرة على اثنين
في كل اقلية كذا في كل واحد من
بها او زيادة الكرم في كل واحد من
يقول ما شئت به كزيادة الكرم
على مائة الفين في كل اقلية كذا في كل واحد من
الثمانين بكتبه بنم التمدد والافاضة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

أي فريضة الصلاة بحيث لا يجوز الصلوة بدونها بخلاف الواحد متعلق
بأنه للفرض ^{وإن جازوا ما جاء به من أن الواحد هو الذي عليه السلام}
بقوله لم يجعل وهو قول عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب لأنه
جعل قراءة الفاتحة كإزالة علة النص وهو قوله تعالى فأقرؤا ما تيسر من
القرآن اذ غمركم بيقضي الجواز بدو الفاتحة فكان تقيد بها نسخها بالأطلاق
وهذا أبو أي علماء نازية النفي وهو تغريب عام حل أي زيادة من
حيث كون حد في زنا البكر على الجلد الذي هو حد لأنهم لم يقتصروا
بالصير بعضه فيكون نسخ القول تعالى الزانية آية بخبر الواحد وهو قوله
عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام واحتز بقوله حد أحسن النسخ
سياسة فإن يجوز إذا رأى الإمام المصلحة فيه كذا في الشرح وأبو زيادة
الطهارة شرطاً في طواف الزيارة حتى لا يجوز بدونها لأن زيادة على قوله
وليطوفوا بالبيت العتيق بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام الطواف بالبيت
صلوة وشرطه شرط الصلوة ألا الله تعالى إياهم فيها للنطق وإبواب زيادة صفة
الإيمان شرطاً في رقية الكفارة بخبر الواحد يتعلق بالجميع وخبر الواحد
في الأخير ما روى أن رجلاً جاء إلى النبي عليه السلام برقية وقال علي حقيقته
أفيمعني أن أعقبها فامتنعها الرسول عليه السلام فوجد هام مؤمنة فقال له

[illegible]

عجیب و تعجب الایمان تیار
مگر الرقہ الوردہ فی عقل زیادہ
مگر النفس الزاریہ علی نفس شمع
کلمہ و ابجد و اربعہ بلقیس مع
عجیب و تعجب و فی ذلک قول
و جلالہ فی الاموال و مع و مع
بقولہ کہ یہ اندک کا فکرت ہی کیا شرم
من اما فکرات است رسول اللہ صلی اللہ
علیہ و سلم فقال علیہ السلام عرفت انما
مردم و ملاقات فی وقت و ملاقات
لو جو ملاقات فی وقت و ملاقات
علاقی و ملاقات
علاقی و ملاقات

اعتقها فانها مؤمنة والقياس فانه شرط الايمان في كفارة القتل
 لتخليص المؤمنين عن ذل الرق فيشترط في سائر الكفارات والذي يميل
 بالسنة افعال رسول الله عليه السلام وهي التي تقتضي قصدا ما غير هامثل
 الواقع حالة النوم فلا يصح للاقتداء به والكلام فيه وهو بالنسبة اليها
 اربعة اقسام مباح ومستحب وواجب وفرض واما المحرم والمكروه فلا
 يوجد في افعال الانبياء عليهم السلام لانهم معصومون عن الكبائر عند
 عامة المسلمين وعن الصغار عند اصحابنا خلافا لبعض الاشعرية وانما
 قيدنا الافعال بالنسبة اليها لان الواجب وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة لا
 يتصور في حق النبي عليه السلام ولذا قسم القاض وسائر الاصوليين سوية
 في حق الاسلام وشمس الاثمة الى ثلاثة اقسام وفيها اي في افعال النبي عليه السلام

فان قيل ما هو القياس في افعال النبي عليه السلام
 الجواب هو ما يقتضيه العقل والشرع من افعال النبي عليه السلام
 التي هي من جنس افعال الانبياء عليهم السلام
 فان قيل ما هو القياس في افعال النبي عليه السلام
 الجواب هو ما يقتضيه العقل والشرع من افعال النبي عليه السلام
 التي هي من جنس افعال الانبياء عليهم السلام

فان قيل ما هو القياس في افعال النبي عليه السلام
 الجواب هو ما يقتضيه العقل والشرع من افعال النبي عليه السلام
 التي هي من جنس افعال الانبياء عليهم السلام
 فان قيل ما هو القياس في افعال النبي عليه السلام
 الجواب هو ما يقتضيه العقل والشرع من افعال النبي عليه السلام
 التي هي من جنس افعال الانبياء عليهم السلام

فان قيل ما هو القياس في افعال النبي عليه السلام
 الجواب هو ما يقتضيه العقل والشرع من افعال النبي عليه السلام
 التي هي من جنس افعال الانبياء عليهم السلام

في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...

قسم آخر غير الأربع المذكورة وهو الزلّة وهي اسم لفعل حرام غير مقصود
للفاعل لذاته ولكنه وقع فيه من فعل مباح قصد كذا ذكر شمس لائمة
السر حتى قيل فعل الصغار يرد وقصد وقيل ترك الأفضل إلى الفاضل
لكنه أي القسم الآخر وهو الزلّة ليس من هذا البيان أي من باب الاقتداء
بالأفعاله في شيء من الأحكام الأربع المذكورة لأنه لا يصلح للاقتداء
لا يخلو هذا القسم وهو الزلّة عن الاقتران ببيان أنه أي الزلّة بتاويل
المذكور زلّة أمان من جهة الفاعل كما في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
هذا من عمل الشيطان أو من الله تعالى كما قال وعصى آدم ربه فغوى واختلفوا
في سائر أفعاله الفعل الواقعة عنه عليه السلام

في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...

في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...

في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...

في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...
في هذا الكتاب الذي هو كتاب الفقه...

९

[illegible]

اما عن قصد الى عينه اولا واما الثاني فاما عن قصد الله تعالى بل عن قصد
الغيره اولا عن قصد مطلقا والاخر خارج عن هذا البيان وقد ذكرنا الاول
اولا ثم ان الواقع عن قصد الى عينه قد يكون بيانا لمحل الكتاب باسم الثاني
لقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وهو تابع للمبتدئ في الوجوب والندب
الا بلا حجة بخلاف وقد يكون مختصا به عليه السلام كوجوب التضرع والتسليم
والحكم فيما بقي بعد ذلك ما ذكره بقوله والصحيح ما قاله الجصاص ان
ما علمنا من افعال النبي عليه السلام واقعا على جهة اى على صفة الوجوب
او الاستحباب والا بلا حجة نقضى به اى برسول عليه السلام او بفعل رسول
عليه السلام فى يقا على الفعل على تلك الجهة اى الصفة لا بدليل يدل على
كونه مختصا به قال الله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين وما لم تعلمه
الفعل على اى جهة اى صفة فعله اى فعل النبي عليه السلام قلنا فعله على اى
منازلة فعالة وهو الا با حجة لازال اتباع اصله فى حقه عليه السلام لقوله تعالى لقد
كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة فهذا تنقيص على جواز الاقتداء به
فوجب التمسك به بالاصل حتى يقوم دليل خصوصه به والجمهور على ان
الفعل ان علمت صفة خاصة فامتهر مثله في الايتان به وقال الكرخي

[illegible][illegible]

الاصول هو الاختصاص بالاعتراض وان لم يعلم صفة فان كان من المعاملات
فيل على الاباحة بالاجماع وان كان من القرابات ففيل يتوقف فيه
فلا يثبت متابعتي يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع في روقا الكرخي
يعتقد الاباحة في حق ولا يكون لنا اتباع فيه لا بدليل وقد عرفت من
الاجصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقة رسول عليه السلام حال كون

تلك الطريقة في اظهر الاحكام الشرع بالاجتهاد متعلق بالاظهار واختلف
وهذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجتهاد فانكرت الاشعية واكثر
المعتزلة كون الاجتهاد خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا يستغنى
عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى

وما نزلنا من شيء الا بالوحي والاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى

وما نزلنا من شيء الا بالوحي والاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى

وما نزلنا من شيء الا بالوحي والاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى

الاصول هو الاختصاص بالاعتراض وان لم يعلم صفة فان كان من المعاملات
فيل على الاباحة بالاجماع وان كان من القرابات ففيل يتوقف فيه
فلا يثبت متابعتي يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع في روقا الكرخي
يعتقد الاباحة في حق ولا يكون لنا اتباع فيه لا بدليل وقد عرفت من
الاجصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقة رسول عليه السلام حال كون
تلك الطريقة في اظهر الاحكام الشرع بالاجتهاد متعلق بالاظهار واختلف
وهذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجتهاد فانكرت الاشعية واكثر
المعتزلة كون الاجتهاد خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا يستغنى
عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى
وما نزلنا من شيء الا بالوحي والاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى

الاصول هو الاختصاص بالاعتراض وان لم يعلم صفة فان كان من المعاملات
فيل على الاباحة بالاجماع وان كان من القرابات ففيل يتوقف فيه
فلا يثبت متابعتي يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع في روقا الكرخي
يعتقد الاباحة في حق ولا يكون لنا اتباع فيه لا بدليل وقد عرفت من
الاجصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقة رسول عليه السلام حال كون
تلك الطريقة في اظهر الاحكام الشرع بالاجتهاد متعلق بالاظهار واختلف
وهذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجتهاد فانكرت الاشعية واكثر
المعتزلة كون الاجتهاد خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا يستغنى
عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى
وما نزلنا من شيء الا بالوحي والاصول على ان له العلم فيها بالوحي لظاهر والرأي
جميعا وهو ذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعموم قوله تعالى

९

۴
 امر والا اعتبارا الاولی الایضار
 المرد من البصر البغیر والنسب
 علی السلام اعظم الناس بغیر و
 واصفا کمیر و واصف و خدادا
 و بنی انفسیة بالافضل و له
 الخطاب والامر و استدل العاتق
 استغفر فی دین اسودین العباد و کم
 بیان بلوق الغیاس و ان الجناد
 فی علم العلم لکمال النصوص و القوت
 علی طریق الاستیمان و ان کمال
 ان علم الکتاب الذی لا یجوز احدی
 فی القوت علی طریق الاستیمان
 و لا یجوز احدی و کان فی
 علی

فاعتبروا يا اولي الابصار ^{لما انتم في الصفوف بالصور من غير ما} قالوا اكثر اصحابنا انهم كانوا مكلفين بان ينظروا الوحي ^{في حادثة ليس فيها وحي فان لم ينزل الوحي بعد الاشارة كان ذلك دلالة} في حادثة ليس فيها وحي فان لم ينزل الوحي بعد الاشارة كان ذلك دلالة ^{الاذن بالاجتهاد ثم قبل مد} الاذن بالاجتهاد ثم قبل مد ^{الانظار مقدرة بثلاثة ايام وقيل بخوف} الاشارة كان ذلك دلالة ^{الاذن بالاجتهاد ثم قبل مد} الاذن بالاجتهاد ثم قبل مد ^{الانظار مقدرة بثلاثة ايام وقيل بخوف} الاذن بالاجتهاد ثم قبل مد

قوت الغرض والبرهان يقول والصحيح عندنا انه عليه السلام كان يعمل
بالاجتهاد اذا انقطع طمعه عن الوحي فيما اى في حادثة ابتلى به وكان النبي
عليه السلام لا يقر على صيغة الجهول على الخطاء وان كان جهاده يحتمل
الخطاء هذا عند اكثر اصحابنا قوله تعالى عفي الله عنك لئلا تلهيهم
فانريد على الخطاء واكثر العلماء على انه لا يحتمل الخطاء لانها امرنا باتباعها

عليه السلام ولا اتباع في الخطاء فاذا اقر النبي عليه السلام على شيء من ذلك
اي من الحكم اي اذا اقر على تغيير او اثباته كان ذلك دلالة قاطعة على اصابته
الحكم فيكون مخالفة حراما وكفر بخلاف ما يكون من غير النبي عليه السلام
من البيان بيان لما بالرأي حيث يجوز مخالفة لمجتهد اخر لان اقرار الخطأ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجوزان يكون صلوة في الزمان
 وجوزان تختلف الشرائع وتختلف
 قول في باني آه لان الرسول عليه السلام
 كانت الشريعة من قبله عليه السلام
 كانت الشريعة من قبله عليه السلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دليل النسخ فيها وتغييرها فثبت الله تعالى
 فثبت حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مما لم يرد فيه من قبله عليه السلام
 يكون من قبله عليه السلام
 كان

[illegible]

باقی بر صفحہ ۷۸

[illegible]

[illegible]

ما انتل السدقا انبي فاعلموا انما
سوال بان سعاد الطغيا الى الصالح
من الشبه ونداريل في حق غير الصالح
فخرج على هذه الظاهر الدليل بان
انه لو صورة يعني في الصورة فاعلموا
فان الله على كل شيء قدير

[illegible]

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا يدركه القياس إليه مال القاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابة وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير أن يثبت عنهم أنه بلغ غير قلده
 فسكت عند سماعه مسلما له حتى كوشاء الحكم فسكتوا مسلمين يجب
 التقليد جماعة وأما إذا اختلفوا في شيء فالحق لا يعدوا أقاويلهم حتى

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا يدركه القياس إليه مال القاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابة وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا يدركه القياس إليه مال القاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابة وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا يدركه القياس إليه مال القاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابة وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

أحزاب من الزكوة
 في صلاة الأكرامه فان
 ذلك الزكوة في
 حاله الأكرامه لا
 يكون إلا جماعة لا
 جاز (عقود)

فان صلاة الأكرامه
 لا يكون إلا جماعة لا
 جاز (عقود)

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا يدركه القياس إليه مال القاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابة وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الاطلاق
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة رضي الله عنهم
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاريخ لجعل الاخرنا سيجالا لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الاطلاق
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة رضي الله عنهم
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاريخ لجعل الاخرنا سيجالا لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

انما هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الاطلاق
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة رضي الله عنهم
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاريخ لجعل الاخرنا سيجالا لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

من العلوم غلو النقص
بدر السليم على امره
من الامور فلا عجز

نيتشيل الحجب في
الايام من غير ان
تشكل لكل شيئا

في طبعه من غيب
ما نفا

سعيدي المسيب والفهي والشعبي وشرحه ومسروق و
 علقمة رضي الله عنهم يجوز تقليد عند بعض مشايخنا خلافا
 لبعضهم واما اذا ابلغ درجة الفتوى في زمنهم ولم يزاوهم
 كان كسائر السلف لا يصح تقليد والله اعلم **باب الاجماع**
 في اللغة العزم والاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من ائمة صلوات الله عليهم
 في كل عصر على امر من الامور والمراد بالاتفاق الاشتراك قولاً او فعلاً
 او اعتقاداً وقيد بالمجتهدين اذ لا اعتبار لاتفاق غيرهم من العوام و
 وعرف بلام الاستغراق احترازاً عن اتفاق البعض دون البعض وقيد
 قوله المجتهدين بقوله من ائمة محمد صلى الله عليه وآله احترازاً عن اتفاق المجتهدين من
 الشرائع الماضية بقوله في كل عصر احترازاً عن لزوم عدم انعقاد الاجماع
 الا في آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق جميعهم الا في وقوله على امر من الامور
 بيان لتناول القول والفعل والاحكام العقلية والشرعية وقيد بعض
 العلماء الاجماع بالحكم الشرعي بدله امر من الامور وكلام المفسرين
 ان لا يقيد الاتفاق بالمجتهدين بل يذكرونهم من اهلوه وهو حجة قطعية عند
 من اعلموا على ما في الامور فلا علة في الاحتراز عن غيرهم

قسم تختن جليله جماعة من العلماء فهم اهل الاستنباط بالرأى وقسم يشترك فيه
 الخواص والعوام فان كان الحكم الاول من القسم الاول يعتبر اجماع اهل الرأى ولا حجة
 بخالفة من لا رأى له كالعوام والعلماء الذين ليسوا من اهل الاجتهاد وان كان القسم
 الثاني يعتبر اتفاق الكل حتى لو فرض اختلاف بعض العوام لا ينعقد اجماع واعلم
 ذكر بعض صلات العبرة باللام وبعضها بالباء مبني على مسامحة القدماء ثم اجماع على
 مراتب فالأقوى اجماع الصحابة نصا كالاجماع على خلافة ابي بكر الصديق ثم لانه
 اجماع لا خلاف فيه لاحد في كونه حجة لوجود اجتماع العترة واهل المدينة ووجود
 النص من الكل فيكون كالحكم والمتواتر ولهذا قال فيهم اهل المدينة وعترة الرسول
 ثم اجماع الذي ثبت بنص بعضهم اى الصحابة وسكوة الباقيين منهم لان السكوة في
 الدلالة على التقرير اى تقرير الحكم دون النص لاقول وضوحا منه ولذا كان الجمهور
 صحتهم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ضميم
 راجع الى الوصول الاول والمراد بالموصول الثاني الصحابة اى لم يظهر فيه قول الصحابة خلا
 كاجماعهم على صحة الاستصناع وهذا اجماع مختلف فيه ومخالفا منصوص على
 من فاعله سبقهم ومن القول في بعض النسخ مخالفا لجمهور علماء اهل المدينة من الموصول الثاني
 او بالرفع على انه خبر مستند محذور والتقدير وهو مخالف والكل ضعيف لان المراد في
 ظهور قوله الاول اصلا لا تنفي قول المخالف منهم خاصة هذا ما قالوا وجوابه ان المراد
 بالقول المخالف القول المختلف فيه كما فسره في ما سبق اى ويصير ما لم يات اتفاق القول اذ لو

في بعض النسخ ان بعض الناس قد اختلفوا في هذا الاجماع وان

والمراد بالجماع اجماع اهل الرأى وقسم يشترك فيه الخواص والعوام فان كان الحكم الاول من القسم الاول يعتبر اجماع اهل الرأى ولا حجة بخالفة من لا رأى له كالعوام والعلماء الذين ليسوا من اهل الاجتهاد وان كان القسم الثاني يعتبر اتفاق الكل حتى لو فرض اختلاف بعض العوام لا ينعقد اجماع واعلم ذكر بعض صلات العبرة باللام وبعضها بالباء مبني على مسامحة القدماء ثم اجماع على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة نصا كالاجماع على خلافة ابي بكر الصديق ثم لانه اجماع لا خلاف فيه لاحد في كونه حجة لوجود اجتماع العترة واهل المدينة ووجود النص من الكل فيكون كالحكم والمتواتر ولهذا قال فيهم اهل المدينة وعترة الرسول ثم اجماع الذي ثبت بنص بعضهم اى الصحابة وسكوة الباقيين منهم لان السكوة في الدلالة على التقرير اى تقرير الحكم دون النص لاقول وضوحا منه ولذا كان الجمهور صحتهم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ضميم راجع الى الوصول الاول والمراد بالموصول الثاني الصحابة اى لم يظهر فيه قول الصحابة خلا كاجماعهم على صحة الاستصناع وهذا اجماع مختلف فيه ومخالفا منصوص على من فاعله سبقهم ومن القول في بعض النسخ مخالفا لجمهور علماء اهل المدينة من الموصول الثاني او بالرفع على انه خبر مستند محذور والتقدير وهو مخالف والكل ضعيف لان المراد في ظهور قوله الاول اصلا لا تنفي قول المخالف منهم خاصة هذا ما قالوا وجوابه ان المراد بالقول المخالف القول المختلف فيه كما فسره في ما سبق اى ويصير ما لم يات اتفاق القول اذ لو

والمراد بالجماع اجماع اهل الرأى وقسم يشترك فيه الخواص والعوام فان كان الحكم الاول من القسم الاول يعتبر اجماع اهل الرأى ولا حجة بخالفة من لا رأى له كالعوام والعلماء الذين ليسوا من اهل الاجتهاد وان كان القسم الثاني يعتبر اتفاق الكل حتى لو فرض اختلاف بعض العوام لا ينعقد اجماع واعلم ذكر بعض صلات العبرة باللام وبعضها بالباء مبني على مسامحة القدماء ثم اجماع على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة نصا كالاجماع على خلافة ابي بكر الصديق ثم لانه اجماع لا خلاف فيه لاحد في كونه حجة لوجود اجتماع العترة واهل المدينة ووجود النص من الكل فيكون كالحكم والمتواتر ولهذا قال فيهم اهل المدينة وعترة الرسول ثم اجماع الذي ثبت بنص بعضهم اى الصحابة وسكوة الباقيين منهم لان السكوة في الدلالة على التقرير اى تقرير الحكم دون النص لاقول وضوحا منه ولذا كان الجمهور صحتهم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ضميم راجع الى الوصول الاول والمراد بالموصول الثاني الصحابة اى لم يظهر فيه قول الصحابة خلا كاجماعهم على صحة الاستصناع وهذا اجماع مختلف فيه ومخالفا منصوص على من فاعله سبقهم ومن القول في بعض النسخ مخالفا لجمهور علماء اهل المدينة من الموصول الثاني او بالرفع على انه خبر مستند محذور والتقدير وهو مخالف والكل ضعيف لان المراد في ظهور قوله الاول اصلا لا تنفي قول المخالف منهم خاصة هذا ما قالوا وجوابه ان المراد بالقول المخالف القول المختلف فيه كما فسره في ما سبق اى ويصير ما لم يات اتفاق القول اذ لو

الحکومت کی جانب سے ایک نوٹ جاری کیا گیا ہے کہ اگر کوئی شخص کسی اور شخص کے ساتھ مل کر کسی طرح کی سرکاری یا نجی عمارت میں داخلہ حاصل کرنے کے لیے درخواست دے گا تو اسے پوری طور پر رد کیا جائے گا۔

[illegible]

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

2

موجودان محمدیوں کو ان موجودین میں سے ہفتا فشت الفغم شل اصل فی حکم دولت عیسویہ افضل حق عرفی

۵۰

[illegible][illegible]

من الطلقة وادعى ان لا يكون من ان
يتوهم ان لا يكون من ان
الخصامة في غيره وهو لا يثبت من ان
ثلاثة اخرى ايها ما محصل ان شرط الاعيان من
الرابعة اخرى ايها ما محصل ان لا يكون من ان
فانما هي لا يثبت من ان لا يكون من ان
مخصوصا آه لا يثبت من ان لا يكون من ان
قوله لا اول هذا ما محصل من
ما شئنا من ان لا يكون من ان
الاعيان من ان لا يكون من ان
انما شرط من ان لا يكون من ان
بالنفس كان معاضا للنفس والثابت
لا يبارض النفس
بجمله آه لا يثبت من ان
نفس الاول ان جعل في حكمة صفة
فانما هي لا يثبت من ان
فانما هي لا يثبت من ان
فانما هي لا يثبت من ان

ع ۴
قبیل شہادۂ حاکم و مدد
انجام بطریق اگر انوار الابرار
یکسک السلام فی مقام الحج
بیل صلی علیہ وسلم
نحوای غنی در یکویں من قبل
بسیار من در یکویں من قبل
الکلام از کرد و راجع و کلام
لا عموم در دو موخا سعد و کلام
ع علی و ازله المصنوع فی وجوه
الفاصلۃ تا تا نقول ان
الاختصاص فی مقام الحج
اور از انجا تا یکویں من قبل
و الفاصلۃ تا تا نقول ان
الاختصاص فی مقام الحج
اور از انجا تا یکویں من قبل
و الفاصلۃ تا تا نقول ان
الاختصاص فی مقام الحج
اور از انجا تا یکویں من قبل

الوجود مع قوم
 مقام من قوت
 الشافعية انه يخص كسب
 وعندنا العيم غير العيصا واما اذا
 ورد النص في مع يخص معين
 في تركه من خاص معين
 في الحديث المذكور فهو يقضي
 في الاختصاص اذ هو واجب غير
 ايضا لم يتم الموع ولم يكمل
 وبنها من هذا القبيل
 قوله سوا كان مشك
 على دفع ما عسى ان يرد
 او قوله دفع ما عسى ان يرد
 الا بورد ان الحاق

[illegible]

جزا الله ما افلاضك فيما تجزى من دار في الجنة فقال عليه
 السلام من شهد جزية فهو في الجنة شهادة كسبها رطب من كرمه
 انفضا على جزية مع ان النصوص اوجب لشهادة رطب من كرمه
 العامة فلا نقاس عليه غيره، **قال** لا نورد بقدر ما في حق
 حسب، **قال** لا نورد على المسئلة وانما من شهد جزية في
 الفجر اخرجوه من خصاصه ارجا الى العالم
 جزية، **قال** قوله فان قوله

[illegible]

جواب عن سوال تفسيره ان
 التخصيص يدل على سبق العموم فالعموم
 فاجاب بما يحصل ان في النصوص عمومات موجبة للعدد
 فلا الشهادة ان شئ والاعمال من البر الواحد عدم مخالفتها بين جواب
 مقدور قوله ان شئ والاعمال من البر الواحد عدم مخالفتها بين جواب
 ولا يخرج عن العدد فاما كون الكتاب محمداً ولا يلحق الاثر فيه جواب
 فيفيد التفسير ان التخصيص على شئ محمداً
 ومن ثمة جيب التمسك ان التخصيص على شئ محمداً
 عن سوال مقدور قوله ان التخصيص على شئ محمداً
 ان التخصيص على شئ محمداً

عن القياس القائل فان من لا يعرف
القال " هذا ما يخصه من
حاشية القاض التتوحي
بن ثابت صابن كبار المجاب
" له قوله ذلك انه يشهد
وصاحب البسيط فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله
اعوان واذا قاله المؤمن فانه لا يولى شيئا من
يا رسول الله صلى الله عليه وآله ثم يشهد ان قال الا يولى شيئا من
دله يحضره صدق عونه فاما شاهد اهل البيت
صلى الله عليه وآله وسلم كقولك ادركت لاهوت
شأن العادة فقال صلى الله عليه وآله وسلم
ط

او اجماع من قيسين و ذكر
 الخاص و ارادة العام
 العليل كذا بالان و ارسه
 الاصل بل ينقل مشكوك
 الاوصاف فلا ينقل
 بوصفاتها و الحكم من
 قوله لا ينقل من
 و ما تاخر

فلا يجزئ فيه القياس لعدم النظر سواء عقل معناه كرحص السفر ولا
 كضرب اليد على العاقلة كما يجاب بالطهارة بالقهقهرة في الصلوة المطلقة
 فانه ثبت مخالفا للقياس بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا من ضحك
 منكم قهقهرة في الصلوة فليعد الوضوء والصلوة جميعا لان الطهارة تزول
 بالنجاسة ولم يوجد ههنا فلا يمكن الحاق غيرها بها فلا يقاس عليها صلوة
 الجنابة وسجدة التلاوة والشرط الثالث ان يتعدى الحكم الشرعي الثابت
 بالنص احترز به عن الحكم الثابت بالقياس لا نرا اتحاد العلة في القياسين
 فذكر الواسطة ضائعة وان لم يتجدد بطل احد القياسين لا بتناؤه على غير العلة التي
 اعتبرها الشارع في الحكم والمراد بالنص حقيقة

قوله سوا عقل معناه العقل معناه كرحص السفر ولا كضرب اليد على العاقلة كما يجاب بالطهارة بالقهقهرة في الصلوة المطلقة فانه ثبت مخالفا للقياس بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا من ضحك منكم قهقهرة في الصلوة فليعد الوضوء والصلوة جميعا لان الطهارة تزول بالنجاسة ولم يوجد ههنا فلا يمكن الحاق غيرها بها فلا يقاس عليها صلوة الجنابة وسجدة التلاوة والشرط الثالث ان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص احترز به عن الحكم الثابت بالقياس لا نرا اتحاد العلة في القياسين فذكر الواسطة ضائعة وان لم يتجدد بطل احد القياسين لا بتناؤه على غير العلة التي اعتبرها الشارع في الحكم والمراد بالنص حقيقة

قوله سوا عقل معناه العقل معناه كرحص السفر ولا كضرب اليد على العاقلة كما يجاب بالطهارة بالقهقهرة في الصلوة المطلقة فانه ثبت مخالفا للقياس بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا من ضحك منكم قهقهرة في الصلوة فليعد الوضوء والصلوة جميعا لان الطهارة تزول بالنجاسة ولم يوجد ههنا فلا يمكن الحاق غيرها بها فلا يقاس عليها صلوة الجنابة وسجدة التلاوة والشرط الثالث ان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص احترز به عن الحكم الثابت بالقياس لا نرا اتحاد العلة في القياسين فذكر الواسطة ضائعة وان لم يتجدد بطل احد القياسين لا بتناؤه على غير العلة التي اعتبرها الشارع في الحكم والمراد بالنص حقيقة

قوله سوا عقل معناه العقل معناه كرحص السفر ولا كضرب اليد على العاقلة كما يجاب بالطهارة بالقهقهرة في الصلوة المطلقة فانه ثبت مخالفا للقياس بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا من ضحك منكم قهقهرة في الصلوة فليعد الوضوء والصلوة جميعا لان الطهارة تزول بالنجاسة ولم يوجد ههنا فلا يمكن الحاق غيرها بها فلا يقاس عليها صلوة الجنابة وسجدة التلاوة والشرط الثالث ان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص احترز به عن الحكم الثابت بالقياس لا نرا اتحاد العلة في القياسين فذكر الواسطة ضائعة وان لم يتجدد بطل احد القياسين لا بتناؤه على غير العلة التي اعتبرها الشارع في الحكم والمراد بالنص حقيقة

واختلفت قوله صلى الله عليه وسلم حرمة الخمر بعينها وحرمتها بشرب القليل
والكثير منها وقلنا للوضع قد يكون لرعاية المعنى ودعايته بسبب للوضع
وتبرجحه الاسم على الغير لانها بسبب الاطلاق حتى يطلق القارودة على
الذي لقرارا لما فيه فلا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا
الا نواع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا
من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة
لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الذم
هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي موجب المظاهرة الحرمه والذمى من اهل
الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا
يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالمال مع ان ظاهره صحيح وقلنا لا
يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغير الحرمه المتناهية بالكفارة
فما اصل وهو المسلم الى اطلاقها الى الحرمه متعلق بقوله تغييرا في التفرع
وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمه في الذم
الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاقصود بالكفارة التطهير والتكفير

فان كان ذلك خلاصة ما لا يمكن ان يكون الاطلاق في قوله لا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نواع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الذم هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي موجب المظاهرة الحرمه والذمى من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالمال مع ان ظاهره صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغير الحرمه المتناهية بالكفارة فما اصل وهو المسلم الى اطلاقها الى الحرمه متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمه في الذم الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاقصود بالكفارة التطهير والتكفير

فان كان ذلك خلاصة ما لا يمكن ان يكون الاطلاق في قوله لا يصح اطلاق اسم الخمر على النبيذ لان اطلاق مجازا الا نواع فيه لكن لا يحمل عليه مع اداة الحقيقة وان اطلق عليه حقيقة فلا من وضع العرب فان ثبت فلا قياس وان لم يثبت لم يكن الاطلاق حقيقة لان علمته هو الوضع لا غير ولا يستقيم التعليل لصحة ظاهر الذم هذا تفريع لقوله بعينه قال الشافعي موجب المظاهرة الحرمه والذمى من اهل الكفارة لان من اهل الاطعام والاعتناق وان لم يكن اهل الصوم وهذا لا يضرب ولا العبد ليس من اهل التكفير بالمال مع ان ظاهره صحيح وقلنا لا يستقيم هذا التعليل لكونه اى التعليل تغير الحرمه المتناهية بالكفارة فما اصل وهو المسلم الى اطلاقها الى الحرمه متعلق بقوله تغييرا في التفرع وهو الذي عز الغاية متعلق باطلاقها لانه لا يمكن انتهاء الحرمه في الذم الى الكفارة لانه ليس باهل اهل الاقصود بالكفارة التطهير والتكفير

قال في قوله لا يفسد الاصل...
الشرط الثاني...
الشرط الثالث...
الشرط الرابع...
الشرط الخامس...
الشرط السادس...
الشرط السابع...
الشرط الثامن...
الشرط التاسع...
الشرط العاشر...

كان مخالفًا لبطر التعليل والشرط الرابع ان يبقى حكم الاصل المعلن بعد
التعليل على ما كان قبل اي قبل التعليل لان تغير حكم النص في تفسيره في
نفس التغير او في نفس النص بان تغير مفهومه بغيره وبكيفية احتراز
عن تغير النص من الخصوص الى العموم كما حصل بالتعليل بالرأي باطل سواء
حصل التغير لحكم نص في الاصل اي للمقيس عليه وفي الفرع كما ابطالناه له
التغير في الفروع بقوله ولا نص فيه وعبر في الاسلام عن هذا الشرط بان
يبقى الحكم في الاصل على ما كان قبله فيدل على تخصيص النص بالنص "وارد
في المقيس عليه ظاهر عبارة المتن تدل على شمول النص في الاصل والفرع
كما اشرنا وقد ورد في الاسلام بعد هذا الشرط امثلة تغير النص المعلن بعضها
في الفرع فاعتبر الشارحون عليه بان المتغير في هذه الامثلة انما هو حكم النص
الفرع لا في الاصل وفيه يميز ان يكون امثلة لمطلق تغير النص سواء كان في الاصل
في الفرع وان كان سياق الكلام يقتضي تخصيص النص في الاصل ويوافق ما ذكره كهنا

الشرط الاول...
الشرط الثاني...
الشرط الثالث...
الشرط الرابع...
الشرط الخامس...
الشرط السادس...
الشرط السابع...
الشرط الثامن...
الشرط التاسع...
الشرط العاشر...
الشرط الحادي عشر...
الشرط الثاني عشر...
الشرط الثالث عشر...
الشرط الرابع عشر...
الشرط الخامس عشر...
الشرط السادس عشر...
الشرط السابع عشر...
الشرط الثامن عشر...
الشرط التاسع عشر...
الشرط العشرون...
الشرط الحادي والعشرون...
الشرط الثاني والعشرون...
الشرط الثالث والعشرون...
الشرط الرابع والعشرون...
الشرط الخامس والعشرون...
الشرط السادس والعشرون...
الشرط السابع والعشرون...
الشرط الثامن والعشرون...
الشرط التاسع والعشرون...
الشرط الثلاثون...

الشرط الاول...
الشرط الثاني...
الشرط الثالث...
الشرط الرابع...
الشرط الخامس...
الشرط السادس...
الشرط السابع...
الشرط الثامن...
الشرط التاسع...
الشرط العاشر...
الشرط الحادي عشر...
الشرط الثاني عشر...
الشرط الثالث عشر...
الشرط الرابع عشر...
الشرط الخامس عشر...
الشرط السادس عشر...
الشرط السابع عشر...
الشرط الثامن عشر...
الشرط التاسع عشر...
الشرط الثلاثون...

[illegible]

2

[illegible]

ان المغرر هو دالة الاستثناء لا التعليل ومعناه ازا الاستثناء يدل على
 عموم النص للقليل والكثير كما يقال لا تقتل حيوانا الا بالسكين ومعناه لا تقتل
 حيوانا من شأنه ان يقتل بالسكين فقتل حيوانا لا يقتل بالسكين كالقملة
 والبرغوث لا يدخل تحت النهي وكذلك اي مثل ثبوت تخصيص القليل
 بالنص جواز الاستبدال في باب الزكاة فان جازه ثبت بالنص انه
 بدالة النص وابقضا كما اختلف عباراتهم والمراد بالنص النصوص
 الواردة في ضمان الارزاق وايجاب الزكاة في اموال الاغنياء وصرح في
 الفقهاء لا بالتعليل كما اوردته الخصم علينا بانكم غيرتم النص وهو قوله
 صلوات الله عليه لم في خمس من الابرشاة وغيره مما يدل على دفع عين ذلك
 بشيء وزيمنه حيث جوزتم دفعها للعلّة دفع حاجة الفقير اجاب بان

९०

٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المضيق

[illegible]

قوله اصل الدين قوله وتريد
قوله لا اعتراض على المعنى من

عليه آية واذا كان بقوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

الشاة بالقيمة التي يتوصل بها الى الجواب والغاء اسم الشاة وحاصل
الدليل ان الزكاة محضه هي حق الله تعالى ابتداء وانما يصرف في الفقراء لا يفا
الوعد ولا خفاء في ان حوائجهم مختلفة لا يندفع بنفس الشاة وانما
يندفع بمطلق المال فلما امر الله تعالى بالصرف اليهم من مال معين غير وافي
لما وعده دل ذلك على جواز الاستبدال بالغاء اسم الشاة باذنه صاحب
الحق وهو الله تعالى لا بالتعليل وانما ذكر اسم الشاة ليكون معيارا للمقدار
الواجب اذ بهما يعرف القيمة لكن يرد عليه وجوب الشاة لما كان عبارة
النص جواز الاستبدال بدلالته اوباقضائه فكيف رجح الدلالة
والاقتضاء على العبارة وايضا قد علم منه تعارض العبارة بالاقتضاء
وقد ذكر بعض اصحاب التحقيق من شراح اصول فخر الاسلام انه لو وجد
نظير لمعارضته للاقتضاء بما تقدمت من الاقسام الى الدلالة ولا اشارة و
العبارة والجواب ان لا معارضا هنا

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

قوله لا يرضى فذلك
واجب عليه

[illegible]

2

ذلك الحكم الشرعي المغاير للحكم الاول صلاح المحل كعين لشاة مثلا
للفقر الى الفقير وانما كان هذا حكما شرعيا لانه ليس بثابت باصل الخلقة
حتى يمنع تعليله بل ثابت بالنص الدال على وجوب الشاة لان المراد به
صلاحية بعد ما كانت باطلة في الامم السابقة باعتبار كون الصدقة من
الاوساخ وهذا كان تقبل الصدقات منهم بالا حراق حتى كانت النار
تنزل فتحرق المتقبل من الصدقات ولم ينتفع بها احد الا انها اطلقت
الامة بشرط الحاجة كالمتبر او ايضا انما يعرف محل التصرفات شرعا كصلاح
المحل للبيع دون الخمر واذا كان هذا حكما شرعيا علمنا بكونها
رافعة لحاجة الفقير ثم عدناه الى القيمة وجعلناها صاحبة لدفعها الى
الفقر لان الحاجة اليها اشد وهي بها ارفع فمما تلتزم احكام احكام
ما يعرف بعبارة النص وهو وجوب الشاة وثانيها ما يعرف بان
النص وهو جواز الاستبدال ثالثها ما يعرف بالتعليل وهو صلاحية القيمة

فلا يكون
على شربها الغفيا و
قولها لا اى عليه سعيه لا قامه حتى يحصل العمل
بالنفس كل جبري من جنس السعي اى
النفسون على كيون من السعي اى
مفخوذ فلا بد ان لا يكون
الذوال كونه من السعي اى
فلا بد ان لا يكون
الذوال كونه من السعي اى
فلا بد ان لا يكون
الذوال كونه من السعي اى

فانك لو انك
تكون من الغايه
من الفضل
فانك لو انك
تكون من الغايه
من الفضل
فانك لو انك
تكون من الغايه
من الفضل

قالوا يا ابن آدم انزل من الجنة الى الارض
 من حيث تشاء وقل للذين آمنوا ان
 يخرجوا من الجنة الى الارض من حيث
 يشاءوا وقل للذين كفروا ان يخرجوا
 من الجنة الى الارض من حيث يشاءوا
 وقل للذين آمنوا ان يخرجوا من الجنة
 الى الارض من حيث يشاءوا وقل
 للذين كفروا ان يخرجوا من الجنة الى
 الارض من حيث يشاءوا وقل للذين
 آمنوا ان يخرجوا من الجنة الى الارض
 من حيث يشاءوا وقل للذين كفروا
 ان يخرجوا من الجنة الى الارض من
 حيث يشاءوا وقل للذين آمنوا ان
 يخرجوا من الجنة الى الارض من حيث
 يشاءوا وقل للذين كفروا ان يخرجوا
 من الجنة الى الارض من حيث يشاءوا

بدوام يد حكم شرعي في الشاة فعلناه بالتقويم وعدنا به الى سائر الاموال
^{لعل قوله نصار صفة العرف} ^{لعل قوله التقويم} ^{لعل قوله التقويم}
 ومرا دة ما ذكره فان المراد بصلاح الصرف المحل للصرف والمحل هو
 عين الشاة مثلا وقوله بصير علة غائية للصلاح وقوله بعد الوقوع
 الثاني تأكيد وتذكير للاول وقوله بدوام يد عليه متعلق بقوله مصر وفا
 وانما ذكر هذا ليدل على ان الصدق ليس حق الفقير ابتداء حتى يلزم تغير
 حق من غير اذنه بل هو حق الله تعالى وقد تغير باذنه وقوله حكم شرعي خبر
 لقوله صار وضهير علناه راجع الى الشاة لكن جعل الشاة اصلا وسائر
 الاموال فرعا والتقويم علة وعلى ما ذكرنا الشاة اصل والقيمة فرع ودفع
 الحاجة علة والصلاحية حكم والمنافاة فانه قد يعتبر العلة من جانب
 الصرف وهي دفع الحاجة وقد يعتبر من جانب الواجب هو التقويم لكن
 جعل الحاجة ودفعها علة اولى من التقويم لانها اعتبر في التعليل حال

[illegible]

2

الازالة بل زيادة النجاسة وهذا الحكم ليس بحكم اصلي بل حادث شرع
 كصلاحية الشاة ثم يجوز تعديته واما لا يزول الحدث بغير الماء
 لكونه غير معقول المعنى في الماء لان الحكم بالطهارة عن الحدث بمعه
 زوال المانع الشرعي غير معقول اذ العضو طاهر ومن شرط القياس كون
 المعنى معقولا والمراد من عدم معقوليته انه لا يستقل العقل بذلك
 من غير ورود الشرع اذ لا يعقل تجنيس اليد وغيرها بخروج النجاسة
 من السبيلين ما ذكر في الهداية من ان غير المعقول هو الاقتصار على
 الاعضاء الاربعية واما ازالة الحدث فعقول فالمراد بالمعقولية انه
 لما حكم الشرع بزوال الطهارة عند خروج النجاسة ادرك العقل ان
 هذا الحكم لا جله هذا الوصف واعلم ان قياس المائعات على الماء في
 رفع الخبث انما يصح باعتبار انها قاتلة منزلة بمنزلة الماء وهذا لا يوجد
 الحدث لانه امر حكمي لا يتصور قلة الاعتبار انها مطهرة للحل مغيرة

٢٠
 ان المراءنة العلم العقول
 الى حازنة شي لانها العقول التي دارا
 قال العقول التي انما العقول القاصرة ومن
 لا تحل ان ازالة الحدث بالما وبعد وود الشئ
 اي المراءنة بالما وبعد وود الشئ
 بحدوث المراءنة مع شيان من الشئ بقوله فلا بد
 من الاعتراض شيان من الشئ بقوله فلا بد
 ١١ ١٢ ١٣
 الوارد بقوله فلا بد
 في القياس
 عن

[illegible]

الترصاحة لجعل فعل اللسان تعظيما لان الصلوة عبادة بدنية واللسان
من جملة البدن والمستحق استعالمه بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على
الله تعالى فغنى الشارح التكبير لتحصيل الثناء به لان المستحق في نفسه
كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من عمل
الايمان وهذه الكلمة التله وهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفاتحة
وغيرها مما يؤدى مودها مقامها واذا كان الواجب فعل اللسان
صحة التعليل واقامة غير التكبير مقام لان الالة لا تكون مقصودة
لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل به وحصل
ما هو المقصود منها قطعاً فصحة التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان
الشرع خلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا اعربى القائل واقعت
امرئ في نهار رمضان عتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل
حكمه حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب
عمدا فاشار المصم الى دفع بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان
الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر
والوقوع اى الجماع الترصاحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا

ثم اذا وقعت فلف فيه من ان يكون الوقوع سببا ناجيا عن المحل بقوله الوقوع الترصاحة آه ١٢

فائدة قوله الترصاحة لجعل فعل اللسان تعظيما لان الصلوة عبادة بدنية واللسان من جملة البدن والمستحق استعالمه بما يحصل به التعظيم مما هو ثناء على الله تعالى فغنى الشارح التكبير لتحصيل الثناء به لان المستحق في نفسه كما ان المستحق في ذكر كلمة الشهادة اداء ما على اللسان من عمل الايمان وهذه الكلمة التله وهذا يصح قيام سائر الكلمات بالفاتحة وغيرها مما يؤدى مودها مقامها واذا كان الواجب فعل اللسان صحة التعليل واقامة غير التكبير مقام لان الالة لا تكون مقصودة لذاته بل لتحصيل العمل كالسعي الى الجمعة فاذا حصل العمل به وحصل ما هو المقصود منها قطعاً فصحة التعليل وقد ورد الخصم ايضا ان الشرع خلق الكفارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا اعربى القائل واقعت امرئ في نهار رمضان عتق رقبة الحديث وقد غيرتم بالتعليل حكمه حيث علمتم الكفارة بالفطر واجبتوها بالاكل والشرب عمدا فاشار المصم الى دفع بقوله والافطار هو السبب للكفارة لان الافطار هو الجناية على الصوم وهذا اضيف اليه فقبل كفارة الفطر والوقوع اى الجماع الترصاحة للفطر وكذا الاكل والشرب عمدا ثم اذا وقعت فلف فيه من ان يكون الوقوع سببا ناجيا عن المحل بقوله الوقوع الترصاحة آه ١٢

[illegible]

[illegible][illegible]

بقاء وکوسل

على ما تقر في نسخة من كُتُب البيان «
 حقيقة هذا الاسناد صدور الفعل اذ اسند الى فاعله
 وهو كتحقيق العقلة ويقال له الاسناد الجازم الصريح
 ومنها اسناد الفعل الى غير من يؤول به بجمله من العلة
 صاروا عنه كما فعلوا الاسنادات الى السند فيكون الاسناد
 لا يقر اذ ابتدأ به ان الاسنادات الى السند فيكون الاسناد

[illegible]

ان الام لا يختص بالانسان بل بالكلية
 ان يكون المراد منها الاختصاص بالانسان
 التميز بصفة ان الانسان لا يختص به
 كما لا يفرق بين الانسان والحيوان
 بل هو مشترك بينهما
 لا يختص بالانسان بل بالكلية
 ان يكون المراد منها الاختصاص بالانسان
 التميز بصفة ان الانسان لا يختص به
 كما لا يفرق بين الانسان والحيوان
 بل هو مشترك بينهما

الاصناف لا يجوز ان يكون
 في معنى الام لا يختص بالانسان بل بالكلية
 ان يكون المراد منها الاختصاص بالانسان
 التميز بصفة ان الانسان لا يختص به
 كما لا يفرق بين الانسان والحيوان
 بل هو مشترك بينهما

فنعلم ان الام لا يجوز الاختصاص المطلوب بيان المصارف بمعنى انه
 لا يجوز الصرف الى غيرهم لا انه يجب ان يصرف الى كل واحد من
 هذه الاصناف او لا نه دليل اخر على ان الام للعاقبة وان ليس الواجب
 قبل القبض حق الفقير فلا يجب صرفه الى جميع الاصناف المذكورة
 وهو معطوف على الاول باعتبار المعنى يعني لما ذكر من ان الواجب
 خالص حق الله تعالى ويقع لم يبدأ فكانت الام للعاقبة ولا نه اي
 النص واجب الصرف اليهم بعد ما صار صدقة كما يدل عليه قوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء ولا يصير المال صدقة الا بعد اداء وقبض
 الفقير اليه اشارة بقوله وذلك اي صيرورة المال صدقة بعد اداء
 الى الله تعالى وذلك لا يتحقق قبل قبض الفقير فكانت الام للعاقبة
 بمعنى ان الواجب بعاقبة صار صدقة وملكا للفقير لا ان الواجب
 قبل التسليم ليس بصدقة وان كان صالحا لها ويمكن ان يقال ان الام
 وان كانت للتتمليك لكن لا يدل ذلك على ان الواجب قبل اداء
 يكون ملكا للفقير لان النص واجب للملك لهم في المال بعد
 صيرورة المال صدقة وذلك انما يكون بالاداء الى الله بقبض الفقير

فنعلم ان الام لا يجوز الاختصاص المطلوب بيان المصارف بمعنى انه
 لا يجوز الصرف الى غيرهم لا انه يجب ان يصرف الى كل واحد من
 هذه الاصناف او لا نه دليل اخر على ان الام للعاقبة وان ليس الواجب
 قبل القبض حق الفقير فلا يجب صرفه الى جميع الاصناف المذكورة
 وهو معطوف على الاول باعتبار المعنى يعني لما ذكر من ان الواجب
 خالص حق الله تعالى ويقع لم يبدأ فكانت الام للعاقبة ولا نه اي
 النص واجب الصرف اليهم بعد ما صار صدقة كما يدل عليه قوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء ولا يصير المال صدقة الا بعد اداء وقبض
 الفقير اليه اشارة بقوله وذلك اي صيرورة المال صدقة بعد اداء
 الى الله تعالى وذلك لا يتحقق قبل قبض الفقير فكانت الام للعاقبة
 بمعنى ان الواجب بعاقبة صار صدقة وملكا للفقير لا ان الواجب
 قبل التسليم ليس بصدقة وان كان صالحا لها ويمكن ان يقال ان الام
 وان كانت للتتمليك لكن لا يدل ذلك على ان الواجب قبل اداء
 يكون ملكا للفقير لان النص واجب للملك لهم في المال بعد
 صيرورة المال صدقة وذلك انما يكون بالاداء الى الله بقبض الفقير

ان الام لا يختص بالانسان بل بالكلية
 ان يكون المراد منها الاختصاص بالانسان
 التميز بصفة ان الانسان لا يختص به
 كما لا يفرق بين الانسان والحيوان
 بل هو مشترك بينهما
 لا يختص بالانسان بل بالكلية
 ان يكون المراد منها الاختصاص بالانسان
 التميز بصفة ان الانسان لا يختص به
 كما لا يفرق بين الانسان والحيوان
 بل هو مشترك بينهما

من اوصاف النص علة وكذلك جميعها باتفاق القائلين لان الجميع
غير متعد فنفسد باب القياس ببعضها وليس للعلة ان يعلل
بما يوصف شاء بلا بد من دليل والنص يصلح دليلا على العلة سواء
دل عليها صريحا كقولها تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس واسارة مثل
قول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب عن قتادة عن ابي هريرة
بما ثم محجته كان يضرك فهذا الشارة الى علة مؤثرة لان الصوم عبادة
عن الكف عن الشهوتين فكما ان مقدر شهوة البطن وهي ادخال
الماء في الفم لا ينافي الصوم كذلك مقدر شهوة الفرج لا ينافي الصوم
كذا الاجماع يصلح دليلا على العلة وهذا بالاجماع واختلفوا اذا عدم النص
والاجماع فيما يصلح دليلا فقيل الاطراذ وهو وجود الحكم عند وجود
الوصف من غير ان يعقل معنى فيه من تأثير او خالة لان الشرط في علية
الوصف تميزه عن سائر الاوصاف والدوران يفيد وقال لعامة ان
مجرد الاطراذ لا يصلح دليلا لان الاطراذ يوجد بين الحكم والشرط ايضا
فلا بد من معنى اخر وذلك المعنى كوز الوصف صالحا ومعدلا كما قال
الصالح المعدل بظهور اثره اي الوصف في جنس الحكم المعلل به اي بالوصف

فعدالة الوصف عندنا ثبت بالتأثير وهو ان يكون لجنس ذلك
الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخرضا واجمعا
ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفة الاستدلال بالاثار
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيكم بيان وقا بعض
الشافعية ثبتت بكونه خيالا في موضع في القلب خيال القول والصحة
ثم يعرض بعد ثبوت اخالته على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدة
ثبتت بالعرض فان لم يرده اصل مناقض او معارض صار معدلا
وعني بصلاح الوصف ملائمة اي موافقة ومناسبة للحكم بان يصح
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفقرة في اسلام
احد الزوجين الى اباها لآخر عنه فانه يناسب الحكم بالوصف الاسلام كما
انما لان الاسلام عام في الحقوق لا قاطع في الاستدلال

فان كان الوصف في جنس الحكم في موضع اخرضا واجمعا
ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفة الاستدلال بالاثار
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيكم بيان وقا بعض
الشافعية ثبتت بكونه خيالا في موضع في القلب خيال القول والصحة
ثم يعرض بعد ثبوت اخالته على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدة
ثبتت بالعرض فان لم يرده اصل مناقض او معارض صار معدلا
وعني بصلاح الوصف ملائمة اي موافقة ومناسبة للحكم بان يصح
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفقرة في اسلام
احد الزوجين الى اباها لآخر عنه فانه يناسب الحكم بالوصف الاسلام كما
انما لان الاسلام عام في الحقوق لا قاطع في الاستدلال

فان كان الوصف في جنس الحكم في موضع اخرضا واجمعا
ليترجح احتمال الصواب على الخطاء وطريق معرفة الاستدلال بالاثار
الذي ظهر في موضع من المواضع كظهور اثر دين الشاهد بالاجتناب
عن ارتكاب محظورات دينية فانه يتعرف به صدقه ويستدل به على
براءته من الكذب الذي هو محظور ايضا وسياتيكم بيان وقا بعض
الشافعية ثبتت بكونه خيالا في موضع في القلب خيال القول والصحة
ثم يعرض بعد ثبوت اخالته على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق
الوجوب ليتحقق سلامة عن المعارضة والمناقضة وقيل بل العدة
ثبتت بالعرض فان لم يرده اصل مناقض او معارض صار معدلا
وعني بصلاح الوصف ملائمة اي موافقة ومناسبة للحكم بان يصح
اضافة الحكم اليه ولا يكون ناشئا عنه كاضافة ثبوت الفقرة في اسلام
احد الزوجين الى اباها لآخر عنه فانه يناسب الحكم بالوصف الاسلام كما
انما لان الاسلام عام في الحقوق لا قاطع في الاستدلال

[illegible]

وهو حاصل الملازمة في الوصف ان يكون الوصف على موافقة
العلل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف فانهم
كانوا يعلمون باوصاف ملازمة مناسبة للاحكام لا نائية عنها
هذا اشار القاضي ابو زيد حيث قال المناسب لو عرض على العقول
تلقته بالقبول وذكر الامدى المناسب عبارة عن وصف ظاهر
منضبط يلزم من ترتيب الحكم على وفق حصوله وايضا ان يكون
مقصودا من شرع ذلك الحكم سواء كان المقصود جلب منفعة و دفع
مفسدة فان يلزم من ترتيب جود القصاص على القتل حصوله هو
المقصود من شرعية القصاص هو بقاء النفوس على اشير اليه في
قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فاعرف ذلك كقولنا في الثيب الصغيرة
ولاية الانكاح في النساء مرتبة على الصغر عندنا وعلى البكارة عند
لشافعي فعندنا انها اى الصغيرة المذكورة تزوج كرها لانها لى
لثيب الصغيرة صغيرة فاشتبهت اى الثيب للصغيرة البكر
لصغيرة فهذا التعليل لتعليل بوصف وهو الصغر ملائم
للحكم لان الصغر مؤثر في اثبات ولاية المناسك

[illegible]

لما يتصل به من العجز جمع منكح بمعنى المصداق من لانكاح والظرف من
 النكاح أو منكوحة والقياس النكاح لكن حذف الياء تخفيفا وذلك
 لازولايه النكاح لم يشعرا على وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه
 عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجة المقصده كالنفقة فانها
 انما وجبت على الغير لعجزه من وجبت له عن مباشرة تحصيلها بنفسه
 مع الحاجة اليها والصغر من اسباب العجز فكان تعليلا بوصف ملائم
 مثل تأثير اصفة مصداق محذوف أي مؤثر تأثيرا مثل تأثير الطواف
 لما أي لاجل معني يتصل به أي بالطواف من الضرورة بيان لما في الحكم
 متعلق بالتأثير والمراد به سقوط نجاسة سؤر الهرة للعلل يراها بالطواف
 في قوله صلى الله عليه وسلم الهرة ليست بجسرة انما هي من

الطوافات عليكم

والامر ليس
كذلك فاننا لم نجد في هذا
الولاية وانا في المطالبات سقوط النجاسة
ما حصل بالجواب ان امضاء السرايا موقوفة صدق خذوت وكون
افضل وقلة ثانيا امضاء السرايا موقوفة صدق خذوت وكون
فقدت المضاف واتيح المضافات اليه فلهذا ذكرنا ان خذوت وكون
النور لانه حاصل في الصدور وذكرنا ان خذوت وكون
من سبب الخفيف قال استسكا وقد فضل حكم حكم
استسكا فمن اضطرر في استسكا وقد فضل حكم حكم
فيما لم يجلد وقت تعليلها بجلد وانه العبرة بالثبات
الولاية ٢ اعلم ان يكون بالصدور بالثبات
يكون ويجوز حكم

قوله انما كان للنصب والافتخار
فقدون لما كان قول الله تعالى
الذين هم في صفة النصب والافتخار
منهم من هو في صفة النصب والافتخار
فقدون لما كان قول الله تعالى
الذين هم في صفة النصب والافتخار

اي لهره من جنس المذكور الطوافين ومن جنس لاناث الطوافات
وهو تعليل لعدم كونها نجسة وتوضيح ان الطواف موجب للضرورة
وهي تعذر الاحتراز وصوره الاواني عنها والضرورة مؤثرة في
التخفيف وسقوط الخطر مثل قوله تعالى من اضطر خذ ما يغفر ولا عاد
فلا اثم عليه فهذا تعليل موافق لتعليل صاحب الشرع وهو ان الطواف
ولا يصح العمل بالوصف بان يجعل علة وثبت بها الحكم قبل الملائمة
لانراى لوصف امر شرعي لان الكلام في العلة الشرعية المثبتة
للحكم الشرعي فيعرف صلاحه من جانب الشرع وانما يعرف اذا كان موافقا
للعلة المنقولة عن السلف فقبل ظهور الملائمة لا يصح العمل به كالشاهد
لا يصح العمل بشهادته قبل ظهور الصلاحية فيه واذا ثبت الملائمة
جاز العمل به لكن لم يجب العمل به اي بالوصف الا بعد التعداد
كالشاهد بعد ظهور صلاحية لا يجب العمل بشهادته قبل ظهور

مؤظه الى ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد

والا لكانت تعذر الهمزة من جنسها
الطوافين ومن الجنود والامام واليعقوب
الطوافات وهي لانها تكون بالعبادة والامام واليعقوب
باختيار فعل الطوافين كمن كان بالعبادة والامام واليعقوب
كل من كان له طوافات كمن كان بالعبادة والامام واليعقوب
اي توضع عليها كمن كان بالعبادة والامام واليعقوب
في سقوطها في سائر الهمزة الى ان تاتي الطواف
اللازم وهي الغزوة واصنافها الى ان تاتي الطواف
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد

فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد
فانما يظهر ان الشرع لا يوجب العمل بالوصف الا بعد التعداد

٩٧

قوله ففعل العمل قال الجواب ع رفا
كان الوصف ملائماً
على

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا أَنْتَ فَمَاذَا كُنْتَ تَعْمَلُ إِذَا كُنْتَ تَعْمَلُ
خِطُّ الْجَزَاءِ الْعَمَلِ

فان كان العمل في العمل
فان كان العمل في العمل

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ
مُتَفَرِّقِينَ
فَلَمَّا دَخَلْنَا مِنْهَا
أَنْفُسًا مُتَمِيزَةً
مِنْ أَفْوَاجِنَا
أَخْبَرْنَا أَنَّ
بَيْنَ يَدَيْهِ جَنَّةً
كُنُوزُهَا لَا يَحْصِيهَا
عَيْنٌ وَلَا يَحْصِيهَا
وَلَا يَنْفَدُ فِيهَا
رِزْقٌ وَلَا يَمُوتُ فِيهَا
وَلَا يَمُوتُ فِيهَا
وَلَا يَمُوتُ فِيهَا

هـ
الحمد لله الذي جعل في القرآن
نحو قول الله عز وجل
عزرا لا على القول بالحدوث

الحال يكون
الحال يكون
الحال يكون

عدالتہ ولكن يجوز العمل بها حتى لو قضى القاضي بشهادة المستور
بالاعتناء به عن محظورات دينية كالزنا والسرقة وشرب الخمر
ينفذ فلو علم بتلك العمل الملائمة عامل نفذ العمل ولم يقم وهي اي العدالة
لا اثر بان يظهر اثره في موضع من المواضع فيستدل به كما اشرنا اليه
وستعرف ايضا واذا ثبت عدالتهم يجب العمل به لانه اي الوصف يحتمل الرد
من الشارع بان لم يعتبره علتة مع قيام الملائمة لاز الوصف ليس بعلته
لذاته بل يجعل الشارع فيعرف به صحة اي الوصف اي اعتبارا عند
الشارع بظهور اثره اي الوصف في موضع من المواضع كما اثر الصغير
في ولاية المال فان العجز لما كان لازما للصغير لتصور عقله اقيم
هو كامل الرائي وافر الشفقة مقام الصغير في التصرف في ماله لا كما
فكذلك يقوم مقامه في نفس اربع للعجز فالتعليل بولاية
لانكاه تعليل بوصف مؤثر وهو اي تعرف صحة الوصف بظهور

[illegible][illegible]

والنظر بالدين المستدل بان يتعرف صدق بظهور اثر
دينه في الشاهد في منعه اي منع الدين الشاهد عن تعاطي اي تناول
محظور دينه فالنظر هو الدين والاستدلال بالاحتراز عن سائر
المحظورات استدلال بظهور اثره على اثر اخر اعني الصدق في الشاهد
كما ان الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال
بظهور اثره على اثر اخر وهو الحكم الثابت بالقياس قال بعض الافاضل
ان مرادهم بالتاثير في هذا المقام ما يقابل الطردفعناه ان يكون ملائما
مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب او
النوع في الجنس والجنس في النوع او النوع في النوع اولا وهو الظاهر
من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن تقريرهم التاثير في الامثلة
ففي قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

الاشترط ان يتعرف صدق الشاهد بان يتعرف صدق بظهور اثر
دينه في الشاهد في منعه اي منع الدين الشاهد عن تعاطي اي تناول
محظور دينه فالنظر هو الدين والاستدلال بالاحتراز عن سائر
المحظورات استدلال بظهور اثره على اثر اخر اعني الصدق في الشاهد
كما ان الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال
بظهور اثره على اثر اخر وهو الحكم الثابت بالقياس قال بعض الافاضل
ان مرادهم بالتاثير في هذا المقام ما يقابل الطردفعناه ان يكون ملائما
مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب او
النوع في الجنس والجنس في النوع او النوع في النوع اولا وهو الظاهر
من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن تقريرهم التاثير في الامثلة
ففي قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

الاجناس القوية فلو كان عزمهم الاشارة بالاجناس القوية فلو كان عزمهم
بيان التاثير في قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف
الاجناس القوية فلو كان عزمهم الاشارة بالاجناس القوية فلو كان عزمهم
بيان التاثير في قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

من الدين ان لا يتعرف صدق الشاهد بان يتعرف صدق بظهور اثر
دينه في الشاهد في منعه اي منع الدين الشاهد عن تعاطي اي تناول
محظور دينه فالنظر هو الدين والاستدلال بالاحتراز عن سائر
المحظورات استدلال بظهور اثره على اثر اخر اعني الصدق في الشاهد
كما ان الوصف هو المؤثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال
بظهور اثره على اثر اخر وهو الحكم الثابت بالقياس قال بعض الافاضل
ان مرادهم بالتاثير في هذا المقام ما يقابل الطردفعناه ان يكون ملائما
مناسبا بالمعنى المذكور وهو اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب او
النوع في الجنس والجنس في النوع او النوع في النوع اولا وهو الظاهر
من النظر في كلامهم في هذا المقام ومن تقريرهم التاثير في الامثلة
ففي قوله صلى الله عليه وسلم انهما من الطوافين والطوافات لجنس الطواف

تعريفه وتعريفه الصحيح هذا وهو انه دليل يقيم في مقابلة القياس الجلي
وقوله الذي سبق اليه الافهام تفسير القياس الجلي ثم قال واعلم
انا اذا ذكرنا القياس يراد به القياس الجلي واذا ذكرنا الاستحسان
يراد به القياس الخفي فلا تنس هذا الاصطلاح انتي وعلم منه ان
اللفظ الاستحسان يطلقين احدهما شائعه وهو ان يراد به القياس الخفي
وثانيه ما غير شائعه وهو ان يراد به الاعم وعلى هذا فالتعريف بالقياس
الخفي تعريف صحيح باعتبار الاطلاق الشائعه فلا وجه للتدريج في
التعريف المذكور في المتن وعلى هذا قوله فاذا قوى اثره متعلق بقدرنا
ولا دخل في التعريف ويمكن ان يقال ان له طلاق اخر وهو ان يراد
به القياس الخفي القوي كما يدل عليه تعريف من عرفه بان العديل
عن موجب قياس له قياس اقوى منه لكن ينبغي ان يحل القياس
الاقوى على القياس الخفي الاقوى فيكون قوله اذا قوى داخل في
التعريف ولا يرد على تعريفه بان العديل الخ ما قيل انه ليس بمجا مع
له يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والضرورة وقد منا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

والعمل بالمجاز اولي من الاثر الظاهر للاستحسان وهو العمل بالحقيقة
والعمل بالمعنى المقصود مساويا بالمعنى ^{وهو ان الركوع خلف السجدة}
مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود اعني سجدة التلاوة مقام
المقصود اعني سجدة الصلوة واجعل غير المقصود اعني السجدة
مقام المقصود اعني التعظيم وهذا القسم الثاني قسم عز وجل
وجوده فانه لا يوجد الا في ستة مسائل وسبع كما ذكر تفصيلها
في المطولات واما القسم الاول وهو تقديم الاستحسان لقوة
اثره على القياس فاكثر من ^{انما} اي اكثر من القسم الثاني من
حيث الاحصاء ومعناه ان احصاءه اكثر من احصاءه وعلى هذا
لم تكن من تفضيلية بل ببيانية ثم المستحسن بالقياس الخفي يصح تعدية
هذا شروع في بيان اقسام الاستحسان واحكامها باعتبار اطلاق
الاستحسان على ما يشتمل الاقسام الاتية ولعل هذا قاله المستحسن
ولم يقل ثم الاستحسان تنبيهه على مغايرة هذا الاطلاق لما مر
وان اخفى باسم الاستحسان على مستوف
وانما يصح تعدية المستحسن بالقياس الخفي الى محل اخر لانه في الحقيقة
قياس شرعي حكمه التعدية بخلاف المستحسن بالاثار والاجماع الضرورة
فانه يصح تعدية فيه بالانها غير معقولة بل عدل بها على القياس

والعمل بالمعنى المقصود مساويا بالمعنى
مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود
المقصود اعني سجدة الصلوة واجعل غير
مقام المقصود اعني التعظيم وهذا القسم
وجوده فانه لا يوجد الا في ستة مسائل
في المطولات واما القسم الاول وهو
اثره على القياس فاكثر من اي اكثر من
حيث الاحصاء ومعناه ان احصاءه اكثر
لم تكن من تفضيلية بل ببيانية ثم
هذا شروع في بيان اقسام الاستحسان
الاستحسان على ما يشتمل الاقسام الاتية
ولم يقل ثم الاستحسان تنبيهه على
وان اخفى باسم الاستحسان على مستوف
وانما يصح تعدية المستحسن بالقياس
قياس شرعي حكمه التعدية بخلاف
فانه يصح تعدية فيه بالانها غير معقولة
والعمل بالمعنى المقصود مساويا بالمعنى
مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود
المقصود اعني سجدة الصلوة واجعل غير
مقام المقصود اعني التعظيم وهذا القسم
وجوده فانه لا يوجد الا في ستة مسائل
في المطولات واما القسم الاول وهو
اثره على القياس فاكثر من اي اكثر من
حيث الاحصاء ومعناه ان احصاءه اكثر
لم تكن من تفضيلية بل ببيانية ثم
هذا شروع في بيان اقسام الاستحسان
الاستحسان على ما يشتمل الاقسام الاتية
ولم يقل ثم الاستحسان تنبيهه على
وان اخفى باسم الاستحسان على مستوف
وانما يصح تعدية المستحسن بالقياس
قياس شرعي حكمه التعدية بخلاف
فانه يصح تعدية فيه بالانها غير معقولة

انما الوجه المصنف له في الاول
القسم الثاني من الاول
العمل بالمعنى المقصود مساويا بالمعنى
مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود
المقصود اعني سجدة الصلوة واجعل غير
مقام المقصود اعني التعظيم وهذا القسم
وجوده فانه لا يوجد الا في ستة مسائل
في المطولات واما القسم الاول وهو
اثره على القياس فاكثر من اي اكثر من
حيث الاحصاء ومعناه ان احصاءه اكثر
لم تكن من تفضيلية بل ببيانية ثم
هذا شروع في بيان اقسام الاستحسان
الاستحسان على ما يشتمل الاقسام الاتية
ولم يقل ثم الاستحسان تنبيهه على
وان اخفى باسم الاستحسان على مستوف
وانما يصح تعدية المستحسن بالقياس
قياس شرعي حكمه التعدية بخلاف
فانه يصح تعدية فيه بالانها غير معقولة

قال هذا يخففه ويلي ولسن
وعند غيره يجرى التحليل من
جميع هذه الصور ان يحذف
عقدانك الاخر فثبت المثلث
قبل القبض وبعده فثبت المثلث
في الحميم فتعدى الى الاربعة
منها يجرى عقدانك الاخر فان
العقد لا يخفف باضافته
الا ترى انه لو كان العقد
على الشري وطبها ولو كان العقد
والاشن موجب للاختلاف
لما حل وطبها كما اذا جاز
البيع والاخر البتة مما غايته
يقال ان كل واحد منهما يجرى عقدا
العقد اهـ

المشتري لا يدعى لنفسه شيئا على البائع اذ المبيع مسلم له ولو شؤ
التحالف بلا اثر بخلاف القياس عندنا بخنيفة وابي يوسف فلم
يصح تعديته الى الوارث بل يقصر على مورد النض حتى لو اختلفت
وارث لهائمه ووارث المشتري والسلعة المقبوضة قائمة كان القبول
قول وارث المشتري ولا يجزى التحالف بينهما لان التحالف بعد
القبض ثابت بخلاف القياس مستحسن بقبول صلي الله عليه وسلم
اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فتخالفا وترا اذا لفظ ترا
يشير الى جريان التحالف بعد القبض اذ الرد لا يتصور الا بعد
فلذلك لا يتعد الى غير المنصوص عليه وهو تحالف المتعاقدين عند
عدم قيام السلعة وعند محمد يجزى التحالف في جميع هذه الصور
لان التحالف عنده باعتبار ان يكون كل واحد منهما يدعى عقدا
ينكره الاخر اذ البيع بالف غير البيع بالقبض الجواب بالمنع فان العقد
لا يختلف باختلاف الثمن ثم الاستحسان الثابت بالنص والاجماع
او الضرورة والقياس ليس من باب خصوص العلل وتخصيصها
عبارة عن تحلف الحكم عنها في بعض الصور لما نفع وهو جائز عند

قال المولى الساجد الميرزا محمد باقر
 في جواب سؤاله عن قول الله تعالى
 وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ ظُلْمًا
 في قوله تعالى وَكَانَ الْإِنْسَانُ
 أَكْثَرُ ظُلْمًا أي أكثر الظلمة من
 غيره من المخلوقات في قوله تعالى
 وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ ظُلْمًا
 أي أكثر الظلمة من غيره من
 المخلوقات في قوله تعالى وَكَانَ
 الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ ظُلْمًا

9.

[illegible]

الكرخه و ابی بكر الرازی و ابی زید و اكثر العراقيين و هو مذهب

مالك واحد وعامة المعتزلة وزعموا ان هذا مذهب الائمة الثلاثة
 على ان يلائم من يشاء ^{لخصه العلامة زكريا} ^{من قبل}

مستدلين بانهم قد قالوا بالاستحسان وهو قول يخص العلة

لا القياس ثابت في صورة الاستحسان وغيرها وقد تركوا العمل به

2 صورة الاستحسان لما منع وعمل به في غيرهما لعدم فردة المص بما
كما في الناسي ٢
وهو النقص أو الإلجام أو الضرورة أو القياس الخ ١٢

حاصله از این محسنان نیست بدایر محصص القیاس بل عدم حکم

القياس لعدم العلة له عند المعارضة بالأسحسان لم يوافق

هـ الوصف الذي أدى سر علة في الفيس لم يجعل علة في مقابلة

والضرورة التي جعلت دلالته لوجه الإجماع فموضع الضرورة كما

قالا في الضرورة اجماعا والاحكام مثل الكفاك الستة في اثبات

الحكم وقد عرفت ان لا اعتبار للقياس في مقابلة واحد منهما فكذلك

مقابلة الاجماع والضرورة الراجعة اليه وكذا الحكم اذا عارضه

القياس الجلي لا يستحسن أي القياس الخفي الزاجم من القياس واجب

الاستحسان ای القیاس الخفی عدم ارای عدم القیاس لان المرجوح

الوصف
 والضرورة والاضطرار ان
 في القياس المجازي في مقابلة النص
 في المطلق في مقابلته ما في اللفظ ان
 الوصف المطلق للضرورة ان
 الا ان في الوصف المطلق
 في القياس المجازي الوصف المطلق
 لان من شرطه عدم ان
 والاجماع في اللفظ والضرورة في اللفظ
 قوله الذي جعل في اللفظ
 انما قال ذلك لتأيد ان اللفظ
 في القياس في مقابلته ان
 في مقابلة النص

٥١
ماصل الدفع على ما مر
ان تقا ان اللام في النقص للمبعد
قد لا يوجد الاجماع جوابا لاراد قدوة
الاراد ان عدم عليه الوصف في مقتضية
الفروقة غير تقييد لان الوصف دليل الفروقة
غير دليل فلو لم عدم عليه الدليل في مقابلة غير
الدليل ماصل الجواب ان الفروقة والاختلاف
غير دليل في نفسها كمن ارجع الى الاجماع
نصار الحكم الثابت بها ثابتا بالاجماع
صا جزاءه عيب
٥٢

فمن والاباء و
الاطلاق

١٢
علاوة السخمان واجب
تخليق القوكر ١١ الى لانه اذا
الجملة الشريكية وقت
سواء القياس الفنى ١٢
الضرورة السخمان الذى
الاسخمان بالانزلاهم و
قال دكره الى
الضرورة ليست
١٢

[illegible]

یضیح فی مقابلة الراجح وهو بیان لقولہ وکذا اذا عارضه استحسان

وَكَلَّمَ إِذَا ظُفِرَ لَهَا لَيْسَ لَهَا بِشَرِيطَةٍ كَمَا تُوهِى فَصَارَ عَدَمُ الْحُكْمِ ثَمَّةً

لعدم العلة لا لأن عدمه مانع مع قيام العلة كما توهم القائلون
 نعم يكن من باب التخصيص في الشيء
 نعم المانع مانع من العلم أو مشروطاً

بخصيص العلة وكذا أي مثلاً قلنا في القياس مع الاستحسان مع ان
 بما تميمه بنو تميمين لا زيادة الا لتمام ٦٢

عدم الحكم بعدم العلة نقول في سائر العلل المؤثرة التي تخلف عنها

احكامها في بعض المواضع فانها يضاف عدمها الى عدم العلة لان

العلة علة وتختلف الحكم عنها المانع وبما ذكرك في قولنا الواقع في حق

الصائم اذا صام الماء فحلقة بالاكراه وهو ذاك الصوم ان يوقه الله

روحه المظفری جوفہ

يُفَسِّدُ صَوْمَهُ بِكُلِّ رَنْ يَصُومُ وَهُوَ مُسَاهَاةٌ فَانْزِلْ فَاتَّبِعْهُ

المفطر الى جوفه وهو عليل بوصف موثر ولزم عليه الناسي فان هو
 حلف من حيث العتق اى هللنا ولزم على العليلينا

لا يفسد مع فواته من الصوم حقيقة فمن جاز خصوص العمل قال

امتنع حكم هذا التعليل في تخلف الحكم عن العلة ثم اى في صورة

النسيان لما نفع وهو الاثر مع وجود العلة فيها وقلنا نحن انعدم الحكم

في الناسي قالوا موسى قول المتكلمين وجد فانعم نحن لغيرم اعلم

عفو فضل و کرم و عفو و کرم و عفو و کرم

[illegible]

لا لهما موجودة وقد تخلف الحكم لما منع لان فعل الناسي منسوك
صاحب الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله صلى الله عليه وسلم اطعوا الله و
سقاك فصار فعله هذه النسبة ساقطة الاعتبار فسقط عنه معنى
الجناية وصار الفعل اي فعل الناسي عفو اي ساقطة الاعتبار فاذا سقط
اعتبار فعله شرعا فقد بقي الصوم اي صوم الناسي لبقائه كنهه لا لما منع منه
من الفطر مع وجود علة وفوارة ركنه اي الصوم وما قيل ان فيه انكار
للعقل والعقل وهو ظاهر والشرع لا يوجب الحلف لا يفطر فكل ناسي حلف
مدفوع لانا لا نجعل الاكل غير الاكل حقيقة لكن لا نجعله سببا للفطر
بالنسبة الى صاحب الشرع من حيث التسبب في مسئلة الفطر ممنوعة
كذا في التحقيق فالذي جعل عندهم دليل الخصوص في جعل وانما
لحكم مع قيام العلة جعلناه دليل العدم اي عدم العلة وهذا اي جعل
ما جعلوه دليل الخصوص دليل العدم اصل هذا الفصل وهو تخصيص
العلة فاحفظه اي هذا الاصل واحكمه من الاحكام فقيه فقير كثير
لان المعلن يحتاج في رعاية هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلة
في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا الطريق ومخلص

قوله ان صاحب الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله صلى الله عليه وسلم اطعوا الله و
سقاك فصار فعله هذه النسبة ساقطة الاعتبار فسقط عنه معنى
الجناية وصار الفعل اي فعل الناسي عفو اي ساقطة الاعتبار فاذا سقط
اعتبار فعله شرعا فقد بقي الصوم اي صوم الناسي لبقائه كنهه لا لما منع منه
من الفطر مع وجود علة وفوارة ركنه اي الصوم وما قيل ان فيه انكار
للعقل والعقل وهو ظاهر والشرع لا يوجب الحلف لا يفطر فكل ناسي حلف
مدفوع لانا لا نجعل الاكل غير الاكل حقيقة لكن لا نجعله سببا للفطر
بالنسبة الى صاحب الشرع من حيث التسبب في مسئلة الفطر ممنوعة
كذا في التحقيق فالذي جعل عندهم دليل الخصوص في جعل وانما
لحكم مع قيام العلة جعلناه دليل العدم اي عدم العلة وهذا اي جعل
ما جعلوه دليل الخصوص دليل العدم اصل هذا الفصل وهو تخصيص
العلة فاحفظه اي هذا الاصل واحكمه من الاحكام فقيه فقير كثير
لان المعلن يحتاج في رعاية هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلة
في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا الطريق ومخلص

فضل حي
قوله ان صاحب الشرع الذي هو صاحب الحق لقوله صلى الله عليه وسلم اطعوا الله و
سقاك فصار فعله هذه النسبة ساقطة الاعتبار فسقط عنه معنى
الجناية وصار الفعل اي فعل الناسي عفو اي ساقطة الاعتبار فاذا سقط
اعتبار فعله شرعا فقد بقي الصوم اي صوم الناسي لبقائه كنهه لا لما منع منه
من الفطر مع وجود علة وفوارة ركنه اي الصوم وما قيل ان فيه انكار
للعقل والعقل وهو ظاهر والشرع لا يوجب الحلف لا يفطر فكل ناسي حلف
مدفوع لانا لا نجعل الاكل غير الاكل حقيقة لكن لا نجعله سببا للفطر
بالنسبة الى صاحب الشرع من حيث التسبب في مسئلة الفطر ممنوعة
كذا في التحقيق فالذي جعل عندهم دليل الخصوص في جعل وانما
لحكم مع قيام العلة جعلناه دليل العدم اي عدم العلة وهذا اي جعل
ما جعلوه دليل الخصوص دليل العدم اصل هذا الفصل وهو تخصيص
العلة فاحفظه اي هذا الاصل واحكمه من الاحكام فقيه فقير كثير
لان المعلن يحتاج في رعاية هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلة
في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا الطريق ومخلص

[illegible]

[illegible]

اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاخلال والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعللا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى
فوالوصف وهو عموم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه
دليل ظني لا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي ووجه
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي بالنص الى العلة لان العدل عن اقوى الدلائل المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليل حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلت عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما فقد فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليل بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة في اختصاص
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليل بالعلمة
القاصرة فاز المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليل
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاخلال والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعللا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى
فوالوصف وهو عموم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه
دليل ظني لا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي ووجه
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي بالنص الى العلة لان العدل عن اقوى الدلائل المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليل حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلت عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما فقد فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليل بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة في اختصاص
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليل بالعلمة
القاصرة فاز المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليل
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

قوله اي دليل كون الوصف علة من التاثير والاخلال والمناسبة لا يقتضيه
تعديته اي لا يقتضون ان يكون الوصف متعللا بل يتحقق في الوصف
الذي يقتصر على المنصوص عليه بل يعرف ذلك اي التعدية بمعنى
فوالوصف وهو عموم الوصف ووجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان
يوجب علما او عملا والا لكان عشا وهذا التعليل لا يوجب علما لانه
دليل ظني لا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه اي ووجه
العمل فيه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعي الحكم عنه
اي بالنص الى العلة لان العدل عن اقوى الدلائل المضعف مامع مكان
العمل به مردود عقلا فلم يبق للتعليل حكم على هذا سوى التعدية فلو
خلت عنها لكان باطلا وليست حالة العلة المنصوصة كذلك لان
الشاعر لما نص عليه ما فقد فادعيا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة
اعظم منها فان قيل التعليل بما لا يتعدى اي بالعلة القاصرة في اختصاص
حكم النص به اي بالنص فلا نسلم عدم تحقق الفائدة في التعليل بالعلمة
القاصرة فاز المجتهد اذا علم اختصاص الحكم بالنص لا يشتغل بالتعليل
للتعدية ولا يضيع وقته وايضا فيه فائدة معرفة الحكمة الموجبة

9

قوله ولا تنسوا آياتي التي أنزلت
فإن الموجد فيها وصفان أحدهما
القدوس والآخر

الذي يوافق على الوصف الذي

وصفت النعمان السعدى رحمه الله
الوصف النعمان السعدى رحمه الله

٥٢ على النفس في القالب
والحصول في القالب

عند رافقه للتحدث بوجه قشيب

يتعدى أحدهما ولا يتعدى الآخر فالعلة بالعلة القاصرة لا يمنع المجتهد
عن طلب العلة للمتعدية والقاصرة لا تقارض بالمتعدية على وجه
الحكمة ^{العلة المتعدية}
يحتاج إلى مرجح بالمتعدية عند الخصم أيضاً راجحة على القاصرة
لكونها أكثر فائدة وكونها متفقاً عليها وأما الوقوف على الحكمة
فقط على الاختلاف ^{في باب العلم}
فمن باب العلم وقد عرفت أنه لا مدخل للرأي في باب العلم غاية ما في
الباب أن يوجب الظن ولم يعتبر الظن كالألعل والقاصرة قاصرة
عنه ^{في باب العلم} وأما دفع القياس فنقول في بيانه العلل نوعان طريقة

ومؤثرة وقد اشير الى بيانها وعلى كل واحد من القسمين المذكورين
وهو الذي يلاحظ فيه اعتبار الشارع ١٢
ضرر من الدفع اما وجه دفع العلل الطردية التي قال بها عامة
اهل النظر قيل ينبغي ان يراد بالطردية هي ما ليس بمؤثر في المنة

٣٠
 ولما نظرنا في
 الأقسام خمسة حيث العائنة والمرشد التي تليها
 وسكو وطريق الصالح والطرد صحيحا لما عطلوه ولا الجوه
 من الشرعية ولو كان الطرد صحيحا لا يحتاج إلى
 من سائر الأئمة القديين بهم إلا أن لا يحتاج إلى
 قضاة سائر الأئمة الذين عطلوا أصل النظر وجب فيها شفع
 من الجاهلين والبدعيين إثباته لولا وجوده في
 غير ما ذكره كثيره **١٤** جواب سؤل
 المصنف بوجوب العمل بالطردية والمؤثرة كذلك
 كما كان العمل بالطردية مسنيين الخاص في غير التأثير والثاني عبارة عما لا يكون مؤثرا
 وجودا وعدا من غير التأثير والثاني عبارة عما لا يكون مؤثرا
 المنع العام فيقبل لناسب فلا يعمل بمحضره في موضع
١٥ جواب سؤل
 المصنف على بيان نفس القياس في بيان
 في ذكره في حكمه في بيان
 قال وأما دفع

[illegible][illegible]

صاحب الزادہ مولانا الفضل علی خاں صاحب الزادہ مولانا الفضل علی خاں صاحب الزادہ مولانا الفضل علی خاں

[illegible][illegible]

[illegible]

بوجب اختلاف الدين فيوجب الفقرة في غير المدخول بها من غير
توقف على قضاء القاض وانقضاء العدة كردها واحدها وبعد الدخول
بانت بعد ثلثة اقراراء فقد جعلوا الاسلام علة لايجاب لفرقة وعندنا
يعرض الاسلام على الآخر فان ايسلم فلي وان ابي يفرق بينهما في
الحال سواء كان قبل الدخول وبعده ولا بقاء النكاح عطف على
ايجاب الفقرة وعديل عن البناء اللفظ مع حيث قال مع ارتداد احدها
ولم يقل بارتداد احدهما لان الشافعي لا يقول بان علة بقاء النكاح
الارتداد بل يقول ان الارتداد لا يقطع النكاح قبل انقضاء العدة
في المدخول بها قالوا هذه فرقة وجبت بسبب طارعة النكاح
غير منافاة باه فوجب لتأجيل الى انقضاء العدة في المدخول بها
كالطلاق فاجبوا الفقرة بنفس الاسلام في المسئلة الاولى وحكموا
ببقاء النكاح مع الردة في الثانية في المدخول بها وقبل الدخول حيث
الفرقة بنفس الردة وعندنا تبين في الحال سواء كانت مدخولا
بها او غيرها فانه اى تعليم في الصورتين فاسد في اصل
الوضع لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والا ملاك والردة

قبل الدخول ثبت الفقرة في المدخول بها
توقف عندنا في المدخول بها
انما اذا ردت باه فوجب لتأجيل الى انقضاء العدة في المدخول بها
الفرقة بنفس الردة وعندنا تبين في الحال سواء كانت مدخولا
بها او غيرها فانه اى تعليم في الصورتين فاسد في اصل
الوضع لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والا ملاك والردة
بوجب اختلاف الدين فيوجب الفقرة في غير المدخول بها من غير
توقف على قضاء القاض وانقضاء العدة كردها واحدها وبعد الدخول
بانت بعد ثلثة اقراراء فقد جعلوا الاسلام علة لايجاب لفرقة وعندنا
يعرض الاسلام على الآخر فان ايسلم فلي وان ابي يفرق بينهما في
الحال سواء كان قبل الدخول وبعده ولا بقاء النكاح عطف على
ايجاب الفقرة وعديل عن البناء اللفظ مع حيث قال مع ارتداد احدها
ولم يقل بارتداد احدهما لان الشافعي لا يقول بان علة بقاء النكاح
الارتداد بل يقول ان الارتداد لا يقطع النكاح قبل انقضاء العدة
في المدخول بها قالوا هذه فرقة وجبت بسبب طارعة النكاح
غير منافاة باه فوجب لتأجيل الى انقضاء العدة في المدخول بها
كالطلاق فاجبوا الفقرة بنفس الاسلام في المسئلة الاولى وحكموا
ببقاء النكاح مع الردة في الثانية في المدخول بها وقبل الدخول حيث
الفرقة بنفس الردة وعندنا تبين في الحال سواء كانت مدخولا
بها او غيرها فانه اى تعليم في الصورتين فاسد في اصل
الوضع لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والا ملاك والردة

الوضع لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والا ملاك والردة
بوجب اختلاف الدين فيوجب الفقرة في غير المدخول بها من غير
توقف على قضاء القاض وانقضاء العدة كردها واحدها وبعد الدخول
بانت بعد ثلثة اقراراء فقد جعلوا الاسلام علة لايجاب لفرقة وعندنا
يعرض الاسلام على الآخر فان ايسلم فلي وان ابي يفرق بينهما في
الحال سواء كان قبل الدخول وبعده ولا بقاء النكاح عطف على
ايجاب الفقرة وعديل عن البناء اللفظ مع حيث قال مع ارتداد احدها
ولم يقل بارتداد احدهما لان الشافعي لا يقول بان علة بقاء النكاح
الارتداد بل يقول ان الارتداد لا يقطع النكاح قبل انقضاء العدة
في المدخول بها قالوا هذه فرقة وجبت بسبب طارعة النكاح
غير منافاة باه فوجب لتأجيل الى انقضاء العدة في المدخول بها
كالطلاق فاجبوا الفقرة بنفس الاسلام في المسئلة الاولى وحكموا
ببقاء النكاح مع الردة في الثانية في المدخول بها وقبل الدخول حيث
الفرقة بنفس الردة وعندنا تبين في الحال سواء كانت مدخولا
بها او غيرها فانه اى تعليم في الصورتين فاسد في اصل
الوضع لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والا ملاك والردة

لا تصح عفو اي كوفي حكم النكاح مع الردة التي تنافي النكاح لزمك
تكون الردة عفو بان تجعل في حكم العدم لم يمكن الحكم ببقاء النكاح
الذي بنا فيه اذ هي ليست بصالحة للعفو وانما كانت منافية للنكاح
لانها تطل عصمة النفس والماله مبني النكاح على العصمة فكانت
منافية له واما المناقضة وهي تخلف الحكم عن الوصف الذي ادعى
كونه علة سواء كان لما منع او لغيره مانع هذا عند من لم يجوز تخصيص
العلة واما عند غيرهم فهي تخلف الحكم مما ادعاه المعلق علة لمانع
فمثل قولهم اي اصحاب الشافعي في اشتراط النية في الوضوء ولتيم
انها مقولة القول طهارتان لاجل الصلوة فكيف افتراق في النية
استفهام انكارى اي لا يفترقان في اشتراط النية فقد شرطت
النية في التيمم اتفاقا فكذلك الوضوء وهو اي التعليق ينتقض بغسل
الثوب والبدن عن النجاسة الحقيقية فان طهارة مشروطة بالصلوة
مع عدم اشتراط النية فيها فيضطر المعلق المحجب بياض وجه المسئلة
المعنى الفقهي

كان ذلك في القول بغيره في النكاح
لا تصح عفو اي كوفي حكم النكاح مع الردة التي تنافي النكاح لزمك
تكون الردة عفو بان تجعل في حكم العدم لم يمكن الحكم ببقاء النكاح
الذي بنا فيه اذ هي ليست بصالحة للعفو وانما كانت منافية للنكاح
لانها تطل عصمة النفس والماله مبني النكاح على العصمة فكانت
منافية له واما المناقضة وهي تخلف الحكم عن الوصف الذي ادعى
كونه علة سواء كان لما منع او لغيره مانع هذا عند من لم يجوز تخصيص
العلة واما عند غيرهم فهي تخلف الحكم مما ادعاه المعلق علة لمانع
فمثل قولهم اي اصحاب الشافعي في اشتراط النية في الوضوء ولتيم
انها مقولة القول طهارتان لاجل الصلوة فكيف افتراق في النية
استفهام انكارى اي لا يفترقان في اشتراط النية فقد شرطت
النية في التيمم اتفاقا فكذلك الوضوء وهو اي التعليق ينتقض بغسل
الثوب والبدن عن النجاسة الحقيقية فان طهارة مشروطة بالصلوة
مع عدم اشتراط النية فيها فيضطر المعلق المحجب بياض وجه المسئلة
المعنى الفقهي

لا تصح عفو اي كوفي حكم النكاح مع الردة التي تنافي النكاح لزمك
تكون الردة عفو بان تجعل في حكم العدم لم يمكن الحكم ببقاء النكاح
الذي بنا فيه اذ هي ليست بصالحة للعفو وانما كانت منافية للنكاح
لانها تطل عصمة النفس والماله مبني النكاح على العصمة فكانت
منافية له واما المناقضة وهي تخلف الحكم عن الوصف الذي ادعى
كونه علة سواء كان لما منع او لغيره مانع هذا عند من لم يجوز تخصيص
العلة واما عند غيرهم فهي تخلف الحكم مما ادعاه المعلق علة لمانع
فمثل قولهم اي اصحاب الشافعي في اشتراط النية في الوضوء ولتيم
انها مقولة القول طهارتان لاجل الصلوة فكيف افتراق في النية
استفهام انكارى اي لا يفترقان في اشتراط النية فقد شرطت
النية في التيمم اتفاقا فكذلك الوضوء وهو اي التعليق ينتقض بغسل
الثوب والبدن عن النجاسة الحقيقية فان طهارة مشروطة بالصلوة
مع عدم اشتراط النية فيها فيضطر المعلق المحجب بياض وجه المسئلة
المعنى الفقهي

المعنى الفقهي
الادلة الاخرى

الادلة الاخرى
الادلة الاخرى

طهورة الماء ببقى عالمه كان

وفي اني اعضاء الوضوء على الزينة و
 الخفاصة في الغيرة لا تعلق وانه طهر الغيرة
 بغيره لا يقطعه وجود الخفاصة في الغيرة يزيل
 الغيرة ويطهر الغيرة لان كونه طهر الغيرة
 وانزلنا من السماء الآيات والبرهان على ان
 كل من لم يلبس الخفاصة في الغيرة فهو كافر
 فانه لو كان الوضوء واجباً على كل من لم
 من السماء ما كان الوضوء واجباً على كل من لم
 الى الجمهورية ولا نقول ان الله تعالى لا يبارك
 على من يوقف على الزينة و
 الكون

فان قيل على خلاف ما في هذه
الوجه الا ربعة تلجى صحاب الطرد الى لقول بالتاثير وليس مغنا
ان هذه الوجوه لا تجر في العلة المؤثرة بل معناه انها اذا وردت
على العلة الطردية تلجى الى القول بالتاثير ولهم مخلص عنها بالقول
بالتاثير واما اذا وردت على المؤثرة فلا مخلص عنها بل لا بد ان
يطرد كما يظهر لك من تتبع قوله واما العلة المؤثرة فليس للسائل
فيها بعد لما نفعه الا المعارضة لا انها اي العلة المؤثرة لا تحتل
المغاضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها اي العلة المؤثرة بالكتا
والسنة او الاجماع لان الثابت بهذه الادلة لا يحتمل فساد الوضع
والمناقضة وتحقيق ذلك لا الجيب لما كان من قصده التعليل
بوصف مؤثر وعين وصفان واصناف النص للتعليل لا يحتمل ذلك
النص المناقضة وفساد الوضع اصلا قبل بيان التاثير وبعد اذ لو
احتملها قبل وبعد لا يكون مؤثرا حقيقة والتقدير ان مؤثر

القول بوجوب العلة الطردية في هذه
الوجه الا ربعة تلجى صحاب الطرد الى لقول بالتاثير وليس مغنا
ان هذه الوجوه لا تجر في العلة المؤثرة بل معناه انها اذا وردت
على العلة الطردية تلجى الى القول بالتاثير ولهم مخلص عنها بالقول
بالتاثير واما اذا وردت على المؤثرة فلا مخلص عنها بل لا بد ان
يطرد كما يظهر لك من تتبع قوله واما العلة المؤثرة فليس للسائل
فيها بعد لما نفعه الا المعارضة لا انها اي العلة المؤثرة لا تحتل
المغاضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها اي العلة المؤثرة بالكتا
والسنة او الاجماع لان الثابت بهذه الادلة لا يحتمل فساد الوضع
والمناقضة وتحقيق ذلك لا الجيب لما كان من قصده التعليل
بوصف مؤثر وعين وصفان واصناف النص للتعليل لا يحتمل ذلك
النص المناقضة وفساد الوضع اصلا قبل بيان التاثير وبعد اذ لو
احتملها قبل وبعد لا يكون مؤثرا حقيقة والتقدير ان مؤثر

بجلاف للتراب فانه ملوث بطبعه فيحتاج فيه الى النية فهذه
الوجه الا ربعة تلجى صحاب الطرد الى لقول بالتاثير وليس مغنا
ان هذه الوجوه لا تجر في العلة المؤثرة بل معناه انها اذا وردت
على العلة الطردية تلجى الى القول بالتاثير ولهم مخلص عنها بالقول
بالتاثير واما اذا وردت على المؤثرة فلا مخلص عنها بل لا بد ان
يطرد كما يظهر لك من تتبع قوله واما العلة المؤثرة فليس للسائل
فيها بعد لما نفعه الا المعارضة لا انها اي العلة المؤثرة لا تحتل
المغاضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها اي العلة المؤثرة بالكتا
والسنة او الاجماع لان الثابت بهذه الادلة لا يحتمل فساد الوضع
والمناقضة وتحقيق ذلك لا الجيب لما كان من قصده التعليل
بوصف مؤثر وعين وصفان واصناف النص للتعليل لا يحتمل ذلك
النص المناقضة وفساد الوضع اصلا قبل بيان التاثير وبعد اذ لو
احتملها قبل وبعد لا يكون مؤثرا حقيقة والتقدير ان مؤثر

فان قيل على خلاف ما في هذه
الوجه الا ربعة تلجى صحاب الطرد الى لقول بالتاثير وليس مغنا
ان هذه الوجوه لا تجر في العلة المؤثرة بل معناه انها اذا وردت
على العلة الطردية تلجى الى القول بالتاثير ولهم مخلص عنها بالقول
بالتاثير واما اذا وردت على المؤثرة فلا مخلص عنها بل لا بد ان
يطرد كما يظهر لك من تتبع قوله واما العلة المؤثرة فليس للسائل
فيها بعد لما نفعه الا المعارضة لا انها اي العلة المؤثرة لا تحتل
المغاضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها اي العلة المؤثرة بالكتا
والسنة او الاجماع لان الثابت بهذه الادلة لا يحتمل فساد الوضع
والمناقضة وتحقيق ذلك لا الجيب لما كان من قصده التعليل
بوصف مؤثر وعين وصفان واصناف النص للتعليل لا يحتمل ذلك
النص المناقضة وفساد الوضع اصلا قبل بيان التاثير وبعد اذ لو
احتملها قبل وبعد لا يكون مؤثرا حقيقة والتقدير ان مؤثر

بان نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجودا
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو اى ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لاجل التطهير فيه اى بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع ههنا صار الوصف وهو
 الخارج النجس ههنا حجة اى علة من حيث ان وجوب التطهير في
 البدن باعتبار ما يكون اى يحصل منه بان يخرج من البدن لا ما
 يكون من الخارج فغير احتراز عصابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لان
 فلما لم يكن متجزيا وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه اعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام ان الوصف وهو
 الخارج النجس انما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لاجل التطهير ونجسه لان وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فاذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه اعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لا يبتكر كثيرا ولهذا اقر على القياس خروج المني لعدم الحرج فيه

بان نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجودا
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو اى ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لاجل التطهير فيه اى بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع ههنا صار الوصف وهو
 الخارج النجس ههنا حجة اى علة من حيث ان وجوب التطهير في
 البدن باعتبار ما يكون اى يحصل منه بان يخرج من البدن لا ما
 يكون من الخارج فغير احتراز عصابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لان
 فلما لم يكن متجزيا وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه اعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام ان الوصف وهو
 الخارج النجس انما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لاجل التطهير ونجسه لان وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فاذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه اعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لا يبتكر كثيرا ولهذا اقر على القياس خروج المني لعدم الحرج فيه

بان نقول ليس المعنى الذي جعل الوصف به علة وهو التأثير موجودا
 في صورة النقص فلا يكون بدونه علة وهو اى ذلك المعنى في
 المثال المذكور وجوب غسل ذلك الموضع لاجل التطهير فيه اى بالمعنى
 المذكور وهو وجوب غسل ذلك الموضع ههنا صار الوصف وهو
 الخارج النجس ههنا حجة اى علة من حيث ان وجوب التطهير في
 البدن باعتبار ما يكون اى يحصل منه بان يخرج من البدن لا ما
 يكون من الخارج فغير احتراز عصابة النجاسة من الخارج فانها
 يوجب غسل ذلك الموضع لا غير لا يحتمل الوصف بالتجزئة خبر لان
 فلما لم يكن متجزيا وقد وجب غسل موضع السيلان وجب غسل كل
 البدن ومنه اعضاء الوضوء وحاصل هذا الكلام ان الوصف وهو
 الخارج النجس انما يؤثر في نقض الطهارة المعنى وهو وجوب غسل
 ذلك الموضع لاجل التطهير ونجسه لان وجوب التطهير في البدن
 بالخارج من البدن لا يحتمل التجزئة فاذا وجب غسل ذلك الموضع وجب
 غسل جميع البدن ومنه اعضاء الوضوء لكنه اقتصر على اليد والرجل
 لا يبتكر كثيرا ولهذا اقر على القياس خروج المني لعدم الحرج فيه

२

فوجب الوضوء لهذا وهناك اى فى غير السائل لم يجب غسل ذلك

الموضع فانعدم الحكم وهو نقض الطهارة لانعدام العلة وهو خرق

النفس لانعدام المعنى الذي يحصر الوصف به علة وهو التأثير ويورد

عليه عطف على قوله فيورد صاحب المحرم السائل فان الخارج منه

جہتد نجس و لیس محدث فی الوقت قد فعای النقض بالحکم

ای معنی عدم الحکمہ ہاں، انقلا، البتہ الحکمہ المطلوب متخلفا عن

الموصف فندفع النقض فمما نحن فيه من إيراد أمثلة

[illegible]

تحت موجب الطهارة وناحر حلمي ما بعد خروج لوقت صلاة
 بالانسان ما دارا وجب
 بالانسان ما دارا وجب

فقدرة المكلف على الخروج عن عبء التكليف ولهذا يلزم من طهارة

بعد خروج الوقت بذلك الحديث (أباً) خروج فانه ليس بحديث (أباً)

وندفع بالعرض باننا نقول الغرض من التعليل المحاق الفرع بالاصل
 لى غرض المحقق من التعليل وهو المحقق

والتشوية بينهما وقد حصل فإن غرضنا من التعليل التشوية

في المعنى الموجب للحكم بين الدم هذا هو الفرع فيما نحن فيه

والبول ونحوه وهذا هو الاصل وذلك اي البول مثلا حدث

۲۴
۱۲
۵۶
۱۲

والله اعلم بالصواب

الحاكم في النسخة بقرينة

[illegible][illegible]

فإذا نذر في الصلاة أو في غيرها من العبادات...
فإذا نذر في الصلاة أو في غيرها من العبادات...
فإذا نذر في الصلاة أو في غيرها من العبادات...

فإذا نذر أي تمام البول صار عفواً لأن قيام وقت الصلاة لا فاته
الصلاة فانه مخاطب بالأداء فيلزم أن يكون قادراً عليه ولا قدرة
الاستسقاط الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائماً صير عفواً ثبت التسوية أو المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم من نوعان معارضة
فيهما مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لأن المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا نذر أي تمام البول صار عفواً لأن قيام وقت الصلاة لا فاته
الصلاة فانه مخاطب بالأداء فيلزم أن يكون قادراً عليه ولا قدرة
الاستسقاط الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائماً صير عفواً ثبت التسوية أو المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم من نوعان معارضة
فيهما مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لأن المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا نذر أي تمام البول صار عفواً لأن قيام وقت الصلاة لا فاته
الصلاة فانه مخاطب بالأداء فيلزم أن يكون قادراً عليه ولا قدرة
الاستسقاط الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائماً صير عفواً ثبت التسوية أو المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم من نوعان معارضة
فيهما مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لأن المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

فإذا نذر أي تمام البول صار عفواً لأن قيام وقت الصلاة لا فاته
الصلاة فانه مخاطب بالأداء فيلزم أن يكون قادراً عليه ولا قدرة
الاستسقاط الحديث في هذه الحالة فكذلك ههنا أي الخارج من غير
السبيلين فإنه إذا صار دائماً صير عفواً ثبت التسوية أو المعارضة
وهي آفة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم من نوعان معارضة
فيهما مناقضة متضمنة لإبطال تعليل المعلل لأن المعارضة اثبات
وصف مستد يوجب خلاف ما اثبتته المستدل من غير إبطال الدليل

[illegible]

والمناقضة بطلان دليل المستدل بتبنيان تخلف الحكم عنه من غير اقامة
دليل مبتدئ وقد تضمن هذا النوع من المعارضة أحد خاصية المعار
وهي اظهار علة مبتدئة واحدة خاصية المناقضة وهي ابطال الدليل
فسمى معارضة فيها مناقضة وجعلت المعارضة اصلا لانها ناقضة
والمناقضة ضمنية ثم ان المعارضة وان كانت في الظاهر تسليما للد
المدعى لان في الحقيقة ابطال له لان ابطال لل لازم وهو المطلوب
يوجب ابطال الملزوم وهو الدليل فلا تنافي بين المعارضة والمناقضة
ويصح تضمن المعارضة للمناقضة ويصح جعل المناقضة في ضمن
المعارضة والعبرة للمتضمن لا للمتضمن فلا يمتنع قبوله ومعارضة
خالصة ما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو تغير التعليل
الى هيئته تخالف الهيئته التي كان عليها وهو اى القلب نوعان
احدهما قلب العلة حكما وقلب الحكم علة وهو اى هذا النوع من
القلب ما خوذ من قلب لانهاء قلب القصعة بان يجعل اعلاه
اسفلا واسفله اعلاه وهما الامر كذلك لانها جعل العلة التي هي
اصل فكان اعلى من الحكم حكما والحكم لكونه تبعا لها كان اسفلا منها

[illegible]

والثاقفة فنيية ١٢ مولوي
عليه السلام لان العارضة قصدية
المطعم ١٢ عليه السلام
قوله بنامه فقال اننا نرجو ان
١٢٠٠
الاعلى على
الاعلى على

[illegible]

فقد جعل الاعلى اسفل وبالعكس وانما يصح هذا النوع من القلب
 وهو العلة ١٢ ^{لأنه وجعل الاسفل وهو الحكم اعلى}
 فيما يكون التعليل فيه بالحكم بان يجعل المستدل بحكم الاصل علة لحكم
 له العمل ١٣
 اخفیه ثم عدله الى الفرع مثل قولهم اي اصحاب الشافعي الكفار جنس
 يجلد بكرهم مآثر اشارة الى ان الكلام في الاحرار فيرجم تبهم
 علة لارجع عند اصحاب الشافعي ^{لأنه كان الركن}
 كاحرار المسلمين فلا يكون الاسلام من شرط الاحصان حق لوزن
 له كما ان يجعل المآثر علة لارجع في المسلمين ١٤
 الذي احمر الثيب يرجم عندهم فجعلوا جلد المآثر علة لوجوب ارجع
 له
 فقلنا الاحرار المسلمون انما يجلد بكرهم مآثر لانهم يرجم تبهم لانهم
 يرجم تبهم لانهم يجلد بكرهم فجعلنا علة حكما وحكمة علة فهد القلب
 وهو علة المآثر علة ١٥ ^{وهو جرح الثيب عنده}
 معارضة صورة من حيث انه تعليل بما يدل على خلاف حكم المعلوم
 له تعديل انما اصل ١٦ ^{سنة الوصف ١٢}
 مناقضة معناه لان العلة لما صارت حكما في المقيس عليه خرج المقيس
 عليه

[illegible][illegible]

من كونه مقيسا عليه في الحكم المطلوب فبقى قياسه بلا مقيس عليه
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الأصل وبطل القياس
اذ لم يبق ح الا قولهم الكفار جنس بجحد بكمه ما تفرجهم بينهم و
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه
ما خوفي من قلب الجواب اي من جعل باطن الشئ ظاهرا وظاهره باطنا
فان اي الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فمعنى
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصا
وجهه اليك يحاجك عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان
معرضنا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة من حيث
تعليل يوجب خلافا او جبهه للمعلل وفيها مناقضة لان الوصف
بشهادته بثبوت حكمه مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للمتخاصمين في حادثة واحدة الا انه
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد الا بوصف زائد

توقفا على كل ما كان من قبيل ما في
منه في النوع الثاني فبقى قياسه بلا مقيس عليه
وهو المراد من قوله فلما احتمل الانقلاب فسد الأصل وبطل القياس
اذ لم يبق ح الا قولهم الكفار جنس بجحد بكمه ما تفرجهم بينهم و
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه
ما خوفي من قلب الجواب اي من جعل باطن الشئ ظاهرا وظاهره باطنا
فان اي الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فمعنى
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصا
وجهه اليك يحاجك عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان
معرضنا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة من حيث
تعليل يوجب خلافا او جبهه للمعلل وفيها مناقضة لان الوصف
بشهادته بثبوت حكمه مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للمتخاصمين في حادثة واحدة الا انه
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد الا بوصف زائد

فلا يفتقر الى دليل
ان يكون له ما تفرجهم بينهم و
النوع الثاني من القلب قلب لسائل الوصف اي وصف للمعلل شاهد
على المعلل بعد ان كان شاهدا له اي للمعلل وهو اي النوع الثاني منه
ما خوفي من قلب الجواب اي من جعل باطن الشئ ظاهرا وظاهره باطنا
فان اي الوصف كان ظهريه اي الوصف اليك يا ايها المعلل والسائل
فصار وجهه اي الوصف اليك فال مخاطب ان كان هو للمعلل فمعنى
قوله كان ظهريه اليك يحاج عنك كمن تقدم ليخاصم عنك فصا
وجهه اليك يحاجك عن خصمك وان كان السائل كان معناه كان
معرضنا عنك فصار مقبلا اليك فهذا النوع معارضة من حيث
تعليل يوجب خلافا او جبهه للمعلل وفيها مناقضة لان الوصف
بشهادته بثبوت حكمه مرة وبانقائه اخرى يكون متناقضا في نفسه
بمنزلة الشاهد الذي يشهد للمتخاصمين في حادثة واحدة الا انه
اي هذا النوع من القلب لا يكون اي لا يوجد الا بوصف زائد

[illegible]

عَلَى وَصْفِ الْمَعْلُومِ فِي وَصْفِ الْمَوْضُوفِ تَفْسِيرٌ لِلْوَصْفِ الْأَوَّلِ
وَتَقْرِيرٌ لِكُلِّ وَتَغْيِيرٍ لِحُجَّتِي يَكُونُ تَعْلِيلٌ لِحُكْمٍ بَعْلَةٌ أُخْرَى مِثْلَهُ
عَلَى وَصْفِ الْمَوْضُوفِ الْأَوَّلِ عَلَى وَصْفِ الْمَوْضُوفِ الْأَوَّلِ
عَلَى وَصْفِ الْمَوْضُوفِ الْأَوَّلِ عَلَى وَصْفِ الْمَوْضُوفِ الْأَوَّلِ

ماجرے میں یہاں نوع قوم ای صباب الشافعی فی صوم رمضان
 من القلب
 الیہ تہجد

انصوم فرض فلا يتادى لا بتعين لينة كصوم القضاء فعلقوا وجوب
سقوط لغوهم

التعین بوصف الفرضية فقلنا ما كان الصوم فرضا استغنى عن
 على في النسخة ١٢
 على الصوم رمضان
 بقا وصف ما لا يشاء
 على العمل

لعين ليس بعد اعير لصوم نقضاء ليس الى صوم نقضاء النما
فون استفتي اذا قلن واحد اواجه الى تعين الثاني

لا تفتلغوه من سبائك الصيام فذل الذي لوقت فذل في القلب بعد

تَعْنِي وَهُوَ بَيَانُ مَا لَمْ يَحْصُرْ فِيهِ نَفْسُهُ نَافِذَةً الزَّيَادَةِ مَا تَرَكَ الْخَصْمُ

تليسا علينا والتباسا عليه فكان قياس هذا الصوم بالقضاء بعد

الشرع وقد تقلب العلة من وجع آخر ويسمي قلب التسوية لوجود

معنى القلب فيه اذا سائل قد جعل الوصف بعد ما كان شاهدا عليه

شاهد النفس وهو ضعيف فاسد مثالي ما يتحقق فيه هذا

[illegible]

۱۲ بقیه صفحه ۱۲

[illegible]

القلب قوتهم اى اصحاب الشافعي في ان الشروع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمضى
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشروع لا بالمضى يجب فيه بالفساد فلو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشروع قبل الوضوء لما لم يلزم المضى فيه
لم يلزم بالشروع فيها لعم لم كان اى الشأن كذلك اى كما ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشروع وجب
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشروع كما
استوى عملها في الوضوء باعتبار انه لا يمضي في فاسده فان الشروع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يمضي في فاسده ايف فوجب استواءها فيه واذا ثبت
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشروع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى
السائل لما جاء بحكم اخر ليس بمناقض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشروع والسائل يدعى التسوية

بيان ما يلزم من ان الشافعي في ان الشروع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمضى
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشروع لا بالمضى يجب فيه بالفساد فلو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشروع قبل الوضوء لما لم يلزم المضى فيه
لم يلزم بالشروع فيها لعم لم كان اى الشأن كذلك اى كما ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشروع وجب
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشروع كما
استوى عملها في الوضوء باعتبار انه لا يمضي في فاسده فان الشروع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يمضي في فاسده ايف فوجب استواءها فيه واذا ثبت
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشروع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى
السائل لما جاء بحكم اخر ليس بمناقض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشروع والسائل يدعى التسوية

بيان ما يلزم من ان الشافعي في ان الشروع في النفل من الصوم الصلوة
غير ملزم حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اى العبادة من الصلوة
والصوم النفل عبادة لا يمضي في فاسدها اى لا يجوز اتمامها بالمضى
فيها بخلاف الحج فان يجب بالشروع لا بالمضى يجب فيه بالفساد فلو
ان لا تلزم تلك العبادة بالشروع قبل الوضوء لما لم يلزم المضى فيه
لم يلزم بالشروع فيها لعم لم كان اى الشأن كذلك اى كما ذكرنا من
ان ما شرع فيه عبادة لا يمضي في فاسدها فلا يلزم بالشروع وجب
ان يستوى فيه اى فيما شرع فيه من العبادة عمل النذر والشروع كما
استوى عملها في الوضوء باعتبار انه لا يمضي في فاسده فان الشروع
لما لم يلزم لم يلزم النذر وهذا المعنى موجود في المتنازع فيه
لا ندر لا يمضي في فاسده ايف فوجب استواءها فيه واذا ثبت
استواءها والنذر يلزم بالاجماع كان الشروع ملزما ايضا للاستواء
وهذا النوع من القلب ضعيف فاسد من وجوه القلب لانه اى
السائل لما جاء بحكم اخر ليس بمناقض للحكم الاول لا المستدل لم
ينف التسوية بل يدعى عدم اللزوم بالشروع والسائل يدعى التسوية

[illegible]

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما كان من خلق الله شيء أحب إليّ من أن يقرأ القرآن في صلاة من صلاة»

[illegible][illegible]

قوله والوجه اى الطريق الصحيح
 فى ايراد هذا الكلام من السنن
 صاحب خبر زاده **ع** خبر جلال
 الاصل **ع** من قوله ان حكم
 يقضى الاسم وان خبر جلال
 هو الاصل **ع** خبر جلال
 حكم الوقت الواقع فى قوله **ع**
 الاصل **ع** خبر جلال
 الاصل **ع** خبر جلال
 الاصل **ع** خبر جلال
 الاصل **ع** خبر جلال

للتعديته حكم الاصل دون تغييره ونحن لانسلم تحقق هذا الشرط

يُحْتَمَلُ الْفَسَادُ بَعْدَ الثَّبُوتِ وَيَحْتَمَلُ الرَّدُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَانْ حَقَّ

[illegible]

۱۱

الاعتقاد لا يريد ولو اراد فهو والمولى فسخه لا ينفسه بخلاف

الفرع غير الانعقاد على وجه التوقيف كما في الاصل وهو البيع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

منه الممنوع من المقتضى للمواد المتضمنة في المادة ١٠٠ من الدستور
التي لا يمكن أن تكون إلا المادة ١٠٠ من الدستور

مفصل الـ عمل الزمان والابحار عبارة عن اصول الـ يكون منها علم الانا علم الجبروت قدرت كمال قوته المصدر على الـ مصدر

از دیار و دیار

بالمعنى التوفيقى

بعد الفسخ اشترى
الايتام عبد الرزاق
تفاح الشئى لعبد
وع ويا بجله بال

الرد على منع الشيخ والرد على منع ما فيه

باب الفخ بفتح واو واحد لا تنوين
الذكر باللام بفتح لا تنوين

عن
الغدير المفسد
عن آخره
٨٣

قالوا يا ابا عبد الله ما هذا فقال هو الذي كان في القبر

لا في حجب حاتم الكاظم

لا غير في محله اشارت

بسم الله الرحمن الرحيم

و من الاصل

Page 7

کتابخانه شخصی حضرت آیت الله العظمیٰ الخوئی

٢٥
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
نورا للذين آمنوا
والذين هم على صراط مستقيم

[illegible]

مسئلة التثليث فانه لما شهد بصحة التيمم ومسح الحنف ومسح
الجبيرة وغيرهما لم يشهد بصحة وصف الركبة الا الغسل فترجم
عليه هذه العلة باعتبار شهادة الاصول بصحتها صارت قوية في
نفسها فترجحت على الاخرى بها كما اشار اليه بقوله كان في كثرة
الاصول زيادة لزوم الحكم مع اى مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تاتى الوصف الا ان
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التاثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالشهادة بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح للوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

جواب سوال بان لما كان آتيا
الاصول زيادة لزوم الحكم مع اى مع الوصف والاقسام الثلاثة
راجعت الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تاتى الوصف الا ان
جهاته مختلفة فان الترجيح بقوة التاثير بالنظر الى نفس الوصف
وبالشهادة بالنظر الى الحكم وبكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وهو
الحقيقة ترجيح للوصف لقوى على غير القوى لا لترجح الاصول
على الاصل وقيل ان الفرق بين الثاني والثالث ان في الثاني اخذ
الترجح من قوة الوصف وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتيتم
محوه وليس هذا كترجح القياس بالقياس لان ذلك انما لا يجوز
باعتبار ان كقياس علة عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

والا فلو كان كقياس علة عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

والا فلو كان كقياس علة عليه وفيما نحن فيه القياس واحد

عنه
وتخالفه دونها في
مسير الرأس وانحرفه
فلا يبين تكارره
فانه يرجع على
توابعهم انه من
في الوضوء فليس
تكرره لان ما
قلنا يتحقق
بما ليس بمكرر
كفصل الوجه
واليد والرجل
وما قالوا لا يتكرر
لان الفضلة
تكرر ولو لمست
بشئ من اثارها
وكانت على عنقه

بمعنى راجع الى الحال لان الحال في خذاتها قائمة بالذات تالعة له
والتابع من حيث انه تابع وقائم بغيره ليحكم بعدم في حق نفسه لعدم
قيامه بنفسه في وجوده من وجوده وجبر الذات موجودة من
كل وجبر والتبع من حيث انه تبع لا يصلح مبطلا للاصل من حيث انه
اصل وعلى هذا الاصل وهوان الترجيم بالذات اولى من الترجيم بالحال
قلنا في صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل انتصاف النهار الشرع
لان اى الصوم ركن واحد لا يتجزئ صحة وفساد يتعلق جوازه بالنية
اي الكنية فاذا وجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي
وجدت العزيمة فيه بالكثرة

من ارجع الى العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه

بمعنى راجع الى الحال لان الحال في خذاتها قائمة بالذات تالعة له
والتابع من حيث انه تابع وقائم بغيره ليحكم بعدم في حق نفسه لعدم
قيامه بنفسه في وجوده من وجوده وجبر الذات موجودة من
كل وجبر والتبع من حيث انه تبع لا يصلح مبطلا للاصل من حيث انه
اصل وعلى هذا الاصل وهوان الترجيم بالذات اولى من الترجيم بالحال
قلنا في صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل انتصاف النهار الشرع
لان اى الصوم ركن واحد لا يتجزئ صحة وفساد يتعلق جوازه بالنية
اي الكنية فاذا وجدت العزيمة في البعض دون البعض تعارضنا
البعضان البعض الذي وجدت العزيمة فيه والذم لم توجد فيه
تعارض وجود العزيمة وعدمها فوجودها في البعض يوجب الجواز
في الكل وعدمها في البعض يوجب الفساد في الكل فوجدنا البعض الذي
وجدت العزيمة فيه بالكثرة

كما يوتيقي فكلما سبق لنا ذلك الاول
 على نسق واحد على العالم للشيخ
 بمخفى الحان انشوي " من نقل
 من نقل قوله فليعتد انما
 بين ما قاله وبين ما قال
 الشيخ جليل الخصال له في شرح
 ما تيسر من كتاب الراسخين
 العباد سبب الترتيب وصف
 جليل كل واحد على ما وصف
 الوصف في مدارج السالكين جليل
 دون الرسل والارسل بالجليل
 الشيخ جليل بالكلية " الزا

[illegible][illegible][illegible]

الذي لا ريب في وجوده ومنه السحر حق والعين حق والدين حق و
 حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يخص به أحد ينسب
 الله تعالى تعظيماً ولا فهو متعال عن الانتفاع كحرمة الزنا يتعلق
 بها عموم النفع من سلامة الأنساب وصيانة النفس وارتقاء
 السيف بين العيشاء بسبب التنازع بين الزناة وحق العبد
 ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فان قلت حرمة ما
 ما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس قلنا لم يشرع
 لصيانة اموال كلهم ولا لم يحرم الانتفاع بمال الغير لا برضا اكل
 متعلق حق الكل بحرمته وحق الحال نه يجوز الانتفاع به برضا ذلك
 الغير المعين وهذا علامة كونه حقالة والا ولى ان يقال كل شيء يطلب
 به رعاية جانب كونه حقالة تعالى من حيث لا تمتثال له امره بلا رعاية
 جانب العبد فهو حق الله تعالى خالصا وكل شيء يطلب به رعاية جانب العبد

الدين

الدين حق والدين حق بوجوده ومنه السحر حق والعين حق والدين حق و
 حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يخص به أحد ينسب
 الله تعالى تعظيماً ولا فهو متعال عن الانتفاع كحرمة الزنا يتعلق
 بها عموم النفع من سلامة الأنساب وصيانة النفس وارتقاء
 السيف بين العيشاء بسبب التنازع بين الزناة وحق العبد
 ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فان قلت حرمة ما
 ما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس قلنا لم يشرع
 لصيانة اموال كلهم ولا لم يحرم الانتفاع بمال الغير لا برضا اكل
 متعلق حق الكل بحرمته وحق الحال نه يجوز الانتفاع به برضا ذلك
 الغير المعين وهذا علامة كونه حقالة والا ولى ان يقال كل شيء يطلب
 به رعاية جانب كونه حقالة تعالى من حيث لا تمتثال له امره بلا رعاية
 جانب العبد فهو حق الله تعالى خالصا وكل شيء يطلب به رعاية جانب العبد

الدين

الدين حق والدين حق بوجوده ومنه السحر حق والعين حق والدين حق و
 حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يخص به أحد ينسب
 الله تعالى تعظيماً ولا فهو متعال عن الانتفاع كحرمة الزنا يتعلق
 بها عموم النفع من سلامة الأنساب وصيانة النفس وارتقاء
 السيف بين العيشاء بسبب التنازع بين الزناة وحق العبد
 ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فان قلت حرمة ما
 ما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس قلنا لم يشرع
 لصيانة اموال كلهم ولا لم يحرم الانتفاع بمال الغير لا برضا اكل
 متعلق حق الكل بحرمته وحق الحال نه يجوز الانتفاع به برضا ذلك
 الغير المعين وهذا علامة كونه حقالة والا ولى ان يقال كل شيء يطلب
 به رعاية جانب كونه حقالة تعالى من حيث لا تمتثال له امره بلا رعاية
 جانب العبد فهو حق الله تعالى خالصا وكل شيء يطلب به رعاية جانب العبد

الدين

سبب الرأى موضع الحق السابق
 لدرجات العقول الى بلاهة وحق
 الدين حق والدين حق بوجوده
 من حق النفع العام
 حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يخص به أحد ينسب
 الله تعالى تعظيماً ولا فهو متعال عن الانتفاع كحرمة الزنا يتعلق
 بها عموم النفع من سلامة الأنساب وصيانة النفس وارتقاء
 السيف بين العيشاء بسبب التنازع بين الزناة وحق العبد
 ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فان قلت حرمة ما
 ما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس قلنا لم يشرع
 لصيانة اموال كلهم ولا لم يحرم الانتفاع بمال الغير لا برضا اكل
 متعلق حق الكل بحرمته وحق الحال نه يجوز الانتفاع به برضا ذلك
 الغير المعين وهذا علامة كونه حقالة والا ولى ان يقال كل شيء يطلب
 به رعاية جانب كونه حقالة تعالى من حيث لا تمتثال له امره بلا رعاية
 جانب العبد فهو حق الله تعالى خالصا وكل شيء يطلب به رعاية جانب العبد

[illegible]

من حيث جلب المنفعة ودفع المضرة بلا رعايتي جانب الله فهو حق العبد
خالصة وكل شيء اشتمل على الامر من فهو ما اجتمع فيه الحقان كما قال
وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب كحد القذف والدليل على
انه مشتمل على حق العبد انه شرع لصيانته عزه ضد فعل العار ولذا
يشترط فيه الدعوى لقبول الشهادة ولا يبطل بالتقدم وعلى حق
الله تعالى انه شرع زاجرا ولذا يسمى حدا والححد وشرعت زواجر ضوا
للعالم عن الفساد الا ان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لا يجزى فيه
الادب ولا يسقط بالعفو وعند الشافعي حق العبد فيه غالب فيجوز
الامر ان فيه وما اجتمعا في الحقان فيه وحق العبد فيه غالب
كالقصاص فانه مشتمل على صيانة النفس لله تعالى فيمباح الاستعانة
كما ان للعبد فيه ما حق الاستمعاء ببقائها كانت العقوبة الواجبة
بسببه مشتمل على صيانة الحقن لكن حق العبد فيه راجح لان
وجوبه بطريق المماثلة وهي تنبئ عن معنى الجبر بقدر الامكان وفيه
معنى المقابلة بالحل من هذا الوجه وان كان يجب جزاء الفعل في
الاصول لضمان الحل حتى يقتل الجماعة بالواحد ولو كان ضمان الحل من

[illegible]

صالح ای الوجوب بالطریق
الذکر و یزید ثبات کون القضا
صاحب حقین " " "
فعلانه جزا الفضل لان جزا
الکامل حی جزیه " احاشیهم
منجم شمس لائمه السرخسی
نور الاسلام الخردوی " "

كل وجع لم يقتل الجماعة بالواحد واجزئة الافعال تجحق الله تعالى
وحقوق الله تعالى ثمانية انواع بحكم الاستقراء عبادات خالصة
كالايان الذي هو اصل الطاعات اذ لا صحة لها بدون وبعد
الصلوة التي هي عماد الدين وهذا لم يتخل عنها بشريعة من شرائع
شرعت شكر النعمة البدن وبعدها الزكاة التي تعلقت بنعمة
المال الذي هو دون النفس ونحوها كالصوم والحج والجهاد و
عقوبات كاملة تامة في كونها عقوبة لا يشوبها معنى آخر كالحد
لوجوبها بجنايات لا يشوبها معنى الا باجته فاقضت عقوبة
زاجرة حق الله تعالى لان حرمتها حق تعالى وعقوبات قاصرة ولقصو
معنى العقوبة نسيمها اجزئة فرقابين الكامل والقاصر وذلك مثل
حرمان الميراث بالقتل اذ لم يحصل به الميراث ولا نقصان مال
بالضيق حرمان عن تركه المقتول فكان عقوبة قاصرة وهذا يشبه

حاشية
ان من العقوبة التي لا تقضي بها الميراث بالقتل اذ لم يحصل به الميراث ولا نقصان مال
بالضيق حرمان عن تركه المقتول فكان عقوبة قاصرة وهذا يشبه

الايان الذي هو اصل الطاعات اذ لا صحة لها بدون وبعد
الصلوة التي هي عماد الدين وهذا لم يتخل عنها بشريعة من شرائع
شرعت شكر النعمة البدن وبعدها الزكاة التي تعلقت بنعمة
المال الذي هو دون النفس ونحوها كالصوم والحج والجهاد و
عقوبات كاملة تامة في كونها عقوبة لا يشوبها معنى آخر كالحد
لوجوبها بجنايات لا يشوبها معنى الا باجته فاقضت عقوبة
زاجرة حق الله تعالى لان حرمتها حق تعالى وعقوبات قاصرة ولقصو
معنى العقوبة نسيمها اجزئة فرقابين الكامل والقاصر وذلك مثل
حرمان الميراث بالقتل اذ لم يحصل به الميراث ولا نقصان مال
بالضيق حرمان عن تركه المقتول فكان عقوبة قاصرة وهذا يشبه

الايان الذي هو اصل الطاعات اذ لا صحة لها بدون وبعد
الصلوة التي هي عماد الدين وهذا لم يتخل عنها بشريعة من شرائع
شرعت شكر النعمة البدن وبعدها الزكاة التي تعلقت بنعمة
المال الذي هو دون النفس ونحوها كالصوم والحج والجهاد و
عقوبات كاملة تامة في كونها عقوبة لا يشوبها معنى آخر كالحد
لوجوبها بجنايات لا يشوبها معنى الا باجته فاقضت عقوبة
زاجرة حق الله تعالى لان حرمتها حق تعالى وعقوبات قاصرة ولقصو
معنى العقوبة نسيمها اجزئة فرقابين الكامل والقاصر وذلك مثل
حرمان الميراث بالقتل اذ لم يحصل به الميراث ولا نقصان مال
بالضيق حرمان عن تركه المقتول فكان عقوبة قاصرة وهذا يشبه

جنانچه اگایش
میکند ۱۱

ولم يفوض اليه اداء شيء من العقوبات بعم انما يتأدى بما هو عبادة
محصنة كالصوم وفيها معنى العقوبة لانها لم تجب الا جزية لا فعال
ولذلك سميت كفارات بمعنى ساترات للذنوب وعبادة فيها
اي ثقلهم وقيل مفعلة من الاون وهو الخراج والعبد لا ينقل على
الانسان او من الاين وهو النقب حتى لا يشتربها هذه العباد
وهذا القول تفريع على ان فيها معنى المؤنة كما لا الهلية المشروطة
في العبادات الخالصة لقصور معنى العبادات في هذا القسم وهي صدقة
الفطر فان كونها طهارة للصائم عن اللغو والرث واشتراط النية
ونحوها في ادائها جهة كونها عبادة ووجوبها على الانسان سبب
راس الغيرة كالفقعة جهة كونها مؤنة ولهذا وجبت على الصبي المجنون
العنين عندا بغيره وابي يوسف لكن لما كانت جهات العبادات
فيها كثيرة مثل تسميتها بصدق الفطر واعتبار صفة الغنى
تعلق وجوبه بالوقت ووجوب صرفه الى مصارف
الزكاة ونحو ذلك كان

[illegible]

وتم جاز النصارى عليه الاحكام
 حرم قوله لا تدن من آذانى فى
 اذانى وقرئت فى فقه الا بانها
 لم تكن فى الزيادة كما فى فقه الا بانها
 الا اذا زاد اذان كان معنى القرينة و
 كان تضمن قرينة الايجاب على الكافر
 الانتقالات بخلاف ما تقدم عليه
 عليه لا انه لا يجوز ان الكفران
 لا فيه من مرتبة كرامة مع احكام
 وضع الخارج كما لا يخفى
 فان من وضع

[illegible]

تغير العشر والتضعيف تغير للوصف فقط فيكون اسم من ابطال
العشر ووضع الخراج لما فيه من تغير الاصل والوصف جميعا والتضعيف
في حق الكافر مشروعه في الجملة كصدقات بني تغلب وما يميز به الذي
على العاشر وعند المجنفه ينقلب خراج لان العشر لم يشرع الا بوصف
القرية والكفر بها فيها والتضعيف امر ثبت بالاجماع على خلاف
القياس في قوم معين ومؤنة فيها معنى العقوبة وهو الخراج لان
الله يحاكم ببقاء هذا العالم الى وقت معلوم وسبب بقاء الارض
الخروج القوت منها فاجب العشر والخراج عمارة وتقلدها وبقائها
مجانبة المسلمين لانهم يصونونها عن الاعداء فوجب الخراج للمقاتلة
كفايتهم والعشر للمحتاجين لانهم يصونونها بالبداء فكان الصرف
اليهم صرفا الى الارض وانفاقا عليهم معنى وهو معنى المؤنة ثم ان في
العشر معنى العبادة كما مر كرامة المسلمين وفي الخراج معنى العقوبة هانئة

[illegible]

ان يقال لم يخرج لان
الاعتق بـ كما يخرج لان
بين لم يخرج فبما
قلت فبما في ذلك
الذي يكون عقوبة
الدنيا من الدل و
من العقوبة والاشغال
يعلم من الغرب
فيقد بان
الدنيا من
اعراض من
هو علامة الدنيا

*
 چندی که گذشت
 و نوش است
 و خزه عایلی
 کمال آسان ۲
 حاجی غفر
 آتشی و بنا کردن
 زمین ۱۲
 برای جنگ
 کمدگان ۱۳
 +
 در صف ۱۰۲
 بنظر
 ۱۲

9

[illegible]

المتلقة والمغصوب ومالك المبيع والثمن ملك الطلاق والنكاح
وغير ذلك وأما القسم الثاني من التقسيم المذكور في أول الفصل و

هو ما يتعلق بالأحكام المشروعة فالربعة السبب لعلته والشرط

والعلامة السبب لغة اسم لما يتوصل به إلى المقصود ومنه سمي الطريق
والباب سببا وهو في الشرعية ما أشار إليه بقوله أما السبب الحقيقي

احترامی سبب المجازی کا وقت والشہر والبيت وساثر ما ذکر
والا من یمن علی القلعة والحق انکم کما اوردتموها شوقاً لاجل حکم

في فصل بيان أسباب الشرائع كما يظهر من قوله فما يكون طريقا

للوصل الى الحكم اختز ذر عن العلامة لانها ليست بطرق اليه بل

۲ ہے دالتر علی طریق من غیر ان یضاف لیه وجوب احترام زید عن العلة

ولا وجود اخر زيد عن الشرط ولا يعقل فيه معنى العلى لا يوجد له

تأثير في الحكم بواسطة وبغير واسطة واخترت به عن السبب الذي له

مشبهة العلّة وعن السبب الذي فيه معنى العلّة ثم نهى ما توهم منه

ان لا يكون هناك علة اصلا دفعة بقوله لكني نخل بين اي السبيل

[illegible]

القاسم بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

[illegible]

والله اعلم بالصواب

لاجل من لا يملك

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو اي كواحد
 من القود والسوق سبب لما يتلف به اي بالدابة اي بوطيها لانه
 طريق الوصول الى الاطلاق غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين حكم
 فعل الدابة لكنه اى كل واحد ليس يجرى السبب بل سبب فيه معنى العلة
 لان السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضافا
 الى المكروه فيما يرجع الى بدل المحل فاما فيما يرجع الى جزء المباشرة فلا حجة
 لايحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى في سبب الكفارة مجازا
 وكذلك اي مثل اليمين بالله تعالى بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و
 العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا ايضا لانها سببان حقيقة
 لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا الى حصول الحكم واليمين
 مطلقا ليست كذلك فانها تنعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فاعلم
 فعلا او تركا وذلك اي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

اليمين لا يكون سببا في الجزاء لانها لا تنعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فاعلم
 فعلا او تركا وذلك اي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

السبب الذي له حكم العلة مثل قود الدابة وسوقها وهو اي كواحد
 من القود والسوق سبب لما يتلف به اي بالدابة اي بوطيها لانه
 طريق الوصول الى الاطلاق غير موضوع له وقد تحلل بينه وبين حكم
 فعل الدابة لكنه اى كل واحد ليس يجرى السبب بل سبب فيه معنى العلة
 لان السوق والقود يتحلان الدابة على الذهاب كرها فعلمها مضافا
 الى المكروه فيما يرجع الى بدل المحل فاما فيما يرجع الى جزء المباشرة فلا حجة
 لايحرم عن الميراث فاما اليمين بالله تعالى في سبب الكفارة مجازا
 وكذلك اي مثل اليمين بالله تعالى بغيره تعالى وهو تعليق الطلاق و
 العتاق بالشروط فانه سبب للجزاء مجازا ايضا لانها سببان حقيقة
 لا زاد في درجات السبب ان يكون طريقا الى حصول الحكم واليمين
 مطلقا ليست كذلك فانها تنعقد لغرض البر وهو يتحقق المحل فاعلم
 فعلا او تركا وذلك اي البر والذى عقد اليمين له قط لا يكون

المعلق بالشرط سببا لها شبهة الحقيقة أي جملة حقيقة السببية حكما
أي من حيث الحكم خلاف للزور ويتبين ذلك الخلاف في مسئلة
التنجيز وهو التجيل بالطلاق بعد التعليق بمثلا هل يبطل التجيز
التعليق أم لا فعنده لا لأنه ليس للعلاقة شبهة السببية بوجوبه إذا لم
للسبب وشبهته من محل انعقد فيه كالسبب الحسني والتعليق لجليته
بين المعلق والمحل يقطع السببية بالكلية كالترس إذا حال بين الرامي و
الرمي إليه فلا يحتاج إلى المحل بل يكفي احتمال حدوثه المحلية وهو ثابت
لا حتمه عودها إليه بعد زوجه آخر وهو الحايين ومحلها ذمة الحاي
فينبغي بقاءها ولا يبطل تنجيز الثلث وعندنا يبطل أي يبطل التجيز
التعليق حتى لو عادت المطلقة بالثلث إليه بعد زوجه آخر ثم وجد
الشرط لا يقع شيء لأن اليمين مطلقا شرعت للبر البر تحقق المحل
من الفعل والترك فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء

من المطلق عندنا وعند
المرءى لا يملك
من المطلق عندنا وعند
المرءى لا يملك

قوله أي جملة حقيقة السببية حكما
أي من حيث الحكم خلاف للزور ويتبين ذلك الخلاف في مسئلة
التنجيز وهو التجيل بالطلاق بعد التعليق بمثلا هل يبطل التجيز
التعليق أم لا فعنده لا لأنه ليس للعلاقة شبهة السببية بوجوبه إذا لم
للسبب وشبهته من محل انعقد فيه كالسبب الحسني والتعليق لجليته
بين المعلق والمحل يقطع السببية بالكلية كالترس إذا حال بين الرامي و
الرمي إليه فلا يحتاج إلى المحل بل يكفي احتمال حدوثه المحلية وهو ثابت
لا حتمه عودها إليه بعد زوجه آخر وهو الحايين ومحلها ذمة الحاي
فينبغي بقاءها ولا يبطل تنجيز الثلث وعندنا يبطل أي يبطل التجيز
التعليق حتى لو عادت المطلقة بالثلث إليه بعد زوجه آخر ثم وجد
الشرط لا يقع شيء لأن اليمين مطلقا شرعت للبر البر تحقق المحل
من الفعل والترك فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء

وجود الشرط على الثبوتية بناء على تقريره عن القوم ان الشيء اذا وضع في
الشيء بغيره على الشيء الثاني وهو الشيء الموضوع في الشيء
الثاني في البرهنة الاولى في اليقين وفيه الغيب و
الغيب لزوم الغيب في القيمة ثم ان شبهة القيمة في
الاحكام من صحة البرهان وفيها فائدة الجزاء
الوجود ولم يبق شبهة الا في عمدة الحقيقة فاذا بطل
الحل بالتحيز بطل التعليق من الحاشية
الحاشية ما ذكرنا ان

[illegible][illegible][illegible]

والغضب فيكون له قولا
شبهه ايجاب الغضب ثانيا للغضب
في حال قيام عين الغضب

خاتمة
بذلك ان الغضب اذا اراد ان يثبت
الغضب بغير ان يفرغ من كونه وقت
مولا فاقطع الطريق على ما يخط

الغضب اذا كان لغضا على
لا يجب عليه ان يفرغ من كونه وقت
مولا فاقطع الطريق على ما يخط

الغضب اذا كان لغضا على
لا يجب عليه ان يفرغ من كونه وقت
مولا فاقطع الطريق على ما يخط

الغضب اذا كان لغضا على
لا يجب عليه ان يفرغ من كونه وقت
مولا فاقطع الطريق على ما يخط

الغضب اذا كان لغضا على
لا يجب عليه ان يفرغ من كونه وقت
مولا فاقطع الطريق على ما يخط

الغضب اذا كان لغضا على
لا يجب عليه ان يفرغ من كونه وقت
مولا فاقطع الطريق على ما يخط

المغصوب فيكون للغضب حال قيام العين اي المغصوب شبهة
ايجاب القيم حتى صح الابراء عن القيمة والرهن والكفالة بما جئ
وجب على الكفيل رد العين حال بقاءها ودفن القيمة حال هلاكها ولو
لم يكن لها شبهة بثبوتها بوجه لما صحت هذه الاحكام كما لا يصح قبل
الغضب واذا كان الامر كذلك اي ثبوت شبهة السببية للعقل قبل
وجود الشرط لم يتبق الشبهة اي شبهة السببية الا في محل اي السبب
كالحقيقة اي حقيقة السبب لا يستغنى عن المحل لان شبهة الشئ
لا يثبت فيما لا يثبت في حقيقة لا شبهة دلالة الدليل مع تخلف
الدلول للمام ولا يدل دليل على ثبوت شئ في غير محل الا ترى ان شبهة
النكاح لا يثبت في الرجال وشبهة البيع لا يثبت في الحجر والميتة فاذا
فات المحل بالتجزيل بطل التعليق لان التعليق يثبت بصفة وهي
ان يكون للمعلق شبهة الوجوب قبل وجود الشرط فاذا بطلت تلك
الشبهة تفوأة المحل لم يبق التعليق لان الشئ اذا ثبت بصفة في الشرع

ان الشئ اذا ثبت بصفة في الشرع
فان ثبت له ان في ذلك سبب
فان ثبت له ان في ذلك سبب
فان ثبت له ان في ذلك سبب

الحق في سبب الغضب في حال قيام العين اي المغصوب شبهة
ايجاب القيم حتى صح الابراء عن القيمة والرهن والكفالة بما جئ
وجب على الكفيل رد العين حال بقاءها ودفن القيمة حال هلاكها ولو
لم يكن لها شبهة بثبوتها بوجه لما صحت هذه الاحكام كما لا يصح قبل
الغضب واذا كان الامر كذلك اي ثبوت شبهة السببية للعقل قبل
وجود الشرط لم يتبق الشبهة اي شبهة السببية الا في محل اي السبب
كالحقيقة اي حقيقة السبب لا يستغنى عن المحل لان شبهة الشئ
لا يثبت فيما لا يثبت في حقيقة لا شبهة دلالة الدليل مع تخلف
الدلول للمام ولا يدل دليل على ثبوت شئ في غير محل الا ترى ان شبهة
النكاح لا يثبت في الرجال وشبهة البيع لا يثبت في الحجر والميتة فاذا
فات المحل بالتجزيل بطل التعليق لان التعليق يثبت بصفة وهي
ان يكون للمعلق شبهة الوجوب قبل وجود الشرط فاذا بطلت تلك
الشبهة تفوأة المحل لم يبق التعليق لان الشئ اذا ثبت بصفة في الشرع

لا يبقى بدو ذلك اصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جوابين
قوله فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان توقف
للمطلقة بالثلاث اذ تزوجك فانت طالق صر فلما صر ابتداء
التعليق بدون المحل فلان يبقى بدو في تقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فان صر التعليق في مطلقه الثلاث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة
لانه كان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الاحجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقتك فانت حر كان
باطلا فالتعليق لشبهة العلة بطل شبهة الاحجاب اعتبارا للشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا تقوّم الحقيقة فضلا
ذلك اي كوز هذا الشرط في حكم العلة معارضا لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها فاعتراضا
فسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقا

فقد لا يبقى بدو ذلك اصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جوابين
قوله فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان توقف
للمطلقة بالثلاث اذ تزوجك فانت طالق صر فلما صر ابتداء
التعليق بدون المحل فلان يبقى بدو في تقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فان صر التعليق في مطلقه الثلاث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة
لانه كان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الاحجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقتك فانت حر كان
باطلا فالتعليق لشبهة العلة بطل شبهة الاحجاب اعتبارا للشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا تقوّم الحقيقة فضلا
ذلك اي كوز هذا الشرط في حكم العلة معارضا لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها فاعتراضا
فسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقا

فقد لا يبقى بدو ذلك اصفة بخلاف تعليق الطلاق بالملك جوابين
قوله فرغ من ان بقاء التعليق لا يحتاج الى بقاء المحل فان توقف
للمطلقة بالثلاث اذ تزوجك فانت طالق صر فلما صر ابتداء
التعليق بدون المحل فلان يبقى بدو في تقرير الجواب ان بين
المسئلتين فرقا فان صر التعليق في مطلقه الثلاث وان عدم المحل
لان ذلك الشرط وهو النكاح الذي علق به الطلاق في حكم
العلل لان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فكان بمنزلة علة
لانه كان له شبهة العلة وتعلق الحكم بحقيقة العلة بطل حقيقة
الاحجاب لعدم الفائدة حتى لو قال العدة اذ اعتقتك فانت حر كان
باطلا فالتعليق لشبهة العلة بطل شبهة الاحجاب اعتبارا للشبهة
بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا تقوّم الحقيقة فضلا
ذلك اي كوز هذا الشرط في حكم العلة معارضا لهذه الشبهة السابقة
عليه اي على تحقق الشرط يعني ان اصل التعليق يقتضي شبهة وقوع
الجزء او كون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها فاعتراضا
فسقط تحقق الشبهة فلم يشترط قيام المحل بل بقي التعليق مطلقا

مجردا عن الشهيرة ومحل ذمة الحالف لا يمين محضه فيبقى لبقائها
 واما العلة فهي في اللغة اسم للعارض ومنه قسمته المرض بالعلة وفي
 الشرع ما اشار اليه بقوله في في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب
 الحكم اي تبوتها يكون وجوب الحكم بوجوده بخلاف الشرط فان
 وجوده يكون عند وجوده ولا يكون بوجوده كالطلاق المعلق بالدخول
 مثلا يوجد بقوله انت طالق واما الدخول الذي هو شرط فيوجد
 عند الطلاق لا به فيكون هذا القيد احترازا عن الشرط ابتداء
 احترازا عن السبب والعلة وعلة العلة فان المراد بالشوة ابتداء الشوة
 بلا واسطة وبهذه الامور لا يثبت الحكم بلا واسطة ثم ان العدة هي
 الاضافة بلا واسطة حتى ان الاضافة بلا واسطة لا ينافي بثبوت
 الواسطة في الواقع فانه يقال قتل فلان بالرمة مع تحقق
 الواسطة واعلم ان لفظ العلة

قد واصل ان آه
 جوب سوال في جوابات الامور
 العلة في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب
 الحكم فانه لا يثبت الحكم الا بتمام العلة

المراد من قوله في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم
 هو ما يضاف اليه وجوب الحكم كقوله في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم

فان يضاف اليه وجوب الحكم كقوله في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم
 هو ما يضاف اليه وجوب الحكم كقوله في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم

المراد من قوله في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم
 هو ما يضاف اليه وجوب الحكم كقوله في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم

عقود و عقود

[illegible][illegible]

٢٥
 او لا خذ الاول من البعاض
 الاعراض اذا حصل الشرع
 الاعراض وبغداد كاول
 الحى زمانه ان العلم ان العلة لا تنكح
 مية زمانه لا دائية - اذ زلت
 سابعية - المؤثر على الارض
 على تصور العلول لا تصور العقل
 ١٢
 اذا علمت في الزمان
 الاعراض

آنکس

[illegible]

قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه

الخصم في الحق
ان لا تراه جواب
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه

١١٩

قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه

قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه

قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه
قوله لا تراه جواب
عن من قال ان لا تراه

من مؤلفات المؤلف

[illegible]

في حق الحكم والى ما هو شبيه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث
به توضيح لكون النصاب مشابها بالاسباب بوجاهة وحاصل
ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو
كان كذلك كان النصاب سببا محضاً اما مشابهاً بالعلل فلا ان
النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب لمواساة كاصل الغنى و
يثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكوة واما ان النماء ليس بعلة
حقيقة فلما سيضمن لك من قوله ولما كان الحكم متراخياً الى وصف
قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر من ان النماء لا يصلح ان يكون
تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو
لم يكن الحكم متراخياً كان النصاب علة من غير مشابهاً ولو كان
متراخياً الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سبباً حقيقياً اذ السبب
الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف
الى السبب فعلم منه انه اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان
له شبهة بالاسباب باعتبار التشبيه بالحقيقة كما عرفت وعلم مما
ذكره مشابهاً بالعلل ايضا وكان هذا التشبيه اي شبهة العلة غالباً لان

فقد تراخي الحكم عن السبب المشابه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث
به توضيح لكون النصاب مشابهاً بالاسباب بوجاهة وحاصل
ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو
كان كذلك كان النصاب سبباً محضاً اما مشابهاً بالعلل فلا ان
النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب لمواساة كاصل الغنى و
يثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكوة واما ان النماء ليس بعلة
حقيقة فلما سيضمن لك من قوله ولما كان الحكم متراخياً الى وصف
قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر من ان النماء لا يصلح ان يكون
تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو
لم يكن الحكم متراخياً كان النصاب علة من غير مشابهاً ولو كان
متراخياً الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سبباً حقيقياً اذ السبب
الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف
الى السبب فعلم منه انه اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان
له شبهة بالاسباب باعتبار التشبيه بالحقيقة كما عرفت وعلم مما
ذكره مشابهاً بالعلل ايضا وكان هذا التشبيه اي شبهة العلة غالباً لان

فقد تراخي الحكم عن السبب المشابه بالعلل عطف على ما ليس بمحدث
به توضيح لكون النصاب مشابهاً بالاسباب بوجاهة وحاصل
ان الحكم تراخي الى النماء الشبيه بالعلل وليس بعلة حقيقة حتى لو
كان كذلك كان النصاب سبباً محضاً اما مشابهاً بالعلل فلا ان
النماء الذي هو فضل على الغنى يوجب لمواساة كاصل الغنى و
يثبت به اليسر فكان له اثر في وجوب الزكوة واما ان النماء ليس بعلة
حقيقة فلما سيضمن لك من قوله ولما كان الحكم متراخياً الى وصف
قائم بالمال لا يستقل بنفسه ويظهر من ان النماء لا يصلح ان يكون
تمام العلة بل تمام العلة هو المال النامي اشبه النصاب لعل اذ لو
لم يكن الحكم متراخياً كان النصاب علة من غير مشابهاً ولو كان
متراخياً الى ما هو علة حقيقة لكان النصاب سبباً حقيقياً اذ السبب
الحقيقي ان يتراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف
الى السبب فعلم منه انه اذا تراخي الحكم الى ما هو شبيه بالعلل كان
له شبهة بالاسباب باعتبار التشبيه بالحقيقة كما عرفت وعلم مما
ذكره مشابهاً بالعلل ايضا وكان هذا التشبيه اي شبهة العلة غالباً لان

[illegible][illegible]

كل شئ طيب لله
 والى الجنة ووصال لا يؤدى زكوة
 ان ثبت كمال النصاب لله
 ثم الخول في تمام الخلق
 استغناؤه ودار تولاده
 الكفاية قبل الزكوة
 مع تقصير فيما يتعلق
 نونان المارد من الخوارق
 وارجو كانت
 بره

[illegible]

۳۰
از سوره یوسف به بلور ارم
قلم و قندک از سنجا

२

قوله من موجبات اننا نختار
في التطويل في العبارة ولم نقل
في المسألة هي للكلية في كل
العبارة والبيان

[illegible]

تتمتع في عصر النهضة

٥٢
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نظم و بی الملک
نظم و بی الملک
نظم و بی الملک

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

محمد بن عبد الله بن محمد

ومن حيث انها لا توجب الحكم الا بواسطة اخذت شيئا بالسبب
القريب علة للعقوب لكن بواسطة هي من موجبات الشراء وهو الملك
فيصير العتق مضافا الى الشراء بواسطة الملك فكان الشراء علة يشبه
السبب لتحلل بواسطة التي هي من موجبات كالرمي فانه علة للقتل
لكن لم يشبه بالسبب من حيث انه يوجب تحريك السهم ومضيه في
الطواء وتقوده في المقص بالرمي وذلك هو المؤثر في زهوق الروح
والحكم مترسخ عن الرمي الى وجود هذه الوسائط حتى لم يجب
لقصاص مجرد الرمي لان هذه الوسائط لما كانت من موجبات الرمي
كانت الرمي علة لا سببا حتى وجب لقصاص على الرامي ولم تصه هذه
الوسائط شيئا في القصاص كذا في الشرح ثم ان لم يصرح في
شراء القريب انه علة اسما ومعنى لاحكام كما صرح في غيره العلل وان جعله
من امثلة هذا القسم ولكن فخر الاسلام لم يصرح به هنا وصرح به
فخر وجعله من امثلة هذا القسم والظاهر انه من قبيل ما اجتمعت فيه
الامور الثلاثة لوجود الاضافة والتاثير والمقارنات وليس من قبيل
اعلة اسما ومعنى لاحكام لان الحكم غير مترسخ وانما يشابه الاسباب

[illegible]

حاشیہ

فلم يورده

بالباب لعدم زاني الحكم

فمن اجتمع فيه الامور

زاده رحمت الله

ل على ذكرنا ان الحكم لا يكون في نفسه
و اما ما يشبهه بالاسباب فهو من الالوه
على اى حال كان له اسباب
فانما القريب هو العلة القريبة
والشدة واللبس بالاسباب
فكذلك لم يرد في هذه الا ان
العلة قد تكون علوية واسماء اخرى
وليس الاسباب كالاسباب للعلل
دلت ومقتضى الاجابة وتكون
قد اجتمعت في هذا وقد تكون
لا بد واجتماعها بالاسباب كالم
ومنى لاجل ولا تتركب الاسباب
الموتون والاسباب والاسباب
افترقوا في جانب الاسباب
كلما قد يكون شائبا بالاسباب
افترقا في جانب العلوة التي تتركب
من اى ميل الى ملامح التوفيق
في قوله وانظر الى ذلك فانه
لان شرط القريب ليس على ما ذكرناه
عليه فلا نقول لصاحب التوضيح
الذكورة ان العلوة اسماء وقد علم
مشابهتها لاسباب كالاجابة وتكون
السبب به وبها كشر القريب انتهى
حيث قال ودبر مجربا على
١٢٨

لنوسط العلة فعله هذا بين العلة اسما ومعنى حكماء وبين العلة التي
يشبه الاسباب عموم وخصوص من وجه كما في التوضيح وقد مر
به صاحب التلويم والتحقيق انه من امثلة العلة اسما ومعنى حكما
لان شراء القريب بشرط الخيار قد انفك عن الحكم وهذا التقدير كما
في جملة من امثله وانما لم يصرح به لان ذلك ينفع عنه والحاصل ان
الشراء من حيث هو لا يوجب الاتصال بالحكم بل ان اتصال الملك بالشئ
اتصل الحكم به ايضا والا فلا وقد مر على الامام فخر الاسلام الجانيين بالبيان
مرة والسكوته عنه في محل اخرى واذا اتفق الحكم بوصفين مؤثرين
احترز به عما اذا كان احدهما مؤثرا فانه هو العلة والاخر شرط كان
اخرهما وجودا علة حكما لان الحكم يضاف ليبرالى لاخر لرجائه
على الاول بسبب لوجود اي وجود الحكم عند اي الاخر ومن هنا
علم ضعف ما قيل انهم اعتبروا في حقيقة العلة ثلثة امور اضافية للحكم
اليها وتأثيرها فيه وحصوله معها في الزمان وسموها بالاعتبار الاول
وان كان اعتبارها في الزمان

لنوسط العلة فعله هذا بين العلة اسما ومعنى حكماء وبين العلة التي
يشبه الاسباب عموم وخصوص من وجه كما في التوضيح وقد مر
به صاحب التلويم والتحقيق انه من امثلة العلة اسما ومعنى حكما
لان شراء القريب بشرط الخيار قد انفك عن الحكم وهذا التقدير كما
في جملة من امثله وانما لم يصرح به لان ذلك ينفع عنه والحاصل ان
الشراء من حيث هو لا يوجب الاتصال بالحكم بل ان اتصال الملك بالشئ
اتصل الحكم به ايضا والا فلا وقد مر على الامام فخر الاسلام الجانيين بالبيان
مرة والسكوته عنه في محل اخرى واذا اتفق الحكم بوصفين مؤثرين
احترز به عما اذا كان احدهما مؤثرا فانه هو العلة والاخر شرط كان
اخرهما وجودا علة حكما لان الحكم يضاف ليبرالى لاخر لرجائه
على الاول بسبب لوجود اي وجود الحكم عند اي الاخر ومن هنا
علم ضعف ما قيل انهم اعتبروا في حقيقة العلة ثلثة امور اضافية للحكم
اليها وتأثيرها فيه وحصوله معها في الزمان وسموها بالاعتبار الاول
وان كان اعتبارها في الزمان

العلّة اسم لا لا اضافة فهما متحققتان وليس ما اضعف اليه الحكم بعلّة
مفعول ^{في آخر الوصفين} ^{وهو وصف الاخر}
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كون صلة اسماء بان الحكم
لـ ^{في ذكره اعلم متفق} ^{بيان ما قيل}
بصفات اليهما فلم يتم فصلا بالعلّة باحدهما ولهذا اضعف على الاضافة
فيما سبق من كونها موضوعا لوجهها ومعنى لانه في الوصف الاخر
مؤثر فيه اي الحكم لا اسم لان العلة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق
اسم العلة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلة لكونه
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلة كالثاني وهو اختيار في الاسلام
وقال القاضي ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علة بانضمام
الاخر كاحد شرطى البيع واحد وصفي علة الربو امر ^{الاسباب}
المحضرة حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون ثبتت باحد وصفي علة
الربو وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم فوهيا في قوهيين لا يجوز
لوجود الجنس ولو اسلم شعيرا في حطة لا يجوز ايضا لوجود القدر و
ذلك لان ربو النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة
فيثبت لربو ابشبهة العلة لان الشبهة في باب الحركات ملحقة
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

١٢٩

العلّة اسم لا لا اضافة فهما متحققتان وليس ما اضعف اليه الحكم بعلّة
مفعول ^{في آخر الوصفين} ^{وهو وصف الاخر}
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كون صلة اسماء بان الحكم
لـ ^{في ذكره اعلم متفق} ^{بيان ما قيل}
بصفات اليهما فلم يتم فصلا بالعلّة باحدهما ولهذا اضعف على الاضافة
فيما سبق من كونها موضوعا لوجهها ومعنى لانه في الوصف الاخر
مؤثر فيه اي الحكم لا اسم لان العلة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق
اسم العلة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلة لكونه
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلة كالثاني وهو اختيار في الاسلام
وقال القاضي ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علة بانضمام
الاخر كاحد شرطى البيع واحد وصفي علة الربو امر ^{الاسباب}
المحضرة حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون ثبتت باحد وصفي علة
الربو وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم فوهيا في قوهيين لا يجوز
لوجود الجنس ولو اسلم شعيرا في حطة لا يجوز ايضا لوجود القدر و
ذلك لان ربو النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة
فيثبت لربو ابشبهة العلة لان الشبهة في باب الحركات ملحقة
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

العلّة اسم لا لا اضافة فهما متحققتان وليس ما اضعف اليه الحكم بعلّة
مفعول ^{في آخر الوصفين} ^{وهو وصف الاخر}
اسما وكذا ما قيل في كشف المنار من تعليل عدم كون صلة اسماء بان الحكم
لـ ^{في ذكره اعلم متفق} ^{بيان ما قيل}
بصفات اليهما فلم يتم فصلا بالعلّة باحدهما ولهذا اضعف على الاضافة
فيما سبق من كونها موضوعا لوجهها ومعنى لانه في الوصف الاخر
مؤثر فيه اي الحكم لا اسم لان العلة تتم بالوصفين جميعا فلا يطلق
اسم العلة على احدهما حقيقة وللوصف الاول شبهة العلة لكونه
مؤثرا في الحكم وكونه احد ركني العلة كالثاني وهو اختيار في الاسلام
وقال القاضي ابو زيد وشمس الامتثال وجود بعض ما يتم علة بانضمام
الاخر كاحد شرطى البيع واحد وصفي علة الربو امر ^{الاسباب}
المحضرة حتى قلنا ان حرمة النساء بفتح النون ثبتت باحد وصفي علة
الربو وهما الجنس والقدر حتى لو اسلم فوهيا في قوهيين لا يجوز
لوجود الجنس ولو اسلم شعيرا في حطة لا يجوز ايضا لوجود القدر و
ذلك لان ربو النسبة شبهة الفضل فان للنقد في علم النسبة
فيثبت لربو ابشبهة العلة لان الشبهة في باب الحركات ملحقة
بالحقيقة وانما لم يحرم حقيقة الفضل به

فان قيل لا بد من دليل على صحة ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة
 اطلاق لفظ الطلاق على ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة

للحاجة اليه ثم الحاجة امر مبطن اقيم دليلها وهو الاقدام على الطلاق
 في زمان تجدد الرغبة اليها وهو الطهر الخالي عن الجماع مقام
 حقيقتها واما الشرط فهو في اللغة العلامة ومنه اشراط الساعات
 علاماتها فان قيل اشراط الساعات جمع شرط بالتحريك وهو العلامة
 كذا ذكره الجوهري واما جمع الشرط بالسكون فشرط اجيب عنه
 في الصحيح

باز الاشتراك في حروف النساء بوجوب الاشتراك في المعنى فهو
 في الشريعة عبارة عما يضاف لحكم اليه وجوده عند اي يوجد حكم
 عند وجوده لا وجوبه كما في العلة فالطلاق المعلق بدخول الدار

في قوله ادخلت الدار فانت طالق يوجد بقوله انت طالق
 فيكون علة للطلاق لكن عند وجود دخول الدار لا بد اي بدخولها
 فلا يكون الدخول علة بل شرطا وهو على خمسة اقسام شرط محض
 شرط له حكم العلة وشرط له حكم الاسباب وشرط اسما لاحكام فيكون
 مجازا في الباب وشرط بمعنى العلامة الخالصة كذا ذكره

فيقولون ان شرط الدار في قوله ادخلت الدار فانت طالق
 هو شرط له حكم العلة وشرط له حكم الاسباب وشرط اسما لاحكام فيكون
 مجازا في الباب وشرط بمعنى العلامة الخالصة كذا ذكره

فان قيل لا بد من دليل على صحة ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة
 اطلاق لفظ الطلاق على ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة

فان قيل لا بد من دليل على صحة ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة
 اطلاق لفظ الطلاق على ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة

فان قيل لا بد من دليل على صحة ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة
 اطلاق لفظ الطلاق على ما قلنا من ان الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق
 او بلفظ طلق او بلفظ تطلق او بلفظ اطلق او بلفظ اطلقا او بلفظ اطلقين
 او بلفظ اطلقوا او بلفظ اطلقوا له او بلفظ اطلقوا له انما هو في الحقيقة

9

فخر الاسلام ولو لم يجعل العلامة الخالصة من اقسامه كما في الاقسام اربعة
 ووجه الضبط جينذان وجود الحكم ان لم يكن مضافا اليه
 فهو الرابع كاول الشرطين الذين علق بهما الحكم وان كان فان
 تخطا بينه وبين الحكم فعل فاعل مختار غير منسوب اليه وكان غير
 متصل بالحكم كحل قيد العبد فهو الثالث والا فان لم يعارضه
 علتة تصلي اضافة الحكم اليها فهو الثاني كشق لزق الذي فيه
 مانع وان عارضه فهو الاول كدخول الدار في المثال المذكور والى
 القسم الثاني اشار بقوله وقد يقام الشرط مقام العلة كحفر البئر في
 الطريق الذي لا يملكه وهذا هو شرط التلف في الحقيقة فالحفر
 شرط لا يعارضه علتة تصلي اضافة الحكم اليها وكل شرط كذلك
 صلي لان يقام مقام العلة خلفا عنها ويضاف الحكم اليه وان لم
 يكن مؤثرا لان الشرط لوجود الحكم عنده شبهها بالعللة وعلى الشرع
 امارات حقيقة كالشرط فجاز ان يخلف الشرط العلة في حق
 الاضافة عند تعذر الاضافة اليها لان الثقل علة للسقوط في البئر
 والمشي سبب محض مفض اليه وليس بعلة لانه غير موضوع له

صاحبزاده
الشيخ العلامة
انور محمد بن عبد الله عازم بن بركون
سبب دريس بجدة
الوفيق بدون الشفقة
الفصل في قطع النفس
من موعظ فخر ما تحته انا هم
فقد درس بجدة
الكلي وال

[illegible]

بالتثقل عليه سواء وجد السقوط بالمشي أو بقطم السقف لانه نام
عليه من تحت مثلاً لكن الأرض كانت ممسكة له بالمشي الواقعة في
البير عن الوقوع مانعة عمل الثقل لانه هو العلة أي كون الثقل علة
وإن كان يوهم أن ثبت الحكم بغير سواء بالبير ولا إلا إذا مسك
الأرض له مانع عن عمله فصار الحفر إزالة التمانع وإزالة التمانع
شرط فثبت أنه أي الحفر شرط والشرط من حيث هو لا يضاف إليه
الحكم بل إلى العلة لكن العلة هي هنا ليست بصاحبة لضافته الحكم
إليه بل لأن الثقل امر طبعي ثابت بخلق الله تعالى ولا تعدى فيه فلا
يصلح لضافته ضمان العلة وان البير والمشى مباح بلا شبهة يعنى
كان ينبغي أن يضاف إلى المشى الذى هو سبب تعدى تعدى
الاضافة إلى العلة لأنه أقرب إلى العلة من الشرط ألا أن المشى مباح
بلا شبهة فلم يصلح أن يجعله بواسطة الثقل لا الواجب ضمان
الجنابة فلا يمكن بدونها فتعدى لاضافة البير أيضاً في مقام الشرط

الموصوف بالتعد وهو حفر البير في الطريق الغير المملوكة
مقام العلة في اضافة الضمان اليه خلفا عن العلة عند تعدد
الاضافة اليه بالشبهة العلة والى هذا اشار بقوله فاذا لم يعارض
الشرط ما هو علة باز كانت صاحبة لاضافة الحكم اليها كحاشية
وللشرط شبهة بالعلل لما يتعلق به اى بالشرط من الوجود اى وجود
الحكم عنده وهو بيان للموصولة اقيم الشرط مقام العلة في ضمان
النفس والاموال جميعا فيما اذا تلف نفس بوقوعها في البير
او شئ اخر واما فحق جرم الميراث ووجوب الكفارة فلا
لانها يتعلقان بالمباشرة ولم يوجد واعلم انه ذكر الشئ المحقق
ناقلا عن المبسوط واذا حفر الرجل بيرا في دار لا يملكها بغير اذن
صاحبهما فهو ضامن لما وقع فيه لا يبرئ منه تعدد بالحفر في ملك الغير
كما هو متبع بالحفر في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان
الضمان على الحافر سواء كان الشئ تعبدا او لم يكن فعلى هذا لم
يكن قوله والشئ مباح احترازا عن شئ بل كان لزيادة تقريره او

قد بان كانه من شرط
ان لا يكون الحفر في الطريق
بل في الطريق المملوكة
والا فانه لا يكون
مقام العلة في اضافة الضمان اليه
خلفا عن العلة عند تعدد
الاضافة اليه بالشبهة العلة
والى هذا اشار بقوله فاذا لم يعارض
الشرط ما هو علة باز كانت صاحبة
لاضافة الحكم اليها كحاشية
وللشرط شبهة بالعلل لما يتعلق به
اى بالشرط من الوجود اى وجود
الحكم عنده وهو بيان للموصولة
اقيم الشرط مقام العلة في ضمان
النفس والاموال جميعا فيما اذا
تلف نفس بوقوعها في البير
او شئ اخر واما فحق جرم الميراث
وجوب الكفارة فلا لانها يتعلقان
بالمباشرة ولم يوجد واعلم انه
ذكر الشئ المحقق ناقل عن المبسوط
واذا حفر الرجل بيرا في دار لا يملكها
بغير اذن صاحبهما فهو ضامن لما وقع
فيه لا يبرئ منه تعدد بالحفر في ملك
الغير كما هو متبع بالحفر في الطريق
فاطلاق هذه الرواية يدل على ان
الضمان على الحافر سواء كان الشئ
تعبدا او لم يكن فعلى هذا لم يكن
قوله والشئ مباح احترازا عن شئ
بل كان لزيادة تقريره او

الموصوف بالتعد وهو حفر البير في الطريق الغير المملوكة
مقام العلة في اضافة الضمان اليه خلفا عن العلة عند تعدد
الاضافة اليه بالشبهة العلة والى هذا اشار بقوله فاذا لم يعارض
الشرط ما هو علة باز كانت صاحبة لاضافة الحكم اليها كحاشية
وللشرط شبهة بالعلل لما يتعلق به اى بالشرط من الوجود اى وجود
الحكم عنده وهو بيان للموصولة اقيم الشرط مقام العلة في ضمان
النفس والاموال جميعا فيما اذا تلف نفس بوقوعها في البير
او شئ اخر واما فحق جرم الميراث ووجوب الكفارة فلا
لانها يتعلقان بالمباشرة ولم يوجد واعلم انه ذكر الشئ المحقق
ناقلا عن المبسوط واذا حفر الرجل بيرا في دار لا يملكها بغير اذن
صاحبهما فهو ضامن لما وقع فيه لا يبرئ منه تعدد بالحفر في ملك الغير
كما هو متبع بالحفر في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان
الضمان على الحافر سواء كان الشئ تعبدا او لم يكن فعلى هذا لم
يكن قوله والشئ مباح احترازا عن شئ بل كان لزيادة تقريره او

بيان لصلاحيته للشرط للعلية وتام التفصيل في الشرح فليرجع اليه هذا
اذا لم تكن العلة صالحة لاضافة الحكم واما اذا كانت لعلته صالحة
لاضافة الحكم اليها لم يكن الشرط في حكم العلة لعدم الحاجة الى اثبات
الخلاف لان العلة اصل في الاضافة لكونها ماثورة في الایجاب فلا
يجوز ان يتجاوز الاضافة مع وجود الاصل الى شبهه وهذا اذا اجمعت
علة حكم مع الشرط لتلك العلة كما اذا وقع نفسه في البير لا يجب
الضمان على المحفل لصلاحيته العلة لاضافة التلف اليها واما اذا اجمعت
شرط علة مع علة اخرى فالحكم يضاف اليها كمن جرح انسانا فوقه
في بير جرحها غيره على قارعة الطريق ومات يكون الذي عليه ما لان
الحفر شرط علة اخرى وهي التقيد دون علة الجرح كذا نقل الشرح المحقق
عن بعض الشروح وهذا اي لما ذكرنا من ان الحكم لا يضاف الى الشرط
عند صلاحيته العلة قلنا ان شهود الشرط واليمين بان شهود فرق
لا مودة قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقا يبايد دخول الدار مثلاً ثم شهد
فرق آخر بوجود الشرط اذا رجعوا الى الفرقان المذكوران جميعاً
بعد الحكم اي حكم اقفاضه بوقوع الطلاق ولزوم نصف المهر

الحكم في جرحها غيره على قارعة الطريق ومات يكون الذي عليه ما لان
الحفر شرط علة اخرى وهي التقيد دون علة الجرح كذا نقل الشرح المحقق
عن بعض الشروح وهذا اي لما ذكرنا من ان الحكم لا يضاف الى الشرط
عند صلاحيته العلة قلنا ان شهود الشرط واليمين بان شهود فرق
لا مودة قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقا يبايد دخول الدار مثلاً ثم شهد
فرق آخر بوجود الشرط اذا رجعوا الى الفرقان المذكوران جميعاً
بعد الحكم اي حكم اقفاضه بوقوع الطلاق ولزوم نصف المهر

الحكم في جرحها غيره على قارعة الطريق ومات يكون الذي عليه ما لان
الحفر شرط علة اخرى وهي التقيد دون علة الجرح كذا نقل الشرح المحقق
عن بعض الشروح وهذا اي لما ذكرنا من ان الحكم لا يضاف الى الشرط
عند صلاحيته العلة قلنا ان شهود الشرط واليمين بان شهود فرق
لا مودة قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقا يبايد دخول الدار مثلاً ثم شهد
فرق آخر بوجود الشرط اذا رجعوا الى الفرقان المذكوران جميعاً
بعد الحكم اي حكم اقفاضه بوقوع الطلاق ولزوم نصف المهر

قوله في التعليق
 لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين
 لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين
 لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين

ان الضمان اي ضمان نصف المهر على شهود اليمين اي التعليق
 مقرون قلنا
 خاصة وقول ان الضمان خبر لقول ان شهود الشرط لانهم اي شهود
 اليمين شهود العلة لا ثباتهم قول الزوج انت طالق وهو علة صحة
 لاضافة الطلاق اليها فلم تجز اضافة الى الشرط فلم يصح شهود
 وكذلك اي سقوط اعتبار الشرط عند صلاحية العلة للاضافة
 سقوط السبب اذا اجتمع العلة الصالحة للاضافة والسبب فانهما
 اذا اجتمعا سقط حكم السبب كشهود الخير والاختيار اذا اجتمعا
 في الطلاق بان شهيد فريق بان الزوج قال لامرأته قبل الدخول بها
 في المجلس الفلاني اختاري نفسك وشهداخران بانها اختارت
 نفسها في ذلك المجلس والعناق بان شهيد فريق بان المولى قال العبد
 في المجلس الفلاني انت حر اذ شئت وشهداخران بان العبد قال في
 ذلك المجلس قد شئت ثم رجعا جميعا بعد الحكم بالطلاق والعناق
 فقلنا ان الضمان اي ضمان نصف المهر وضمن العبد على شهود
 الاختيار خاصة لانه اي الاختيار هو العلة فان لزوم المهر وفواة
 مالية العبد يحصلان به لا بالتحير والتخير سبب لانه طريق

ما قيل في اليمين بانها لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين
 ما قيل في اليمين بانها لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين
 ما قيل في اليمين بانها لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين

قوله في التعليق
 لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين
 لا يوجب بانشارة المكان
 المبرور باليمين

٢ غايته التحفة
 فادعى على القبول على الجراح
 فقال الجراح بوليت بسبب
 آخره القبول للولى
 لا نسرك لصلاحه العلة لا فلاح
 اليها فلا يصديق لاني في خلاف
 الاصل
 المحض اغفر
 لكاتبه و كوالديه
 وسين بن محمد

[illegible]

هذا لا يراد بالارسل ليس بازالتمانه لان الدابة لم تقيد لثلاث تلف
 شيئا فلا يكون فيه معنى الشرط واما الحل فاذالتمانه لا زال العبد انما قيد
 لثلاث يابق قال ابو حنيفة وهو يوسف على هذا الاصل في حق من
 فتح باب قفص فيه طير فطار الطير في فور الفتح انه اى الفتح لا يضر
 لان هذا الفتح شرط لانه ازال التمانه الطير ان جرى محرمه السبب
 قلنا لان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد عترض عليه
 على الشرط فعل الفاعل المختار وهو الطير فبقى الاول وهو الفتح سببا
 محضا اى شرط في معنى السبب الخالص فلم يجعل التلف مضافا
 الى الفتح بل قصر على الخبز وحده بخلاف السقوط في البير حيث يضاف
 التلف الى الشرط ولم يقتصر على العلة لانه اى الساقط لا اختيار له
 في السقوط حتى لو اسقط نفسه البير هدمه لان ما عترض
 على الشرط وهو البقاء علة صالحة لاضافة الحكم اليه لصدوره
 عن مختار على وجه القصد اليه فانقطع به نسبة
 الحكم عن الشرط وقال محمد اذا طار الطير في فور الفتح يضمن الغلام

لما كان سبب الدابة لم تقيد لثلاث تلف شيئا فلا يكون فيه معنى الشرط واما الحل فاذالتمانه لا زال العبد انما قيد لثلاث يابق قال ابو حنيفة وهو يوسف على هذا الاصل في حق من فتح باب قفص فيه طير فطار الطير في فور الفتح انه اى الفتح لا يضر لان هذا الفتح شرط لانه ازال التمانه الطير ان جرى محرمه السبب قلنا لان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد عترض عليه على الشرط فعل الفاعل المختار وهو الطير فبقى الاول وهو الفتح سببا محضا اى شرط في معنى السبب الخالص فلم يجعل التلف مضافا الى الفتح بل قصر على الخبز وحده بخلاف السقوط في البير حيث يضاف التلف الى الشرط ولم يقتصر على العلة لانه اى الساقط لا اختيار له في السقوط حتى لو اسقط نفسه البير هدمه لان ما عترض على الشرط وهو البقاء علة صالحة لاضافة الحكم اليه لصدوره عن مختار على وجه القصد اليه فانقطع به نسبة الحكم عن الشرط وقال محمد اذا طار الطير في فور الفتح يضمن الغلام

هذا لا يراد بالارسل ليس بازالتمانه لان الدابة لم تقيد لثلاث تلف شيئا فلا يكون فيه معنى الشرط واما الحل فاذالتمانه لا زال العبد انما قيد لثلاث يابق قال ابو حنيفة وهو يوسف على هذا الاصل في حق من فتح باب قفص فيه طير فطار الطير في فور الفتح انه اى الفتح لا يضر لان هذا الفتح شرط لانه ازال التمانه الطير ان جرى محرمه السبب قلنا لان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد عترض عليه على الشرط فعل الفاعل المختار وهو الطير فبقى الاول وهو الفتح سببا محضا اى شرط في معنى السبب الخالص فلم يجعل التلف مضافا الى الفتح بل قصر على الخبز وحده بخلاف السقوط في البير حيث يضاف التلف الى الشرط ولم يقتصر على العلة لانه اى الساقط لا اختيار له في السقوط حتى لو اسقط نفسه البير هدمه لان ما عترض على الشرط وهو البقاء علة صالحة لاضافة الحكم اليه لصدوره عن مختار على وجه القصد اليه فانقطع به نسبة الحكم عن الشرط وقال محمد اذا طار الطير في فور الفتح يضمن الغلام

هذا لا يراد بالارسل ليس بازالتمانه لان الدابة لم تقيد لثلاث تلف شيئا فلا يكون فيه معنى الشرط واما الحل فاذالتمانه لا زال العبد انما قيد لثلاث يابق قال ابو حنيفة وهو يوسف على هذا الاصل في حق من فتح باب قفص فيه طير فطار الطير في فور الفتح انه اى الفتح لا يضر لان هذا الفتح شرط لانه ازال التمانه الطير ان جرى محرمه السبب قلنا لان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد عترض عليه على الشرط فعل الفاعل المختار وهو الطير فبقى الاول وهو الفتح سببا محضا اى شرط في معنى السبب الخالص فلم يجعل التلف مضافا الى الفتح بل قصر على الخبز وحده بخلاف السقوط في البير حيث يضاف التلف الى الشرط ولم يقتصر على العلة لانه اى الساقط لا اختيار له في السقوط حتى لو اسقط نفسه البير هدمه لان ما عترض على الشرط وهو البقاء علة صالحة لاضافة الحكم اليه لصدوره عن مختار على وجه القصد اليه فانقطع به نسبة الحكم عن الشرط وقال محمد اذا طار الطير في فور الفتح يضمن الغلام

لأن فعل الطير هدم شرعا واما العلامة ففي اللغة الامارة وفي الشرع
ما قال فما عرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به
وجوب الحكم ولا وجوده فتكون العلامة دليل على ظهور الحكم عند
وجودها وقد نسي العلامة شرطا حجازا وذلك المسمى بالشرط مثل
الاحصان في باب الزنا فانه في الحقيقة علامة وليس بشرط عند
صاحب التقويم وبعض المتأخرين فانه اي الاحصان اذا ثبت و
وجد كان معرفا للحكم الزنا وهو الرجم بدون ان يتوقف انعقاد
الزنا عليه فانه لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده الحكم والى
هذا اشار بقوله فاما ان يوجد الزنا بصورة ويتوقف انعقاده

لأن فعل الطير هدم شرعا واما العلامة ففي اللغة الامارة وفي الشرع
ما قال فما عرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به
وجوب الحكم ولا وجوده فتكون العلامة دليل على ظهور الحكم عند
وجودها وقد نسي العلامة شرطا حجازا وذلك المسمى بالشرط مثل
الاحصان في باب الزنا فانه في الحقيقة علامة وليس بشرط عند
صاحب التقويم وبعض المتأخرين فانه اي الاحصان اذا ثبت و
وجد كان معرفا للحكم الزنا وهو الرجم بدون ان يتوقف انعقاد
الزنا عليه فانه لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده الحكم والى
هذا اشار بقوله فاما ان يوجد الزنا بصورة ويتوقف انعقاده

لأن فعل الطير هدم شرعا واما العلامة ففي اللغة الامارة وفي الشرع
ما قال فما عرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به
وجوب الحكم ولا وجوده فتكون العلامة دليل على ظهور الحكم عند
وجودها وقد نسي العلامة شرطا حجازا وذلك المسمى بالشرط مثل
الاحصان في باب الزنا فانه في الحقيقة علامة وليس بشرط عند
صاحب التقويم وبعض المتأخرين فانه اي الاحصان اذا ثبت و
وجد كان معرفا للحكم الزنا وهو الرجم بدون ان يتوقف انعقاد
الزنا عليه فانه لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده الحكم والى
هذا اشار بقوله فاما ان يوجد الزنا بصورة ويتوقف انعقاده

لأن فعل الطير هدم شرعا واما العلامة ففي اللغة الامارة وفي الشرع
ما قال فما عرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به
وجوب الحكم ولا وجوده فتكون العلامة دليل على ظهور الحكم عند
وجودها وقد نسي العلامة شرطا حجازا وذلك المسمى بالشرط مثل
الاحصان في باب الزنا فانه في الحقيقة علامة وليس بشرط عند
صاحب التقويم وبعض المتأخرين فانه اي الاحصان اذا ثبت و
وجد كان معرفا للحكم الزنا وهو الرجم بدون ان يتوقف انعقاد
الزنا عليه فانه لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده الحكم والى
هذا اشار بقوله فاما ان يوجد الزنا بصورة ويتوقف انعقاده

لأن فعل الطير هدم شرعا واما العلامة ففي اللغة الامارة وفي الشرع
ما قال فما عرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به
وجوب الحكم ولا وجوده فتكون العلامة دليل على ظهور الحكم عند
وجودها وقد نسي العلامة شرطا حجازا وذلك المسمى بالشرط مثل
الاحصان في باب الزنا فانه في الحقيقة علامة وليس بشرط عند
صاحب التقويم وبعض المتأخرين فانه اي الاحصان اذا ثبت و
وجد كان معرفا للحكم الزنا وهو الرجم بدون ان يتوقف انعقاد
الزنا عليه فانه لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده الحكم والى
هذا اشار بقوله فاما ان يوجد الزنا بصورة ويتوقف انعقاده

میں
الحمد P

انكروا الروية لانها لا يد لها من جهة ومسافة وكيف للمري وبذل
هذه الامور مما لا يمتد العقل اليه فلا يجوز ان ورود النص مثبتا
لها ثم علم ان المعتزلة قائلون بان حسن بعض الافعال وقبحه
كحسن الصدق لنافع وقبح الكذب لضرار وحسن بعضها وقبحه
نظري كحسن الكذب لنافع وقبح الصدق لضرار ومنها لا يدرك
حسنه وقبحه الا بالشريعة كحسن صوم اخر يوم رمضان وقبحه
اول يوم شوال فانه مما لا سبيل للعقل اليه لكن الشرع اذا ورد كشف
عن حسن وقبح ذاتين او يقبحه حتما نكروا ان تكون لبقائهم
بارادة الله تعالى ان اضافتها اليها مما يقبح العقل وجعلوا الخطاب
خطابات الشرع متوجهة بنفس العقل لا نه اصل بنفسه وقالوا هذا
بيان لجعلوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف

وغيره بالقرآن والشرع والاصول
واعلم ان الروية لا بد لها من جهة ومسافة وكيف للمري وبذل
هذه الامور مما لا يمتد العقل اليه فلا يجوز ان ورود النص مثبتا
لها ثم علم ان المعتزلة قائلون بان حسن بعض الافعال وقبحه
كحسن الصدق لنافع وقبح الكذب لضرار وحسن بعضها وقبحه
نظري كحسن الكذب لنافع وقبح الصدق لضرار ومنها لا يدرك
حسنه وقبحه الا بالشريعة كحسن صوم اخر يوم رمضان وقبحه
اول يوم شوال فانه مما لا سبيل للعقل اليه لكن الشرع اذا ورد كشف
عن حسن وقبح ذاتين او يقبحه حتما نكروا ان تكون لبقائهم
بارادة الله تعالى ان اضافتها اليها مما يقبح العقل وجعلوا الخطاب
خطابات الشرع متوجهة بنفس العقل لا نه اصل بنفسه وقالوا هذا
بيان لجعلوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف

حاشية مولوي
قوله وقالوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف
قوله وقالوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف

وغيره بالقرآن والشرع والاصول
واعلم ان الروية لا بد لها من جهة ومسافة وكيف للمري وبذل
هذه الامور مما لا يمتد العقل اليه فلا يجوز ان ورود النص مثبتا
لها ثم علم ان المعتزلة قائلون بان حسن بعض الافعال وقبحه
كحسن الصدق لنافع وقبح الكذب لضرار وحسن بعضها وقبحه
نظري كحسن الكذب لنافع وقبح الصدق لضرار ومنها لا يدرك
حسنه وقبحه الا بالشريعة كحسن صوم اخر يوم رمضان وقبحه
اول يوم شوال فانه مما لا سبيل للعقل اليه لكن الشرع اذا ورد كشف
عن حسن وقبح ذاتين او يقبحه حتما نكروا ان تكون لبقائهم
بارادة الله تعالى ان اضافتها اليها مما يقبح العقل وجعلوا الخطاب
خطابات الشرع متوجهة بنفس العقل لا نه اصل بنفسه وقالوا هذا
بيان لجعلوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف

حاشية مولوي
قوله وقالوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف
قوله وقالوا الا عند من عقل صغيرا كان العاقل او كبيرا ولو وقف

[illegible]

الرايحين ارحم الخجول يا سلمة الميكن

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجهاستوصفت لايمان فلم تصف
 الاسلام اي لم تقدر على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن
 من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفترى غير قادرة على
 الوصف لبيان من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان
 والا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفر
 فانما تبين وكذلك اي مثله ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي
 لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل
 وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد
 على شيء منهما كان معذورا اذا لم يملك يدرك العواقب واذا اعان
 الله تكا بالتجربة وانهم لم يدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم
 الدعوة لان الاهمال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول
 في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته
 الاهمال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجهاستوصفت لايمان فلم تصف
 الاسلام اي لم تقدر على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن
 من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفترى غير قادرة على
 الوصف لبيان من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان
 والا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفر
 فانما تبين وكذلك اي مثله ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي
 لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل
 وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد
 على شيء منهما كان معذورا اذا لم يملك يدرك العواقب واذا اعان
 الله تكا بالتجربة وانهم لم يدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم
 الدعوة لان الاهمال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول
 في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته
 الاهمال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجهاستوصفت لايمان فلم تصف
 الاسلام اي لم تقدر على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن
 من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفترى غير قادرة على
 الوصف لبيان من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان
 والا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفر
 فانما تبين وكذلك اي مثله ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي
 لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل
 وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد
 على شيء منهما كان معذورا اذا لم يملك يدرك العواقب واذا اعان
 الله تكا بالتجربة وانهم لم يدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم
 الدعوة لان الاهمال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول
 في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته
 الاهمال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

هذا بيان لاسلامها الحكمي بوجهاستوصفت لايمان فلم تصف
 الاسلام اي لم تقدر على توصيفه لم تجعل تلك المراهقة مرتدة ولم تن
 من زوجها ولو بلغت كذلك اي غير واصفترى غير قادرة على
 الوصف لبيان من زوجها فثبت ان الصبي غير مكلف بالايمان
 والا لكان الجواب في صورتين واحد هذا بخلاف ما اذا كفر
 فانما تبين وكذلك اي مثله ما قلنا في الصبي نقول في البالغ الذي
 لم تبلغ الدعوة انه اي ذلك البالغ غير مكلف بالايمان بحج العقل
 وانه اي الذي لم تبلغ الدعوة اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد
 على شيء منهما كان معذورا اذا لم يملك يدرك العواقب واذا اعان
 الله تكا بالتجربة وانهم لم يدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم
 الدعوة لان الاهمال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسول
 في التنبية فلا يكون معذورا على نحو ما قال ابو حنيفة يعني اقامته
 الاهمال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا

١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

२

[illegible]

لا تنقض يوجب الذاًم وفي الشرع عبارة عن وصف يصير به

الانسان اهلا لماله وعليه فالادعي يولد وله ذمتا حرة للوجوب

له وعليه باجماع الفقهاء وانما شئت من انشاء على العهد الماضي الذي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والاولاد الاولاد الاولاد

هـ یر فانه جبار عن همه دجری بیدار و این بی آدم و عن قرآن

بوجود آیتہ تعالیٰ والاشہاد علیہم دلیل علی اہم یوحنا ون بموجب

اقرارهم من ادع حقوق العبودية فلا بد لهم من وصف يكون به ادم

بإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآن في عندكم وهو محمول على ظاهرها وقال الشيخ أبو منصور ع

من المحققين انهما من باب التخييل والتاويل قال الشافعي في هذا يكون

أخذ المساق ثلثاً بالسنة دون الأربعة

۴ و در چشم من
قالوا بے
والصبا
الحاجه شمس
توسیل
علا القول
ویرایکون

فَقَالُوا لَا تَنْتَهِبُوا آيَاتِ اللَّهِ أَنْ تَكُونَ تَكْفُورًا

عَلَى أَفْئِدَتِهِمْ وَأَوْفَى آلِهِمْ ذِي قُرْبَىٰ لَهُمْ خَالِدِينَ فِيهَا وَأُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِّ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فمن غدا ان المنسحق والمضطرب ونوره قال السديك من غدا ان المنسحق والمضطرب ونوره قال السديك

[illegible]

۴۰ مکان مبنی مطلق و ذکر افعال از اسب و در این باب نیز

154

[illegible]

لان الوجوب ثلثة ليس
 له ما يغفل الوجوب
 فلا وجوب لا دار
 الا بغير اغفر
 لكاتب ولو لا ذلك
 ومن معي ونظر
 فب

كسيع الحر واعتاق اليه مته فكل ما يمكن اداؤه يجب ما لا يمكن فلا
 يجب وفيه تنبيه على انه ينتفى الوجوب في حق الصبي وعليه المحققون
 وذهب القاضى ابو زيد غير الى وجوب حقوق الله تعالى جميعا على
 الصبي ثم سقوطها بعد الرضا بالدمع الحرج وهذا اى زال الوجوب
 بطل عدم حكمه لم يجب على الكافر شي من شرائع التي هي الطاعات
 لما لم يكن اى لعدم كونه اهلا لتوابع الاخرة لا خلاف في انه اهل
 لاحكام لا يراد بها وجبه الله تعالى كمثل المعاملات والعقوبات لانه
 اهل لادائها اذ المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا وهم الباقون
 بها ومن العقوبات لا تجزأ وهو مطلوب من الكافر ولا خلاف
 في انه يؤخذ بتك اعتقاد الشرائع لانه كفر منه فيعاقب عليه فاما
 وجوب الاداء في احكام الدنيا فذهب العراقيين من اصحابنا ان
 الاداء واجب عليه وهو مذهب الشافعي واهل الحديث وقال عامة
 مشايخنا ما وراءنا انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من

[illegible]

قوله لا بد من آية كذا
الاستدلال في حق ما يقال بأنه
الفرق بين الصبي والبلوغ

قوله لا بد من آية كذا
الاستدلال في حق ما يقال بأنه
الفرق بين الصبي والبلوغ
قوله لا بد من آية كذا
الاستدلال في حق ما يقال بأنه
الفرق بين الصبي والبلوغ

مخاطبة فكان ادائه فرضا لأنه في نفسه غير متصور بين فرض
نفل ولهذا لا يلزم تجديد الاقرار بعد البلوغ كالسافر يؤدى الجمعة
مع ان ادائها لا يجب عليه لكنها اذا ادى يقع من الفرض هذا مختار
القاضي ابي نريد وشمس الأئمة واتباعها وقال شمس الأئمة السرخسي
الاصح ان الوجوب غير ثابت في حق الصبي وان عقل واما اهلية
الاداء فنوعان هذا عطف على قوله اما اهلية الوجوب نوع كامل
ونوع قاصر اعلم ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهي
بالعقل وقدرة العمل وهي بالبدن والاهلية الكاملة عبارة عن
بلوغ القدرتين الى أقصى درجات الكمال هو المراد بالاعتدال في
لسان الشرع والقاصرة على خلافه فهو ما عدم بلوغها الى الكمال
او عدم بلوغ احدهما كما يشير اليه بقوله اما النوع القاصر منها فيثبت
بقدرته البدن اذا كانت لقدرة قاصرة قبل البلوغ هذا اشارة الى
اول القسمين في اشارة الى ثانيهما بقوله وكذلك بعد البلوغ فيمن كان
معتوها لا يميز بين الصبي المميز لان ما لم يميزه عاقل لم يعتد بعقله
وتبني على الاهلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم عمدته وعلى

قوله لا بد من آية كذا
الاستدلال في حق ما يقال بأنه
الفرق بين الصبي والبلوغ
قوله لا بد من آية كذا
الاستدلال في حق ما يقال بأنه
الفرق بين الصبي والبلوغ

154

الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا

الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا
الاداء هو الحكم الوجوب فرضا

البالغ فيمكن الصبي برأى الولي اى باجازه واذنه ما يتردد اى تصرفا
 مترددا بين النفع والضرر كالبيع ونحوه كالاجارة وذلك اى كونه
 مالكا لهذه التصرفات باعتبار ان نقصان رايه ينجر برأى وليه
 فاندفع توهم الضرر لنقصان عقله فصار الصبي كالبالغ حينئذ وذلك
 اى كونه بمنزلة البالغ في قولنا يحنقتم الا ترى انه اى ابا حنيفة
 صح بيعه من الجانب بعين فاحش قال ينفذ بيعه من الجانب كما
 ينفذ من غيره من البالغين خلا فالصاحبه فان عندها لا يصح للغير
 الفاحش ورده اى لو حنفته بيعا وتصرفه مطلقا مع الولي بعين
 فاحش في رواية اعتبار الشبهة النيابية اى شبهة ان الصبي نائب الولي
 لا نه اصل من وجردون وجبر لان له اصل الفعل ووصفه وملكه
 وينجر برأى الولي ثبت شبهة النيابة في تصرفه نظر الى الوصف
 فاعتبرت شبهة النيابة في موضع التهمة وهو بيع الصبي من الولي
 كان الولي يبيع من نفسه مال الصبي بالغين الفاحش ويصح في رواية
 لما قلنا انه يصير كالبالغ وعلى هذا التقدير يكون قوله ورده مصدرا
 من قوله ورده

قوله ما يتردد اى تصرفا مترددا بين النفع والضرر كالبيع ونحوه كالاجارة وذلك اى كونه مالكا لهذه التصرفات باعتبار ان نقصان رايه ينجر برأى وليه فاندفع توهم الضرر لنقصان عقله فصار الصبي كالبالغ حينئذ وذلك اى كونه بمنزلة البالغ في قولنا يحنقتم الا ترى انه اى ابا حنيفة صح بيعه من الجانب بعين فاحش قال ينفذ بيعه من الجانب كما ينفذ من غيره من البالغين خلا فالصاحبه فان عندها لا يصح للغير الفاحش ورده اى لو حنفته بيعا وتصرفه مطلقا مع الولي بعين فاحش في رواية اعتبار الشبهة النيابية اى شبهة ان الصبي نائب الولي لا نه اصل من وجردون وجبر لان له اصل الفعل ووصفه وملكه وينجر برأى الولي ثبت شبهة النيابة في تصرفه نظر الى الوصف فاعتبرت شبهة النيابة في موضع التهمة وهو بيع الصبي من الولي كان الولي يبيع من نفسه مال الصبي بالغين الفاحش ويصح في رواية لما قلنا انه يصير كالبالغ وعلى هذا التقدير يكون قوله ورده مصدرا من قوله ورده

قوله ما يتردد اى تصرفا مترددا بين النفع والضرر كالبيع ونحوه كالاجارة وذلك اى كونه مالكا لهذه التصرفات باعتبار ان نقصان رايه ينجر برأى وليه فاندفع توهم الضرر لنقصان عقله فصار الصبي كالبالغ حينئذ وذلك اى كونه بمنزلة البالغ في قولنا يحنقتم الا ترى انه اى ابا حنيفة صح بيعه من الجانب بعين فاحش قال ينفذ بيعه من الجانب كما ينفذ من غيره من البالغين خلا فالصاحبه فان عندها لا يصح للغير الفاحش ورده اى لو حنفته بيعا وتصرفه مطلقا مع الولي بعين فاحش في رواية اعتبار الشبهة النيابية اى شبهة ان الصبي نائب الولي لا نه اصل من وجردون وجبر لان له اصل الفعل ووصفه وملكه وينجر برأى الولي ثبت شبهة النيابة في تصرفه نظر الى الوصف فاعتبرت شبهة النيابة في موضع التهمة وهو بيع الصبي من الولي كان الولي يبيع من نفسه مال الصبي بالغين الفاحش ويصح في رواية لما قلنا انه يصير كالبالغ وعلى هذا التقدير يكون قوله ورده مصدرا من قوله ورده

من اعظم الشان ان الان في بعض
 الوكاية لان في بعض
 على البيان في هذا ما
 على البيان في هذا ما
 على البيان في هذا ما

وهو جواب المدعى مقدم وعلى هذا أي على أن ما فيه احتمال الضرر لا
يملك الصبي بنفسه وتملكه باذ الولى قلنا في الصبي المجموع عليه إذا
توكل أي قبل الوكالة لم تلزم العهدة أي الأحكام المتعلقة بالوكالة من
تسليم المبيع والتمن ونحوهما لأن في الزامها ضررا وبإذ الولى تلزم
لما عرفت من أن قصور رأيه بخبر برأى للولى فصار أهلا لها وإنما
اعتبر عبارة قبول الوكالة لتحديث حكم بصحتها وإن لم تلزم العهدة
دون عبارة أداء الشهادة وإن كان فيه نفع لا زمين أدائها على
الولاية ولا ولاية للصبي في صحيح العبارة من أعظم المنافع فكان في صحيحها
نفعها وأما إذا وصى الصبي بشئ من أعمال البر التقيد به لكونه موضع
المصلحة

[illegible][illegible][illegible]

عدم شرطی در حق عدم الایلیت
عدم الایلیت
کمان الایصار
شیع فی حق
البانخ شریع
ع

قال النبي عليه السلام لسعد لان تدع ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم
 عالة يتكففون الناس اي يدون كفاهم سائلون ثم بين كون
 الارث نفعا بقوله لا ترى نراي الارث شرع في حق الصبي ولوم
 يكن فيه نفعا لما شرع في حقه وأشار الى جواب ما تمسك الشافعي به
 بقوله وفي لا تنقل عنه اي عن الارث الى الايصاء الذي فيه نفعا
 الاخرة وفيه ضرر ايض من حيث انه اذا التملك بطريق التبرع ترك
 الافضل اي الذي هو الارث الذي هو نفعا محض لا محالة وهو ضرر
 ايض فلا يكون مشروعا في حقه ولما توهم منه انه لو كان ضررا ينبغي ان
 لا يكون مشروعا في حق البالغ ايض أشار الى دفعه بقوله لا انه الايصاء
 مشروع في حق البالغ لاداهليته كالملة فيجوز شرعية المضار في حقه
 كما شرع له اي للبالغ الطلاق والعتاق والهبة والقرض والصدقة و
 لم يشرع ذلك المذكور من الامور في حق الصبي ولم يملك ذلك الضرر
 عليه اي الصبي غيره كالولي ما خلا القرض اي الاقراض فانه وان كان
 فيه تبعية للموجود وتخصيل المفقود لكن يملكه القاض
 فان كان الاقراض في حق الصبي لم يملكه القاض

بوقوع الامن عن التوى بسبب ولاية القضاء لا مكان تحصيل من غير
حاجة الى دعوى وشهادة فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العيون
واما الرد من الصب العاقل فلا تحتل العفو في احكام الاخرة اتفاقا
بيننا وبين الشافعي وفي احكام الدنيا ايضا عندا بخيصة ومحمد كان
ما يلزمه اي الصب من احكام الدنيا كحرمان الميراث وكلمة من بيان
لما عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي فانما يلزمه حكم الصحة
الارتداد لا قصد الير يعني لزوم هذه الامور من ضرورة الحكم
بصحة الارتداد لانها من لوازمه فلم يصح العفو عن مثله اي مثل
الارتداد ومثله عبارة عن امر عظيم لا يحتمل العفو نحو جري لا يصح
العفو عن مثله ذلك لامر بواسطة لزوم هذه الاحكام كما اذا ثبت
الارتداد تبعا لا بوجوبه بان ارتدادا لحاقا بالحرث فان كرمته هذه
الاحكام ولا يمتنع ثبوتها

بوقوع الامن عن التوى بسبب ولاية القضاء لا مكان تحصيل من غير
حاجة الى دعوى وشهادة فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العيون
واما الرد من الصب العاقل فلا تحتل العفو في احكام الاخرة اتفاقا
بيننا وبين الشافعي وفي احكام الدنيا ايضا عندا بخيصة ومحمد كان
ما يلزمه اي الصب من احكام الدنيا كحرمان الميراث وكلمة من بيان
لما عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي فانما يلزمه حكم الصحة
الارتداد لا قصد الير يعني لزوم هذه الامور من ضرورة الحكم
بصحة الارتداد لانها من لوازمه فلم يصح العفو عن مثله اي مثل
الارتداد ومثله عبارة عن امر عظيم لا يحتمل العفو نحو جري لا يصح
العفو عن مثله ذلك لامر بواسطة لزوم هذه الاحكام كما اذا ثبت
الارتداد تبعا لا بوجوبه بان ارتدادا لحاقا بالحرث فان كرمته هذه
الاحكام ولا يمتنع ثبوتها

بوقوع الامن عن التوى بسبب ولاية القضاء لا مكان تحصيل من غير
حاجة الى دعوى وشهادة فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العيون
واما الرد من الصب العاقل فلا تحتل العفو في احكام الاخرة اتفاقا
بيننا وبين الشافعي وفي احكام الدنيا ايضا عندا بخيصة ومحمد كان
ما يلزمه اي الصب من احكام الدنيا كحرمان الميراث وكلمة من بيان
لما عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي فانما يلزمه حكم الصحة
الارتداد لا قصد الير يعني لزوم هذه الامور من ضرورة الحكم
بصحة الارتداد لانها من لوازمه فلم يصح العفو عن مثله اي مثل
الارتداد ومثله عبارة عن امر عظيم لا يحتمل العفو نحو جري لا يصح
العفو عن مثله ذلك لامر بواسطة لزوم هذه الاحكام كما اذا ثبت
الارتداد تبعا لا بوجوبه بان ارتدادا لحاقا بالحرث فان كرمته هذه
الاحكام ولا يمتنع ثبوتها

بوقوع الامن عن التوى بسبب ولاية القضاء لا مكان تحصيل من غير
حاجة الى دعوى وشهادة فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العيون
واما الرد من الصب العاقل فلا تحتل العفو في احكام الاخرة اتفاقا
بيننا وبين الشافعي وفي احكام الدنيا ايضا عندا بخيصة ومحمد كان
ما يلزمه اي الصب من احكام الدنيا كحرمان الميراث وكلمة من بيان
لما عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي فانما يلزمه حكم الصحة
الارتداد لا قصد الير يعني لزوم هذه الامور من ضرورة الحكم
بصحة الارتداد لانها من لوازمه فلم يصح العفو عن مثله اي مثل
الارتداد ومثله عبارة عن امر عظيم لا يحتمل العفو نحو جري لا يصح
العفو عن مثله ذلك لامر بواسطة لزوم هذه الاحكام كما اذا ثبت
الارتداد تبعا لا بوجوبه بان ارتدادا لحاقا بالحرث فان كرمته هذه
الاحكام ولا يمتنع ثبوتها

9

بواسطة لزومها فكذا فيما نحن فيه **فصل** في الامور المعترضة
على الاهلية المانعة عن بقاءها على حالها فبعضها يزول اهلية الوعد
كالموءة وبعضها يزيل اهلية الاداء كالنوم وبعضها يوجب التغير في
بعض الاحكام مع بقاء اهلية الوجوب والاداء كالسفر والصغر
انكاز ثابتة في اصل الخلقة لكن قد يخلو الانسان عنه كما في ادم و
حواء عليهم السلام فانهما خلقا كما كانا من غير تقدم صغر وان
ماهية الانسان قد يعرف من غير صغر فلهذا كان الصغر عارضا
كذا في الشرح العوارض نوعان جمع عارضة من عرض له كذا اذا
للمرصد من الموضع على ما كان فيه كما في السماء ان لم يكن للعبد فيها
اختيار ومكتسب ان كان له فيها دخل باكتسابها

[illegible][illegible]

قوله او من على زائنه
 جواب سوال هو انه من على زائنه
 لان ليس فيه اختيار الجسد انه من على زائنه
 العوارض من العوارض الساميه في قول
 العوارض من العوارض الساميه في قول
 العوارض من العوارض الساميه في قول
 العوارض من العوارض الساميه في قول

او بترك الزائنه وما كانت السماويه اشدها ثيرا واكثر تغيرا قدمت
 في البيان فقال اما السماوى فهو واحد عشر الصغر والجنون والعتة

والنسيان والنوم والاعماء والرق والمرض والحيز والنفاس و
 الموت ومعنى كونها عوارض انها ليست من الصفات الذاتية كما
 يقال البياض عارض للثلج وليس المراد الطريان بعد العدم والالام

يصح في الصغر والجمل الاعلى سبيل التغليب واما المكتسب فانه
 نوعان احدهما حاصل منه اى من المكلف والاخر حاصل من غيره

اما الذي حصل منه فالجمل انما عدى من العوارض المكتسبة مع عدم
 كونه باختيار العبد لان العبد قادر على ازالته والسفر والسكر و

الهزل والخطاء والسفر واما الذي من غير فاكراه بما فيه الجباء
 للمكره وبما ليس فيه الجاء لير ما الجنون قال الشيخ ابو العين لا يمكن

الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد الوقوف على حقيقة العقل وعلم
 واهماله فالعقل مغنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب والاطلاق

على عواقب الامور والتميز بين الخير والشر وحمل الدماغ والمعنى
 الموجب لعدم اثاره وتعطيل افعاله الباعث للانسان على افعال

قوله الصغرة او بترك الزائنه وما كانت السماويه اشدها ثيرا واكثر تغيرا قدمت
 في البيان فقال اما السماوى فهو واحد عشر الصغر والجنون والعتة
 والنسيان والنوم والاعماء والرق والمرض والحيز والنفاس و
 الموت ومعنى كونها عوارض انها ليست من الصفات الذاتية كما
 يقال البياض عارض للثلج وليس المراد الطريان بعد العدم والالام
 يصح في الصغر والجمل الاعلى سبيل التغليب واما المكتسب فانه
 نوعان احدهما حاصل منه اى من المكلف والاخر حاصل من غيره
 اما الذي حصل منه فالجمل انما عدى من العوارض المكتسبة مع عدم
 كونه باختيار العبد لان العبد قادر على ازالته والسفر والسكر و
 الهزل والخطاء والسفر واما الذي من غير فاكراه بما فيه الجباء
 للمكره وبما ليس فيه الجاء لير ما الجنون قال الشيخ ابو العين لا يمكن
 الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد الوقوف على حقيقة العقل وعلم
 واهماله فالعقل مغنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب والاطلاق
 على عواقب الامور والتميز بين الخير والشر وحمل الدماغ والمعنى
 الموجب لعدم اثاره وتعطيل افعاله الباعث للانسان على افعال

قوله او من على زائنه
 جواب سوال هو انه من على زائنه
 لان ليس فيه اختيار الجسد انه من على زائنه
 العوارض من العوارض الساميه في قول
 العوارض من العوارض الساميه في قول
 العوارض من العوارض الساميه في قول
 العوارض من العوارض الساميه في قول

مضادة لتلك الافعال من غير ضعف في عامة اطرافه وفوقه
سائر اعضائه يسمى جنونا فهو اختلال القوة الميزة بين الاموال المسته
والقبيلة المدركة للعواقب بان لا يظهر لنا آثارها ويتعطل افعالها
اما نقصان جيل عليه ما غر الخرج مزاج الدماغ عن الاعتدال
بسبب خلط وافرة واما لاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات
الفاصلة اليه بحيث يفهم من غير ما يصلح سبيله فانه ي الجنون
يوجب الحجر عن الاقوال اي اخرجها عن الاعتبار من الاصل حتى تفقد
عباراته كلها ولم يتعلق بها حكم حتى لم تنفذ باجازه الولي وهو حذر
عن الافعال حتى يؤخذ بضمان الافعال في الاموال على الكمال ويسقط براء الجنون
ما كان ضرا يحتمل السقوط كالعبادات فانها تسقط باعذار عن البالغ العاقل
فتسقط بالجنون ايضا وكذا الحدود والكفارات فانها تسقط
بالاعذار والشبهة وهو احتراز عما لا يحتمل الا بالاداء او الابراء
كضمان المتلفات فانه لا يسقط بالجنون واذا امتد الجنون
يعني انه اما ممتد وغير ممتد وكل منهما اما اصله بان يبلغ
جنونا او طارئ بان جن بعد البلوغ فالممتد مطلقا مسقط للعبادات

لأنه انما هو من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه

فانما هو من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه

فانما هو من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه

فانما هو من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه
فان خلقه خلقا على ما خلقه الله تعالى من جنون في بعض احواله لا في جميعه

१५

وظيفة الوقت ففي الصوم ان يستوعب الحنون الشهر اى شهر رمضان
وفي الصلوة ان يزيد وقت الحنون على يوم وليلة لان اليوم والليلة
وقت لجنس الصلوة ولما كان ذلك الوقت وهو اليوم والليلة
اكدت كثرتها بابدخولها في حد التكرار والذي يحصل به التكرار دخول
وقت الصلوة عند الشيخين فاعتبرت الزيادة على يوم وليلة باعتبار
الساعة ونفس الصلوة عند محمد بن ابي نصر الصلوات ستا وثمرة
الخلاف تظهر فيما اذا جرت بعد طلوع الشمس ثم فاق في اليوم
الثاني قبل الزوال عند محمد بن عيسى القضاء وعندهما لا قضاء عليه

وفي الزكوة ان يستغرق الحول عند محمد و اقام يوسف اكثر الحول
 مقام كله تيسر على المكلف لا نه اقرب الى سقوط الواجب من اعتبار
 الجموع ما كان حسنا لا يحتمل غيره اى غير الحسن كالايان وكان قبيحا لا
 يحتمل العفو كالكفر فتثبت في حق اى المجنون حتى تثبت يمانه ووردت
 تعالى بغيره لان التصرف الصادر وان كان غير ثابت في حقه لا

قولان التصرف في ما
 انا جبرئيل الاستسلا من مع ما
 يقال بان القول بقبول الامان
 من حق المحبون سلم لكوننا في
 محض في تصرفنا القبول
 الردة في هذا القول في ثبوت
 وادع غير ثابت في حق فكيف
 ثبوت في ثبوت ردة البنية
 من الحجج
 ١٢

[illegible]

۱۲ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۳ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۴ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۵ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۶ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۷ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۸ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۱۹ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ
 ۲۰ قولہ انما کان الضرب علی الخاطی
 لا یخفی فہم یستغفرون من الذنوب کثیرہ

مثل العبادات والحدود والكفارات فانها تحتل السقوط بالاعتداء
وتحتل النفس وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيجوز
سقوطها بهذا العذر الذي هو اسلأ عذار وعدم جعل تلك
الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان
فرضيته لا يحتمل السقوط فانه فرض دائم لا نه تعادائما منزه عن
التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد
في الاداء بعذر حقيقة او تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد
باداء الصلوة بعذر حقيقة او حكمي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم
اذا دى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملته الامر له
الامر الكلى في باب الصغر وحاصل احكامه انه اى الشان يوضع له
يسقط عنه اى الصبي العمدة اى عمدة ما يحتمل العفو والمرد بها
ههنا ما يوجب لزوم المواخظة

صحيح في كتابه في بيان ان السقوط لا يقع في الحدود والعبادات
والنفس وتحتل النفس وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيجوز
سقوطها بهذا العذر الذي هو اسلأ عذار وعدم جعل تلك
الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان
فرضيته لا يحتمل السقوط فانه فرض دائم لا نه تعادائما منزه عن
التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد
في الاداء بعذر حقيقة او تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد
باداء الصلوة بعذر حقيقة او حكمي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم
اذا دى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملته الامر له
الامر الكلى في باب الصغر وحاصل احكامه انه اى الشان يوضع له
يسقط عنه اى الصبي العمدة اى عمدة ما يحتمل العفو والمرد بها
ههنا ما يوجب لزوم المواخظة

من قد تقرر ان السقوط لا يقع في الحدود والعبادات والنفس
وتحتل النفس وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيجوز
سقوطها بهذا العذر الذي هو اسلأ عذار وعدم جعل تلك
الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان
فرضيته لا يحتمل السقوط فانه فرض دائم لا نه تعادائما منزه عن
التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد
في الاداء بعذر حقيقة او تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد
باداء الصلوة بعذر حقيقة او حكمي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم
اذا دى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملته الامر له
الامر الكلى في باب الصغر وحاصل احكامه انه اى الشان يوضع له
يسقط عنه اى الصبي العمدة اى عمدة ما يحتمل العفو والمرد بها
ههنا ما يوجب لزوم المواخظة

من قد تقرر ان السقوط لا يقع في الحدود والعبادات والنفس
وتحتل النفس وتثبت باسباب جعلية كالوقت والمال والبيت فيجوز
سقوطها بهذا العذر الذي هو اسلأ عذار وعدم جعل تلك
الاسباب اسبابا في حق الصبي لعدم الخطاب بخلاف لايمان فان
فرضيته لا يحتمل السقوط فانه فرض دائم لا نه تعادائما منزه عن
التغير والتبديل فكان وجوب التوحيد دائما لكن قد يعذر العبد
في الاداء بعذر حقيقة او تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر العبد
باداء الصلوة بعذر حقيقة او حكمي كالنوم مع بقاء الوجوب فلا حرم
اذا دى الصبي كان فرضا لا نفلا كما في الشرح وجملته الامر له
الامر الكلى في باب الصغر وحاصل احكامه انه اى الشان يوضع له
يسقط عنه اى الصبي العمدة اى عمدة ما يحتمل العفو والمرد بها
ههنا ما يوجب لزوم المواخظة

مولوی محمد علی
واللہ اعلم
واللہ اعلم
واللہ اعلم

[illegible]

١٢٣
 سؤال يا من لا يفتقر من القوة الإلهية
 البائع من حق الحق في حقوق العباد من العبد و
 من حقوق العباد والاداء ليس كذلك بل هو
 مؤذون وما صدره من أي موضع من الخطاب مصدر
 من وضع الخطاب من العبد
 السلام أهـ يهـ شانه في الجواب عن ذلك
 الا محض أهـ يهـ شانه في الجواب عن ذلك
 فمن ان الحق غير متفق بالبيان
 من ذلك ومنه من جواب العبادات
 من الحق ومنه من جواب العبادات
 من الحق ومنه من جواب العبادات

الحمد لله
مولانا مولوی

ولا يفضي إيجاب الحقوق

ولا يقض إيجاب الحقوق

[illegible][illegible]

الواو للتعليم

بیت
التعریف

لا تتركوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في صلاة الجمعة والعيد والجمعة والعيد
 في صلاة الجمعة والعيد والجمعة والعيد

١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥

مسألة في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

[illegible]

عن الزكيات الواردة ١٢
الحواس الظاهرة عن الله
عنه وهو عبارة عن عجز
غاية التحقيق
ما ذكرنا الثاني البسوط ١٢
فروضا ان الله قد في حق الحيات
من يوم ولدته فافاض بصوات
وعبد الدين تكملة على غايه
على طريقه ١٢

[illegible]

عن بيان نعم الرق اذ ان
عليه فقال ببيعته
آه يبي بوزن العزم اي حيا
اي ببيعته الرق الحظ
والا يبدال كذا في
في الحيا يقال فلان اجل عتقه
عليه منته ولا في

[illegible]

ثبوتاً وزوالاً وقال محمد بن سلمة البلخي انه يحتمل التجزئة بثبوتها
 لو فتح الامام بلدة ورأى الصواب في ان يسترق نصابهم نفذ
 ذلك مشهراً ولا ولا صح وهو مذمومنا اي اصحابنا جميعاً فقد قال
 محمد في الجامع من غير ذكر خلاف في مجمل النسب اذا قرأ نصف
 عبد فلان لم يجعل عبداً في شهادته وان لم يثبت الملك للمقل
 الا في النصف حتى لو انضم اليه مثله لم يجعلاً بمنزلة حر واحد كما
 جعلت الميرتان بمنزلة رجل واحد وفي جميع احكامه مثل الحد
 والارث والنكاح والحج والجمعة وكذا العتق الذي هو ضد الرق
 لا يقبل التجزئة بالاتفاق كما ان الملك قابل له بالاتفاق واختلف
 في تجزئة الاعتاق كما قال وقال ابو يوسف ومحمد الاعتاق لا تجزئ
 لما لم تجزئ افعاله اي لا يرد في يده ان يوقف وجوده عليه وهو
 العتق يقال عتقته فعتق كما يقال كسرتة فانكسر فلا يتصور الاعتاق
 بدون العتق اذ لو وجد الاعتاق متجزئاً بدون العتق يلزم وجود
 الملزوم بدون اللازم واذا وجد معهما ان يكون العتق متجزئاً ولا
 والا ولا بطل بالاتفاق والثاني يوجب تحقق الاثر بدون المؤثر

فلان انما يثبت بالانصاف في
 القيد لا في نفسه في احدى
 وصف ولا في نقله في احدى
 فلو كان الرق عتقاً فيجوز ان كان
 فلو كان الرق عتقاً فيجوز ان كان
 فلو كان الرق عتقاً فيجوز ان كان
 فلو كان الرق عتقاً فيجوز ان كان

عبد فلان لم يجعل عبداً في شهادته وان لم يثبت الملك للمقل
 الا في النصف حتى لو انضم اليه مثله لم يجعلاً بمنزلة حر واحد كما
 جعلت الميرتان بمنزلة رجل واحد وفي جميع احكامه مثل الحد
 والارث والنكاح والحج والجمعة وكذا العتق الذي هو ضد الرق
 لا يقبل التجزئة بالاتفاق كما ان الملك قابل له بالاتفاق واختلف
 في تجزئة الاعتاق كما قال وقال ابو يوسف ومحمد الاعتاق لا تجزئ
 لما لم تجزئ افعاله اي لا يرد في يده ان يوقف وجوده عليه وهو
 العتق يقال عتقته فعتق كما يقال كسرتة فانكسر فلا يتصور الاعتاق
 بدون العتق اذ لو وجد الاعتاق متجزئاً بدون العتق يلزم وجود
 الملزوم بدون اللازم واذا وجد معهما ان يكون العتق متجزئاً ولا
 والا ولا بطل بالاتفاق والثاني يوجب تحقق الاثر بدون المؤثر

انصف عبده او اعق الشريكين فيصير ذنق كله
 غاية التحقيق
 لا تنفك عبارة عن الاثر الذي حصل من ذنق
 المتعدد بالافعال
 في اشارة الى ان المراد بالارث
 الاثر والارث لا ينفك وجوده الا في الارث
 بدون الاتك
 غاية التحقيق
 انصف عبده او اعق الشريكين فيصير ذنق كله
 غاية التحقيق
 لا تنفك عبارة عن الاثر الذي حصل من ذنق
 المتعدد بالافعال
 في اشارة الى ان المراد بالارث
 الاثر والارث لا ينفك وجوده الا في الارث
 بدون الاتك
 غاية التحقيق

انصف عبده او اعق الشريكين فيصير ذنق كله
 غاية التحقيق
 لا تنفك عبارة عن الاثر الذي حصل من ذنق
 المتعدد بالافعال
 في اشارة الى ان المراد بالارث
 الاثر والارث لا ينفك وجوده الا في الارث
 بدون الاتك
 غاية التحقيق
 انصف عبده او اعق الشريكين فيصير ذنق كله
 غاية التحقيق
 لا تنفك عبارة عن الاثر الذي حصل من ذنق
 المتعدد بالافعال
 في اشارة الى ان المراد بالارث
 الاثر والارث لا ينفك وجوده الا في الارث
 بدون الاتك
 غاية التحقيق

وإذا عتق العبد أو عتق أحد الشريكين نصيبه يفتقر كله وقال أبو حنيفة لا يعتاق إلا العبد لا يعتاق في حقهم وحق المولى في الرقيق هو المالك والمالكة وهو متجزئ بثبوتها وزوالها كما عرفت في بيع النصف وشراؤه لكن يتعلق بسقوط كله الملك عن المحل وهو العبد حكم لا يتجزئ وهو العتق فإذا سقط بعضهم له بعض الملك باعتاق البعض فقد وجد شرط العلة وشرط العلة لا يوجب الحكم التام الغير المتجزئ فيتوقف العتق على تكميلها أي العتق وصار ذلك أي إسقاط الملك الذي يتجزئ على ثبوت العتق الغير المتجزئ كغسل أعضاء الوضوء على إباحة أداء الصلوة فإن غسلها متجزئ وإباحة الصلوة غير متجزئة وكذا عدا الطلاق للتحريم فإنها متجزئة والحرة الغليظة المتعلقة بها غير متجزئة والحاصل الاعتاق عندهما إثبات العتق قصدا وإزالة الملك ضمنا وإثبات العتق بإزالة الرق الذي هو صده وهما أي الرق والعتق لا يتجزئان فلا يتجزئ الاعتاق وإذا لم يتجزئ كان إثباته في بعض المحل اثباتا في الكل كتطبيق نصف المروعة وإيقاع نصف تطليقة وعنده الاعتاق إزالة الملك قصدا

فندهما الواعق نصف عتق أو عتق أحد الشريكين نصيبه يفتقر كله وقال أبو حنيفة لا يعتاق إلا العبد لا يعتاق في حقهم وحق المولى في الرقيق هو المالك والمالكة وهو متجزئ بثبوتها وزوالها كما عرفت في بيع النصف وشراؤه لكن يتعلق بسقوط كله الملك عن المحل وهو العبد حكم لا يتجزئ وهو العتق فإذا سقط بعضهم له بعض الملك باعتاق البعض فقد وجد شرط العلة وشرط العلة لا يوجب الحكم التام الغير المتجزئ فيتوقف العتق على تكميلها أي العتق وصار ذلك أي إسقاط الملك الذي يتجزئ على ثبوت العتق الغير المتجزئ كغسل أعضاء الوضوء على إباحة أداء الصلوة فإن غسلها متجزئ وإباحة الصلوة غير متجزئة وكذا عدا الطلاق للتحريم فإنها متجزئة والحرة الغليظة المتعلقة بها غير متجزئة والحاصل الاعتاق عندهما إثبات العتق قصدا وإزالة الملك ضمنا وإثبات العتق بإزالة الرق الذي هو صده وهما أي الرق والعتق لا يتجزئان فلا يتجزئ الاعتاق وإذا لم يتجزئ كان إثباته في بعض المحل اثباتا في الكل كتطبيق نصف المروعة وإيقاع نصف تطليقة وعنده الاعتاق إزالة الملك قصدا

وإذا عتق العبد أو عتق أحد الشريكين نصيبه يفتقر كله وقال أبو حنيفة لا يعتاق إلا العبد لا يعتاق في حقهم وحق المولى في الرقيق هو المالك والمالكة وهو متجزئ بثبوتها وزوالها كما عرفت في بيع النصف وشراؤه لكن يتعلق بسقوط كله الملك عن المحل وهو العبد حكم لا يتجزئ وهو العتق فإذا سقط بعضهم له بعض الملك باعتاق البعض فقد وجد شرط العلة وشرط العلة لا يوجب الحكم التام الغير المتجزئ فيتوقف العتق على تكميلها أي العتق وصار ذلك أي إسقاط الملك الذي يتجزئ على ثبوت العتق الغير المتجزئ كغسل أعضاء الوضوء على إباحة أداء الصلوة فإن غسلها متجزئ وإباحة الصلوة غير متجزئة وكذا عدا الطلاق للتحريم فإنها متجزئة والحرة الغليظة المتعلقة بها غير متجزئة والحاصل الاعتاق عندهما إثبات العتق قصدا وإزالة الملك ضمنا وإثبات العتق بإزالة الرق الذي هو صده وهما أي الرق والعتق لا يتجزئان فلا يتجزئ الاعتاق وإذا لم يتجزئ كان إثباته في بعض المحل اثباتا في الكل كتطبيق نصف المروعة وإيقاع نصف تطليقة وعنده الاعتاق إزالة الملك قصدا

غاية التحقيق
الاختلاف بين أبي حنيفة
وأبي يوسف في الاعتاق
فإنه لا يعتاق إلا العبد
ولا يعتاق في حق المولى
فإنه لا يعتاق إلا العبد
ولا يعتاق في حق المولى

2

۴۱
لَا تَجْعَلُوا الْقَوَى وَالْأَرْجَانِ مَحْجَرًا
عَلَى الْعَبِيدِ فِي الْقَوَى وَالْأَرْجَانِ
عَلَى الْعَبِيدِ

بالتزمه يصور

حاشیہ: خطاب و مکررہ

ملک الملک الشترام

سرو با نه من و لا واللعنه
من الافا ليط

فَقَالَ قَتْلُ الْفَاحِشِ لِقَطَا وَنَحْيِ
عَنْ الْبَغْيِ وَالْمُنَافِقِ

[illegible]

الكرامات الاخرية مثل الذمة فان الانسان بها يصير اهلا للابحاث
والاستجاب يمتاز بها عن الحيوانات ويصير اهلا للخطاب فتكون
كرامة الاثر الى ما روي عن بعض الصديقين انه قرء عنه قوله
تعالى اخشوا فيها ولا تكلمون فقال له جالس له هذا الخطاب فقيل
له هذا من اهل النار فقال اليس هذا خطاب بحبيب فظهر حال
من قال لا الى حاله من قال له والحل له حل النساء فاز استغفر الى امر
وتوسعت طرق قضاء الشهوة على وجه لا يستلزم لحقوق ثم وملا
كرامة وهذا حل في حق النبي عليه السلام الى تسعة وما فوقها الى ما شاء
الله تعالى زيادة شرفه وكرامته على الخلق كذا في الشرح والولاية
فانها تنفيذ القول على الغير شاء اوله شيا ولا شك في انها كرامة و
يتفرع على ما ذكر قوله حتى ان ذمتي العبد ضعفت برقه لا نه من
حيث انه صار مالا بالرق كانه لا ذمة له اصله ولا من حيث انه انسان
مكلف لا بد ان يكون له ذمة فقلنا بوجوه اصل الذمة مع ضعفها
بالرق فلم تحتل الدين بنفسها اي لم تقدر على تحمل الدين بنفسها
لضعفها ولا اجل تحمل الدين ضمت اليها اي الى الذمة مالية الرقبة و

حاشیہ جو

للمصالح والمفاسد في
عدم القعدة ١٢

لا اعدم محل الدين فمصلحة
الكونان في عبادة

لأن تفردكم في هذا العمل القدير
بأنفسها على

سوال و سوال تفہیم عدم
منصفانہ لڑنے لڑنے
ان الفاظ

نظر الیہم ملاوی صاحب

الطبعة الاولى من هذا الكتاب

[illegible]

[illegible]

نظير في ومن وساعيم ولو اللذان

بزيادة ما
من الحلي
الحق ما
الذكره كما في الزم
ذكره في ذيل الجملة
الشافعية فالله
عليه السلام

ان يكون اهل الملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب لم يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 او التصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك ومعنى التملك
 الصيرورة ملكا ومعنى التملك الاخراج عن ملك الغير ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيلة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيلة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتكلم والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتكلم والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

لو كان اهلا للتصرف لكان اهلا للملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب لم يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 او التصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك ومعنى التملك
 الصيرورة ملكا ومعنى التملك الاخراج عن ملك الغير ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيلة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيلة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتكلم والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتكلم والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

١٩٢
 ان يكون اهل الملك لان التصرف وسيلة الى
 الملك وسبب له والسبب لم يشترع الاحكام واللازم باطل فكذلك
 واذا لم يكن اهلا لاستحقاق اليد اذا استغفاد بملك الرقبة
 او التصرف وتحقيق ذلك ان التصرف تملك وتمليك ومعنى التملك
 الصيرورة ملكا ومعنى التملك الاخراج عن ملك الغير ولا
 ملك لا للمولى والجواب ان المقصود الاصل من التصرفات تلك اليد
 وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية الوسيلة
 لا يوجب عدم اهلية المقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن المقصود
 طريقا لتلك الوسيلة وهو ممنوع والدليل على ان الرقبة اهل للتصرف
 وملك اليد اهل للتكلم والذمة اما الاول فلانه عاقل تقبلا وايتنا
 في الاخبار والديانات ونحوها واما الثاني فلانه اهل للايجاب
 الاستيجاب ولا يملك المولى في متبرحه لا يجوز ان يشتري شيئا
 على ان الثمن في ذمته واما اقراره على العبد بدين فاما يصح من
 ان مالية العبد مملوكة له كالوارث يقر على مودته بالدين واذا كان
 اهلا للتكلم والذمة صرح ان يلزم شيئا في ذمته فيجب ان يكون له طريق

٤

الى قضائه فالحرج اللازم من اهلية لا يجاب بدون اهلية القضاء
وادي طريق القضاء ملك اليد فقط وثمرة الخلاف ان لادن
في نوع من التجارة يكون اذنا في انواع كلها عندنا خلافا للشافعي
فان لادن عندنا لا يقبل التوقيت لان اسقاط وهو لا يقبله عند
يحتمل وانما قال في حال بقاء لادن لانه في ابتداء لادن ليس
كالوكيل اذ الوكالة لا تثبت الا فيما وكل به ولا لادن يعم وانما قال في
مرض المولى لانه في حال صحة المولى ليس كالوكيل حتى يصير منه لمحابا
الفاحش ولا يصح من الوكيل وانما قال في عاتة لسانه لانه ليس كالوكيل
في مسألة التوكيل بالاشترى اذ اشترى بعين فاحش فانه يصح من
الماذون ولا يصح من الوكيل والرق لا يؤخر في عصمة الدم تقيضا
اعدا ما وانما يؤخر الرق في قيمته اي قيمة الدم حتى اذا اقتل العبد خطأ
وقيمة مثل الديرة او اكثر تنقص عن قيمة عشرة وقد عرفت وجهه
وانما العصمة بالايمان والداراي دار الاسلام اي العصمة الموشة اي التي
توجب الائم على تقدير التعرض ولا توجب الضمن بالايمان
العصمة المقوتة وهي التي توجب لامر من المذكورين بدل الاسلام

فيما يشترط في المولى ان يكون من اهلية القضاء
وادي طريق القضاء ملك اليد فقط وثمرة الخلاف ان لادن
في نوع من التجارة يكون اذنا في انواع كلها عندنا خلافا للشافعي
فان لادن عندنا لا يقبل التوقيت لان اسقاط وهو لا يقبله عند
يحتمل وانما قال في حال بقاء لادن لانه في ابتداء لادن ليس
كالوكيل اذ الوكالة لا تثبت الا فيما وكل به ولا لادن يعم وانما قال في
مرض المولى لانه في حال صحة المولى ليس كالوكيل حتى يصير منه لمحابا
الفاحش ولا يصح من الوكيل وانما قال في عاتة لسانه لانه ليس كالوكيل
في مسألة التوكيل بالاشترى اذ اشترى بعين فاحش فانه يصح من
الماذون ولا يصح من الوكيل والرق لا يؤخر في عصمة الدم تقيضا
اعدا ما وانما يؤخر الرق في قيمته اي قيمة الدم حتى اذا اقتل العبد خطأ
وقيمة مثل الديرة او اكثر تنقص عن قيمة عشرة وقد عرفت وجهه
وانما العصمة بالايمان والداراي دار الاسلام اي العصمة الموشة اي التي
توجب الائم على تقدير التعرض ولا توجب الضمن بالايمان
العصمة المقوتة وهي التي توجب لامر من المذكورين بدل الاسلام

من يهمل الى المتسبب في العدم
الذي توفي في حق المولى والماضي
عوضه ففقد ان يغيره بل المولى فينقد
وما منه في ثلث مال المولى لا خوار قبل

والعبد فيرى في كونه كل واحد من الامرين مثل الحر ولذا لك يقتل

في الجهاد لا ينفي في الكمية منافع البدن لانها تباع للبدن المملوك للول

يجب الجهاد عليه أي العبد لأن استطاعته في الحج والجهاد غير متناهية

ولهذا لا يجب الرق النقصان لم يستوجب العبد السهم الكامل

الغنىمة انما هو باعتبار معنى الكرامة والعبد تنقصر حالاً من الحروف

الامام بحث نساو العبد فيه الحكم نساو الراحافه الفارس لون

تساو بان فيه وانقطت له لا تكل والدة لا يعزك

لکھنؤ، ۱۲ مارچ ۱۹۴۷ء

وَأَمَّا الْفِتْنَةُ فَالْمُحَارَبَةُ بَيْنَ الْأُمَمِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعِلْمِ وَالْحَقِّ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا وَبُحْرَانًا

هذه هي النسخة التي كانت في يد السيد الخليلي رحمه الله تعالى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه انما القضاة

روایتی قولہ واحد
والمالکۃ علی المائتۃ
قولہ خلافاً

فإنه لا بد من أن يكون له عطف على ما قبله من المضافات

المولى لان الجنا

مجلس ۱۱

۱۲

مَنْزِلَةُ الْعِلْمِ

۱۹۲

۱۹۱۱
شماره ۱۰۰
۲۵ خرداد ۱۳۳۰

تغافل لا یکنی کلمه
تغافل از کسی که با او آه
تغافل از کسی که با او آه
تغافل از کسی که با او آه

لان مولانا
ان کا صاحبزادان
الہیہم وغیرہ

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

المسألة الثانية ان
المسألة الثالثة ان

صلى الله عليه وسلم
نزلان المؤمنين
في يومهم
سكوا بن

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ دُونَهُ وَتِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَعَلَّهُمْ يَأْتُونَ بَشِيرًا

علا یسوی بیاد

[illegible]

عالم شہادت چہیزد اللہ

وہو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

حاشیه

2

قوله المادى سبب جمع على
مطلق كقول السرخسي
يعلم الكفيلان وجوب الكفيل
معلق بالوجه فيسند الحكم
القتل فيلزم في الاخره انما
بعد الوجوب فيجوز كذا في
الدين بالمال حكم الوجه فيقول
لأن سبب وجوب المرض ثم يكون
المرض من اسباب الخوف تحت
العبادات على المرض بالقدر
المكتسب لئلا يطأ قاعا او
قاصدا او متلقيا ما عرفت
الفقره
المتحقق

يستند الى اول السبب فثبت به اى بالمرض المحرم منع المريض اذا
 انفصل عن المرض بالموت مستندا الى اوله بقدر ما يقع به صيانة الحق
 له حق الوارث والغريم فقيل كل تصرف واقع من اى المريض يحتمل
 الفسخ كالمبته فان القول بفسخه اى بفسخه ذلك التصرف واجبة
 المحال للشك فى ثبوت المحرم فى الحال ثم ان كان التدارك بالنقض و
 الفسخ اذا احتيج اليه اى بنقض باتصاله بالموت وكل تصرف واقع من
 المريض لا يحتمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت كالاعتاق فانه تصرف لا
 يحتمل الفسخ فلا بد ان يحكم بانه اذا وقع على حق الغريم بان اعتق المريض
 عبدا من المومنين او على حق وارث بان اعتق عبدا
 قيمته تزيد على ثلث ماله فحكم هذا المعتق حكم المدبر قبل الموت حتى كان
 عبدا فى شهادته وسائر احكامه فان كان على الميت دين مستغرق
 ينفذ على وجه لا يطل حق الدائن فجب السعاية فى دين مستغرق
 وان لم يكن دين مستغرق ينفذ على وجه لا يطل حق الوارث فى
 الثلثين واذا لم يقع على احدهما بان كان فى المال فداء بالدين او هو
 يخرج من الثلث نفذ العتق فى الحال بخلاف اعتاق الراهن حيث

صاحبزادہ

مستقیم

فاذا اوستلقيا

عالمی کتب خانہ

۲۰
 کیا کیونکہ منشاء بالغا
 الذی سے کیونکہ منشاء

الحجاء القدر والفضل
من فضلهم في المناسبات
من فضلهم في المناسبات
من فضلهم في المناسبات

خانہ انداز
بفتح الحاء المذی کاں
و لفظ المرضی و لاش
و لاسن البصاف البی

والله اعلم في لفظ الحجج

ان نفی الی الامکان
بوقت الحاضر

ثابت بن خالد بن الحارث بن قيس بن ابي نضلة بن حنظل بن سحر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

عمر بن الخطاب
فوقه كالحسن

الفرع الثاني في بيان كيفية التوجه إلى الله تعالى

لقد علموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الاصناف الارضية الى ما بين السحاب

١٢
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

فصحت بقوله تعالى يوصيكم الله الآية وقد بينا النبي عليه السلام يقول
ان الله تعالى اعطى لكل ذي حق حقه الا وصية الورث بطل ذلك لـ
ايضا المرض صورة بان يبيع للمريض شيئا من التركة من الوارث
بمثل القيمة لانه وصية بصورة العين حيث ان الوارث بعين من
لعين ماله لا معنى لاسترداد العوض منه فلا يجوز عند المجتهد
لان حق الوارث كما تعلق بالمالية تعلق بالعين حتى لو اراد بعض
الورثة بان يجعل شيئا لنفسه بعينه نصيبه من الميراث لا يملك
ذلك بدون رضا سائر الورثة ومعنى بان يقر لاحد الورثة بما
معين لانه وصية من حيث انه يقر تسليم المقر بالمقر بل العوض
وشبهته بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي منها حقه لم يجر
بيعه الى المريض من الوارث صلاى سواء كان بمثل القيمة او لا عند
المجتهدين وعندهما يجوز بمثل القيمة لانه ليس فيه ابطال الحقم واما
بيعه من الاجنب فيجوز اتفاقا لانه لا يجر للمريض من التصرف من الاجنب
فيما لا يخل بالثلثين وهذا مثال للقسم الاول وفيهم من المثال

فصل في وصية المريض
ان الله تعالى اعطى لكل ذي حق حقه الا وصية الورث بطل ذلك لـ
ايضا المرض صورة بان يبيع للمريض شيئا من التركة من الوارث
بمثل القيمة لانه وصية بصورة العين حيث ان الوارث بعين من
لعين ماله لا معنى لاسترداد العوض منه فلا يجوز عند المجتهد
لان حق الوارث كما تعلق بالمالية تعلق بالعين حتى لو اراد بعض
الورثة بان يجعل شيئا لنفسه بعينه نصيبه من الميراث لا يملك
ذلك بدون رضا سائر الورثة ومعنى بان يقر لاحد الورثة بما
معين لانه وصية من حيث انه يقر تسليم المقر بالمقر بل العوض
وشبهته بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي منها حقه لم يجر
بيعه الى المريض من الوارث صلاى سواء كان بمثل القيمة او لا عند
المجتهدين وعندهما يجوز بمثل القيمة لانه ليس فيه ابطال الحقم واما
بيعه من الاجنب فيجوز اتفاقا لانه لا يجر للمريض من التصرف من الاجنب
فيما لا يخل بالثلثين وهذا مثال للقسم الاول وفيهم من المثال

فصل في وصية المريض
ان الله تعالى اعطى لكل ذي حق حقه الا وصية الورث بطل ذلك لـ
ايضا المرض صورة بان يبيع للمريض شيئا من التركة من الوارث
بمثل القيمة لانه وصية بصورة العين حيث ان الوارث بعين من
لعين ماله لا معنى لاسترداد العوض منه فلا يجوز عند المجتهد
لان حق الوارث كما تعلق بالمالية تعلق بالعين حتى لو اراد بعض
الورثة بان يجعل شيئا لنفسه بعينه نصيبه من الميراث لا يملك
ذلك بدون رضا سائر الورثة ومعنى بان يقر لاحد الورثة بما
معين لانه وصية من حيث انه يقر تسليم المقر بالمقر بل العوض
وشبهته بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي منها حقه لم يجر
بيعه الى المريض من الوارث صلاى سواء كان بمثل القيمة او لا عند
المجتهدين وعندهما يجوز بمثل القيمة لانه ليس فيه ابطال الحقم واما
بيعه من الاجنب فيجوز اتفاقا لانه لا يجر للمريض من التصرف من الاجنب
فيما لا يخل بالثلثين وهذا مثال للقسم الاول وفيهم من المثال

بأن قال الميرضا أخذت من ذلك دين الذي كان لي على كذا ١٢ ص ١٢٢ ح ١٢
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له

للقسم الرابع لان الجوده تقومت في حقه فبالضرر عن الوارث
 كما يشتر اليه فدخل فيه ما اذا باع لا بمثل القيمة وبطل اقراره الى الميرضا
 بعين او دين لم يلى الوارث وهذا مثال للقسم الثاني ولم يذكر
 المثال للقسم الثالث لظهوره وان حصل الاقرار باستيفاء دين الصحة
 الذي كان له على الوارث لان الاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين لان
 الديون تقضى بامثالها فكان هذا اقرار بالدين فلا يصح تقومت
 الجوده في حقه اي الورثة كما تقومت الجوده في حق الصغير بان
 باع الولي من نفسه ما لا يصح فان الجوده متقومه من ادفع الضرر
 عنهم وهذا عطف على قوله بطل واما الحيض والنفس فانها لا يعتد
 الاهلية بوجه لا اهلية الوجوب ولا اهلية وجوب اداء لانها لا
 يخلان بالذمة ولا بالعقل ولا في قدرة البدن فكان ينبغي ان لا
 يسقط بهما الصلوة كما لا يسقط الصوم لكن الطهارة عنهما
 الحيض والنفس شرط لجواز اداء الصوم والصلوة لقوله عليه السلام
 الحائض تدع الصوم والصلوة في ايام قرائنها فيفوت لاداء بهما
 بالحيض والنفس لغواة شرط ادائها وفي قضاء الصلوة حرج عظيم

بأن قال الميرضا أخذت من ذلك دين الذي كان لي على كذا ١٢ ص ١٢٢ ح ١٢
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له

بأن قال الميرضا أخذت من ذلك دين الذي كان لي على كذا ١٢ ص ١٢٢ ح ١٢
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له
 في قوله فلو كان الدين قد انقضى في وقت انعقاد العقد لم يكن له أن يدين له

۱۵۸

ان الكفالة بالدين عن الميت لا يصح اذ لم يخلف الميت مالا وكفيلة
 اي لم يخلف واحدا منهما كان الدين ساقطا اي لما خربت لذته بالمو
 بحيث لا تخلف الدين بنفسه باصدار الدين كالساقط في احكام الدنيا
 لقوة محله فان الدين وصف شرعي يظهر اثره في توجبه لمطالبة المستعمل
 مطالبة الميت بالدين وكذا مطالبة وارثه حين عدم بقاء المالا
 لا كفيلا يطالب به والكفالة شرعت لازار المطالبة بما على الاصل
 لا لازار اصل الدين فلما عدت المطالبة به هنا لم يصح الزامها بعد
 سقوطها بخلاف العبد المحجور والحال انه يقر بالدين وتكفل عنه رجل
 حيث قصم الكفالة مع عدم كون العبد مطالبا به لا زمت له اي العبد
 في حق نفسه كاملا لان حجي مكلف فيكون محلا للدين
 والمطالبة متصورة في الحال تصديق المولى وفي ثانيا في الحال باعتبار
 ثم اذا صحت الكفالة بوخذ الكفيل به في الحال ولما ورد على ما ذكرنا
 لما حلت ذمته في حق نفسه لا يجب ضم مالته الرقبة اليها لاحتمال
 الدين كما في الحر وقد عرف خلافه اجاب بقوله وانما ضمت اليها
 الى الذمة المالية اي مالته الرقبة لاجل احتمال الدين في حق المولى

٢٠٥

(Marginalia on the left side of the page, written in Arabic script, providing commentary or additional legal rulings related to the main text.)

(Marginalia at the bottom of the page, continuing the commentary or providing further legal details.)

عائیه
لا تقضا والمدة
فی موفوقه على الزوال
لا یجوز التحول الى الورق
قال وعطف على الخ
لمسکون علیہ اربا ف
ارکضنا المسکون الفیض
لکنا اربا
لکنا اربا

[illegible]

على حق فنبهنا ان يجب القصاص لم من هذا الوجه حتى يصح عفو
المجروح استحسانا ايضا والدليل على ما ذكر من ان ثبت للورثة اولا قوله
لاننا في القصاص يجب عند نقضاء الحيوة وعند ذلك لا نقضاء
لا يجب ثبتي لطلا اهلية المالك لا ما يضطر اليه الحاجة والقصاص
لا يصلح لدفع حوائج الميت فثبت القصاص لهم ابتداء لا انتقالا
فما روي الخلف له المالك الذي يتعلق به حق المقتول الاصل وهو
القصاص من حيث ان ثبت به حق الورثة ابتداء لا اختلاف
حاله وهو الاصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ولا يثبت مع
الشبهة والخلف قد يخالف الاصل عند اختلاف الحال كالتميم
والبوضوء في اشتراط النية لا اختلاف حاله لان الماء مطهر طبعيا
والتراب ملوث واما احكام الآخرة فلهي الميت فيها اي في تلك
الاحكام حكم الاحياء لان القبر للميت في حكم الآخرة كالرحم للماء
والمهد للطفل في حق الدنيا فكما ان الرحم والمهد اول منزل من
منازل الدنيا فكذلك القبر اول منزل من منازل الآخرة وكما انهما
يوصفان فيهما بالخروج فكذلك القبر وكما ان الجنين حكم الاحياء

المصنف
مستوفى

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة
 كما اشار اليه بقوله وضع فيه اي في القبر لا احكام الآخرة فالقبر لها
 روضة دار الثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة نار ان
 كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير هـ اي القبر لنا روضة
 بكرمه وفضله اللهم خلقتنا عجانا ورزقتنا عجانا فاغفر لنا عجبا
فصل في العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها
مدخل لمباشرة الاسباب كالسكر او بالتقاصد عن المزيل كالجهل و
اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم كالسكر
او عن غيره عليه كالأكراه من الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف
بعدم العلم عن من شأنه فان كان اعتقاد النقيض فركب هو المراد
بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والا فتسبط وهو المراد بعد
اما الجمل فانواع اربعة جهل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة
وجمل هو دون وجمل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده والاول
هو المراد بقوله جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه
وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة
 كما اشار اليه بقوله وضع فيه اي في القبر لا احكام الآخرة فالقبر لها
 روضة دار الثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة نار ان
 كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير هـ اي القبر لنا روضة
 بكرمه وفضله اللهم خلقتنا عجانا ورزقتنا عجانا فاغفر لنا عجبا
فصل في العوارض المكتسبة اي التي يكون لكسب العبد فيها
مدخل لمباشرة الاسباب كالسكر او بالتقاصد عن المزيل كالجهل و
اما ان تكون من ذلك المكلف الذي يبحث عن تعلق الحكم كالسكر
او عن غيره عليه كالأكراه من الاول الجمل وهو معلوم وقد عرف
بعدم العلم عن من شأنه فان كان اعتقاد النقيض فركب هو المراد
بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والا فتسبط وهو المراد بعد
اما الجمل فانواع اربعة جهل لا يصلح عنده ولا شبهة وهو غائبة
وجمل هو دون وجمل يصلح شبهة وجمل يصلح عنده والاول
هو المراد بقوله جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر بالله سبحانه
وبصفاته وبنبوة محمد عليه السلام وانه اي الكفر لا يصلح عنده في

في بعض احكام الدنيا

في بعض احكام الدنيا كذلك الميت في القبر في احكام الآخرة

[illegible]

الدَّيْنِيَام

[illegible]

حاشیہ

۲۱۲

[illegible]

منه ما في قوله
المنهج

[illegible]

جهلهم في احكام الآخرة من السمعية الثابتة بالكتاب والسنة
 كالروية وعذاب القبر وجهل الباغي اي الخارج عن طاعة الامام
 الحق طاناً بانه على الحق والامام على الباطل مستمسكاً في ذلك ^{لأن حال كون الخارج عن الحق طاناً بانه آه} ^{حال كون الباغي مستمسكاً به} ^{لأن حال كون الباغي مستمسكاً به}
 فاسد فإلزم يمكن له تأويل فهو في حكم اللصوص فهذا الجمل ايضاً
 لا يصلح عذراً لأنه مخالف للدليل الواضح الذي لا شبهة فيه الدال
 على حقيقة امام الحق كالخلفاء الراشدين قال في خزانة المفتين
 واهل البغى هم الخارجون على الامام الحق بغية حق بانه المسلمون
 اذا اجتمعوا على احد وصاروا ائمة بغير حق عليه طائفة من
 المؤمنين فان كان خروجهم عليه بظلم ظلمهم فليسوا من اهل البغى
 وعليهم يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الا ما
 عليهم لا الا ما عانتهم عانتهم على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة
 على الامام ايضاً لا فيه اعانتهم على خروجهم على الامام وان لم يكن
 خروجهم عليه بظلم ظلمهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق
 فهم اهل البغى فعلى كل من يقدر على القتال ان ينصر امام المسلمين هو الامام
 لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع قال الفتنة نائمة لعن الله على من

وَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنْ يَلْعَنُ
وَقَدْ سَمِعْنَا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ
مَنْ يَلْعَنُ مَنْ يَلْعَنُ

غايه الشبهه ١٤
 القصاص بما يقتضيه
 كان القول لا يجوز
 صريح اذ لم يرد
 عليه ولا خلاف في ذلك
 من مقتضى القصاص
 في كل من كان
 من اهل البيت
 عليه السلام

والقربة واحدة وهذا القرب لما وجب تاويله في احد الطرفين
 اشتبه على الواو الدفن ان يوجب تاويله في الطرف الاخر واعلم ان
 الشبهة الدارئة للحد نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
 وشبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل وشبهة حكمية فالاولى وهي
 ان يظن الانسان ان ليس دليل الحد كليله ولا بد فيها من الظن
 ليتحقق الاشتباه والثانية ان يوجد دليل شرعي نافي للحكمة فذاته
 مع تخلف الحكم عن بلانها اتصل به وهذا النوع لا يتوقف بتحقيقه
 على ظن المجان في هذا القسم ما لو وطئ الاب جارية ابنه فانه
 لا يجب عليه الحد وان قال علت انما حرام على ومن لا ولي للمثال
 المذكور في المتن والنوع الرابع جمل لا يثبت على دليل ويصلح على
 وهو كجمل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجروا لنا فانه اي خان جمل
 هذا المسلم بالاحكام من الصلوة والصوم مثلا يكون عذر الله في
 ترك الشرائع حتى لو مكث مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم ان
 عليه صلوة او صوم لا يكون عليه قضاء خلافا للزفر لانه غير
 مقصر لحقاء الدليل في حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة وتقدير العذر

دار

والقربة واحدة وهذا القرب لما وجب تاويله في احد الطرفين
 اشتبه على الواو الدفن ان يوجب تاويله في الطرف الاخر واعلم ان
 الشبهة الدارئة للحد نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
 وشبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل وشبهة حكمية فالاولى وهي
 ان يظن الانسان ان ليس دليل الحد كليله ولا بد فيها من الظن
 ليتحقق الاشتباه والثانية ان يوجد دليل شرعي نافي للحكمة فذاته
 مع تخلف الحكم عن بلانها اتصل به وهذا النوع لا يتوقف بتحقيقه
 على ظن المجان في هذا القسم ما لو وطئ الاب جارية ابنه فانه
 لا يجب عليه الحد وان قال علت انما حرام على ومن لا ولي للمثال
 المذكور في المتن والنوع الرابع جمل لا يثبت على دليل ويصلح على
 وهو كجمل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجروا لنا فانه اي خان جمل
 هذا المسلم بالاحكام من الصلوة والصوم مثلا يكون عذر الله في
 ترك الشرائع حتى لو مكث مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم ان
 عليه صلوة او صوم لا يكون عليه قضاء خلافا للزفر لانه غير
 مقصر لحقاء الدليل في حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة وتقدير العذر

[illegible][illegible]

۲۱۱

مجاہدہ خطہ غیر الیہ کے
بین الارض والسماء فاذا انقضت
الموسم فی هذا الجاہلیۃ بالبیع والاباح
وخرجہا بعد انجاہہ بعبیر من
بل حبیب علیہم نقل من یقینۃ ومن
الارسلین مدحہ علیہ الجاہلیۃ ۱۲ غایم
۵۵ لان هذا الامر لا یكون شہرۃ
ازلیتہ ما مضی بالانکاح فائے
بالجاہلیۃ والوہی بالانکاح والمرقۃ
سجیل علی شفتین الیہ
بمذوال الامر دسے غایم ۵۵
ولما کان التمام ۱۲ غایم ۵۵
ولم یکن سلفہ
الانیور

۱۲۱۲
 مولود

[illegible][illegible]

بما جاء في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفساد
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفساد

اليمين فلو كان في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه

فان لم يكن في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه

البه فيسقط معه التميز بين الامور الحسنة والقبحة فهو نوعان
 سكر بطريق مباح كسكر حاصل بشرب الماء كالبخر على قصد التداوي
 ففي المبسوط لا بأس بان يتداوى الانسان بالبنجر فاذا اراد ان يزيل
 عقله منه فلا ينبغي له ان يفعل ذلك وشرب المكره والمضطر بان
 اضطر الى شرب المسكر للعطش فشرب مسكرا وانما هذا النوع
 من المسكر بمنزلة الاغذاء حتى منعه صحة الطلاق والعتاق وسائر
 التصرفات لانه ليس من جنس الله وهو فصار من اقسام الممرض فسكر
 بطريق محذور وانما هذا النوع لا ينافي الخطاب بالاجماع قال

فان لم يكن في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه

الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان
 كان هذا خطا با في حال السكر فظن وان كان في حال صحوهم فكذلك
 اذ لو كان منافيا لما جاز ذلك كما لا يجوز ان يقال للعاقل اذا جننت
 فلا تفعل كذا لانه اضافة المحالة منافية للخطاب فلو كان السكر
 منافيا للخطاب لكان كالجنون في عدم صحة اضافة الخطاب اليه
 تلك المحالة فلا يبطر السكر شيئا من الاهلية لازال اهلية بالعقل
 والبلوغ والسكر لا يؤثر في اعدامها وتلزم احكام الشرع كلها

فان لم يكن في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه

فان لم يكن في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه
 الأصغر فلو كان في يمينه

[illegible]

نویسندگان: دکتر محمد علی...

كلامه ليس بمراد وهذا فسر به بالعباد هو ما لا يفيد فائدة أصلا
 وهذا لا يجوز وقوعه في كلام صاحب الشرع فلا ينافي في الحكم الرضا
 بالمباشرة أي بمباشرة التصرفات لا تهازل يتكلم بما هنالك به
 عن اختيار صحيح ورضا صحيح تام وهذا أي لعدم المناقاة به
 يكفر بالردة هازلا لانه استخفاف بالدين الحق وهو كفر فيصير
 حرثا بالهزل لا بما هنالك به ولكنه أي الهزل ينافي الاختيار بحكمه
 بحكم ما هنالك به والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب الاختيار هو المقصد
 الشرعي واردة والرضا هو اشارة واستحسان فالمكره مثلا يختار
 ولا يرضى به ومنهم من قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر اذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

من مكره كل شيء
 لا من مكره كل شيء
 لا من مكره كل شيء
 لا من مكره كل شيء

القول في بيان ان خيار الرضا لا ينافي في الحكم الرضا
 بالبيع والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب الاختيار هو المقصد
 الشرعي واردة والرضا هو اشارة واستحسان فالمكره مثلا يختار
 ولا يرضى به ومنهم من قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر اذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

هذا لا ينافي في الحكم الرضا
 بالبيع والرضا بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه يعد الرضا
 والاختيار في حق الحكم لا في حق مباشرة السبب الاختيار هو المقصد
 الشرعي واردة والرضا هو اشارة واستحسان فالمكره مثلا يختار
 ولا يرضى به ومنهم من قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى
 لا برضاه فيؤثر اذا كان الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار
 يؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا فيما لا يحتمل كالطلاق

ع

على ذلك من الشبهة الثالثة
 وتزوجها كان الزهر باطلا
 عاينة
 على حال
 ولان الزهر باطل
 تمامه وانما
 لهذا لا يجوز
 الروية فلا يجوز
 جواب سوال
 بلطاف الدعوى
 التزل في الامور
 انقلب من خصية
 اشارة لامور
 المذكورة اعني
 الحاشية

الحاشية
 الطلاق
 القصاص
 عاينة
 ان الشرط في الدلالة
 وه الامور
 نعم التعدي
 والامور
 الروايات
 الترتيب
 ويزن

تزوجا هازلا ووافقت المرأة فلهزل باطل والعقد لازم في القضاء
 وفيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اي مثل النكاح في بطلان الهزل ولزوم
 العقد لطلاق والعقاق وعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله
 عليه السلام ثلث جد هن جد وهن جد النكاح والطلاق واليمين
 قالوا الحكم في المنصوص ثابت بالنص في الباقي بالدلالة لا بالقصاص
 لان عفو عن القصاص من قبيل الاعتاق لان زجاء كالعتاق وهو
 مذكور في بعض الروايات والنذر يشبه اليمين من حيث التزام شيء
 كما ان اليمين التزام الكفارة ولقوله عليه السلام النذر ميم وكفارة
 كفارة اليمين ولان لها زلة مختار للسبب مريض يردون حكمه وحكم
 هذه الاسباب لا يحتمل الرد بالا قالة والفسخ والتراخي بخيار الشرط
 وبالتعليق بسائر الشرط لان خيار الشرط لا يدخل في هذه الاشياء
 يبطل بالتعليق بسائر الشرط وطيوخ السبب بحكمه الى حين وجود الشرط
 وهذه الاسباب لا تقبل الفصل عن احكامها ولا يؤثر فيها الهزل كخيار
 الشرط لان الهزل لا يمنع من انقضاء السبب واذا انعقد وجد حكمه
 البتة بخلاف البيع فانه يقبل الرد والفسخ وحكمه يقبل التراخي عنه

٢٢٨
 والرجوع
 بل هو من جنس
 على الامور
 في الاغما
 يقع الطلاق
 احكامه
 التعريفات
 بالتعليق
 او اخرج
 سبب الاستطاعة
 مشكوك
 او جواب سوال
 لا يخيل
 العنق

حاشية
 في الاشارة
 حكمه
 بخلاف حكم البيع فانه

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهر البه شار بقوله لا ترى انه هذا النوع الآخر
لا يحتمل خيار الشرط ^{الشرط} وعرض على ما ذكره الطلاق المضاف الى الغد مثلاً اياه
قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاستساء العلل والطلاق المضاليس
بعلته بل هو سبب فقص ^{المراد} ولا اسند حكم الوقت لا يجاب كبيع بشرط
الخيار فانه علة ولذا اسند المالك الى وقت البيع وروى الطلاق المضاف
وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين او بين المولى
والعبد بان يطبقها او يعتقها لانت ولا يكون وقوع الطلاق والعقاق
مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص وصورة اليمين ان يتواضع رجل
مع امرء ثم تلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك
هازلا وهكذا في النذر فاعلم ان الاشياء التي لا يجبر في فسخها ولا قاله
على ثلثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبعاً كالنكاح وثانيها ما لا مال فيه
اصلاً كالطلاق الخالي عن المال وثالثها ما كان للمال فيه وقسم مثل الخلع
وقد عرفت الاول والثاني واشار في هذا الثالث بقوله واما ما يكون للمال
فيه مقصود اى ان يدخل طهر في هذا القسم الذي يكون لما مقصودا
فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشبهة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

بشرط الخيار فلا جرم اثر فيه طهر البه شار بقوله لا ترى انه هذا النوع الآخر
لا يحتمل خيار الشرط وعرض على ما ذكره الطلاق المضاف الى الغد مثلاً اياه
قال انت طالق عدا واجيب بان المراد بالاستساء العلل والطلاق المضاليس
بعلته بل هو سبب فقص ولا اسند حكم الوقت لا يجاب كبيع بشرط
الخيار فانه علة ولذا اسند المالك الى وقت البيع وروى الطلاق المضاف
وصوة الطلاق والعقاق بان يقع التواضع بين الزوجين او بين المولى
والعبد بان يطبقها او يعتقها لانت ولا يكون وقوع الطلاق والعقاق
مرادهما وهكذا في العفو عن القصاص وصورة اليمين ان يتواضع رجل
مع امرء ثم تلا بان تعلق طلاقها بدخولها الدار ويكون في ذلك
هازلا وهكذا في النذر فاعلم ان الاشياء التي لا يجبر في فسخها ولا قاله
على ثلثة انواع احدها ما كان للمال فيه تبعاً كالنكاح وثانيها ما لا مال فيه
اصلاً كالطلاق الخالي عن المال وثالثها ما كان للمال فيه وقسم مثل الخلع
وقد عرفت الاول والثاني واشار في هذا الثالث بقوله واما ما يكون للمال
فيه مقصود اى ان يدخل طهر في هذا القسم الذي يكون لما مقصودا
فيه بالنظر الى العاقد لا بالنظر الى الشبهة لجعلها المال شرطاً مثل الخلع

في المقصود ان يكون للمال فيه مقصودا
في المقصود ان يكون للمال فيه مقصودا
في المقصود ان يكون للمال فيه مقصودا
في المقصود ان يكون للمال فيه مقصودا

والمال لازم واشتار الى ما ذكر بقوله فقد ذكر محمّد في كتاب الاكراه
في الخلع اذ الطلاق واقع والمال لازم وهذا الحكم عند ابي يوسف
ومحمد لان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عندهما لما مر فلا يحتمل الهزل
سواء هزل لا باصلة اى باصل الخلع بان طلق امرئته على مال او خالها با نظر
الهزل او بقدر البذل بان سميا الفين وتواضعا على الالف ويجنس
بان خالها على دنانير مسميات وتواضعا على درهم مسميات ففي كل صورة
يجب المسمي عندهما ولا اعتبار بما تواضعا عليه وصار البذل المسمي
كالذم لا يحتمل الفسخ تبعاله يعنى ان الهزل وان كان مؤثرا في المال
في الجملة لكن الماله هنا ثابت ضمن الخلع تبعاله فلا يؤثر فيه الهزل في
الثبوت لانه تابع في الثبوت كالطلاق والعناق المقصودين من
العقد واما حكم الشيخ بان المال فيه مقصودا فانما ينظر للعاقلة
لا بالنظر الى العقد بخلاف النكاح فان المال فيه تابع بالنظر الى العقد
لان مقصودهما احراز الاستمتاع بالآخر دون المال اما عند ابي حنيفة
فان الطلاق يتوقف على اختيارها اى اختيار الرعدة للطلاق بالمال المسمي

والمال لازم واشتار الى ما ذكر بقوله فقد ذكر محمد في كتاب الاكراه
 في الخلع ان الطلاق واقم والمال لازم وهذا الحكم عندنا بيوسف
 ومحمد لان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عندهما لما مر فلا يحتمل الهزل
 سواء هزل لا باصلة اي باصل الخلع بان طلق امرته على مال او خالها باطر
 الهزل او بقدر البدل بان سميا الفين وتواضعا على الالف ومجئسه
 بان خالها على دنانير سمات وتواضعا على دراهم ستمائة فكل صورة
 يجب المسمي عندهما ولا اعتبار بما تواضعا عليه وصار البدل المسمي
 كالذم لا يحتمل الفسخ تبعا له يعني ان الهزل وان كان مؤثرا في المال
 في الجملة لكن المالا هنا ثابت ضمن الخلع تبعا له فلا يؤثر فيه الهزل في
 الثبوت لانه تابع في الثبوت كالطلاق والعناق المقصودين من
 العقد واما حكم الشيخ بان المالا فيه مقصودا فانما هو بالنظر للعاقلة
 لا بالنظر الى العقد بخلاف النكاح فان المالا فيه تابع بالنظر الى العاقلة
 لان مقصودهما احراز الاستمتاع بالآخر دون المالا اما عندنا فيخفف
 فان الطلاق يتوقف على اختيارها اي اختيار المروة للطلاق بالمال المسمي

[illegible]

بدل
على وفق
القياس ۲

أي التصرف على الجديما اذ لم يحضرها شيء وجعل القول قول من
 من البناؤ والأعراض
 يدعيه أي يدعي الجدي والأعراض فيما اذا اختلف في قول الخليفة
 من القاضي
 خلافا لما جعل العمل يصح لايجاب والجدا ولي لان الاصل في العقود
 الزموم فزاد عدم البناء على المواضعة فهو متمسك بالاصل فكان
 القول قوله وفيما اذا اتفقا على انه لم يحضرها شيء انما صح العقد
 لان مطلقه يقتضيه الصحة والمواضعة السابقة لم يذكر في العقد فلا
 يكون مؤثرة فيه كما لو تواضعا على شرط الخيار ولم يذكر اذ لك في
 العقد لم يثبت خيار وعندهما العمل بالمواضعة اولى حتى كان القول
 قوله من يدعي البناء في صورة الاختلاف وكان العقد فاسدا
 فيما اذ لم يحضرها شيء لانه بناء على المواضعة واما الاقرار فالمراد
 بيطليم سواء كان الاقرار بما يحتمل الفسخ كالبيع والنكاح او بما لا يحتمل
 كالطلاق والعناق لان الاقرار يثبت على وجود الخبر به ومن هذا
 يعلم الفرق بين الاقرار وبين الانشاء في هذه التصرفات والمراد
 يدل على عدم لازها زال يظهر عند الناس خلاف ما هو في الحقيقة
 وذلك اي كالاقرار تسليم الشفعة طال الشفعة على ثلثة اوجه

يدعي اي يدعي الجحد والاعراض فيما اذا الخلف في قول الخليفة

خلافا لما جعل العمل يصح بالإيجاب والمجدولى لان الاصل في العقود
اللزوم فزاد عدم البناء على المواضعة فهو متمسك بالاصل فكان

القول قوله وفيما اذا التقى على انه لم يحضرها شيء انما صح العقد
لان مطلق يقضي الصحة والمواضعة السابقة لم يذكر في العقد

يكون مؤثرة فيه كما لو تواضعا على شرط الخيار ولم يذكر ذلك في العقد لم يثبت خيار وعندهما العمل بالمواضعة ولو حتى كان القول

قوله من يدعي البناء في صورة الاختلاف وكان العقد فاسدا
فيما اذا لم يحضرها شيء لان البناء على المواقعة ^ع واما الاقرار ^ع فالمراد

يُظَلِّمُ سَوَاءً كَانَ لَا قَرَابَةً يَحْتَمِلُ الْفَسِيحُ كَالْبَيْعِ وَالنَّكَاحِ أَوْ مَالًا يَحْتَمِلُ

كما بطلان العتاق لان الاقرار يتن على وجود المخبر به وهذا
 يعلم الفرق بين الاقرار وبين الانشاء في هذه التصرفات والمحل
 من الاختلاف

يبدل على عدم الازاله اذ يظهر عند الناس خلاف ما هو في الحقيقة

وكذلك اى كالاقرأ تسليم الشفعة طلب الشفعة على ثلاثة اوجه

أي التصرف على الجديما إذا لم يحضرها شيء وجعل القول قول من
^{من البناء والأعراض}
 يدعيه أي يدعى الجدي والأعراض فيما إذا اختلف في قوله بالحنيفة
^{في القولين}
 خلافا لها فجعل العمل بصحة الإيجاب والجداولي لأن الأصل في القود
^{الزوم فزاد في عدم البناء على المواضعة فهو متمسك بالأصل فكان}
 القول قوله وفيما إذا اتفقا على أنه لم يحضرها شيء انما صح العقد
^{لأن مطلق يقضي الصحة والمواضعة السابقة لم يذكر في العقد فلا}
 يكون مؤثرة فيه كما لو تواضعا على شرط الخيار ولم يذكر ذلك في
 العقد لم يثبت خيار وعندها العمل بالمواضعة أولى حتى كان القول
^{قوله من يدعى البناء في صورة الاختلاف وكان العقد فاسدا}
 فيما إذا لم يحضرها شيء لأنه بناء على المواضعة وأما الإقرار فالمر
 بطله سواء كان الأقرار بما يحتمل الفسخ كالبيع والنكاح وما لا يحتمل
 كالبطلاق والعناق لان الأقرار يتنوع على وجود الخبر به ومن هذا
^{يعلم الفرق بين الأقرار وبين الانشاء فهذه التصرفات والملك}
 يدل على عدم لاز الهازل يظهر عند الناس خلاف ما هو في الحقيقة
 وكذلك أي كالأقرار تسليم الشفعة طالب الشفعة على ثلثة أوجه

[illegible]

طلب الموأثبة وهو ان يطلبها كما علم بالبيع حتى تبطل بالتأخير وطلب
 التقرير ولا شهادة وهو ان يتراض بعد الطلب بشهد على البائع
 وعلى المشتري او عند العقار على طلب الشفعة فيقولوا فلانا اشتري
 هذه الدار وانا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهدوا
 على ذلك وبهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومغنا المتان مثل
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب اي طلب الموأثبة وبعد الاشهاد
 فان لم يطلب اي يبطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار
 واما اذا سلم قبل طلب الموأثبة هازلا فقد بطلت الشفعة لا اشتغال
 بالطلب سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نرى تسليم الشفعة من
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب الموأثبة
 التقرير على انه بالخيار ثلثة ايام بطل التسليم بقيت الشفعة لان
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لا نه استبقاء احد العوضين على ملك
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم
 والظهر لمثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل به التسليم فبقية الشفعة

٢٣٢

طلب الموأثبة وهو ان يطلبها كما علم بالبيع حتى تبطل بالتأخير وطلب
 التقرير ولا شهادة وهو ان يتراض بعد الطلب بشهد على البائع
 وعلى المشتري او عند العقار على طلب الشفعة فيقولوا فلانا اشتري
 هذه الدار وانا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهدوا
 على ذلك وبهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومغنا المتان مثل
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب اي طلب الموأثبة وبعد الاشهاد
 فان لم يطلب اي يبطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار
 واما اذا سلم قبل طلب الموأثبة هازلا فقد بطلت الشفعة لا اشتغال
 بالطلب سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نرى تسليم الشفعة من
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب الموأثبة
 التقرير على انه بالخيار ثلثة ايام بطل التسليم بقيت الشفعة لان
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لا نه استبقاء احد العوضين على ملك
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم
 والظهر لمثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل به التسليم فبقية الشفعة

طلب الموأثبة وهو ان يطلبها كما علم بالبيع حتى تبطل بالتأخير وطلب
 التقرير ولا شهادة وهو ان يتراض بعد الطلب بشهد على البائع
 وعلى المشتري او عند العقار على طلب الشفعة فيقولوا فلانا اشتري
 هذه الدار وانا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهدوا
 على ذلك وبهذا الطلب تستقر شفعة حتى لا تبطل بالتأخير بعد ذلك
 في ظاهر الرواية والثالث طلب الخصومة والتمك ومغنا المتان مثل
 الاقرار تسليم الشفعة بعد الطلب اي طلب الموأثبة وبعد الاشهاد
 فان لم يطلب اي يبطل تسليم الشفعة وهي باقية كما يبطل الاقرار
 واما اذا سلم قبل طلب الموأثبة هازلا فقد بطلت الشفعة لا اشتغال
 بالطلب سكوت عن طلب الشفعة على الفور لا نرى تسليم الشفعة من
 جنس ما يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب الموأثبة
 التقرير على انه بالخيار ثلثة ايام بطل التسليم بقيت الشفعة لان
 تسليم الشفعة في معنى التجارة لا نه استبقاء احد العوضين على ملك
 فيتوقف على الرضاء بالحكم والخيار يمنع الرضاء بالحكم فيبطل التسليم
 والظهر لمثل الخيار مانع للرضاء بالحكم فيبطل به التسليم فبقية الشفعة

[illegible]

من العوارض التي ليست آفة فلهذا ورد جواب سؤال وورد الشيخ باختياره آفة فلهذا ورد جواب سؤال وورد الشيخ باختياره آفة فلهذا ورد جواب سؤال

و قد انما شئت من اجل ان
فان في كل واحد من هذه الامور
التي هي في العالمين

[illegible]

لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة
 لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة
 لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة

من حكم القسلة وحكم القنوى وجعل شبهة في العقوبة منصو معطوف
 على عذر اى جعل الخطاء شبهة دائرية في باب العقوبة تحت الخط في القتل
 لا ياتم اتم القتل العمد وكذا الخط في الجماع كما اذا زفت لغير امرته
 فوطئها على ظن انها امرته لا ياتم اتم الزنا ولا يؤخذ بمجد في الثاني ولا
 قصاص في الاول لانه عقوبة كاملة فلا يجب العذر والاصل فيه قوله
 ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به لكنه لا ينفيك عن ضرب التقصير وهو
 ترك التثبت لانه يمكن لاحراز عنة بالتثبت فيصل سبب الجراء القاصر وهو
 الكفارة لا الكفارة تشبه العباداة والعقوبة فتستد سبباً متردداً بين
 الخطر والاباحة والخطاء كذلك لان اصل الفعل مباح وترك التثبت
 امر محظور فكان قاصراً في معنى الحرمة فيصل سبب الجراء القاصر وصح
 طلاقه في الخطا كما اذا اراد ان يقول سبحان الله او عني فخر على لسانه
 انت طالق وقع الطلاق عند خلاف الشافعي لا ان الطلاق يقع بالكلام
 والكلام انما يصح اذا صدر عن قصد ونحن نقول القصد موطن لا
 يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجود حقيقة بل يتعلق بالسبب لظاهر
 الدال عليه هو اهلية القصد بعقل والبلوغ نفياً للحرمة ويجب ان

انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله
 انما يستدرك من قوله

لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة
 لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة
 لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة

لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة
 لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة
 لان ذلك من اجل ان العقوبة
 لا بد من العلم بالاعتقادات في العقوبة

[illegible][illegible]

إذا صام صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حاله ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حاله لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً ويا فطر بها
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخفيف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر مبيح للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره
 وأما المرض فامرئى فموجب عذر إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا صام صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حاله ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حاله لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً ويا فطر بها
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخفيف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر مبيح للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره
 وأما المرض فامرئى فموجب عذر إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا صام صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حاله ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حاله لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً ويا فطر بها
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخفيف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر مبيح للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره
 وأما المرض فامرئى فموجب عذر إباحة الفطر وسقوط الكفارة

إذا صام صائماً وهو مسافر ومقيم فساقر لا يباح له الفطر لتقرر
 الوجوب بالشروع وعدم ضرورة داعية إلى الفطر بخلاف المريض
 إذا تكلف للصوم ثم بدّل لأن يفطر حاله ذلك وكذا إذا مرض المقيم
 حاله لأن المرض سبب ضرورة لا يمكن دفعه لكونه سبباً ويا فطر بها
 ذكر التفرقة بين السفر والمرض وإن كان كون السفر من سبب التخفيف
 يوجب أن يكون حكمه مثله حكم المرض بهذا يظهر وجه ذكر كلمة لكن
 ولو افطر المسافر كان قيام السفر للشيء شبهة في إباحة الكفارة فلا يصح
 الكفارة فإن السفر مبيح للفطر في الجملة فصورتها يمكن شبهة وإن لم
 توجب باحتلال الكفارة قد وجبت بالافطار عن صوم واجب
 غير اقتران شبهة ولو افطر المقيم الصائم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة
 بخلاف إذا مرض بعد الفطر لما قلنا أن السفر من الأمور الاختيارية
 ولا يزيد استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح له الفطر فلا يصير شبهة
 في سقوط حكمه بقرع عليه شرعاً حوله تعالى لا يصير كأنه سقط باختیاره
 وأما المرض فامرئى فموجب عذر إباحة الفطر وسقوط الكفارة

مباشرة فرض كما لو اكره على اكل الميتة او شرب الخمر بما يوجب الاجزاء
فانه يفترض عليه الاقدام على ما اكره عليه حتى لو صبر ولم يأكل ولم
يشرب حتى قتل برعاقب عليه وبين مباشرة خطري محظور كما لو
اكره على الزنا وقتل النفس المعصومة وبين مباشرة اباحته كما في اكرام
الصائم على افساد الصوم فانه يخرج له الفطر وبين رخصته كما في اكرامه
على الكفر فانه يرخص له اجراء كلمة الكفر على لسانه وانما جعل الاقدام
في رمضان من قبيل الاباحته واجراء كلمة الكفر من قبيل الرخصة
الاولى مباح في الجملة كما في المرض واما الثاني فلا يوصف بالاباحته
اصلا لكن يرخص له الاقدام عليه عند طمانينة القلب ياتم المكروه فيه
اي في اكرامه بالاقدام على الفعل مرة كما في اكرامه على الزنا ويوجب
اخرى كما في اكرامه على اكل الميتة وهذه الامور لا تثبت بدو الخطا
فتثبت ان المكروه مخاطب مستل ولا يوضع عنه الخطاب هو المند
فلا رخصة في القتل والجرح للغير حتى لو قتل المكروه وجرحه بكونه ثامنا
لان الرخصة لصيانة نفسه او غيره من التلف وهو وغيره سواء في
الصيانة فلا يكون اكرامه موجبا لابيحة تلفه لصيانة الغير ما نفع لها

[illegible]

[illegible][illegible]

معذور او كذا الحكم في اطلاق مالا لغيره الجناية على الاحرام وتمكين
 المرأة من الزنا وانما فارق فعلها فعله في الرخصة حيث رخص للمرأة
 التمكين من الزنا بالاكراه الكامل دون الرجل لان نسبة الولد تنقطع
 عنها فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل حيث تنقطع كماله وهذا
 ولان الاكراه الكامل اوجب الرخصة اوجب الاكراه القاصر شبهته في
 درجته بعنفها الى المرأة دون الرجل فان الكامل غير موجب للرخصة
 فلا يوجب القاصر رد المحذ عنه فيجب به وهذا هو القياس في الاستحسان
 يسقط المحذ عنه وهو القول المرجع اليه لا بخيفته فيثبت بهذه الجملة
 المذكورة من ان الاكراه لا ينافي في الاهلية ولا يوجب سقوط الخطأ
 ولا ينافي في الاختيار حتى تثبت هذه الاحكام المذكورة ان الاكراه لا
 يصلح لابطال الحكم شيء من الاقوال والافعال جملة كالطلاق والبيع والقتل
 واتلاف مالا لغيره لا بدليل غير لفظ غير فعل ماض من التغير والضمير
 المنصوب فيه راجع الى الحكم المعنوي والاستثناء منقطع اي لكن
 الحكم يبطل بدليل غير بعد صحة في نفسه على مثال فعل الطائمه الذي
 هو ضد المكره فان موجب قوله انت طالق وهو وقوع الطلاق

له وحققت فی درگاه امام حسن عسکری علیه السلام
 که ای خیر که گفت ایها معاشره من خادما
 وایستادم که این خطاب از اعتبار نگاه منظر
 وایستادم که این خطاب از اعتبار نگاه منظر

يثبت عقيب التكليم به الا اذا لم يجرى به غير من الاستثناء وتعليق
 وكذا لموجب فعله كشراب الخمر والزنا ثابت عقيب الفعل الا اذا تحقق
 مانع باز تحققت هذه الافعال في دار الحرب وتمكنت فيها شبهة
 فكذا لموجب قول المكره وفعال له عند المغر وانما يظهر اثره الا كراه
 هذا دفع لما يقال انما لم يظهر اثره الا كراه في ابطال الاقوال والافعال
 ففي اي شيء يظهر اثره فيه قد نص بقوله بان لا يظهر اثره الا في امرين
 فانه اذا اكمل الاكراه بان كان ملجيا يظهر اثره في تبديل النسبة
 حتى يصير الفعل منسوب الى المكره على صيغة اسم الفاعل اذا احتمل ما
 اكراه عليه التبديل ولم يمنع عنه مانع ويظهر اثره اي الاكراه اذا قصر
 بان لم يكن ملجيا كالاكراه بالحبس فتوقفت الرضا لان تبديل النسبة
 ولا يكون الاكراه مؤثرا في اهدار قول وفعل فيفسد الاكراه كاملا
 او قاصرا ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والاجارة
 لان الاكراه مطلقا لا يمنع انعقاد اصل التصرف بل صدوره عن اهل
 في محله لكنه يمنع نفاذه لفواة الرضا الذي هو شرط النفاذ
 فينعقد بصفة الفساد ولو كان التصرف مالا يتوقف على الرضا

۲۲۵

[illegible]

...

100

فوقہ ذیل

۲۲۵

۲۲۵

بیرہ ماہ

...

کتاب (کتاب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سوال و جواب فعال م یسبحم الراه

تاریخ

34

11/11/20

11/11/11

3

2015

...

20

100-443887-100

2124

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

2

100-443886-100

100

●

الطلاق والعقاق لنفذين المكره كما ينفذ من الطائفة فلو اجاز التضرع
بعد نوال الاكراه صريحا او كالا لصرح كذا في الشرع ولا يصح الا قايير
كلها حتى لو اكره بقتل او مجس على ان يقر بقتل ماض كان باطلا لان صحته
لا الا قايير مع كونها اخبارا محتملة للصدق والكذب يعتمد قيمه
المخبر به باعتبار رجحان الصدق وقد قامت دلالة اى دليل عدمه
اي عدم المخبر به وهو الاكراه واذا اتصل الاكراه بقوله المالك
قبول المرأة المالك في الخلع باز اكرهت امرأة بوعيد تلف وجسر
ان تقبل من زوجها الخلع على الف فقبلت ذلك وهي مدخولة
يقع الطلاق لانه لم يتوقف الا على القبول وقد وجد لا يلزمها
المالك لانه يتوقف على الرضاء ولم يوجد فاما تعرض الجانب المرأة
لان الرجل اذا اكره على ان يتخالم امره على الف وهو مدخول بها او
غير مكرهت في الخلع فالخلع واقع والمالك لا يلزم لانها لم ترض
اكره فان الطلاق يقع جزءا لكلمة اذا والمالك لا يجب لان
الاكراه مطلقا لعدم الرضاء بالسبب والحكم جميعا ولا يعد
الاختيار في السبب والحكم فلو جرد الاختيار تم القبول ويقع الطلاق

منه انما هو في قولنا انما نقول كذا في الشرع ولا يصح الا قايير
كلها حتى لو اكره بقتل او مجس على ان يقر بقتل ماض كان باطلا لان صحته
لا الا قايير مع كونها اخبارا محتملة للصدق والكذب يعتمد قيمه
المخبر به باعتبار رجحان الصدق وقد قامت دلالة اى دليل عدمه
اي عدم المخبر به وهو الاكراه واذا اتصل الاكراه بقوله المالك
قبول المرأة المالك في الخلع باز اكرهت امرأة بوعيد تلف وجسر
ان تقبل من زوجها الخلع على الف فقبلت ذلك وهي مدخولة
يقع الطلاق لانه لم يتوقف الا على القبول وقد وجد لا يلزمها
المالك لانه يتوقف على الرضاء ولم يوجد فاما تعرض الجانب المرأة
لان الرجل اذا اكره على ان يتخالم امره على الف وهو مدخول بها او
غير مكرهت في الخلع فالخلع واقع والمالك لا يلزم لانها لم ترض
اكره فان الطلاق يقع جزءا لكلمة اذا والمالك لا يجب لان
الاكراه مطلقا لعدم الرضاء بالسبب والحكم جميعا ولا يعد
الاختيار في السبب والحكم فلو جرد الاختيار تم القبول ويقع الطلاق

الطلاق والعقاق لنفذين المكره كما ينفذ من الطائفة فلو اجاز التضرع
بعد نوال الاكراه صريحا او كالا لصرح كذا في الشرع ولا يصح الا قايير
كلها حتى لو اكره بقتل او مجس على ان يقر بقتل ماض كان باطلا لان صحته
لا الا قايير مع كونها اخبارا محتملة للصدق والكذب يعتمد قيمه
المخبر به باعتبار رجحان الصدق وقد قامت دلالة اى دليل عدمه
اي عدم المخبر به وهو الاكراه واذا اتصل الاكراه بقوله المالك
قبول المرأة المالك في الخلع باز اكرهت امرأة بوعيد تلف وجسر
ان تقبل من زوجها الخلع على الف فقبلت ذلك وهي مدخولة
يقع الطلاق لانه لم يتوقف الا على القبول وقد وجد لا يلزمها
المالك لانه يتوقف على الرضاء ولم يوجد فاما تعرض الجانب المرأة
لان الرجل اذا اكره على ان يتخالم امره على الف وهو مدخول بها او
غير مكرهت في الخلع فالخلع واقع والمالك لا يلزم لانها لم ترض
اكره فان الطلاق يقع جزءا لكلمة اذا والمالك لا يجب لان
الاكراه مطلقا لعدم الرضاء بالسبب والحكم جميعا ولا يعد
الاختيار في السبب والحكم فلو جرد الاختيار تم القبول ويقع الطلاق

ولعدم الرضاء لا يجب المالك ^{على} ولأن المال ينعدم عند عدم الرضاء
فكان للمالك أي كان ذكره لم يوجد فوقه الطلاق بغيره ^{على} كطلاق
الصغيرة ^{على} ما لا فائدة لوطق امرئته الصغيرة ^{على} ما لا يتوقف الطلاق
على قبوطها ^{على} إذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب للمالك في هذا الدليل
تمهيد للفرق بين الأكره والهزل ^{على} فانهم اتفقوا على أن الطلاق في الهزل
لا يفصل عن المال فقال أبو حنيفة بعدم وجوبها جميعا ^{على} إلا بالتزام
المروءة كما استعرف وقال أبو جوبهما جميعا فلا بد من بيان وجه التفرقة
بين الأكره والهزل ^{على} فلهذا قال بخلاف الهزل في الخلع لأن رأى الهزل
يمنع الرضاء بالحكم واختياره ^{على} دون الرضاء بالسبب واختياره
وهذا بالاتفاق ^{على} فيصير التطبيق عند أبي حنيفة لكن يتوقف وقوع
الطلاق على التزام المروءة ^{على} المال والرضاء به ^{على} فإن التزمت وقع الطلاق
ولزم المال ^{على} إلا فلا طلاق ^{على} ولا مال ^{على} وعندهما يقع الطلاق ^{على} ويجب المال
لأن ما يدخل على الحكم ^{على} من السبب ^{على} كالهزل ^{على} بشرط الخيار لا يؤثر
في بطل الخلع بالمنع ^{على} لأنه لما لم يؤثر في أحد الحكمين وهو الطلاق
لا يؤثر في الحكم الآخر وهو لزوم المال ^{على} لأنه تابع بخلاف ما إذا دخل

ولعدم الرضاء لا يجب المالك ولأن المال لا يعدم عند عدم الرضاء
 فكان المال أي كان ذكره لم يوجد فوقه الطلاق بغيره مال كطلاق
 الصغيرة على مال فإنه لو طلق امرأته الصغيرة على مال يتوقف الطلاق
 على قبوطها فإذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب المالك في هذا الدليل
 تمهيد للفرق بين الأكره والمهر فإنه يتفق على أن الطلاق في المهر
 لا يفصل عن المالك فقال أبو حنيفة بعدم وجوبها جميعاً إلا بالتزام
 المرأة كما ستعرف وقال أبو جوبها جميعاً فلا بد من بيان جلتفرقة
 بين الأكره والمهر فلهذا قال بخلاف المهر في الخلع لأنه أي المهر
 يمنع الرضاء بالحكم واختياره دون الرضاء بالسبب واختياره
 وهذا بالاتفاق فيصح التطبيق عند أبي حنيفة لكن يتوقف وقوع
 الطلاق على التزام المرأة المالك والرضاء به فإن التزمته وقع الطلاق
 ولزم المالك إلا فلا طلاق ولا مال وعندهما يقع الطلاق ويجب المالك
 لأن ما يدخل على الحكم وهو السبب كالمهر بشرط الخيار لا يؤثر
 في بدله الخلع بالمنع لأنه لم يملك يؤثر في أحد الحكمين وهو الطلاق
 لا يؤثر في الحكم الآخر وهو لزوم المالك لأنه تابع بخلاف ما إذا دخل

لانه فانه يغفل الطلاق عند المال بعد ذكره كانه في الخلع مع الصغرة على اطلاق قسرين باذنا وان في قوله شرط اشارة لطيفة الى الفرق على الذين غاب

٢٢٨

في كل واحد من هذه الوجوه

سنة
بما تيسر تراعى

على السبب كالاكراه فانه يمنع المالد ون الطلاق لان المال لا يجب في الخلع
 الا بالذكر كمن المبيع فلا بد من صحة ايجاب المال في الخلع كما في المبيع
 ما دخل على السبب يمنع صحة الايجاب فصار كان المالد يوجد فوقه
 الطلاق بغير المال فكان كشرط الخيار اي كما اذا خالعه ما بشرط الخيار
 لها على ما من بيانه فقد ران الخلع لا يحتمل خيار الشرط عند ما وعده
 ابينغية لا يقع الطلاق ولا يجب المال الا انشاء المرأة فيقع الطلاق
 ويجب المال ولما ذكر ان اثر الاكراه الكامل في تبديل النسبة شرع في
 بيانه فقال واذا اتصل الاكراه الكامل اي المبيح بما يصلح ان يكون الفاعل
 فيه التغيره مثل اطلاق النفس والمال فانه يمكن للمكره بكسر الرء
 او باخذ المكره بفتحها ويضرب به بنفسه او ما لا يقتضي بنفسه
 الصادر من المكره بفتحها الى المكره بكسرهما ولن يحرى حكم الفعل
 وخبره المكره بفتحها من البنين حتى لو قال قتله والا لا يقتل وقته
 به وجب القود على المكره بكسرهما ولو اكرهه على الرمي الى صيد قر
 اليه فاصاب نسا او جيت الدية على عاقلة للمكره بالكسر والكفارة
 عليه كما لو باشره بنفسه لا زال الاكراه الكامل فيفسد لا اختيار لان الانفس

الحائز الجائزة الأولى

مجبور على حب الحياة وحفظ الاعضاء فاذا هددت بازالتها وردد
بين الفعل والازالة يقدم على الفعل بمقتضى الجبلة والطبيعة فيفسد
اختياره والاختيار الفاسد وهو اختيار المكروه بفتح الراء في معارضة
الاختيار الصحيح وهو اختيار المكروه بكسر الهمزة كالعدم فاز الاختيار
متعارضان في انساب الفعل فيرجح الصحيح على الفاسد فصار
المكروه بفتحها بمنزلة عدم الاختيار فيصير التلمكروه بكسر هاء بمنزلة
السيف المستعمل في القتل فان القتل منسوب الى القاتل لا الى السيف
هنا فيما يحتمل ذلك اى في فعل يحتمل ان يصير الفاعل الترفيه
للمكروه اما فيما لا يحتمل ان يصير الترفيه فلا يستقيم نسبة
نسبة الفعل الى المكروه بالكسر لاجل استحالتهما فلا تقع المعارضة في
استحقاق الحكم اى لا يقع معارضة الاختيار الصحيح والفاسد في
استحقاق نسبة الحكم اليه لانهما لم يتعارضا ههنا ففي الفعل ينشأ
الاختيار الفاسد لانه الصالح له لا غير وذلك اى ما لا يحتمل
ان يصير الترفيه فيه مثل الاكل فانه لا يحتمل النسبة الى المكروه بكسر الراء
حتى لو اكره عليه هو صا ثم يفسد صوم المكروه بفتحها ولا يفسد صوم

والتأخره وسائر الوالد

[illegible]

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

وهذا دليل الثالث وكذا حكم الوطى ولم يذكره استحياء وكذلك له
 مثل ما لا يصلح كونه التفتان الحكم مقصور على المكره بالفتة اذا كان
 نفس الفعل مما يتصور ان يكون الفاعل فيه التغير بصورة الا ان المحل
 عطف على كان السابق وفيه بيان لقوله لان المحل آذ ذلك اي المحل
 للجناية او الاكراه يتبدل بان يجعل المكره بفتح الراء التغيره مثل اكراه
 المحرم اضافة المصد الى المفعول على قتل الصيد فذلك القتل هذه
 الجملة لتبين المثل التي تصير على الفاعل في حق الاثر والجزاء وان
 امكن جعله التوهن الاستحسان وفي القياس ان لا شيء عليه ولا
 على الامران كان حلالا لان المكره بكسر الراء انما جعل على ان يحسن
 المكره بفتحها على احوام نفسه وهو الما المكره بالفتة في ذلك له
 في ان يحسن على احوام نفسه لا يصلح التغيره فيقتصر عليه اذا لم يكن
 المكره بكسر ها ان يحسن على احوام الغير بنفسه فكذا بالاكراه ولو جعل
 المكره بالفتة التوهن المكره بكسر ها يتبدل محل الفعل لان محل حقيقة
 احوام المكره بالفتة ويصير محل الجناية احوام المكره بالكسر لو كان
 محرم او يخرج الفعل عن كونه جناية لو كان حلالا وفيه اي في جعله

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

جواب سؤال
وهو انه ينبغي
ان يكون المكره
آثره للمكره
فاجاب بقوله
الا ان المحل
صحيح في نفسه

٢٥

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

سؤال فيكون هذا دليل
سنة او غير سنة لان
ان المجرم قد ارتكب
الاول والثاني دون
الثالث

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ان التسليم كان مقتصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا
 تضمين المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء
 ضمن المكره قيمته يوم التسليم واذا شاء ضمن المشتري فاشار الى
 ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد
 نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره
 بالكسر بالضم ان واذ اثبت نراى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى المكره
 بالكسر ونسبته اليه امر حكيم لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال
 والحكمة صفة لا مركبة وجواب اذ قوله استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل
 وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط
 هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ
 لو لم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا
 كانت النسبة حقيقة لا حكيم فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق
 بما فيه الجأى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأى هو المتكلم
 حتى يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره
 لا يملك بالاك للبعد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

٢٥٢

ان التسليم كان مقتصرا على المكره بالفتح لم يصح ان يكون له ولا تضمين المكره بالكسر والمشتري عند هلاكه مع انه بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم التسليم واذا شاء ضمن المشتري فاشار الى ذات جنتين وليس غصبا محضا ولا لما نفذ عتاق المشتري وقد نفذ ولا تسليما محضا ولا لم يكن للبائع حق الرجوع على المكره بالكسر بالضم ان واذ اثبت نراى انتقال الفعل من المكره بالفتح الى المكره بالكسر ونسبته اليه امر حكيم لا حصرنا اليه في اتلاف النفس والمال والحكمة صفة لا مركبة وجواب اذ قوله استقام ذلك لا انتقال فيما يعقل وجوده من المكره بكسر الراء ولا يحس وجوده منه يعني من شرط هذه النسبة ان يتصور الفعل من المكره بالكسر ولكن لا يوجد منه اذ لو لم يتصور وجوده منه لم تستقم النسبة اليه ولو وجد منه حسا كانت النسبة حقيقة لا حكيم فقلنا ان المكره بفتح الراء على الاعتاق بما فيه الجأى ان المعقوجين الاكراه على الاعتاق بما فيه الجأى هو المتكلم حتى يقتصر الاعتاق عليه لان التكلم بما يوجب العتق لا يعقل من غيره لا يملك بالاك للبعد فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره بالفتح

[illegible][illegible][illegible]

من الحقايق ان سرنا سريته يسير بيننا فان لملازمه المولى
الرضا سبيلنا الى الله تعالى فاننا نغفلت عن الصلوات على

[illegible]

2

قوله عز وجل ان لا يؤمنوا بما يروون من الاخبار حتى ياتيهم بها الخبر
 انهم اذا لم ياتيهم بها الخبر قالوا ان هذا باطل الا انهم اذا لم ياتيهم بها خبر
 قالوا ان هذا باطل الا انهم اذا لم ياتيهم بها خبر قالوا ان هذا باطل
 الا انهم اذا لم ياتيهم بها خبر قالوا ان هذا باطل الا انهم اذا لم ياتيهم بها خبر

[illegible][illegible][illegible]

١٠
 جود
 كوكب فلكان الكون
 سر في الوجود
 جبال سمعان
 الغرة النكارة
 الكثرة من
 تقدسها
 حروف العالم
 الشرط حروف
 على فائدة
 في جواب
 الاية
 الكون

[illegible]

هــنـا لـيـس بـوجـب الـوـا و بـالـضـرـوـة ان الـطـلـقـة الـثـانـيـة تـعـلـقـت
اشاره الى تقدير المصنفين

طال وجلة تامة مستغنية عما بعدها فلم يتوقف عليه (توقف
عن الارتباط) وفي توقف الحكم مما لا

اليه بالنقصان لانزول العطف لما اودت لنا قصرة شيئا فصاحب
 كنه الى الجملة الاولى

بين الثانية وبين الشرطة
بجانب رتبة

طاماً بعد طاماً لم الحاقفت الترتيب لهذا لا مقتصراً على أولها

ان تعليق الاجرة بالبشرط عنده ^{مبذور} على سبيل التعاقب حتى لو حصل

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

الثالث وفي صورة مكر
 الشرط يقع الثالث كلها والثالث
 بانه بالفرق بين هذه الصورة وبين ما
 اذا قدم الاجزى على الشرط بان قال
 انت طالق وطالق وطالق ان دخلت
 الدار ان في تلك الصورة يقع الطلاق
 الاول ودون الثالث والثالث يقع الطلاق
 الصورة يقع الثالث والثالث يقع الطلاق
 بقوله حتى لو حصل تقطعا بين الاول
 آه ودون الثاني بقوله لان قوله ان دخلت
 الدار فانت طالق حمله بكلمة آه كمن هذا
 القول في الظاهر دليل لقوله ان
 تطبق الاجزى بتا شرط
 آه ويعني من

محمد ربيع الله
مولينا حاشية
عن الثالث بعد
الاحقر من المذكورين
هذا الدرس الجواب

من نزل قوله وقال في المبدأة الآية الأولى
 لا دخل في بينهما واللام في
 الخلف في بينهما واللام في
 واظهار دلل آخر لصاحبه فيها
 من نزل قوله وقال في المبدأة الآية الأولى
 لا دخل في بينهما واللام في
 الخلف في بينهما واللام في
 واظهار دلل آخر لصاحبه فيها

للتكلم في ذلك الوقت والوصول الى المحل يوجد عند وجود الشرط
 فيراعى وجود المحل في ذلك الوقت وقال في الهداية ولو قال طه ان
 دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقعت
 عليها واحدة عند بيخيفته وقال يقع ثنتان طه ان حرف الواو للجمع
 المطلق فيعلق جملة كما اذا نص على الثلث واخر الشرط ولكن الجمع
 المطلق يحتمل القران والترتيب على اعتبار الثاني لا يقع الا واحدة
 كما اذا نجز هذا اللفظ فلا يقع زائدة على الواحدة بالشك انتهى
 توضيح من معنى الجمع المطلق وان كان لا يتعرض للترتيب القران
 بحسب الوضع لكن ذلك الجمع لا يخرج عن احد هذين الامرين الوقوع
 وعلى اعتبار ان يكون مرتبا في الوقوع لا يقع الا واحدة فلا يقع
 الثانية بالشك وهذا الكلام مجرى في قوله ان تزوجتها فطالق
 وطالق وطالق هذا نهاية تحقيق المقام وببريدفع الشبهة الموردة
 فيه وفي قول المولى عنقت هذه وهذه وقد نزعها الفصول
 برضاها في عقدة او عقدتين من رجل انما يبطل نكاح الثانية مع انه
 لو قال اعتقتهما لا يبطل نكاح واحدة منهما ولو كان الواو للجمع المطلق

من نزل قوله وقال في المبدأة الآية الأولى
 لا دخل في بينهما واللام في
 الخلف في بينهما واللام في
 واظهار دلل آخر لصاحبه فيها
 من نزل قوله وقال في المبدأة الآية الأولى
 لا دخل في بينهما واللام في
 الخلف في بينهما واللام في
 واظهار دلل آخر لصاحبه فيها

٢٤٢

من نزل قوله وقال في المبدأة الآية الأولى
 لا دخل في بينهما واللام في
 الخلف في بينهما واللام في
 واظهار دلل آخر لصاحبه فيها
 من نزل قوله وقال في المبدأة الآية الأولى
 لا دخل في بينهما واللام في
 الخلف في بينهما واللام في
 واظهار دلل آخر لصاحبه فيها

وانما يبطل نكاحا على ما يشترطه اركان النكاح الثلاثة
 وبيان ان النكاح لا يثبت الا على هذه الاربعة
 لان النكاح لا يثبت الا على هذه الاربعة
 لان النكاح لا يثبت الا على هذه الاربعة
 لان النكاح لا يثبت الا على هذه الاربعة

لم يبطل نكاحه الثانية كما في هذه الصورة فعلمنا بالترتيب وهذا هو
 تقرير الاشكال على الاصل المذكور وتقريره يدفع انه لم يبطل نكاحه الثانية
 بمقتضى الواو بل لان صدق الكلام لا يتوقف على اخره اذ لم يكن في
 اخره ما يغير اوله في اول الكلام وهمنا كذلك لان عتق الثانية لو
 ثبت وصح نكاحها لا يغير نكاحه الاولى فيعتق الاولى قبل التكلم بالثانية
 وعتق الاولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية اي يبطل كوز الثانية
 محلا للنكاح الموقوف لان لا يبق محلا للنكاح في مقابلة الحرية
 حال توقف نكاحه الامة فانه لو تزوج امته نكاحا موقوفا ثم تزوج
 حرة بطل نكاحه الامة اصلا فبطل النكاح الثاني اي نكاحه الثانية قبل
 التكلم بعتقها فعلمنا انه لم يبطل نكاحه الثانية بمقتضى الواو وانما يبطل
 بناء على اصله وهو ان الجمل اذا عطف بعضها على بعض لم يكن
 في اخر الكلام ما يغير اوله لا يتوقف اول الكلام على اخره فاندفع
 الاشكال وهذا بخلاف ما اذا زوج اى الرجل الفضولى لاختين
 في عقدتين فقال الرجل اجرت هذه وهذه حيث بطلت
 النكاحان جميعا كما لو قال اجرتنهما لان صدق الكلام وهو قوجرت

٢٦٣

الاولى بجامع ان في
 الموقوف وبطلان الجمع بين الطرفين
 وبطلان التوبة والامه والظاهر في الاختين
 والظاهر في الاشارة الى دفع سوال يرد على
 الجمع بل قد يكون المقارنة كما في قوله لا يملك
 المذكورة في المتن «ما جاز زاده»
 قوله لا يملك الاختين فقد ذكرنا في المتن
 قوله لا يملك الاختين بل لا يملك الاختين
 وضع المسئلة وبطلان الفرق باختلاف
 الاختين قال في المتن
 قوله لا يملك الاختين بل لا يملك الاختين
 وضع المسئلة وبطلان الفرق باختلاف
 الاختين قال في المتن

وقد ذكرنا في المتن
 قوله لا يملك الاختين بل لا يملك الاختين
 وضع المسئلة وبطلان الفرق باختلاف
 الاختين قال في المتن
 قوله لا يملك الاختين بل لا يملك الاختين
 وضع المسئلة وبطلان الفرق باختلاف
 الاختين قال في المتن

۱۰ امام حسن علیہ السلام

[illegible][illegible]

+ وسو عدم كون الشرط كالمعاد ١٢

ابوابها اي ابوابها مفتوحة فاذا اجتمع الحال وذو الحال يناسب معنى
 الواو لانها مطلق الجمع فاشتركا في صفة الجمعية لان مطلق
 الجمع يوجد في الاجتماع وقالوا في قول الرجل لعبد اذ الى الفنا
 وانت حرا وفي قوله للحربى انزل وانت من ان الواو للحال حتى لا
 يعتق العبد مالم يؤد ولا يامن الحربى مالم ينزل لانه جعل
 الحرية والامان حال الاداء والنزول فان غرض التكميل من هذا
 الكلام عدم وقوع الحرية والامان في الحال بل حين الاداء والنزول
 فيكون معناه اذ الى الفنا مقدم للحرية وانزل مقدم للامان في
 حال الاداء والنزول فكانا حالين مقدمتين ويقال ان الجملة الحالية
 قائمة مقام جواب لامر اذ الى الفنا لتصريح الواو بالحال وصف
 والوصف لا يتقدم الموصوف وينتقص هذا الوجه بقوله تعالى
 حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها فانه قد نقل ان ابواب الجنة مفتوحة
 قبل وصولها اليها بديل قوله تجنات عدن مفتحة لهم الابواب

وجواب لامر اذ الى الفنا
 فاعلموا ان الواو للحال
 غاية التحقيق

حاشية
 جواب لامر اذ الى الفنا
 فاعلموا ان الواو للحال
 غاية التحقيق

قوله اي ابوابها مفتوحة فاذا اجتمع الحال وذو الحال يناسب معنى
 الواو لانها مطلق الجمع فاشتركا في صفة الجمعية لان مطلق
 الجمع يوجد في الاجتماع وقالوا في قول الرجل لعبد اذ الى الفنا
 وانت حرا وفي قوله للحربى انزل وانت من ان الواو للحال حتى لا
 يعتق العبد مالم يؤد ولا يامن الحربى مالم ينزل لانه جعل
 الحرية والامان حال الاداء والنزول فان غرض التكميل من هذا
 الكلام عدم وقوع الحرية والامان في الحال بل حين الاداء والنزول
 فيكون معناه اذ الى الفنا مقدم للحرية وانزل مقدم للامان في
 حال الاداء والنزول فكانا حالين مقدمتين ويقال ان الجملة الحالية
 قائمة مقام جواب لامر اذ الى الفنا لتصريح الواو بالحال وصف
 والوصف لا يتقدم الموصوف وينتقص هذا الوجه بقوله تعالى
 حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها فانه قد نقل ان ابواب الجنة مفتوحة
 قبل وصولها اليها بديل قوله تجنات عدن مفتحة لهم الابواب

2

دون التكملة أي يوجد مدلوله مترادفا كما في بعد لاف التكملة اتصال
ظاهر إبانة الاختلاف فيمن قال لامرئته قبل الدخول بها أنت
طالق ثم طالق ثم طالق أدخلت الدار فانه قال أبو حنيفة يقع الأول
في الحال وتبين به ويلغوا بعد از القائل كأنه سكت على الأول
ثم استأنف فلا يتوقف الأول على الآخر المغير لفواة شرط التوقف
وهو الاتصال فتبين به هذا إذا شرط وأما إذا قدم تعلو
الأول بالشرط ووقع الثاني بقاء المحل إذ المعلق لا ينزل في الحال و
لغى الثالث هذا في غير المدخول بها أما في المدخول بها فانه يتعلق
بالشرط ما يليه قدم الشرط أو آخر ووقع الباقي في الحال فهذا أربعة
وجوه للمسئلة وقال لا يتعلق أي الطلقات الثلاث بالشرط جملة
في الوجوه الأربعة وتنزل عند وجود الشرط على الترتيب
لان كونها للعطف يقتضيه تعلق الكل بالشرط وكونها للترخي
يقتضى الترتيب فان كانت مدخولا بها يقع الثلاث وان
كانت غير مدخول بها تطلق بواحدة ويلغو الباقي لفواة المحل
وقد نستعار كلمة ثم بمعنى الواو حين تعذر العمل بحقيقتها

حاشیہ

لانه قصد الاضراب والرجوع عن تعليق الواحدة الى تعليق
 الثنتين والاضراب عن صدر الكلام انما يصح اذا كان محتملا
 للرد والرجوع فلا يصح الرجوع لكن تعليق الثنتين يصح لانه في
 وسعه بقاء المحل بالتعليق الاول فصار كانه حلف يمينين بان قال
 طه اذ دخلت الدار فانت طالق واحدة ثم قال اذ دخلت الدار
 فانت طالق ثنتين فاذا دخلت مرة يقع الثالث بخلاف العطف
 بالواو وعند ابي حنيفة صح حيث لم تقع الواحدة في ان دخلت الدار
 فانت طالق واحدة وثنتين لانها لم توضع للاستدراك بل ليجرد
 العطف فيقتضيه تقرير الاول ومشاركة الثاني ياه في الحكم فيصير
 الثاني متصلا بذلك الشرط بواسطة الاول فيثبت للترتيب كحاضر
 بيانه لانه دليل القول لم انه يقع الثالث لما كان لفظ بل لا بطلا الاول
 في اشارة الى ان معنى الاعراض عن الاول في بل هو لا بطل وقيل
 معناه هو السكوة عنه واقامة الثاني وهو مدخول بمقامه كان
 من قضية اي قضية لفظ بل اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة لا بطل
 المعطوف عليه وقيام المعطوف مقامه فلذا قال لكن بشرط ابطال

لا ينفصل عن الاضراب والرجوع
 الاضراب عن الاول باقامة الثاني
 لا ينفصل عن الاضراب والرجوع
 الاضراب عن الاول باقامة الثاني
 لا ينفصل عن الاضراب والرجوع
 الاضراب عن الاول باقامة الثاني

٢٤٣

[illegible]

الأول حتى لو لم يبطر الأول كان اتصاله بواسطة وليس في وسعه أن
القائل ذلك لا يبطر الأول في وسعه أفراد الثاني بشرط يتصل الثاني
به أي بشرط بغير واسطة لبقاء المحل فيبقى التعليق الأول على حاله و
يتحقق تعليق الخرافة فيصير الكلام بمنزلة الحلف بميتين كما علمت
فيثبت ما في وسعه وهو أفراد الثاني بشرط وبطر البطلان ليس وسعه
فتمت الثلث كما أوضحناه لك وأما لكن فلا يستدرك أي للتدراك
لرفع الإبهام الناشئ من الكلام السابق بعد النفي لا يستدرك بل
لا بعد النفي بخلاف بل فإنه يستدرك بما بعد النفي ولا ثبوت هذا في
عطفت المفرد على المفرد وأما في عطفت المحل فيجوز وقوعه بعد الإبهام
أي كقولك ما جاء زيد لكن عمر فإنه لما كان المتوهم أن يتوهم عدم
مجيء عمر وأيضا لما بينهما من المخالطة والملازمة استدرك به غير أن

[illegible]

لاستدرک بنا بر جملات عطفی که در
کتاب فی الواقع آمده است زیرا که در علم
مؤلفه و معنی فایز الاستدرک حکایت
الایجاب یعنی «استدرک فی حقان عطفی»
یعنی «توکل ما در یکین علم الایجاب
نفوق کما که در مورد جملات عطفی
جمله موجبه تقدیر اختلاف

[illegible]

لعدم الفائدة فان النكاح الموقوف المنعقد بمائة لا ينفذ بقوطها
 اجزؤه بمائة وخمسين فينفسم بالنف المتي اخراجه وحاصله ان
 النكاح المنعقد الموقوف هو ذلك النكاح المقيّد بمائة فاذا بطل
 لم يبق شيء حتى ينعقد بمائة وخمسين وفيه نظر لانه نكاح مقيّد
 وبطل القيد الذي هو الوصف ليس بابطال للقيد الذي هو حاصل
 ولا نسلم انه غير متسق وما قال من انه نفى فعل واشتات بعينه ممنوع
 بل هو نفى مقيّد واشتات مقيّد بقيد آخر واما او فتد خرابين
 او بين فعلين فتننا ولا احد المذكورين فان قلت قد تدخل
 بين الاكثر من الاثنان قلنا الاسمان والفعالان عبارتان عن
 المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان البتة فان دخلت الخبر
 افضت الى الشك لانها وضعت للشك كما ذهب اليه جماعة وان
 دخلت في الابتداء والانشاء اوجبت التخيير ولم يوجب الشك
 لعدم تصور الشك فيه لانه لا ثبات حكم ابتداء فوجب التخيير
 ولهذا اي لكون واحد الشئين والشك والتخيير ثبتان
 بحال الكلام قلنا فيمن قال امشير الى عبد ير هذا حر وهذا انه

لا يلزم جازية لا تدر الاصل العطف
 للموقوف المنعقد لا ينفذ بقوطها
 النكاح بمائة وخمسين فينفسم بالنف المتي اخراجه وحاصله ان
 النكاح المنعقد الموقوف هو ذلك النكاح المقيّد بمائة فاذا بطل
 لم يبق شيء حتى ينعقد بمائة وخمسين وفيه نظر لانه نكاح مقيّد
 وبطل القيد الذي هو الوصف ليس بابطال للقيد الذي هو حاصل
 ولا نسلم انه غير متسق وما قال من انه نفى فعل واشتات بعينه ممنوع
 بل هو نفى مقيّد واشتات مقيّد بقيد آخر واما او فتد خرابين
 او بين فعلين فتننا ولا احد المذكورين فان قلت قد تدخل
 بين الاكثر من الاثنان قلنا الاسمان والفعالان عبارتان عن
 المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان البتة فان دخلت الخبر
 افضت الى الشك لانها وضعت للشك كما ذهب اليه جماعة وان
 دخلت في الابتداء والانشاء اوجبت التخيير ولم يوجب الشك
 لعدم تصور الشك فيه لانه لا ثبات حكم ابتداء فوجب التخيير
 ولهذا اي لكون واحد الشئين والشك والتخيير ثبتان
 بحال الكلام قلنا فيمن قال امشير الى عبد ير هذا حر وهذا انه

فانما جازية لا تدر الاصل العطف
 للموقوف المنعقد لا ينفذ بقوطها
 النكاح بمائة وخمسين فينفسم بالنف المتي اخراجه وحاصله ان
 النكاح المنعقد الموقوف هو ذلك النكاح المقيّد بمائة فاذا بطل
 لم يبق شيء حتى ينعقد بمائة وخمسين وفيه نظر لانه نكاح مقيّد
 وبطل القيد الذي هو الوصف ليس بابطال للقيد الذي هو حاصل
 ولا نسلم انه غير متسق وما قال من انه نفى فعل واشتات بعينه ممنوع
 بل هو نفى مقيّد واشتات مقيّد بقيد آخر واما او فتد خرابين
 او بين فعلين فتننا ولا احد المذكورين فان قلت قد تدخل
 بين الاكثر من الاثنان قلنا الاسمان والفعالان عبارتان عن
 المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان البتة فان دخلت الخبر
 افضت الى الشك لانها وضعت للشك كما ذهب اليه جماعة وان
 دخلت في الابتداء والانشاء اوجبت التخيير ولم يوجب الشك
 لعدم تصور الشك فيه لانه لا ثبات حكم ابتداء فوجب التخيير
 ولهذا اي لكون واحد الشئين والشك والتخيير ثبتان
 بحال الكلام قلنا فيمن قال امشير الى عبد ير هذا حر وهذا انه

فانما جازية لا تدر الاصل العطف
 للموقوف المنعقد لا ينفذ بقوطها
 النكاح بمائة وخمسين فينفسم بالنف المتي اخراجه وحاصله ان
 النكاح المنعقد الموقوف هو ذلك النكاح المقيّد بمائة فاذا بطل
 لم يبق شيء حتى ينعقد بمائة وخمسين وفيه نظر لانه نكاح مقيّد
 وبطل القيد الذي هو الوصف ليس بابطال للقيد الذي هو حاصل
 ولا نسلم انه غير متسق وما قال من انه نفى فعل واشتات بعينه ممنوع
 بل هو نفى مقيّد واشتات مقيّد بقيد آخر واما او فتد خرابين
 او بين فعلين فتننا ولا احد المذكورين فان قلت قد تدخل
 بين الاكثر من الاثنان قلنا الاسمان والفعالان عبارتان عن
 المعطوف والمعطوف عليه وهما اثنان البتة فان دخلت الخبر
 افضت الى الشك لانها وضعت للشك كما ذهب اليه جماعة وان
 دخلت في الابتداء والانشاء اوجبت التخيير ولم يوجب الشك
 لعدم تصور الشك فيه لانه لا ثبات حكم ابتداء فوجب التخيير
 ولهذا اي لكون واحد الشئين والشك والتخيير ثبتان
 بحال الكلام قلنا فيمن قال امشير الى عبد ير هذا حر وهذا انه

شكوك

2

قوله وانما هو 7 لان انما الواحد
الشيء بالتصور لا بانتقال الجبروت
من حال ولا قطع من غير انما
منه لا قطع اصلها من غير
في سياق النفي ثم ذكر ما
ربا وعجزا عما في
قوله كذا اذا كانت
التي ذكرته قولكم
لكن النفي قولكم
في موضع المقصود
التي لا ينفك عن
الشيء الذي لا ينفك
بالنفي كما فعل المصنف
في قوله كذا
الشيء الذي لا ينفك
بالنفي كما فعل المصنف
في قوله كذا

في موضع النفي لا يمتد إلى المذكورين غير معين وانتفاءه يستلزم
انتفاء المجموع ان كان خيرا وكذا الانتفاء عنه يستلزم الانتفاء
عن المجموع ان كان نهيا ويوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة
لان لما اطلق له المجال الستة مثلاً في قوله جالس الفقهاء والمحدثين
مع احد الفريقين ومجال الستة احدهما غير معين غير مقصود في عموم
ضرورة وذلك لان الاباحة اطلاق ورفع قيد ومانع وعند ارتفاع
يثبت العموم كما لو اذن لعبد في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
الاذن رفع للقيد ولهذا اى لانها توجب عموم الافراد في النفي
وعموم الاجتماع في الاباحة لو جلت لا يتكلم فلانا او فلانا بحيث
اذا كلم احدهما بخلاف او او فانه ما لم يتكلمها لا يثبت لانها
للشركة والجمع دون الافراد لان وفي حيز النفي يقيد عموم الافراد
واعلم ان تمسك المعتزلة

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَمَسُّكَ الْمُعْتَزِّلِ بِالْعَقْلِ قَدْ رُفِضَ بِأَكْبَرِ حُجُجٍ وَأَكْبَرِ قَوَائِدِ الْعَقْلِ وَفِيهَا قَوْلُهُ
 "فَقَدْ رُفِضَ بِأَكْبَرِ حُجُجٍ وَأَكْبَرِ قَوَائِدِ الْعَقْلِ" وَفِيهَا قَوْلُهُ "وَأَعْلَمُ أَنَّ تَمَسُّكَ الْمُعْتَزِّلِ بِالْعَقْلِ قَدْ رُفِضَ بِأَكْبَرِ حُجُجٍ وَأَكْبَرِ قَوَائِدِ الْعَقْلِ"

من الحوائج من ضرورة «عالمية»
وجوب الانتباه عندها جميعا «عالمية»
الاجتماع اتفاقا لان العموم اعظم من الاختصاص
يملك عليه قول شيخنا بعد هذا نقلا عن شيخنا
حيث لم يقيد الا بغير اسم الذين فازوا انفسهم بال
الفقهاء اذ الفقهاء من انفسهم وجميع احوال الذين
الاحكام من الذين فازوا بغير انفسهم
والاجمرون من الوصل وشملها جميعا
استاد من الفقه والاصول والاحكام
والعقائد والوجوب والاصول والاحكام
كما قال العلامة في شرحه في الكافي
من الحوائج من ضرورة «عالمية»
وجوب الانتباه عندها جميعا «عالمية»
الاجتماع اتفاقا لان العموم اعظم من الاختصاص
يملك عليه قول شيخنا بعد هذا نقلا عن شيخنا
حيث لم يقيد الا بغير اسم الذين فازوا انفسهم بال
الفقهاء اذ الفقهاء من انفسهم وجميع احوال الذين
الاحكام من الذين فازوا بغير انفسهم
والاجمرون من الوصل وشملها جميعا
استاد من الفقه والاصول والاحكام
والعقائد والوجوب والاصول والاحكام
كما قال العلامة في شرحه في الكافي

[illegible]

[illegible]

白

ما خزانة سرور و سرور ما خزانة سرور

يقول بان ما قاله الله من اني قد افترقت عنكم
 يوم من ايامي دارا في نفسي العزلة
 لا سيما في مثل هذا الوضع باطل
 من فقه عطف اذا وقع آه اعلم ان
 الفصل اربعة منسوبة من غير ان يوجد
 مقطوع عليه منسوب من غير ان يوجد
 او تقطع حتى في جملتها وان لم يعلم
 ان الثاني لم يقطع في عام الاول و
 يكون الكلام منسوبة في ذلك لا منسوبة
 الى ان تقطع حتى في ذلك لا منسوبة
 تقطع ويكون حرف

٢٨٢

الجملة اعني الى او
 حذفت واظلم على الاسم في الف
 لا على فعل من الفعل
 بفتح خيصة
 ان او منسوبة الى او
 صاحبها
 المثال ليس في الرواية
 ثقة الاول فتدرك الى غاية
 وثقة اعطى التثنية وقد شتمت
 وقد اعطى منسوبة الى او
 او حتى فتدرك الى ان او
 ولا تدرك الى ان او
 الفعل الثاني لان
 الاول فتدرك الى ان او

او امر لم يكسب في ايمانها شيئا من الخير وليس هذا الا المنافق الذي
 امن ولم يكسب في ايمانها خيرا اذ لو حمل على مرتكب الكبيرة فهو وان ضل
 واجتهد بارتكابها ما عمل من الخير لكن لا يصدق عليه انه لم يكسب خيرا في
 الايمان وانما يصدق هذا على المنافق فيكون الاية بيان حال
 الكافر المجاهر والمنافق ويؤيد هذا ما في المدرك ولو قال الاكلم احد
 الا فلا لنا او فلانا كان لهن يكلمهما جميعا لان الاستثناء من المحظر
 اباحة فكانت كلمة او واقعة في موضع الاباحة فوجب عموم
 الاجتماع فكان لهن يكلمهما وقد جعل كلمة او بمعنى حتى اذا وقع
 بعدها مضارع منصوب ولم يكن قبلها مضارع منصوب بالفعل ممتد
 ليكون كالعامة في كل زمان ويقصد انقطاع بالفعل الواقع بعدها
 نحو قوله والله لا ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار فانه ليس المراد
 بثبوت احد الفعلين بل بثبوت الاول ممتدا الى غاية وهي دخول الدار الثانية
 كما لو قال لا نرمك حتى تقطن حق والمناسبة بينهما ان واحدا
 المذكورين وتعين كل واحد منهما بالخيال قاطع لاحتمال الآخر كما ان
 الوصول الى الغاية قاطع للفعل المفتاح حتى لو دخل الدار الاولى بحيث و

في كل من اجل الاول وقت
 الفعل الثاني لان
 الاول فتدرك الى ان او
 ولا تدرك الى ان او
 الفعل الثاني لان
 الاول فتدرك الى ان او

وہی

[illegible][illegible][illegible]

1036

وله قوله من جاءه آية من

الكتاب فليؤمن بها ولا يلين

على نفسه حتى يأتيها الموت

فإن من جاءه آية من الكتاب

فليؤمن بها ولا يلين على نفسه

حتى يأتيها الموت

فإن من جاءه آية من الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله لولم ينزلنا القرآن فكننا
لنكونن من الخاسرين
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله لولم ينزلنا القرآن فكننا
لنكونن من الخاسرين
والله اعلم بالصواب

٢٨٥

مستعلق
وَصَفْوَةٌ
٢٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله لولم ينزلنا القرآن فكننا
لنكونن من الخاسرين
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله لولم ينزلنا القرآن فكننا
لنكونن من الخاسرين
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله لولم ينزلنا القرآن فكننا
لنكونن من الخاسرين
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله لولم ينزلنا القرآن فكننا
لنكونن من الخاسرين
والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ان لم یکن فی
 فی ان لم یکن فی
 فی ان لم یکن فی
 فی ان لم یکن فی

فان كان الفعلان الواقعان قبل حته وبعدهما صادرين من فاعل واحد كقولهم انم اترك حته تغد معك تغلق البر بهما وحته حرف عطف لتغذر الغاية لما مر وتغذر السببية لان فعله الى الشخص لا يصلح جزاء لفعله اذ المجازة هي المكافاة ولا معنى للمكافاة نفسه فحمل على العطف بحرف الفاء لان الغاية يجانس التعقيب فلواتي وتغد عقيب لاتي ان من غير تراخي حصل البر ولا فلاح حتى لوماتي واتي وتغد متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدونه حتى لو اتى وتغد متراخيا حصل البر وانما يحث لوم يحصل منه التغد بعد لاتي ان متصلا ومتراخيا في جميع العبر ان اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته واليه اشار الشرح المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي ههنا شئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكك ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

في حيث لان حتى عند
سبب الاول الثاني ان حتى عند
مجازة ومكافاة في كون بعض الفاعل
والا فلاح حتى لوماتي واتي وتغد متراخيا حث هذا ظاهر كلامه وكلام فخر الاسلام وذكر في نسخ الزيادات وشروحه ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والا ففى للترتيب سواء كان على التراخي او بدونه حتى لو اتى وتغد متراخيا حصل البر وانما يحث لوم يحصل منه التغد بعد لاتي ان متصلا ومتراخيا في جميع العبر ان اطلق الكلام في الوقت الذي ذكره ان وقته واليه اشار الشرح المحقق بقوله فحمل على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم بقي ههنا شئ وهو ان تحقق الجزئية الواجبة في حته التي للعطف مشكك ههنا ومن ذلك اي من باب حرف المعاني حروف الجر

حاشية

قوله اي من باب حرف المعاني حروف الجر

ملک و ملک

9

[illegible]

[illegible]

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

٢٩٢

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

طالع و هو اسم المالك او بعض الناس و ينادى به و تاتي به في كل احوال

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربہ القوی